كوثر
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث

ARAB GULF PROGRAMME FOR DEVELOPMENT - AGFUND
برنامج الخليج العربي للتنمية - أجفند

تقرير تنمية المرأة العربية السابع 2019

المساواة بين الجنسين في أجندة 2030

دور المجتمع المدني والإعلام

تقرير تنمية المرأة العربية السابع 2019

المساواة بين الجنسين في أجندة 2030

دور المجتمع المدني والإعلام

تقرير تنمية المرأة العربية 2019

المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 للتنمية المستدامة

صادر عن
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث- كوثر

في إطار برنامج
المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية المستدامة

النسخة الصادرة سنة 2019

I S B N
978 - 9973 - 837 - 71 - 4

جميع الحقوق محفوظة
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث- كوثر

العنوان
ص.ب 105 حي الخضراء - تونس
الجمهورية التونسية

الهاتف : 511 790 71 216 +
الفاكس : 002 780 71 216 +
cawtar@cawtar.org
www.cawtar.org
http://www.cawtarclearinghouse.org

فريـــق العمـــل

المديرة المسؤولة : د. سكينـة بوراوي

منســـق التقريـر : أديـــب نعمـــه

فريـق البحـث المركـزي للتقريـر

- حنان رباني، فلسطيـن : المرأة العربية والتنمية المستدامة في مناطق الحروب والنزاعات المسلحة : التحديات والآفاق
- ريم الجـابي، سوريـا : خطة التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية : دور منظمات المجتمع المدني في إدماج النوع الاجتماعي في أهداف التنمية المستدامة.
- منيـة براهـم، تونـس : الموارد الطبيعية ومقاربة النوع الاجتماعي في خطة 2030 : أي دور للمجتمع المدني من أجل الانتقال إلى نموذج التنمية المحلية الخضراء في المنطقة العربية؟
- جيهـان أبو زيد، مصر : تمكين النساء وأهداف التنمية المستدامة : دراسة حالة حول «دور الجمعيات المصرية القاعدية في تمكين النساء وفق خطة التنمية المستدامة»
- زياد عبد الصمد، لبنان : أجندة التنمية المستدامة : دور المجتمع المدني - أفق وتحديات
- اعتدال مجبري، «كوثر» : الإعلام وأجندة التنمية المستدامة 2030 و لبنى النجار «كوثر»
- أديـب نعمـه، لبنـان : صياغة التقرير الإقليمي

فريـــق كوثـــر

- أحمد عبد الناظر
- اعتـدال مجبـــري
- لبنى النجـــــار
- هيـــام قعلـــول

قائمة المشاركين/ات في نداء المساهمة بورقات (التي تم اعتمادها)*

الإسـم	البلـد	عنـوان الورقـة
أمل عثيمين	تونس	• أجندة 2030 والنّوع الاجتماعي "التّدخل المحلّي المتكامل
مالك الصغيري	تونس	• الحركات الجديدة التي كان لها دور أساسي في الربيع العربي
عمر إيبورك	المغرب	• Analyse de la dynamique du mouvement associatif dans le domaine de l'alphabétisation au Maroc : enjeux, défis et perspectives
يسري مصطفى	مصر	• أجندة 2030 والنوع الاجتماعي - البعد الثقافي
رشيد البوشواري	المغرب	• سؤال التنمية المستدامة وجدلية الخطاب التنموي والثقافة بالمغرب : حالة المرأة القروية في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2016 - 2030
درة حرار	تونس	• Développement durable : cas du village de douiret, atouts, handicaps et perspectives
يوسف الكمري	المغرب	• تدبير الموارد المائية ومقاربة النوع الاجتماعي بالوسط القروي
عزة الدربالي	تونس	• مقارنة بين مسارات منظمات المجتمع المدني التونسي من فئات مختلفة
مينة حجيب	المغرب	• الجنس مقابل العمل من خلال ملف صحافي مغربي يتابع بتهمة الاتجار في البشر : كيف تعاملت الصحافة المغربية مع الحدث ؟
علاء محمد أبو ديه زقوت	فلسطين	• التحاق المرأة الفلسطينية اللاجئة بالتعليم الجامعي ودورها في المشاركة التنموية في قطاع غزة – دراسة حالة • دراسة تحليلية واستطلاعية لتطور و زيادة تعليم اللاجئات الفلسطينيات جامعياً ودورها في المشاركة التنموية - (1994 – 2018)

* نص النداءين في الملحقين الثاني والثالث

قائمة أعضاء شبكة «كوثر» العربية حول النوع الاجتماعي والتنمية «أنجد» والشركاء في توفير المبادرات والتجارب الميدانية للدليل التطبيقي

إلياس غضبان	مستشار الإقليمي في الاسكوا وناشط مدني – لبنان
يوسف كمري	أستاذ دكتور في البيئة – المغرب
هويدا سليم جابر	صحفية مستقلة – السودان
أمال بابكر تلب	صحفية مستقلة - السودان
خلود العامري	صحفية مستقلة – العراق
سهير جرادات	رئيسة تحرير بوكالة الأنباء الأردنية، بترا – الأردن
مشيرة زيود	صحفية - الأردن
ماريانا خياط	مديرة الفرع الخامس لمعهد العلوم الاجتماعية بالجامعة اللبنانية – لبنان
نصراء صالح النعماني	رئيس قسم المناقصات - وزارة الإعلام – سلطنة عمان
جمعية نهضة فتاة البحرين	البحرين
رندة السنيورة	المديرة العامة لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي – فلسطين
الأمينة زيدان	صحفية وناشطة في المجتمع المدني – موريتانيا
ميمونة بنت السالك	رئيسة جمعية التنوع البيئي والثقافي – موريتانيا
بسام عيشة	خبير وإعلامي – ليبيا
عبد الحفيظ دعماش	صحفي بوكالة فرانس براس - الجزائر
مها أحمد	رئيسة تحرير بوكالة الأنباء الأردنية، بترا – الأردن
أنيس سويدان	إعلامي - فلسطين
مختار شعيب	كاتب صحفي بالأهرام - مصر
إيمان بهاء الدين	المكلفة بالإعلام بالمجلس العربي للطفولة والتنمية - مصر
فضيلة ناجح	رئيسة جمعية قابس الفاعلة - تونس
ضحى الجورشي	رئيسة جمعية اليافعات واليافعين - تونس
أسماء خضر	رئيسة معهد تضامن النساء الأردني - الأردن

الفهـــرس

فريق العمل 5
توطئة وشكر 15
مضمون التقرير ومسار الإعداد 18
نقاط منهجية 28

الفصل الأول : تحديات التنمية المستدامة في المنطقة العربية 35
تمهيـــــد 36
1. 1. تحديات قديمة - جديـدة 36
1.1. مسارات العولمة وأثرها 37
2.1. الفقر واللامساواة 39
3.1. أوضاع الشباب وكبار السن 43
2. تحديـــات مستجـــدة 49
1.2. مستوى التفكك الناجم عن الحروب والتطرف 49
2.2. مسارات التحول بعد 2011 50
3.2. آفاق مستقبلية في مساري وقف النزاعات وإعادة الإعمار 51
3. الإحصـــاءات في خدمـــة التنميـــة : تحـــد من نـــوع خـــاص 52
1.3. العالم الذي يعدّ 53
2.3. الجانب الإحصائي في أجندة 2030 53
3.3. ثغرات إحصائية في البلدان العربية 2030 54
4.3. عن دور المجتمع المدني والإعلام 55
خلاصـــــة 56

الفصل الثاني : أجندة 2030 ومنظور المساواة بين الجنسين 57
تمهيـــــد 58
1. تطـــور المســـاواة بين الجنسين في العـــالم العربي 59
1.1. تقدم وتراجع 59
2.1. إطار تشريعي مرتبك 62
3.1. هل من ديناميات تراجعية؟ 64
دراسة حالة : تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة في تونس 66

2. المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 72

1.2. الديباجة والإعلان4. وضع المرأة في ارتباطه بالهدف الخامس 72

2.2. من الهدف الثالث للألفية إلى الهدف الخامس للتنمية المستدامة 73

3.2. عن الهدف العاشر : المساواة 75

3. تفصيل الهدف الخامس : المقاصد والمؤشرات 77

1.3. الجديد في الهدف الخامس 79

2.3. ملاحظات على ملاءمة المؤشرات 79

4. موقع المساواة بين الجنسين في آليات المتابعة لأجندة 2030 81

1.4. وطنيا : التقارير الطوعية 81

2.4. إقليميا : منتدى التنمية المستدامة 83

3.4. عالميا : نموذج مراجعة الهدف الخامس عام 2017 85

5. استراتيجيات مقاومة المساواة بين الجنسين 87

6. دراسة حالة من مصر : تمكين المرأة محليا بين الخيال والواقع 89

خلاصـــــة 93

الفصل الثالث : الحروب والنزاعات وأثرها على وضع المرأة 96

تمهيـــــد 96

1. في وصف الحالة العربية 97

2. تأثير النزاعات المسلحة على المنطقة 98

3. المرأة والحرب والحقوق في المجتمعات العربية 99

1.3. تداعيات الحروب على المرأة 99

2.3. جرائم العنف والقتل ضد النساء والفتيات في ظروف الحرب وما بعدها 102

3.3. المرأة والسلام 105

4. دراسة حالة المشاركة السياسية للمرأة في غزة 108

خلاصـــــة 114

الفصل الرابع : المجتمع المدني بعد الربيع العربي : أسئلة جديدة 115

تمهيـــــد 116

1. الحراك الشعبي عام 2011 117

2. أشكال جديدة للعمل المدني 118

1.2 سياق ولادة الحركات الجديدة 120

2.2 الخصائص الرئيسية للحركات الجديدة 120

3.2. حضور المرأة وقضايا المساواة في الحركات الجديدة 124
4.2 المرحلة الانتقالية 125
3. دراسة حالة : المجتمع المدني في مسار التحول في تونس) 127
4. نظرة مستقبلية : المجتمع المدني، أي أدوار وأية خيارات؟ 135
1.4 الدور التحويلي للمجتمع المدني في ضوء الربيع العربي 135
2.4 تحديات أمام دور المجتمع المدني 137
3.4 نظرة جديدة إلى التشبيك 138
خلاصـــــة 139

الفصل الخامس : التنمية المحلية : تجارب ميدانية 141
تمهيـــــد 142
1. المرأة والأرض والموارد الطبيعية 143
1.1. المساواة في الوصول إلى الأراضي 145
2.1. النساء وإدارة الموارد المائية 148
2. تجارب تنمية مكانية من المغرب وتونس 151
1.2. المرأة الريفية في المغرب : دراسة حالة 152
2.2. دراسة حالة قرية الدويرات في تونس : البعدان المكاني والثقافي 156

الفصل السادس : الإعلام والمرأة وأجندة 2030 159
تمهيـــــد 160
1. نقاط التلاقي بين الإعلام وأجندة 2030 160
2. الإعلام وأجندة 2018 167
3. التنمية في الإعلام المحلي 168
4. الإعلام المحلي في سياق التنمية المحلية 170
5. دارسة حالة من المغرب : هل نجرؤ على التصدي للقضايا الحساسة؟ 173
أ. السياسيون والناشطون الحقوقيون 174
ب. الجمعيات النسائية 174
ج. موقف الإعلام 175
د. تلخيص الممارسة الإعلامية في هذه القضية 176
خلاصـــــة 176

الفصل الختامي : المساواة بين الجنسين والثقافة وأجندة 2030 : 179
خلاصات وتوصيات

تمهيـــــــد 180
بعد ثقافي ضعيف في أجندة 2030 وقوي على المستوى الوطني 182
المنطقة العربية : توظيف الثقافة للتحفظ على مبادئ حقوق الإنسان والحريات الفردية 183
المرأة في صلب خطاب الخصوصية المتحفظ/الرافض للمساواة 184
رفض حقوق النساء لا تنفرد به البلدان العربية-الإسلامية 185
مجتمع مدني في دور التصدي للمرتكزات الثقافية للتمييز 186

الخلاصـــات العـــامـــة 190

خلاصـــات المجتمع المدني 190
خلاصـــات البعد الثقافي 192
التحديـــات 192
التوصيـــات الخـــاصة بالمســـاواة بين الجنسين 193
توصيـــات إجرائيـــة 195

البيبليـــوغرافيـــا 197

الملاحـــق 211

قائمة الجداول في النص

جدول عدد 1 : تحديات التنمية في البلدان العربية في مختلف المستويات

جدول عدد 2 : هيكل مكثف لتقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة - تونس

جدول عدد 3 : من هدف الألفية رقم 3 إلى الهدف 5 من أجندة 2030

جدول عدد 4 : توزيع القنوات الفضائية العربية حسب الاختصاص

جدول عدد 5 : الموضوعات ذات الأولوية لدى الصحفيين/ات بالعلاقة بالتنمية المحلية

قائمة الرسوم البيانية في النص

الشكل البياني عدد 1 : إطار مفهومي محسن للتنمية من 5 أبعاد

الشكل البياني عدد 2 : مقارنة مجالات أجندة 2030 مع مكونات التنمية

الشكل البياني عدد 3 : أجندة واحدة لا تتجزأ

الشكل البياني عدد 4 : المساواة بين الجنسين : منظور ثلاثي

الشكل البياني عدد 5 : هرم الثروة العالمي 2018

الشكل البياني عدد 6 : التفاوت وتركز الدخل في البلدان العربية

الشكل البياني عدد 7 : نسبة التشغيل إلى مجموع السكان للإناث من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر

الشكل البياني عدد 8 : نسبة الإناث إلى الذكور في الإلتحاق بالتعليم العالي

الشكل البياني عدد 9 : مؤشر الفجوة/ الهوة بين الجنسين على الصعيد العالمي والتطور الفرعي، حسب المنطقة، 2006 - 2018

الشكل البياني عدد 10 : الأداء العالمي

الشكل البياني عدد 11 : دليل التنمية البشرية حسب الجنس والتفاوت بين الجنسين ودليل التنمية حسب الجنس، للمناطق النامية

الشكل البياني عدد 12 : الهدف الخامس : تفصيل المضمون ووسائل التنفيذ

الشكل البياني عدد 13 : عدد المهاجرين الضحايا أثناء عبروهم البحر الأبيض المتوسط.

الشكل البياني عدد 14 : عدد ضحايا القتل وضحايا الإتجار بالبشر

الشكل البياني عدد 15 : حوادث قتل وانتحار النساء في فلسطين

الشكل البياني عدد 16 : نسبة مشاركة النساء في قطاع غزة مقارنة مع مشاركة النساء في الضفة الغربية

الشكل البياني عدد 17 : ما هي وسائل الإعلام التي كانت لكم معها ارتباطا قويا

الشكل البياني عدد 18 : نسبة مستخدمي الهاتف الجوال والناشطين على مواقع التواصل الإجتماعي في البلدان العربية 2018

الشكل البياني عدد 19 : مخطط مبسط لدور الإعلام والتواصل المحلي في تمكين المرأة

الشكل البياني عدد 20 : عرض بصري لمحاور استراتيجية التصدي للمرتكزات الثقافية للتمييز ضد النساء

قائمة الأطر في النص

- بنوك للفقراء تقبل عليها النسبة الأكبر من النساء
- العوامل الدافعة لهجرة الشابات في تونس
- عن مؤشرات التأزم المركب في المجتمعات العربية
- عزيز العظمة : قضية المرأة
- من تقرير المؤتمر العالمي للمرأة في كوبنهاجن (1980)
- من الوثيقة الختامية لمؤتمر بيجينغ (1995)
- من رسائل المنتدى العربي للتنمية المستدامة (2016)
- الضمان الاجتماعي لحقوق لعاملات في مصانع صعيد مصر
- من رسائل المنتدى العربي للتنمية المستدامة (2017)
- من رسائل المنتدى العربي للتنمية المستدامة (2018)
- من رسائل المنتدى العربي للتنمية المستدامة (2019)
- سوريا «وعز الشرق أوله دمشق»
- اليمن «فكلّ ملامٌ على ما يحب... ولا أحد عذلني بحب اليمن!»
- العراق «متى من طول نزفك تستريح؟ سلاماً أيها الوطن الجريح»
- التعليم في خط النار
- الآليات الأممية : القرار 1325
- رزان النجار
- مشاركة المرأة في فلسطين/غزة : خلاصة أولى للتحليل
- مشاركة منظمات المجتمع المدني في متابعة مسار أجندة 2030
- المجموعات النسوية السياسية والمدنية (منسم)
- أمثلة عن حركات جديدة
- عن المشاركة الشبابية في تونس
- حكاية قانون القضاء على العنف ضد النساء في تونس
- كن جزءا من الحل : التحويل المجتمعي على المستوى المحلي
- كلمة السيدة كنغ ممثلة حركة الحزام الأخضر في جلسة اللجنة العالمية للتنمية والبيئة – نيروبي
- ملكية الأرض في المغرب
- التنازل «الطوعي» عن الميراث (فلسطين)
- مبادرة محلية : مشروع حصاد الضباب
- مشروع تقليص كمية الماء المستعملة في زراعة الأرز بالغرب (المغرب) ودور المرأة القروية
- التعاونيات في المغرب
- تطور النظرة إلى الثقافة في الأدبيات التنموية

توطئـــة وشكـــــر

لا يمكن الحديث عن أجندة التنمية المستدامة 2030 وتفكيك أهدافها ومقاصدها وتنفيذها ومتابعتها في المنطقة العربية دون أن يستوقفنا المنعرج التاريخي الذي حدث فيها منذ سنة 2011 والذي وصف «بالربيع العربي[1]». فهذا الأخير «زلزل» – ولعله يزال بالنظر إلى ما يحدث في السودان والجزائر[2] إلى حدود اليوم- المنطقة في اتجاهات عديدة لم تتوقف عند إزالة أنظمة واستبدالها بأخرى، بل تجاوزتها إلى حروب ونزاعات مدمرة في أكثر من بلد، وعلى كافة المستويات. ولم يتسن للمنطقة العربية اختبار تأثيرات تحدياتها القديمة - الجديدة ولا المستجدة منها بفعل الحروب، حتى وجدت نفسها أمام اختبار أجندة التنمية المستدامة 2030 لتضيف متطلبات، يصعب موضوعيا تحقيقها في منطقة، تعرف بلدانها دونما استثناء تداعيات الحروب والمراحل الانتقالية التي فرضتها الأحداث السياسية عليها.

دفع الناس في هذه المنطقة حياتهم وصحتهم وأمنهم ثمن المشاكل التنموية الهيكلية المزمنة منها والمستجدة. ولم تكد بلدان المنطقة تتجاوز بصعوبة وبإنجازات متفاوتة وتراجعات في إنجاز ما كان مطلوبا في أهداف الألفية الإنمائية لأسباب كثيرة ومنها الحروب والنزاعات التي تعاني منها المنطقة، حتى تبنى المجتمع الدولي أجندة 2030 للتنمية المستدامة الأكثر طموحا والأكثر اتساعا في ظروف دولية غير مساعدة (بما في ذلك حالة الركود في الاقتصادي العالمي لاسيما بعد 2008)، وفي ظل بيئة إقليمية استثنائية.

وفي قضية المساواة بين الجنسين تحديدا، وهو مجال اهتمام «كوثر» بما هو مركز عربي يعنى بقضايا المرأة وأوضاعها، يشكل وضع المنطقة العربية «الجديد» هذا بعد 2010، إطارا محددا ومقيدا (أو دافعا) للعملية التنموية في البلدان العربية، ويضع حدودا موضوعية للإنجاز والتقدم. فكيف يمكن تطبيق المساواة – المنصوص عليها في كل الدساتير العربية- التي تشكل جوهر هدفين أساسيين على الأقل من أهداف التنمية المستدامة في الأجندة (5 و10) وتتقاطع تقاطعا شديدا وبقية الأهداف السبعة عشرة في ظل الحروب والنزاعات المسلحة والتقاتل في ما بين أطراف النزاع المتعددة داخليا وخارجيا؟ وكيف يمكن فعليا إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في بقية الأهداف خدمة لتنمية شاملة «لا تستثني أحدا»؟

وحتى في البلدان التي لم تعرف صراعات مسلحة، كان «الربيع العربي» بمثابة المحرك للأوضاع إن سلبا أو إيجابا. فمعه كان على الفاعلين، حكومات كانوا أو منظمات مجتمع مدني أو وسائل إعلام إعادة التموضع بشكل أو بآخر. فظهرت إصلاحات وبوادر إصلاح في بعض الدول[3]، عرفت في الآن نفسه بروز حركات تحفظ[4] على منظومة حقوق الإنسان عموما والحقوق الإنسانية للمرأة خصوصا، مما شكل/ويشكل عائقا أمام تنفيذ الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ومناهضة العنف ضد المرأة، التي هي بدورها من المكونات الجوهرية للتنمية ومن معايير نجاحها العام.

1. انطلق باحتجاجات تونس 17 ديسمبر/كانون الأول 2010/14 جانفي/يناير 2011 وأطلقت عليه تسمية الربيع العربي التي نستخدمها هنا بمعناها المحايد
2. عرف البلدان سنة 2019 تغييرا في الأنظمة القائمة ولا زالت الاحتجاجات متواصلة لإرساء نظام عادل وديمقراطي
3. انظر/ي الفصل الثاني ص 63
4. انظر/ي الفصل الثاني ص 64

ولئن اكتفينا ببعض هذه المعطيات، ندرك إلى أي مدى يصعب الحديث، عن تنفيذ أجندة 2030 التي تبدو، ظاهريا على الأقل، غير متناغمة وأوضاع المنطقة العربية بالنسبة إلى المجالات الكبرى الخمسة التي استهدفتها أجندة 2030، أي الناس والكوكب والازدهار والسلم والشراكة، وهي مجالات بالغة الأهمية بالنسبة إلى المنطقة العربية. وقد درجنا على إضافة المجال المعرفي – الثقافي إليها، الذي يشكل تحديا كبيرا لبلداننا وشعوبنا لاسيما عندما يتعلق الأمر بالحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة بين الجنسين.

إن الحروب والنزاعات والأزمات السياسية والأمنية في المنطقة كانت عاملا ضاغطا على مسار التفكير الهادئ والموضوعي في تقييم تجربة البلدان العربية. ولم يتح للحكومات والفاعلين التنمويين فرص المراجعة الهادئة للتجارب السابقة، ولا استخلاص الدروس لا على المدى القريب، ولا المتوسط ولا البعيد لإعادة النظر في تحدياتها القديمة-الجديدة وهي تحديات هيكلية ومزمنة، بما فيها التحديات السياسية والاقتصادية/الاجتماعية المرتبطة بتوجهات العولمة والشراكات الدولية، وتحدي الفقر واللامساواة، وحتى تلك المرتبطة بالديموغرافيا. أضف إلى ذلك التحديات المستجدة (وبعضها هيكلي أيضا) منها الناجمة عن الحروب والنزاعات، ومسارات التحول بعد 2010، والآفاق المستقبلية المتعلقة بحل النزاعات القائمة ومعظلة الهجرة بشقيها الشرعي وغير الشرعي واللجوء والتوجه نحو إعادة الإعمار ومتطلبات العدالة والمصالحة وبناء السلام في سياسات إعادة الإعمار المحتملة. وهي مسائل لا يمكن أن تحل على مستوى المنطقة العربية لوحدها.

في سياق كالذي سبق وصفه باختزال جديد، يأتي إنجاز هذا التقرير عن المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 للتنمية المستدامة : دور المجتمع المدني والإعلام، في محاولة أولا، لفهم الترابطات بين السياق العربي والدولي في تحقيق أجندة 2030، وثانيا لتمحص أسس وسبل تحقيق المساواة عموما والمساواة بين الجنسين على وجه الخصوص عبرها، وللنظر ثالثا في الأدوار الجديدة - القديمة التي يمكن أن يلعبها المجتمع المدني والإعلام في تنفيذ الأجندات التنموية وفي التصدي إلى محاولات التراجع في حقوق المرأة والمساواة بينها وبين الرجل.

لا يدعي التقرير النجاح في تغطية كل المسائل، فهو ككل عمل معرفي، نوع من مغامرة معرفية حاول القائمون عليه من خلالها، تسليط الضوء على ما أنجز – وما لم ينجز- في المنطقة العربية في ارتباط بموضوع اهتمامه. كما سعى، إلى التعريف بتجارب ميدانية، تمكن القارئ من الربط بين ما هو نظري، أي أجندة 2030 وما هو ملموس من تجارب لمنظمات أهلية، خبر البعض منها بنود الأجندة، وبعضها لم يسمع عنها قط، لكنه يعمل في إطار فلسفتها والأهداف التي حددتها. ولم تكن مهمة القائمين على التقرير بالسهلة في هذا الإطار، حيث يظهر التقرير الفجوة بين النصوص والمقاربات التي تقوم بها الأطراف الأممية أو الوطنية ذات الخبرة والمعرفة، وبين الواقع كما يتجلى في تعامل المنظمات القاعدية مع الناس وتصوراتهم الشعبية لموضوع المساواة والتمكين.

إن العقد الاجتماعي الجديد الذي يطمح إليه المواطنون في كل البلدان العربة، كما عبروا عنه في الحوارات الاجتماعية والاقتصادية التي جرت في العديد من البلدان العربية، والإصلاحات الدستورية التي عرفها البعض الآخر، يكشف من جهة عن أزمة ثقة بين المواطن والمسؤول والمؤسسات، كما أكد من جهة أخرى الحاجة الماسة إلى مثل هذا العقد المواطني في كل الدول العربية دون استثناء والذي تتشابه ملامحه العامة. ولا يمكن الحديث اليوم عن عقد اجتماعي جديد يقصي النساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، أو يهمل ويميز ضد الفقراء وسكان الريف والمهاجرين

والنازحين والفئات التي تتمتع بخصوصية ثقافية أو عرقية أو من أي نوع. ولعل في تنفيذ أجندة 2030 وفق مقاربتي حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي دفع نحو اعتماد عقد اجتماعي تحويلي وشامل، نحن في أمس الحاجة إليه في المنطقة العربية وفي مناطق العالم الأخرى على حد سواء.

ولم يعد ذلك حسب تقديرنا خيارا، فالعالم اليوم ومن ضمنه المنطقة العربية، يتوجه أكثر من أي وقت مضى نحو «الحكومات المفتوحة» في محاولة لإرساء الشفافية وتفعيل حق المواطنين/ات في الوصول إلى المعلومة، وكذلك ضمان تتبع ومتابعة القرارات الحكومية. وهو ما يمكن البلدان والمجتمعات من تشريك مواطني أكبر في القرارات ودفع العمل المشترك بين المواطن والإدارة. وقد عد ذلك من قبل ملاحظين كثر، وفاعلين في أجندة 2030 فرصة أكبر لتحقيق أهدافها وإطارا أمثل للتقدم في إنجازها مع إدماج مقاربتي حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي، خاصة على المستوى المحلي وبانخراط منظمات المجتمع المدني والحركات المواطنية فيها[5].

لقد بذل **خبراء التقرير وخبيراته**، وكذلك أعضاء **فريق «كوثر»** جهودا كبيرة في إنجاز تقرير حول أجندة التنمية المستدامة 2030 وفق مقاربة مختلفة عن تلك التي اعتمدت في تقارير سابقة بأن تم تنزيل الأجندة 2030 في واقع عربي يتسم بالتغيرات السريعة التي شملت كل الفاعلين في التنمية، بما فيهم منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. ويتقدم إليهم مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» بخالص عبارات الشكر، كما يتقدم لأعضاء شبكته العربية للتنمية والنوع الاجتماعي «**أنجد**» بشكر خاص على تفاعلهم ومشاركتهم في إثراء التقرير، و**لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية**، شريك «كوثر» في المسار برمته، بحثا وتدريبا وتشبيكا، وفي منصة المجتمع المدني العربي لأجندة 2030. وأخيرا وليس آخرا، لا يمكن المرور دون شكر المؤسسات التي طعمت التقرير بدراسات حالة و/أو بمعطيات كانت من الأهمية بمكان.

وشكر كبير **لبرنامج الخليج العربي للتنمية - الأجفند**، داعم «كوثر» وشريكه الرئيسي في تنفيذ البرنامج، حيث يتنزل موضوعه في صلب اهتمامات الأجفند بأجندة التنمية المستدامة 2030. فعندما أطلقت الأمم المتحدة هذه الأجندة كان الأجفند قد قطع أشواطا هامة في معظم قضاياها وأهدافها. فهو عمل ولازال، ضمن خمسة محاور كبرى تتمثل في مكافحة الفقر وتنمية الطفولة المبكرة وتمكين المرأة والتعليم وتنمية المجتمع المدني. كما تعتبر جائزة أجفند الدولية لمشاريع التنمية البشرية الريادية التي تأسست في العام 1999، منطلقا لبعث مشاريع تنموية رائدة قابلة للتوسع في مجتمعاتها أو للتعميم في مجتمعات أخرى مشابهة. ومنذ العام 2017، ارتبطت موضوعات الجائزة بأهداف التنمية المستدامة2030. ومن ضمن هذه المواضيع : حماية البيئة من خلال المشاركة المجتمعية، ترشيد استهلاك المياه ودوره في حماية البيئة، ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع...

د. سكينة بوراوي

المديرة التنفيذية «كوثر»

5. https ://ogpsummit.org/fr/programme-sommet/ordre-du-jour/session/?Session=1434

مضمـون التقريـــر ومســـــار الإعـــداد

مقدمـــــة

عندما أطلق مركز «كوثر» إعداد هذا التقرير، كان اعتماد وثيقة «تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة لعام 2030» في الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر2015، والانطلاق في تنفيذها رسميا يوم 1 جانفي/ يناير 2016 قد تم. وكانت الفكرة الأصلية من وراء ذلك صعبة ومركبة في الأساس : إعداد تقرير يتضمن قراءة نقدية من منظور النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين لأجندة 2030. وهي مهمة صعبة ومركبة أيضا لجهة النظر في تكييفها مع ظروف المنطقة العربية وبلدانها ومجتمعاتها، بالتركيز على البعد المتصل بالمساواة بين الجنسين – بما هو مجال اهتمام المركز الرئيسي –. والفكرة الأصلية معقدة ومركبة كذلك، لأنها تستوجب تفكيك الأجندة من ناحية، واعتماد مدخلي منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام كفاعلين أساسيين في متابعة تنفيذ الخطة و/أو الحث على اعتمادها وتطبيق أهدافها ومقاصدها لاسيما على المستوى المحلي، من ناحية أخرى. وكان ثمة اهتمام إضافي خاص بالبعد الثقافي في مسار التنمية والتحويل المجتمعي في بلدان المنطقة الذي كان يشغل بال الفاعلين التنمويين فيها، في ظل شح في الموارد التي تتناول هذا البعد من منظور تنموي وتكاملي.

ولا يمكن، للقيام بهذه المهمة إغفال معطيين أساسيين. يتمثل الأول في أن أجندة التنمية المستدامة 2030 تتنزل في إطار إقليمي عربي، يختلف أشد الاختلاف عن بقية الأقاليم الأخرى. فالأجندة اعتمدت أربعة سنوات بعد «الربيع العربي» الذي شكل تاريخا مفصليا في حياة الناس في كل البلدان العربية التي عاشت التحولات السياسية والمؤسسية أو التي تأثرت بهذه التحولات، كما في السياسات والإصلاحات الخاصة بالمساواة بين الجنسين ومحاولات التراجع كذلك الذي شهدتها أوضاع المرأة فيها إن تشريعيا أو على أرض الواقع، والتراجعات جراء الحروب والنزاعات والتهجير وكافة أشكال العنف الممارس ضدها.

لم يكن «الربيع العربي» بوصفه حدثا مفصليا في حياة الشعوب والحكومات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بمعزل عن سياقات وطنية وإقليمية ودولية. وهنا تكمن صعوبة أخرى في استقراء خطة التنمية المستدامة 2030، إن لجهة القراءات التقنية التي تتطلبها أو لجهة الترابط بين الوطني (المحلي أحيانا) والبعدين الإقليمي والدولي في الرصد والتنفيذ والمتابعة.

لقد برز في ظل مسارات التحول، خطاب ثقافي، يقر من ناحية، بأهمية المساواة والعدل وإحقاق الحريات الفردية والكرامة الإنسانية والذود عن حقوق الإنسان عموما، ويتصدى من ناحية أخرى، لمبادئ المساواة بين الجنسين ولجملة من الحقوق الإنسانية للنساء، خاصة تلك التي تعد من «المحرمات». كما كرس التحول تثمينا لمفهوم المواطنة بما هو «اعتراف للفرد بعضويته في مجتمع ما،

حي ما أو بلد ما وبمشاركته في الحياة السياسية. وفي مجتمع ديمقراطي، تمثل المواطنة أيضا مكونا من مكونات الترابط الاجتماعي، من خلال المساواة في الحقوق[6] الذي يقتضي بالضرورة مساهمة النساء والرجال على قدم المساواة مشاركة وممارسة.

فأين المساواة بين الجنسين في أجندة تنمية مستدامة تحويلية في واقع يقتضي مشاركة الجميع في مجابهة التحديات وإنجاح المسارات التحويلية؟ كيف عكست هذه الأجندة مسألة المساواة بين الجنسين في أهدافها الـ17 عشرة بمقاصدها الـ 169 وإلى أي مدى يمكن تكييفها مع واقع بلداننا العربية التي تشهد هكذا تغيرات؟

هذا ما سيسعى التقرير إلى الإجابة عنه في محاولة لقراءة الأجندة والواقع والفاعلين فيه – بما في ذلك المجتمع المدني والإعلام- في آن، قراءة نقدية يمكن أن تؤسس لقراءات أخرى وفق مداخل مختلفة.

6. http ://www.toupie.org/Dictionnaire/Citoyennete.html

مســـــار الإعـــــــداد

بدأ مسار التحضير بعقد اجتماعات تحضيرية لنواة من فريق كوثر ومستشارين أعضاء في شبكته العربية للتنمية والنوع الاجتماعي «أنجد»، لمناقشة الفكرة الرئيسية والمقاربة. وتبنت المجموعة منذ البداية، فكرة المقاربة التكاملية والتوازن بين التناول المباشر للقضايا ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وما يتصل بها من أهداف ومقاصد مباشرة بصفة تبدو غير مباشرة في أجندة 2030 من جهة، مع التركيز على البعد الثقافي والإعلام ودور المجتمع المدني كفاعل رئيسي في التنمية من جهة أخرى. كما كان التشديد على أن يكون التقرير متوازنا في مضمونه بين تناول المفاهيم والأطر النظرية، وتحليل الواقع والسياسات والفاعلين، وتضمنيه ما يكفي من الأمثلة والتجارب، التي من شأنها إضفاء مصداقية على التحليل وإعطاء إشارات إلى نماذج من التجارب التي تحتوي قدرا من النجاح أو أنها تتضمن دروسا يمكن الاستفادة منها من أجل تحسين تدخل منظمات المجتمع المدني والإعلاميين بما هما فاعلين تنمويين هامين.

سار العمل بالتوازي بين تطوير فكرة التقرير وتصميمه ومنهجيته، وبين تحضير أوراق خلفية تشمل طيفا واسعا من الموضوعات العامة والمتخصصة، التي من شأنها تغذية المضمون في محاولة لإرساء ديناميكية إقليمية عربية حول الموضوع. وتم ذلك بناء على مبادرة من مركز كوثر في التواصل مع عدد من الباحثات والباحثين من أجل إعداد أوراق موسعة. وبالتوازي، وقع إطلاق نداء لإعداد أوراق تغطي محاور التقرير، توصل وفقها المركز ب 30 ورقة، تم اعتماد 11 ورقة منها قائمة الأوراق (انظر/ي القائمة ص 6).

احتفظ الفريق المركزي بحرية استخدام هذه الأوراق بالشكل المناسب، سواء كان ذلك من خلال إدماج مضمونها أو إعادة صياغتها في متن نص التقرير النهائي، أو من خلال استخدام أجزاء أو دراسات حالة محددة في صيغتها الأصلية أو تعديلها. وفي كل ذلك، فإن الفريق المركزي يتحمل منفردا المسؤولية الأدبية والعلمية عن هذا الاستخدام وأي تفاوت في المضمون والاستنتاجات مقارنة بما جاء في الورقة الأصلية. كما أن كوثر سوف ينشر بعض هذه الأوراق في صيغتها الأصلية وباسم واضعيها في مركز «كوثر» الإلكتروني لتبادل المعلومات حول النوع الاجتماعي[7]، بما هي مواد إضافة مرتبطة بالتقرير.

وقد قام فريق البحث المركزي بإعداد الورقات الخلفية التالية :

- **حنان رباني من فلسطين :** المرأة العربية والتنمية المستدامة في مناطق الحروب والنزاعات المسلحة : التحديات والآفاق.
- **ريم الجابي من سوريا :** خطة التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية : دور منظمات المجتمع المدني في إدماج النوع الاجتماعي في أهداف التنمية المستدامة.
- **منية براهم من تونس :** الموارد الطبيعية ومقاربة النوع الاجتماعي في خطة 2030 : أي دور للمجتمع المدني من أجل الانتقال إلى نموذج التنمية المحلية الخضراء في المنطقة العربية؟.
- **جيهان أبو زيد من مصر :** تمكين النساء وأهداف التنمية المستدامة : دراسة حالة حول «دور الجمعيات المصرية القاعدية في تمكين النساء وفق خطة التنمية المستدامة».

7. http ://www.cawtarclearinghouse.org

- **زياد عبد الصمد من لبنان :** أجندة التنمية المستدامة : دور المجتمع المدني - أفق وتحديات.
- **اعتدال مجبري ولبنى النجار** من «كوثر» : الإعلام وأجندة التنمية المستدامة 2030.
- **أديب نعمه من لبنان :** صياغة التقرير الإقليمي.

في سياق التحضير، تم عقد اجتماعين للباحثين، الذين أعدوا عددا من الأوراق، في حين تولى الفريق المركزي إعداد المسودة الأولى، ثم الثانية، ثم الثالثة، فالرابعة والأخيرة التي بين أيديكم، بالتفاعل بين الباحث الرئيسي للتقرير، **أديب نعمة**، المستشار في التنمية وأجندة 2030 **وفريق كوثر**، مع الإشارة إلى مساهمة خاصة **لأحمد عبد الناظر**، الخبير في قضايا السكان والتنمية **ومحمد شلبي**، باحث في علوم الإعلام والاتصال.

مضمـــون التقريـــــر

يتضمن التقرير تمهيدا و6 فصول، وخلاصات وتوصيات على النحو التالي :

- **نقـــاط منهجيـــة**
- **الفصـــل الأول :** تحديات التنمية في البلدان العربية
- **الفصـــل الثـــاني :** أجندة 2030 ومنظور المساواة بين الجنسين
- **الفصـــل الثـــالث :** الحرب والنزاعات وأثرها على وضع المرأة
- **الفصـــل الرابـــع :** المجتمع المدني بعد الربيع العربي : أسئلة جديدة
- **الفصـــل الخـامس :** التنمية المحلية : تجارب ميدانية
- **الفصـــل الســادس :** الإعلام والمرأة وأجندة 2030
- **الفصـــل الختامي :** المساواة بين الجنسين والثقافة وأجندة 2030 : الخلاصات والتوصيات

نقـــاط منهجيـــة، هو تقديم للتقرير لربطه بأجندة 2030 مع توضيح الإطار المفهومي المعتمد للتنمية المكون من خمسة أبعاد مقابلة للمجالات الخمس الرئيسية الواردة في أجندة 2030، وشدد على أهمية الانطلاق من واقع مجتمعاتنا وبلداننا في عملية التفكير والتحليل وتكييف الأجندة العالمية. وقد بين منذ البداية اعتبار مقاربة موضوع التنمية والتحول المجتمعي وأجندة 2030 من منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، معيارا حاسما في نجاح العملية التنموية برمتها.

يتناول **الفصل الأول التحديات التنموية الرئيسية في المنطقة** انسجاما مع إعطاء الأولوية للواقع المعيش. وفي هذا الصدد، حصل استعراض مكثف للتحديات وجرى التركيز على عدد منها مصنفة إلى فئتين : الأولى هي التحديات الهيكلية والمزمنة بما فيها التحديات السياسية والاقتصادية/الاجتماعية المرتبطة بتوجهات العولمة، وتحدي الفقر واللامساواة، لاسيما في ضوء ما كشفته دراسات حديثة أن المنطقة العربية هي من أكثر مناطق العالم لا مساواة. وتم التوقف بشكل خاص عند التحديات المرتبطة بالديموغرافيا، خاصة تلك المتعلقة بفئات الشباب وكبار السن وكذلك الحراك السكاني من منظور تنموي. وتطرقت الفئة الثانية من التحديات، إلى تلك المستجدة (وبعضها هيكلي أيضا)، مع التركيز على مستوى التفكك المجتمعي الناجم عن الحروب والنزاعات، ومسارات التحول بعد 2010، والآفاق المستقبلية المتعلقة بحل النزاعات القائمة والتوجه نحو إعادة الإعمار،

إضافة إلى التحدي المتعلق بالإحصاءات. وأبرز الفصل الترابط العضوي بين القضايا والأبعاد التنموية والمبادئ الناظمة للعمل التنموي، مثل ترابط تمكين المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة بالإصلاح السياسي أو الترابط بين الفقر واللامساواة والسياسات الاقتصادية.

خصص **الفصل الثاني أجندة 2030 ومنظور المساواة بين الجنسين**. وعالج القسم الأول من هذا الفصل واقع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من منظور المؤشرات المحددة ومن منظور الديناميات. ولوحظ وجود مؤشرات على تقدم قطاعي هنا أو هناك، كما لوحظ وجود دينامية تقدم في بعض البلدان، إلا أن الدينامية الغالبة كانت للأسف تتميز بالركود والبطء، إن لم يكن بالتراجع. وتضمن هذا الفصل أيضا عرضا مفصلا لمقاربة أجندة 2030 لمسألة المساواة بين الجنسين، والربط بين الهدف الخامس (عن المساواة بين الجنسين) والهدف العاشر (عن المساواة بشكل عام) وباقي الأهداف، كما تناول بالتفصيل الهدف الخامس ومقاصده ومؤشراته. وخلص الفصل، إلى أن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات (ما ينص عليه الهدف الخامس للتنمية المستدامة) تحتل أهمية كبيرة في أجندة 2030، وهي أهمية استثنائية في البلدان والمجتمعات العربية لجهة الأوضاع التي تعيشها ولجهة ضرورة العمل على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في جميع الأهداف. وتبين من متابعة الجدل السياسي والإعلامي، وحتى السجال الدستوري والقانوني، أن بعض نقاط الخلاف الرئيسية طالت جوانب ذات بعد سياسي – ثقافي إن صح التعبير، مثل المساواة بين الرجال والنساء وحدود حرية المرأة ودورها، أو مسألة مصادر التشريع.

ينقلنا **الفصل الثالث إلى واقع الحروب والنزاعات في المنطقة العربية وأثرها على المرأة** والتنمية. وهنا تم عرض لأوضاع البلدان التي تواجه حالات متطرفة من العنف وأمثلة عن وضعها وأثر ذلك على المجتمع والنساء، من فلسطين إلى العراق وسوريا واليمن... الخ. وتضمن الفصل أيضا دراسة حالة موسعة عن المشاركة السياسية للمرأة في غزة حللت الأسباب المتداخلة التي تحد من المشاركة، بدءا من الاحتلال، وصولا إلى الانقسام السياسي والثقافة البطريركية – الذكورية. وغزة، على الرغم من خصوصيتها، تشكل نموذجا لهذه العوامل المتداخلة المشتركة بين كل المجتمعات العربية، لاسيما التي تعيش حالات حرب ونزاعات داخلية معممة. وتبين من خلال هذا الفصل، أن ترابط السلم والأمن مع التنمية شكلت مسألة محورية في أجندة 2030، خلافا لما سبقها من أجندات تنموية، رغم أنه كان حاضرا على الدوام في الفكر التنموي ومنظومة حقوق الإنسان، كما في الأجندات التنموية العالمية التي أقرتها القمم العالمية في التسعينيات، وكذلك في أهداف الألفية على الرغم من عدم ترجمة ذلك في أهداف ومقاصد محددة حينها. كما بين الفصل في ذات الوقت، المرأة كضحية مستهدفة بجميع أشكال العنف في مناطق الحروب والنزاع، ودورها في جهود فض الصراع وإحلال السلام في أكثر من بلد.

تناول **الفصل الرابع الجديد في المجتمع المدني بعد الربيع العربي**. انطلق بتحليل طبيعة الحراك الشعبي عام 2011، ودور المنظمات المدنية القديمة والجديدة فيه، وانتقل إلى طرح الأسئلة التي استجدت في ضوء ذلك، التي اقتضت قيام المجتمع المدني بأدوار جديدة لم تكن لها أولوية في الحقبة السابقة. وتضمن هذا الفصل أمثلة كثيرة عن الحركات الجديدة في مصر ولبنان والمغرب وتونس. وتوصل الفصل إلى «نمذجة» لأشكال من التحرك الجديدة تعبر عن 1. تطور المجتمع المدني في تعايش وتفاعل بين الأشكال التقليدية من المنظمات والحركات الجديدة 2. بروز حركات جديدة في دور تحويلي 3. استجابة بعض المنظمات – بما في ذلك التقليدية والنقابية – لمهام جديدة.

خصص **الفصل الخامس لتناول تجارب ميدانية في التنمية المحلية** استنادا إلى عرض مبادرات شكلت الجسم الأكبر منه. وثمة هنا أمثلة عن دور المرأة في إدارة الموارد الطبيعية على المستوى المحلي، لاسيما إدارة المياه وملكية الأرض، والمرأة في التنمية الريفية والعلاقات والأدوار بين النساء والرجال في مجتمع محلي ذكوري. وخلص الفصل إلى أن التنمية المحلية ليست تبسيطا للتنمية، ولا الالتزام بأجندة 2030 يعني أن نفرض نموذجها النظري على عمل الفاعلين المحليين والناس.

أتى **الفصل السادس مخصصا للإعلام والمرأة وأجندة 2030**، نظرا لما تطرحه من تحديات متجددة على وسائل الإعلام عامة والمحلية منها على وجه الخصوص، باعتبارها أجندة تحويلية، على الرغم من أنها لم تول الإعلام أهمية تذكر، ما عدا لجهة الجانب التسويقي. فالطابع المعقد نسبيا لأجندة 2030، يجعل من طرح القضايا والمسائل المرتبطة بالأجندة ومناقشتها وتحويلها إلى مادة إعلامية موجهة للجمهور العريض مسألة صعبة، أو أنها تتطلب بذل جهد أصيل من أجل تبسيط مضمونها، دون إفراغها من محتواها التغييري، وهو أمر لا يزال محدودا. ويجعل غموض المفاهيم الخاصة بأجندة 2030 لدى الإعلاميات والإعلاميين، حسب ما خلص إليه هذا الفصل، تناولها انتقائيا، حيث تركز المواضيع ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة على عدد محدود من الموضوعات دون الإشارة إلى ترابط هذه الموضوعات بأهداف التنمية المستدامة.

وجاء **الفصل الختامي** مرتكزا على المعطى الثقافي في التصدي لمبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة والفردية، بما هو معطى لا تنفرد به المنطقة العربية، ومتضمنا خلاصات التقرير والتحديات الأبرز والتوصيات.

المصدر: نشرية الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، العدد 66 لسنة 2018

ووردت أبرز الخلاصات على النحو التالي :

1. خلاصـــات عـــامـــة

- إن أجندة 2030 تشكل إطارا كونيا للسياسات التنموية صالحا لجميع الدول إن أرادت استخدامه. ويتوقف هذا الاستخدام الفعال والناجح، إلى حد كبير على فهم الأجندة بشكل نقدي، والالتزام بمبادئ عدم التجزئة والترابط والتكامل والتوجه المتسق نحو تحقيق تنمية لا تستثني أحدا وتلتزم بمقاربة حقوق الإنسان من جهة أولى، كما تتطلب إعادة انتاج الأجندة في صيغة خطط وطنية عامة، وقطاعية ومحلية عند الاقتضاء، متلائمة مع الواقع التنموي لكل بلد بشكل ذكي وخلاق من جهة ثانية. وهو شكل يتم وفقه تلافي التقليد والاستنساخ والترويج الشكلي للأجندة، بدل التركيز على المضمون أيا كانت التسمية، وردم الهوة بين النصوص والواقع الفعلي الذي يتجلى في السياسات وفي الحياة اليومية للناس.

- إن مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تشكل ركيزة أساسية لأجندة 2030 ومعيارا وشرطا لنجاح العملية التنموية برمتها، لاسيما في البلدان والمجتمعات العربية، نظرا لانطباع النظام السياسي وبنيان السلطة بالطابع البطريركي - الذكوري. وينطبق ذلك على أجندة 2030، حيث أن التقييم الإجمالي العام لمدى النجاح أو الفشل في تحقيق هذه الأجندة العالمية وصيغها الوطنية، يتوقف بدرجة كبيرة على مدى التقدم في سد الفجوة بين الجنسين وكبح الديناميات التي تعيد إنتاجها واستمرارها وتوسعها.

- إن الترابط العضوي بين المفاهيم التنموية ومنظومة حقوق الإنسان أمر ضروري وأساسي، وهو في صلب ترسيخ مقاربة النوع الاجتماعي في فهم واستخدام أجندة 2030، بما فيها إدماج لبعد المساواة بين الجنسين في مجمل أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها بشكل نقدي ومستند إلى واقع البلدان والمجتمعات وأولوياتها. يلي ذلك، اختيار المؤشرات الحساسة للأدوار الاجتماعية، الملائمة التي ترصد الفجوة بين الجنسين وآليات إنتاجها. والمؤشرات الحساسة للأدوار الاجتماعية تتجاوز مسألة تفصيل البيانات حسب الجنس – وهذا أمر ضروري – إلى جهد خاص من الجهات الإحصائية وصانعي السياسات والهيئات والخبراء المعنيين بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تحديد الصيغ المناسبة للمقاصد والمؤشرات الملائمة لقياس التقدم حيث يجب.

- إن استراتيجيات عمل المجتمع المدني، لاسيما المنظمات التنموية والنقابية والحقوقية والنسوية، يجب أن تنبثق مما سبق، حيث أن أي تقدم حقيقي ومستدام لا يمكن أن يتحقق تسللا، بل يتطلب وضع استراتيجية عمل متعددة المستويات (من العالمي إلى المحلي) وشاملة لكل الأبعاد (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والثقافية)، وتغطي الآجال المباشرة والمتوسطة والبعيدة في آن.

2. خلاصـــات خـــاصـــة

أ- **تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة** بين الخطاب المزدوج حد التناقض في اعتماده في ذات الوقت الحقوق الكونية من ناحية، والتشبث بالخصوصية الثقافية من ناحية أخرى، وتشدد على مقاربة التنمية وأجندة 2030 من منظور حقوق الإنسان، وجعل قضية المساواة بين الجنسين معيارا أساسيا لنجاح التنمية في مجملها.

ب- **تتعرض إلى دور المجتمع المدني** والحاجة الماسة إلى الحوار مع الحكومات والأطراف التنموية الأخرى، وأهمية التشبيك الأفقي بين مختلف فئات منظمات المجتمع المدني، لاسيما النقابات والحركات الجديدة. كما شملت اللامركزية باعتبارها توزيع المسؤوليات بما يعزز دور السلطات المحلية والسلطة المركزية على حد سواء، فتعزيز الأولى لا يعني إضعاف الثانية.

ت- تتناول أهمية **البعد الثقافي**، وضرورة وضع استراتيجية عمل ثقافية من أجل التنمية، وتحقيق المساواة بين الجنسين بشكل خاص.

ث- تهم **دور وسائل الإعلام** التحويلي/التغييري والحقوقي، خاصة على المستوى المحلي في نجاح التنمية المستدامة المحلية وكل ما يتصل بكسر الصور النمطية وتغيير البعد السلوكي والأفراد.

كما تضمن الفصل الختامي توصيات حول المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 وأخرى عملية وإجرائية :

1. توصيات خاصة بالمساواة بين الجنسين في أجندة 2030

أ- **عدم الالتفاف على المقاربة التكاملية** : أي محاولة عزل قضية المرأة عن مجمل مسار التحول المجتمعي بما فيه البعدين السياسي والثقافي. يمكن أن يتخذ ذلك شكل عزل الهدف الخامس للتنمية المستدامة عن غيره من الأهداف (لاسيما الهدف العاشر[8] ومبادئ عمل الأجندة المستندة إلى منظومة الحقوق). ويمكن اعتبار التشديد على الترابط والتعامل مع الهدفين الخامس والعاشر، كأنهما ثنائي متكامل بالترابط مع باقي الأهداف، والتشديد على الالتزام بالمبادئ الواردة في الديباجة والإعلان، بالإضافة إلى إدماج القضايا الرئيسية التي تعبر عنها الأهداف في صلب خطط العمل الوطنية لتحقيق المساواة وعدم حصرها بالهدف الخامس فقط، يمكن اعتباره بمثابة الاستراتيجية المضادة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

ب- **الابتعاد عن تجزئة الهدف نفسه والفصل بين مقاصده :** وقد يتخذ الاجتزاء استراتيجية مشابهة لما حصل مع الهدف الثالث من أهداف الألفية الذي نص مقصده الوحيد على المساواة في التعليم، فوقع اعتبار أن تحقيق المساواة في التعليم هي إنجاز الهدف الثالث بأكمله. وبالنسبة إلى الهدف الخامس للتنمية المستدامة، يجب مواجهة أي سياسة انتقائية تختار بعضا من المقاصد (والمؤشرات) والاكتفاء بها في الخطط الوطنية أو استراتيجيات الهيئات الوطنية المعنية بقضايا المرأة أو منظمات المجتمع المدني المعنية. فلا يكفي أن تحقق تقدما في مقصد واحد وأن يتحسن مؤشر محدد من أجل تحقيق الهدف الخامس، لذلك يجب التشديد على ضرورة التقدم في مجمل المجالات الرئيسية التي تشكل مسار المساواة وتمكين المرأة والتي عبر عنها الهدف الخامس بكليته (ومجمل الأجندة).

8. -«الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها».

ج- **التركيز على السياسات بدل المشاريع :** فغالبا ما تقوم الاستراتيجية المعتمدة على إغراق عملية تقييم الإنجاز والتقدم المحقق بإعداد المشاريع والتمويل وتنوع الجهات المانحة وعدد المستفيدين والمستفيدات من المشاريع، أو التركيز على نجاح الحملات المحددة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، وعلى إجراءات مؤسسية أو تعديلات قانونية في بند واحد أو بنود قليلة من التشريع، على حساب تقييم مجمل المسار. والرد على ذلك يكون في التشديد على تقييم المسار الإجمالي لوضع المرأة وعلى تقييم السياسات العامة التي لها الدور الحاسم في التقدم، مع التركيز على أثرها التحويلي.

د- **تنويع الاستراتيجيات وعدم السماح باختزال النضال من أجل المساواة بالإجراءات الجزئية :** فالأسلوب المعتمد هنا في غالب الأحيان، يتمثل في اضطرار الحكومات والتيارات المحافظة للقبول بتعديل قانوني ما نتيجة حملة وطنية أو إقليمية أو تحت ضغط شعبي أو ضغط المجتمع المدني. ويمكن أن يترافق ذلك أحيانا، مع ضغوط دولية ومع سعي المسؤولين إلى تحسين صورة الحكومة إزاء الرأي العام، إلا أن ذلك لا يجري دائما في سياق منهجي يعبر عن التزام الحكومة بالمساواة والتمكين على كل المستويات (مع استثناءات في بعض البلدان). وعلى الرغم من أن هذه التعديلات تكون مفروضة بسبب نضالات المرأة والمجتمع المدني عموما، إلا أنها تستخدم من أجل تنفيس الاحتقان وتحسين الصورة، ودفع الحركة النسوية والحقوقية للبقاء ضمن استراتيجية المطالبة بإصلاحات معزولة، الأمر الذي يستغرق وقتا طويلا، ويعطل اللجوء إلى استراتيجيات أخرى تترجم متطلبات الإصلاح المؤسسي والتشريعي الشامل. والرد على ذلك، يكون بتنويع الاستراتيجيات وعدم السماح باختزال النضال من أجل المساواة بالإجراءات الجزئية واستنزاف جهود المجتمع المدني.

ه- **عدم عزل قضية المرأة عن اعتماد سياسات تنموية متسقة :** ويمكن أن يتخذ ذلك شكل التفاعل مع مطالب الحركة النسوية ومطالب الجمعيات النسائية التي تختص بالنساء كفئة من منظور ضيق، وإدخال الأطراف المعنية في مسارات من النقاش طويلة ومشتتة، يكون من بين أهدافها توجيه الانتباه عن متطلبات رئيسية للنهج التنموي في مجالات عامة تشمل الجميع. على سبيل المثال، يمكن إطلاق حوارات حول نظم المساعدة للنساء ربات الأسر، في حين يغفل بالكامل البحث في نظام شامل للحماية الاجتماعية على أساس منظور الحق (من ضمنها مبادرة أرضية الحماية الاجتماعية). والرد يكون بالالتزام بالترابط الموضوعي، بين ما هو خاص وفئوي وبين ما هو عام ويشمل الجميع، بما في ذلك الاجراءات التكميلية الخاصة بهذه الفئة المحرومة أو المهمشة أو تلك.

و- **إيلاء الجانب المجتمعي والثقافي لقضية المساواة أهمية قصوى :** فقد جاء البعد الثقافي ضعيفا أصلا في الأجندة التنموية العالمية، مقارنة بالأبعاد الأخرى. وورد جزئيا في المقصد الرابع من الهدف الخامس للتنمية المستدامة الذي يتعلق بتقييم العمل الرعائي، وتوفير متطلبات ذلك، ومن ضمنها تقاسم الأدوار داخل الأسرة. تطال هذه النقطة الأخيرة التقاليد والعادات بما لها من طابع ثقافي. ولا يحظى هذا المقصد بالاهتمام الذي يستحق، ويمكن أن يجري تجاهله/تغييبه من قبل المتحفظين على مبدأ المساواة بين الجنسين لعدة أسباب. أولا، نظرا لطابعه التحويلي الذي له أثر على النظريات الاقتصادية غير التضمينية السائدة ويتطلب مراجعتها ومراجعة أدواتها، ثانيا، لأنه يفرض سياسات عامة وخطوات عملية محددة في ما يتعلق بتوفير الخدمات التي تتيح تمكين المرأة اقتصاديا ومشاركتها في سوق العمل (دور الحضانة، مرونة دوام العمل)، وثالثا لأنه يطال الأسرة بما هي مجال خاص، وأدوار الرجال والنساء داخلها، الأمر الذي يتطلب تطوير منظومة القيم والعلاقات الأسرية بعيدا عن الأنماط البطريركية والذكورية السائدة المقيدة للمرأة والشباب والأطفال. والتركيز على التحول المجتمعي والثقافي ومن ضمنه المقصد الرابع، يفترض أن يشكل محورا ذا أولوية في استراتيجية المساواة والتمكين في المجتمعات العربية.

2. توصيـات عمليـة وإجرائيـة

التوصيـــة الأولى : المبادرة إلى ترجمة توصية منظمات المجتمع المدني الخاصة بمحور المساواة بين الجنسين في اجتماع بيروت التحضيري إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة عام 2018، والخاص بالتصدي للمرتكزات الثقافية للتمييز ضد المرأة، إلى استراتيجية مشتركة وخطط عمل للمنظمات النسائية والنسوية، ومنصة شبكات المجتمع المدني الإقليمية والوطنية بمختلف فئاتها.

التوصيـــة الثـــانية : تشكيل فريق عمل من شبكات المجتمع المدني المتنوعة من أجل دراسة المقاصد والأهداف في خطة التنمية المستدامة بشكل نقدي من منظور المساواة بين الجنسين، ومن منظور التنوع والدمج، والتنسيق مع الجهات الإحصائية ومراكز الأبحاث من أجل اقتراح تكييف المقاصد والمؤشرات الإقليمية والوطنية، بما يلحظ البعد الجندري والبعد الخاص بدمج ذوي الإعاقة وكل الفئات الاجتماعية.

التوصيـــة الثـــالثة : إنشاء منصة حوارية إقليمية من الشبكات العربية لحوار معرفي داخلي حول كيفية استجابة منظمات المجتمع المدني لمتطلبات المرحلة وتحدياتها الاستراتيجية على مختلف المستويات. ويتضمن ذلك، اختراق الحواجز بين فئات المنظمات والتكامل بين عمل المنظمات النسوية والبيئية والحقوقية والتنموية والنقابات، وكذلك العلاقة مع الحكومات، والعلاقة مع جامعة الدول العربية، ومع المانحين، ومع المنظمات الدولية. ويتضمن ذلك البحث في الإشكاليات الجديدة، لاسيما العلاقة مع البعد السياسي، وإشكالية العفوية والمأسسة/التنظيم، والعمل في ظروف الحرب وهيمنة الفكر المتطرف، والترابط بين المطالب العامة والمتخصصة، والانتقال من الحملات إلى الحركات الاجتماعية والتحركات الشعبية... إلخ، وما إلى ذلك من إشكاليات.

التوصيـــة الرابعـــة : في العلاقة من جامعة الدول العربية : تنسيق الجهود وإطلاق مبادرة مشتركة إزاء جامعة الدول العربية، انطلاقا من مقررات قمة تونس 2004 التي دعت إلى دور أكبر للقطاع الخاص والمجتمع المدني في عمل الجامعة، وانطلاقا من تفعيل العقد العربي للمجتمع المدني الذي أعلنته الجامعة، والبناء على مسار التنسيق في سياق أجندة 2030 خلال السنوات الأخيرة. وأيضا تعزيز دور المرأة ومنظماتها والأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات وآليات عمل جامعة الدول العربية.

التوصيـــة الخـــامسة : في ما يخص دور المجتمع المدني في أجندة 2030، البحث العملي في تطوير عمل المنصة الإقليمية لأجندة 2030، وأيضا تطوير استراتيجية عمل متعددة المستويات لمواكبة آليات المتابعة الخاصة بأجندة 2030، لاسيما تحضير التقارير الوطنية، وآلية المنتدى العربي للتنمية المستدامة، والمنتدى السياسي العالمي رفيع المستوى، وأن تتضمن هذه الاستراتيجية مسارا خاصا بالمجتمع المدني بما في ذلك آليات مستقلة لإعداد التقارير الموازية لطرح القضايا من منظور المجتمع المدني، لتكملة الصورة التي تقدمها التقارير الرسمية.

نقـــاط منهجيـــة

تلقى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 اهتماما غير مسبوق من قبل الحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأكاديميين، وهو ما لم يتمتع به سلفها «أهداف الألفية الإنمائية» التي شكلت برنامج أولويات عالمي للفترة 2015 - 2000. وبقدر ما يمكن اعتبار ذلك أمرا إيجابيا، إلا أنه يحمل معه مخاطر الانزلاق من الفهم العميق والنقدي للأجندة والعمل الجاد لتحقيق مضمونها، إلى ممارسة ترويجية تبقى أسيرة الشعارات والوصفات الجاهزة وتكتفي من الأجندة بالشكليات، مثل إعداد التقارير الموجهة للأمم المتحدة والدول المانحة، واستخدام المطابقة السطحية بين الأجندة والسياسات الوطنية من أجل الحصول على التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات المختلفة. ويولي هذا التقرير عناية خاصة لمقاربة موضوع التنمية والتحول المجتمعي، وأجندة 2030، من منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، باعتبار ذلك معيارا حاسما لنجاح العملية التنموية برمتها، كما تعتبر المشاركة الفعالة للمجتمع المدني معيارا أساسيا لتقييم مستوى الديمقراطية والمشاركة، لاسيما في البلدان والمجتمعات العربية.

1. السيـــــاق

لم تبدأ مسارات التنمية في بلدان العالم، عام 2015 مع أجندة 2030، ولا قبلها مع أهداف الألفية عام 2000. فالتنمية هي ذاك المسار من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية التي يتبعها كل مجتمع (والعالم)، وما يرتبط به من سياسات وتدخلات تهدف إلى تحقيق رفاه المواطنين، مع السعي الدائم لتحقيق العدالة بين أفراد الجيل الواحد والعدالة بين الأجيال، وضمان استدامة الكوكب والمجتمعات والحياة. مثل هذا المسار الهادف والمحكوم بأفكار الرفاه والعدالة والاستدامة، بات يعرف بأنه التنمية، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية في خمسينات وستينات القرن العشرين، ثم بات يعرف باسم «**التنمية البشرية المستدامة**»[9] بما هو مفهوم محايد، تمت صياغته على مراحل من قبل منظومة الأمم المتحدة. وهو المفهوم المعتمد اليوم لدى معظم الأطراف الدوليين والوطنيين، مع القبول به في الأوساط الأكاديمية، وهو المفهوم – أو الباراديجم – الذي يتبناه هذا التقرير أيضا، ويمثل الإطار الأشمل الذي تندرج أجندة 2030 فيه.

وقد سعت سلسلة القمم العالمية التي عقدت في التسعينات، إلى تحويل هذا المفهوم العام إلى برامج عمل في كل المجالات. وتوج ذلك بالاتفاق عام 2000 على قائمة أولويات محددة تمت صياغتها من منظور الدول النامية (أو الأقل نموا) في إعلان الألفية التي انبثقت عنها صيغة «أهداف الألفية الإنمائية» (2001)، التي كانت قائمة أولويات محدودة تنطبق أولا على الدول الأقل نموا والدول النامية عموما. وفي ضوء تقييم هذه التجربة، تم الانتقال إلى أجندة 2030 التي تتميز عن سابقتها بكونها برنامج عمل تنموي طموح يصلح مبدئيا لكل دول العالم، وتمت صياغته من خلال تحليل التحديات التنموية الكونية ومتطلبات تجاوزها. وتتبنى **أجندة 2030 مقاربة الحقوق وهي تسعى إلى تحقيق تنمية لا تستثني أحـــدا**

9. ثمة ثلاث لحظات أساسية ساهمت في بلورة هذا المفهوم داخل منظومة الأمم المتحدة. الأولى هي تبني الإعلان العالمي عن الحق في التنمية عام 1986، والثانية هي تقرير برونتلاند (مستقبلنا المشترك) عام 1987 (الذي أطلق مفهوم التنمية المستدامة)، والثالثة تتمثل في تقرير التنمية البشرية الأول الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990. وقد شكلت المساواة بين الجنسين مضمونا أساسيا وهدفا تنمويا عاما وخاصا مشتركا في كل هذه المراحل. وبالنسبة إلى المصطلح نفسه، فالاستخدام الشائع اليوم – بما في ذلك في نص أجندة 2030 – هو مصطلح التنمية المستدامة. وهذا المصطلح في أجندة 2030 لا يعني الشأن البيئي وحده، بل هو يستخدم بما هو مرادف لمفهوم التنمية بشكل عام، والتنمية البشرية المستدامة تحديدا. ونحن نميل في هذا التقرير إلى استخدام مصطلح التنمية البشرية المستدامة، لكونه يتضمن التأكيد على محورية الإنسان في هذا المفهوم، وبما يجنب الالتباس بين مفهوم التنمية الشامل، وبين البعد البيئي الذي غالبا ما يربط بالاستدامة، على الرغم من أن مبدأ الاستدامة يشمل الأبعاد كلها أيضا.

Leaving no one behind. وتعطي الأجندة الجديدة – كما سابقاتها - أهمية خاصة للمساواة بين الجنسين، حيث أن الفجوة بين الجنسين هي من أكثر التفاوتات انتشارا وخطورة في العالم، عموما وفي المنطقة العربية خصوصا.

2. عن التنمية البشرية المستدامة وأجندة 2030

يشكل مفهوم التنمية البشرية إطارا نظريا ومعياريا لمقاربة أجندة 2030 في كليتها ولفهم الترابط بين الأهداف والمقاصد، ويزود الفاعلين التنمويين بإطار منطقي من أجل القيام بخيارات واعتماد سياسات تنموية لا تغفل أي بعد من الأبعاد. وهذه نقطة جوهرية في التعامل مع الأجندة، لاسيما أثناء تكييفها وطنيا، يتحول دونها الترابط والتكامل إلى إجراءات تقنية في الجزئيات، بما لا يشكل المنهج الأمثل لتحقيق الأهداف التنموية، لاسيما الاستراتيجية منها.

إن مفهوم التنمية البشرية المستدامة المكونة من خمسة أبعاد يتوافق مع المجالات الخمس المنصوص عليها في ديباجة أجندة 2030 ومع مضمون الأجندة. وكانت أعمال سابقة لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية (من ضمها كوثر وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية إلى جانب منظمات الأمم المتحدة)[10]، قد ساهمت في تطوير هذا المفهوم وإعطاء الأهمية الكافية للبعدين السياسي والثقافي في التنمية، اللذين غالبا ما تهملهما أدبيات التنمية، بما في ذلك الصيغة التبسيطية لمفهوم التنمية المستدامة الذي يحصرها بثلاثة أبعاد، اقتصادية واجتماعية وبيئية.

الشكل البياني1 : **إطار مفهومي محسن للتنمية من 5 أبعاد**

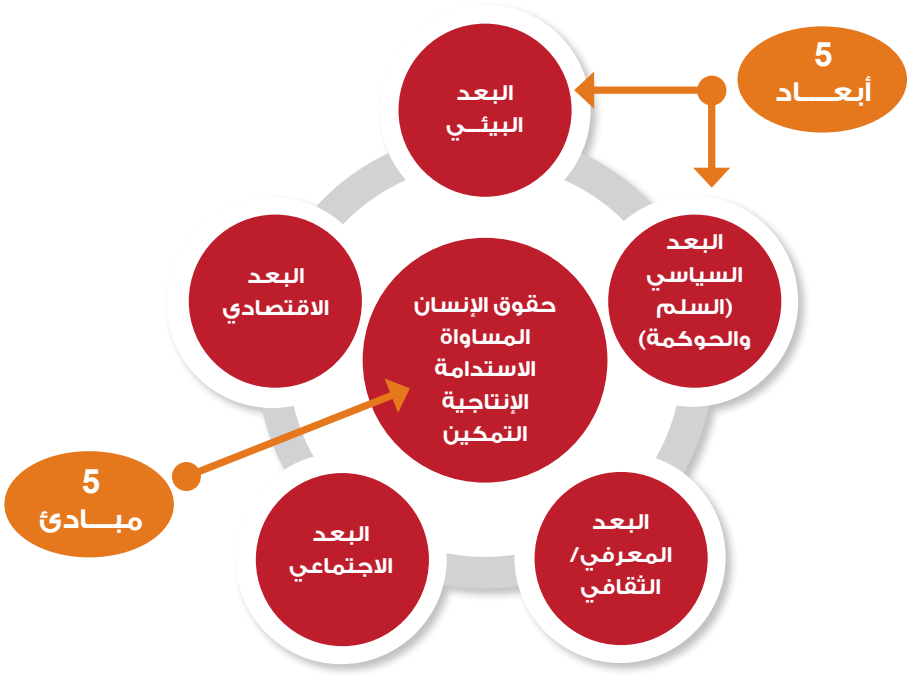

10. انظر/ي بشكل خاص : التخطيط والعمل من أجل أهداف الألفية : دليل تدريبي لمنظمات المجتمع المدني والإعلاميين في البلدان العربية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث – كوثر، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2008. انظر/ي أيضا : المساواة وتمكين المرأة في العالم العربي : من أهداف الألفية إلى أجندة ما بعد 2015. دليل مرجعي تدريبي. مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – اسكوا، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. 2013. كما أن أعمالا عدة صادرة عن الجهات المذكورة، تتضمن اعتماد مفهوم التنمية بخمسة مكونات. وهذه مسألة هامة نظرا لأن مفهوم التنمية المستدامة بثلاثة أبعاد (اقتصادية واجتماعية وبيئية) يساء تفسيره واستخدامه كبديل للتعريف الموسع الأساسي الذي تطور منذ الإعلان العالمي عن الحق في التنمية عام 1986، وتقرير برونتلاند 1987، وإطلاق مفهوم التنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990، وأعمال الباحثين والخبراء والأكاديميين المستقلين تذهب في هذا الاتجاه الذي يتجاوز الاستخدام الشائع لمفهوم التنمية المستدامة بتفسيره الأكثر ضيقا.

الشكل البياني 2 : **مقارنة مجالات أجندة 2030 مع مكونات التنمية**

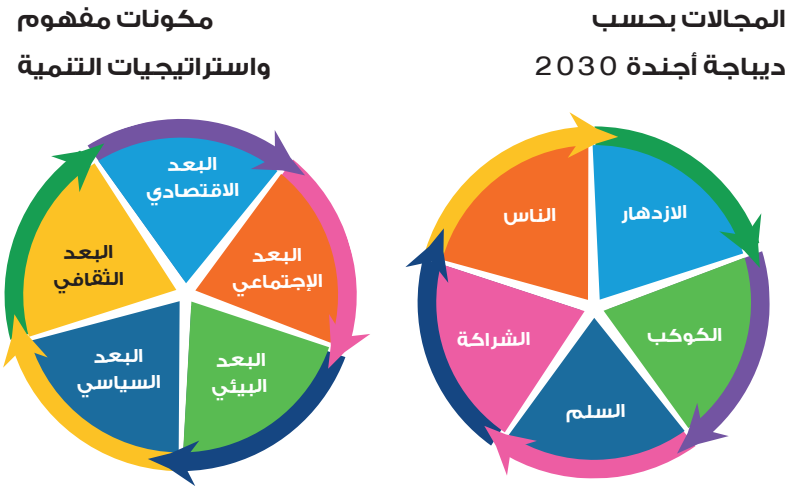

من ناحية أخرى، تشدد وثيقة أجندة 2030 على أن هذه الأخيرة تشكل وحدة لا تتجزأ، وأنها تتكون من ديباجة وإعلان وخطة عمل (هي أهداف التنمية المستدامة الـ 17 ومقاصدها. ملحق 1 ص 212) ووسائل التنفيذ والمتابعة والاستعراض. بمعنى آخر، لا يجوز اختزال الأجندة بأهداف التنمية المستدامة، ويجب التعامل معها بما هي وحدة بكل مكوناتها، لاسيما الديباجة والإعلان اللذين يشكلان المنطق الحاكم والخيط الرابط بين الأهداف والمقاصد.

3. أجندة لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل

وضعت أجندة 2030 من أجل مواجهة جوانب القصور في الأجندات التنموية السابقة والراهنة، والسعي من أجل مواجهة ناجحة وناجعة للمشكلات والأزمات الكونية الكبرى التي يعرفها العالم المعاصر والتي لخصتها وثيقة أجندة 2030[11] في ثلاث هي الحروب والنزاعات، والفقر واللامساواة، والتدهور البيئي المهدد للحياة على الكوكب، ومن ضمنه التغير المناخي. وقد وضعت الأجندة العالمية من أجل مواجهة هذه المشكلات حفاظا على الناس والكوكب، وتحقيق الازدهار والأمن والسلام والحكم الرشيد للجميع، وهو ما لا يتحقق إلا من خلال شراكة حقيقية بين جميع الأطراف على المستوى الكوني، كما على المستوى الوطني والمحلي. وهو أيضا ما لا يتحقق، إلا اعتمادا على مبادئ ومقاربة حقوق الإنسان، وعلى رأسها الالتزام بمبدأ المساواة بين جميع الناس، بما في ذلك المساواة بين الجنسين.

يتطلب تحويل الأجندة العالمية إلى خطط عمل على المستوى الوطني والمحلي (والإقليمي عند الاقتضاء)، استيعاب الأجندة وتكييفها وإعادة إنتاجها في صيغة تستجيب بدورها للتحديات الإقليمية والوطنية، إلى جانب إسهامها في معالجة المشكلات الكونية نفسها (التغير المناخي مثلا) أو تجلياتها في البيئة المحيطة مباشرة (حروب المنطقة العربية مثلا)، بما في ذلك مواجهة المشكلات الخاصة التي لم تلحظ أو أنها لم تلحظ كفاية في الأجندة العالمية (كالهجرة

11. «تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة لعام 2030»، قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر تحت رقم A/RES/70/1. وعلى امتداد هذا التقرير سوف نشير إلى هذه الوثيقة باسم أجندة 2030 اختصارا، أو خطة التنمية المستدامة لعام 2030. كما أننا لا نجد داعيا لتكرار ذكر المرجع في الهامش ونكتفي بما يأتي في النص الأساسي، حيث أن المصدر واحد ومعروف.

واللجوء مثلا). باختصار، يفترض بأجندة 2030 في صيغتها المكيفة وطنيا في البلدان العربية، أن تخاطب الظروف الخاصة لهذه البلدان منفردة ومجتمعة، وأن تتصدى لمشكلات المنطقة والبلد المعني بنجاح. وتأتي قضية المساواة بين النساء والرجال وتمكين المرأة على رأس هذه القضايا في البلدان والمجتمعات العربية، التي تعتبر من أكثر مناطق العالم تأخرا لجهة المساواة بين الجنسين والقضاء على كافة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، نظرا لتشبع النظام والخطاب السياسي والثقافي والعلاقات الاجتماعية بالطابع البطريركي والذكوري، كما سيأتي توضيحه في مجمل هذا التقرير.

وتهدف الأجندة إلى تحويل عالمنا بحيث نصل إلى تنمية لا تستثني أحدا وتحقق الازدهار والسلام للجميع دون استنزاف الطبيعة وتهديد الكوكب، وهذا ما يشكل معيار النجاح، لا التفاصيل. وبالتالي، فإن مواءمة الخطط الوطنية مع أجندة 2030، ليست عملية مواءمة تقنية في المقاصد والمؤشرات للتحقق من وجودها في الخطط الوطنية، بل إن الاتساق والالتزام بالمبادئ الموجهة للأجندة ومتطلبات كونها أجندة تحويلية هو الأكثر أهمية. وأسئلة التوطين أو التكييف الوطني يجب أن تبدأ من نقطة البدء (المبادئ والغايات النهائية) لا من نقطة النهاية (المؤشرات). وهو ما يعني أن نسائل الخطط الوطنية (والسياسات العالمية أيضا) : هل أن خطة التنمية الوطنية (أو هذه السياسية المعتمدة دوليا) هي تحويلية بمعنى أنها تعالج أسباب المشكلة لا النتائج، وبمعنى أنها تولد ديناميات منتجة للتقدم؟ وهل أن هذه الخطة أو السياسة ملتزمة بمنظور الحقوق، لاسيما العدالة والمساواة وعدم التمييز؟ وهل تراعي متطلبات شمول الفئات الفقيرة والمهمشة وإدماجها ومتطلبات تحقيق المساواة بين الجنسين... الخ؟

4. الخصائص الرئيسية لأجندة 2030[12]

إن تحديد الخصائص الرئيسية للأجندة التنموية العالمية هو أحد هذه الأدوات التي تؤشر إلى المعايير الأكثر أهمية والتي تتضمن بعض الأفكار الموجهة للانتقال من النظرية إلى الممارسة من خلال عملية التكييف الوطني. في هذا السياق، يمكن أن نلخص الخصائص الرئيسية لأجندة 2030، التي يفترض أن تتوفر أيضا (إلى جانب عناصر أخرى) في الأجندات الوطنية وفي آليات التخطيط الوطني والمحلي على النحو التالي :

- أنها أجندة **تحويلية** : أي أنها تعالج الأسباب لا النتائج فقط،
- أنها تتبنى مقاربة **حقوق الإنسان**،
- أنها أجندة **تضمينية لا تستثني أحدا**،
- أنها أجندة **شاملة** لكل المستويات والأبعاد،
- أنها أجندة **مستدامة**،
- أن لها **قواعد/مبادئ إجرائية** ناظمة لها في الممارسة التطبيق هي :
  - أ. مبدأ عدم التجزئة Integrity،
  - ب. مبدأ الاتساق Coherence،
  - ج. مبدأ الترابط Correlation،
  - د. مبدأ التكامل Complementarity،
  - هـ. مبدأ الفاعلية Effectiveness.

12. تستند هذه الفقرة إلى مجمل الأعمال والمواد التدريبية التي تم إعدادها بعد 2015 من قبل مركز كوثر والإسكوا، وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، وغيرها من المنظمات والخبراء الشركاء في مسار أجندة 2030 في البلدان العربية.

ويمثل الشكل البصري أدناه مكونات الأجندة ومضمونها العام والمبادئ الإجرائية الواجب لحظها أثناء التخطيط والتدخل التنموي.

الشكل البياني 3 : **أجندة واحدة لا تتجزأ**

	الإعلان	الخطة	وسائل التنفيذ	الاستعراض والمتابعة
المضمون	المبادئ والمرجعيات	الأهداف والمقاصد	خطط العمل والأولويات	التقييم والتصحيح
المبادئ الرئيسية	الاتساق	الشمولية والترابط	التكامل والتآزر	فعالية التنفيذ والشراكة

إن تشديد التقرير على هذا الجانب المنهجي في فهم أجندة 2030، نابع من تجربة أهداف الألفية السابقة، والسنوات الثلاثة المنقضية منذ إقرار أجندة 2030، حيث أن المقاربة المجزأة والقطاعية للتنمية والأجندة، هي أحد العوامل التي أدت إلى الفشل في تحقيق الأهداف التنموية بالمستوى المتوقع والممكن.

5. من المنظور الثنائي إلى المنظور الثلاثي[13]

بالنسبة إلى الفكر التنموي الكوني، تعتبر قضية المساواة بين الجنسين وتمكين النساء مسألة محورية ولها أولوية، وقد تجلى ذلك في مجمل السياقات الدولية (والإقليمية) على ما سوف يبينه هذا التقرير في مجمل فصوله. ويتبنى التقرير المقاربة الثلاثية لقضية المساواة بين الجنسين، أي بما هي أولا قضية (أو قضايا) قائمة بذاتها، وثانيا بما هي قضية مدمجة في كل الأبعاد الأخرى والخطط التنموية، وثالثا بما هي حدود ومعيار لتقييم التنمية بمجملها.

الشكل البياني 4 : **المساواة بين الجنسين : منظور ثلاثي**

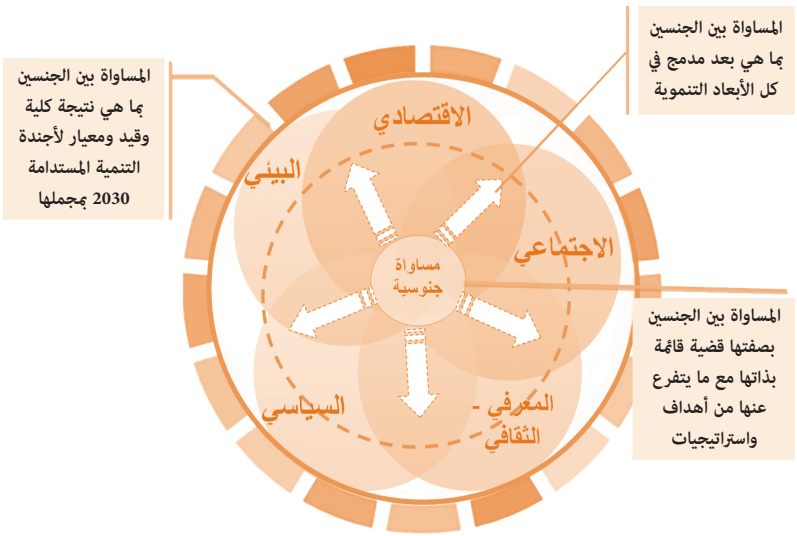

13. هذه الفكرة والشكل البياني المتضمن في الفقرة، مقترحة من قبل منسق التقرير والمستشار في أهداف الألفية وأجندة 2030، أديب نعمه.

ويعد المستويان الأول والثاني الأكثر وضوحا في أجندة 2030. فهي اعتبرت مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قضية قائمة بذاتها (خصص لها هدف مستقل هو الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، وبمعنى ما هي متضمنة في الهدف العاشر عن المساواة)، وهي في الوقت عينه مسألة أو بعد يجب إدماجه في كل الأهداف الأخرى وفي السياسات والتدخلات، وهو ما استقر عليه الفكر التنموي. ونضيف في هذا التقرير مستوى ثالثا، كان للجماعة التنموية البيئية الفضل في إدخال مفهوم الحدود Boundaries إلى الممارسة التنموية[14]، والمقصود بذلك «حدود القدرة». وما يقترحه هذا التقرير هو تعميم استخدام هذا التطوير على كل أبعاد العملية التنموية، بحيث يكون كل بعد من أبعاد التنمية قضية قائمة بذاتها تستدعي وضع أهداف وخطط وسياسات خاصة بها لتحقيقها، وهي أيضا بعد يجب إدماجه في الأبعاد الأخرى تحقيقا لمبدأ عدم تجزئة التنمية والترابط والتكامل بين مكوناتها، وتعد في الوقت عينه حدودا للقدرة ومعيارا لتقييم إنجاز التنمية بما هي حالة ونتيجة كلية. وكما لا يمكن افتراض أن أهداف التنمية المستدامة قد تحققت، إذا كان التدهور البيئي مستمرا، مهما بلغت الإنجازات في المجالات الأخرى، وكما لا يمكن اعتبار أن أهداف التنمية المستدامة قد تحققت، إذا كان الفقر لا يزال قائما واللامساواة تزداد، كذلك لا يمكن اعتبار أن الإنجاز التنموي الشامل قد تحقق، ما دامت المساواة بين الجنسين لم تتحقق، وما دامت مكانة المرأة دونية في المجتمع لأي سبب كان، وفي أي مجال كان. وبهذا المعنى، يكون وضع المرأة حدودا للتنمية، ومعيارا لنجاحها في الوقت عينه.

6. الانطلاق من معرفة الواقع

تتمثل نقطة الانطلاق المثلى لرسم الخطط الوطنية للتنمية (والأجندات الإقليمية) في معرفة المشكلات/التحديات التي نواجهها، ومتطلبات حلها أو تجاوزها، ومعرفة القدرات والوسائل التي نمتلكها من أجل ذلك. وهذا هو الشرط المؤسس لكي تؤدي الأجندات العالمية وظيفتها، بما هي أداة فهم وتحليل وتخطيط من أجل تحويل المجتمعات والعالم إلى وجهة الرفاه والعدالة وحقوق الإنسان والاستدامة.

في هذا السياق، فإن هذا التقرير يبتعد عن المقاربة الترويجية لأجندة 2030، غير أنه يسعى إلى الإفادة منها إلى الحد الأقصى كأداة تحليل وتخطيط في السياسات الوطنية والمحلية (والإقليمية)، كما أنه يتبنى منظور الحقوق والمساواة بين الجنسين في مجمل التحليل.

> المساواة بين الجنسين وأوضاع المرأة معيار نجاح العملية التنموية برمتها

وينبني هذا التقرير وفق تواتر معرفي بين ثلاثة حدود، أولها هو واقع المجتمعات العربية ودولها في قلب العولمة المعاصرة، وثانيها هو استخدام الأجندة كإطار تحليلي يعاد إنتاجه وفق متطلبات الواقع، والثالث هو إغناء كل ذلك بتجارب ودراسات حالة من بلدان وقطاعات متعددة، بما يضيف إلى التقرير عنصرا واقعيا وعمليا أكثر وضوحا.

14. ضمن الجماعة التنموية (البيئية)، هناك اتجاه يدفع فكرة الحدود إلى حدها الأقصى يقترب من المنظور العدمي أو المبشر بكارثة محققة. نحن لا نتبنى هذه الصيغة المتطرفة الخلافية، بل فكرة الحدود الموضوعية للقدرة التي يجب أخذها بعين الاعتبار، مع العلم أن هذه الحدود نفسها متغيرة مع تطور البشرية والعلوم ومنظومة القيم. كما أننا نستخدم هذا المفهوم بما هو معيار لنجاح العملية التنموية، انطلاقا من اقتناعنا بأن التنمية عملية شاملة لا تتجزأ، وعندما يكون هناك قصور فادح في أحد أبعادها، فإن ذلك يعني قصورا في العملية التنموية بأسرها لا في القطاع المعني حصرا.

في هذا التقرير مفاهيم وقضايا هي محور اهتمامنا تعبر عنها الكلمات المفتاحية التالية : التنمية، حقوق الإنسان، أجندة 2030، المساواة بين النساء والرجال، دور المجتمع المدني، الموارد الطبيعية في البلدان العربية، التنمية المحلية، دور الثقافة والإعلام، السلم، المرأة والإعلام المحلي... إلخ. هذه القضايا سوف تكون محل معالجة في الأقسام والفصول، وفق أسلوب يجمع بين تخصيص فقرات خاصة للموضوع، وبين لحظ التداخل العضوي وحضور بعضها في مجمل التقرير، لاسيما ما يتصل بالمساواة بين الجنسين ومنظور الحقوق، مع التركيز على دور المجتمع المدني والإعلام والتجارب الوطنية والمحلية على نحو خاص.

المساواة بين الجنسين
في أجندة 2030
دور المجتمع المدنـي والإعلام

الفصل الأول

تحديـات التنميـة في البلدان العربية

الفصـــــل الأول

تحديـات التنميـة فـي البلـدان العربيـة[15]

تمهيـــــد

لا داعي للتوسع في إثبات الترابط المعلوم بين الوضعين الإقليمي والوطني والوضع العالمي في مسار التنمية في عالمنا المعاصر. في المقابل، سوف نولي عناية أكبر للترابط العضوي بين القضايا وبين الأبعاد التنموية، وبين المبادئ الناظمة للعمل التنموي مثل ترابط تمكين المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة بالإصلاح السياسي المتمثل بالابتعاد عن نسق السلطة البطريركية، أو الترابط بين الفقر واللامساواة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية... الخ. وسوف نورد في ما يلي تحليلا، ينطلق من الحالة الراهنة في البلدان العربية ومجتمعاتها لنميز بين تحديات كانت قائمة قبل 2010/ 2011، وبين ما استجد بعد هذا التاريخ والسيناريوهات المتوقعة في المستقبل القريب.

إن الحراك الشعبي غير المسبوق الذي قام في نهاية عام 2010 وامتد عام 2011 (وأطلقت عليه تسمية الربيع العربي التي نستخدمها هنا بمعناها المحايد)، يشكل محطة تاريخية ونقطة تحول في تطور البلدان العربية بكل المعايير. كما أن موجة العنف والحروب والنزاعات والتفكك والتطرف التي تلتها، والتي لا تزال مستمرة، تشكل بدورها وضعا استثنائيا يترك آثارا بالغة الخطورة لها طابع حضاري، وغير مسبوقة في تاريخنا المعاصر. وقد أنتجت هذه الأوضاع تحديات من نوع خاص أمام المجتمعات، وأمام المشروع التنموي (إن لم نقل الحضاري) في بلدان المنطقة. وبذلك، يكون تجاهل هذه القضايا، فيما نحن نبحث في واقع التنمية ومساراتها وآفاقها في البلدان العربية، خطأ فادحا يشكل خروجا كاملا عن الموضوع الحقيقي للتطور المجتمعي، الذي هو فحوى التنمية.

1. تحديـــات قديـــمة – جديـــدة

لم تلغ التطورات التي شهدتها بلدان المنطقة العربية خلال العقد الأخير، الواقع السابق على 2011 وما نتج عنه من مشكلات، وإن أكسبتها خصائص جديدة ودفعت بها في مسارات مختلفة سوف نتطرق إليها في ما يلي.

> تجـــاهل قضايـا مـا بعـد الربيـع العربي في المنطقة يعد خروجـا كـــاملا عن التطـــور الحقيـــقـــي المجتمعي بما هو فحوى التنمية

15. يمكن الاطلاع أيضا على ورقات وتقارير أعدت حول التحديات ومنها تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية. اسكوا E/ESCWA/29/11. ورقة مقدمة إلى الاجتماع الوزاري للاسكوا في الدورة الـ 29، الدوحة 13 – 15 كانون الأول/ ديسمبر 2016. وانظر/ي أيضا : التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان العربية أثناء تنفيذ أجندة 2030. ورقة مقدمة إلى اجتماع منظمات المجتمع المدني 22 و23 نيسان/ابريل 2108، وقدمت كمساهمة في المنتدى العربي للتنمية المستدامة. والورقة الثانية مستندة إلى الأولى مع إضافات وتعديلات. وقد استندت ورقة الاسكوا أساسا إلى دراسات سابقة أبرزها : التقارير الإقليمية عن التقدم المحقق في أهداف الألفية الصادرة عن منظومة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومن ضمنها أيضا تقرير الاسكوا لعام 2011. تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول (2002) والتقارير التي تلته.تقرير تحديات التنمية في العالم العربي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2011). تقرير الاسكوا : رؤية 2030 (2016/2015). التقرير العربي التنمية المستدامة (2015). ورقة الاسكوا – شعبة التنمية الاقتصادية (2016). وهذه كلها تضمنت تحليلا للأوضاع التنموية في البلدان العربية، كما تضمنت عرضا لتحديات محددة لها أولوية إقليمية وطنية. واستندت ورقة المجتمع المدني في إضافاتها وتعديلاتها إلى سلسلة الوثائق الصادرة عن اجتماعات وورش عمل إقليمية نظمتها شبكات المجتمع المدني في البلدان العربية وهي ثلاث ورش عمل نظمت في بيروت، وواحدة في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة بين عامي 2014 و2017. ملخص هذه التحديات معروض في الجدول رقم1 في نهاية هذا الفصل.

فالأساسي من هذه التحديات له طابع هيكلي، نابع من طبيعة العولمة وسياساتها وآلياتها وأثرها على المنطقة وتفاعل الحكومات والمؤسسات معها، أو أنها تحديات هيكلية نابعة من مشكلات وخصائص سياسية اقتصادية واجتماعية وديموغرافية مزمنة في المجتمعات العربية نفسها، بما في ذلك العلاقات البطريركية والثقافة الذكورية. وهذه كلها لا تزال عوامل فاعلة بقوة في تحديد طبيعة مشكلاتنا الراهنة وديناميات التطور في مجتعاتنا وآفاق المستقبل المتولد عن كل ذلك.

1.1. مسـارات العولمـة وأثرهـا

سلكت مسارات العولمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية اتجاها تراجعيا واضحا، لاسيما خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث شكلت اعتداءات أيلول 2001 نقطة تحول، واستخدمت من أجل تكريس تغيرات كانت قد بدأت بالتكون قبل ذلك، لاسيما في الفترة التي تلت انهيار نظام الثنائية القطبية (مطلع التسعينات) في مسارات متعددة.

أ. في المسارين السياسي والثقافي[16]، يتميز المناخ العالمي منذ اعتداءات سبتمبر 2001 بكونه معيقا للتنمية بحكم التحول في قواعد النظام العالمي من التركيز على السلم والتنمية إلى الأمن والعسكرة ومكافحة الإرهاب. ويعتبر هذا التحول أحد الأسباب التي أدت إلى فشل تحقيق أهداف الألفية، الهدف الثامن كما الأهداف الأخرى[17]. ويستمر هذا المناخ غير المساعد (كي لا نقول العدائي للتنمية) على مختلف الصعد، حيث تتغير فلسفة إدارة العالم نحو العسكرة والأمن ويتم التضحية بمنظور الحقوق ومنظور التنمية بسبب ذلك. وتقع البلدان العربية في عين العاصفة، حيث نالتها الحصة الأكبر من هذا التحول، إذ هي المنطقة الأولى في العالم من حيث انتشار الحروب والنزاعات والاحتلال وتبعات ذلك. ويزداد الإنفاق العسكري على كل صعيد، وتتحول تجارة السلاح إلى محرك رئيسي للسياسات وتغذية الحروب. فقد بلغ الانفاق العسكري العالمي 1.7 ترليون دولار عام 2017، كما أن 5 دول عربية تقع بين الدول العشر الأولى في قائمة استيراد السلاح هي السعودية (الثانية عالميا) ومصر (الثالثة) والإمارات العربية المتحدة (الرابعة) والجزائر (السابعة) والعراق (الثامنة)[18].

وفي الفترة الأخيرة، برزت بقوة مسألة مكافحة الإرهاب بما هي أولوية عالمية، ووقع ربط لقضايا الهجرة الدولية واللجوء بهذه المسألة، لاسيما بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي – الجار والشريك الأول لعدد من الدول العربية – الأمر الذي جعل مجمل السياسات الداخلية والخارجية للاتحاد متمحورة حول هذه النقطة. وهو ما أدى إلى إرساء سياسات جديدة أكثر تشددا في هذا المجال تجاه دول جنوب المتوسط، كما ساهم في تحولات سياسية نحو اليمين المتطرف في أوروبا (بما في ذلك تقدم اليمين الشعبوي في أكثر من بلد في الانتخابات الأوروبية 2019).

16. سيتم تقديم شواهد على ذلك في الفصل الختامي المرتكز على البعد الثقافي.

17. تميل تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى التركيز على ما تعتبره نجاحات تحققت خلال فترة أهداف الألفية الإنمائية، وتورد التقارير بيانات ومؤشرات على التقدم المحقق بالنسبة إلى الأهداف الإفرادية التي التزمت بها أهداف الألفية، لاسيما ما تقول إنه نجاح في خفض نسبة الفقر إلى النصف، وتقدم محسوس بالنسبة إلى هدف التعليم، وكذلك بعض المؤشرات الصحية. في المقابل تعترف أن الإنجاز متفاوت جدا حسب المناطق والبلدان، وتقر عموما بالعجز عن تحقيق الأهداف في دول افريقيا جنوب الصحراء. كما تعترف أن هدف خفض وفيات الأمهات بالنسبة المقررة لم يتحقق، وكذلك بالنسبة إلى الأهداف البيئية، حيث كان هناك فشل واضح ومستمر في ما يتعلق باتفاقيات كيوتو وقمة كوبنهاغن للمناخ، وثمة أزمة في مقررات قمة باريس مع تهديد الولايات المتحدة (وربما تبعتها دول أخرى كالبرازيل) بالانسحاب من اتفاقية باريس. ولم يتحقق في خصوص الهدف الثامن تقدم فعلي، لا بالنسبة إلى إصلاح النظام التجاري العالمي، ولا معالجة مشكلة ديون البلدان النامية، ولا التزام الدول المتقدمة بتخصيص 0.7 % من ناتجها الوطني لمساعدات التنمية. لذلك يميل عدد من الباحثين، وكذلك موقف المجتمع المدني المنخرط في مسار أهداف الألفية وأجندة 2030، إلى رأي مخالف يرى أن التقييم الإجمالي لما حقق في فترة أهداف الألفية يميل إلى السلبية وأن النجاحات جزئية.

18. Trends in International Arms Transfers, 2017. SIPRI fact sheet March 2018. https : //www.sipri.org/publications/2019/sipri-fact-sheets/trends-international-arms-transfers-2018

ولا يختلف الأمر عما جرى في الولايات المتحدة مع انتخاب الرئيس الحالي دونالد ترامب عام 2017، وكذلك الرئيس البرازيلي الحالي بولسونارو عام 2018. ونشير أيضا إلى أن التحول السياسي والاقتصادي في توجهات بعض الدول الكبرى، ينسحب على الموقف من الأمم المتحدة، حيث تزداد التحفظات ونقاط التعارض معها، كما أنها تتجلى بشكل فج ومباشر في الموقف العدائي إزاء معاهدة باريس البيئية وإزاء كل متطلبات الالتزام بعقلنة استخدام الموارد الطبيعية وترشيد الإنتاج والاستهلاك، وضبطهما ضمن مبادئ الاستدامة (لاسيما الولايات المتحدة والبرازيل). وهو ما يضع المكون البيئي ومكون الاستدامة برمته في وضع حرج، إن لم نقل خطر.

ب. في المسار الاقتصادي، تميز مسار العولمة في هذا الصدد بسلسلة من الأزمات الاقتصادية والمالية المتنقلة منذ التسعينات من بلد إلى آخر، لكن أكثرها أهمية، كانت الأزمة المثلثة عامي 2007 و2008 : أزمة أسعار الغذاء، والوقود، والأزمة الاقتصادية – المالية الكبري عام 2008 التي كانت الأكثر خطورة منذ أزمة الكساد الكبير عام 1939، والتي لا تزال آثارها مستمرة. في هذا الصدد، يسجل أولا فشل في تحقيق الهدف الثامن من أهداف الألفية بمكوناته الثلاث (إصلاح منظومة التجارة والاقتصاد العالمي، معالجة مشكلة الديون، تخصيص 0.7 % من الناتج القومي للدول المتقدمة لمساعدات التنمية). ويستمر التوجه العالمي لتقليص حيز السياسات الوطنية (لا سيما الاقتصادية منها)، بما يناقض الحق في التنمية (وهو أحد مرتكزات أجندة 2030). كما تستمر المؤسسات المالية الدولية في الضغط على الدول النامية للالتزام بتوجهات اقتصادية هي نفسها التي كانت سائدة قبل أزمة 2008، والتي كانت من الأسباب التي أدت إلى انفجار الأزمة وإلى تراجع النمو الاقتصادي وساهمت في الانفجار الاجتماعي والسياسي في البلدان العربية. من جهة أخرى، أدت هذه الأزمة إلى تحولات في توجهات تمويل التنمية (متشابكة مع المسار السياسي) مؤثرة على وضع البلدان النامية. أضف إلى ذلك، بروز سياسات حمائية لدى الولايات المتحدة خصوصا وبريطانيا (الخروج من الاتحاد الاوروبي)، بما يشكل تراجعا عن أهم ما ميز العولمة النيوليبرالية، لاسيما تحرير التجارة، وبروز ملامح حروب تجارية بين الحلفاء الكبار في العالم، ومع الدول الصاعدة (الصين).

لهذه التوجهات تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الدول العربية منفردة وعلى المنطقة كلها. فمن جهة أولى، فإن التحولات نحو عولمة العسكرة والعولمة الأمنية لاسيما منذ أحداث سبتمبر 2001 وانطلاق موجة الحرب على الإرهاب، أدى إلى زيادة الأهمية الاقتصادية للقطاعين العسكري والأمني على الصعيدين الكوني والداخلي، بما في ذلك التحولات التي عرفتها البلدان العربية منذ 2011. وكانت المنطقة العربية في صلب هذه المؤثرات سواء لجهة الانفاق العسكري (انظر/ي مكانا آخر من هذا التقرير) أو لجهة الحروب التي أدت إلى تدمير كبير جدا في الرأسمال المادي المتراكم في البلدان التي شهدت حروبا ونزاعات أو أيضا في البلدان المحيطة أو المشاركة في هذه النزاعات من مواقع مختلفة[19]. من ناحية أخرى، فإن الدول العربية النفطية التي تتمتع بفائض مالي، وجدت نفسها بحكم هذا الوضع وبحكم الأزمة المثلثة لعامي 2007 – 2008، مطالبة بأن تكون صمام الأمان للاقتصاد المعولم، حيث دفعت أثمانا مرتفعة نتيجة انخفاض أسعار النفط، الأمر الذى نتج عنه اختلالات مالية في احتياطاتها المالية وصناديقها السيادية، أدى إلى تقليص إنفاقها واللجوء إلى إجراءات ضريبية وتقشفية مختلفة. وقد تراجعت العائدات النفطية في الدول العربية من حوالي 816 مليار دولار عام 2013 إلى 447 مليار دولار عام 2018، ومن ضمنها انخفاض عائدات دول مجلس التعاون الخليجي من 627 مليار دولار إلى 336 مليار. كما نتج عن انخفاض أسعار النفط، تراجع كبير في

19. شهدت البلدان التي تعاني من النزاعات منذ 2011 والبلدان المتضررة من التداعات غير المباشرة تراجعا في الأداء التراكمي الصافي للناتج المحلي الصافي قدرة 613.8 مليار دولار منذ عام 2011، أي ما يعادل 6 % من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بين عامي 2011 و2015. مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية – 2015-2016. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الاسكوا.https ://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/survey-economic-social-development-arab-region-2016-2015-arabic_1.pdf

القيمة الإجمالية للصادرات العربية بلغ حوالي 115 مليار دولار عام 2015-2016، في حين تراجع احتياطي العملات الأجنبية نتيجة تدفق الأموال إلى الخارج بحوالي 124 مليار دولار منها 80 مليار من المملكة العربية السعودية و30 مليار من الجزائر[20].

وكان تقرير «كوثر» الأول لتنمية المرأة العربية منذ 2001 قد أكد، علاوة على «عدم الاندماج القوي للمنطقة في الاقتصاد العالمي»، استمرار «الاتجاهات العامة المستندة إلى التمييز بين الجنسين والتي تعيق وصول المرأة العربية إلى نيل حقوقها وتنمية قدراتها (...) وتحول دون تحقيق تمكينها الذاتي على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية»[21]. كما أن النقاش في مسائل العولمة والسياسات الاقتصادية والتجارية العالمية «يجري في المنطقة العربية بلغة «حيادية» حيال مسائل المساواة بين الجنسين ومقاربة النوع الاجتماعي، لا تراعي متطلبات إدماج مقاربة النوع الاجتماعية في هذا التحليل».

2.1. الفقـــر واللامســـاواة

يعـد الترابـط بيـن الفقـر واللامســاواة أمــرا محسوما بالنسبـة إلى البـاحثين والخبراء وعـدد كبيـر من الفـاعليـن التنمويين. وقد بات أمرا مسلما به في الأجندات العالمية، بما في ذلك أجندة 2030 التي ضمنت أهداف التنمية المستدامة هدفا خاصا باللامساواة، إلى جانب الهدف الخاص بالفقر. وتعاملت الديباجة كما الإعلان مع الفقر واللامساواة، بصفتهما ظاهرتين مترابطتين، مع التشديد على الحد من اللامساواة التي هي ظاهرة عامة تشمل كل الدول المتقدمة والنامية. وتعتبر ظاهرة الاستقطاب والتفاوت ملازمة للعولمة وتجلياتها على الصعيد الكوني والوطني على حد سواء.

الشكل البياني 5 : **هرم الثروة العالمي 2018**

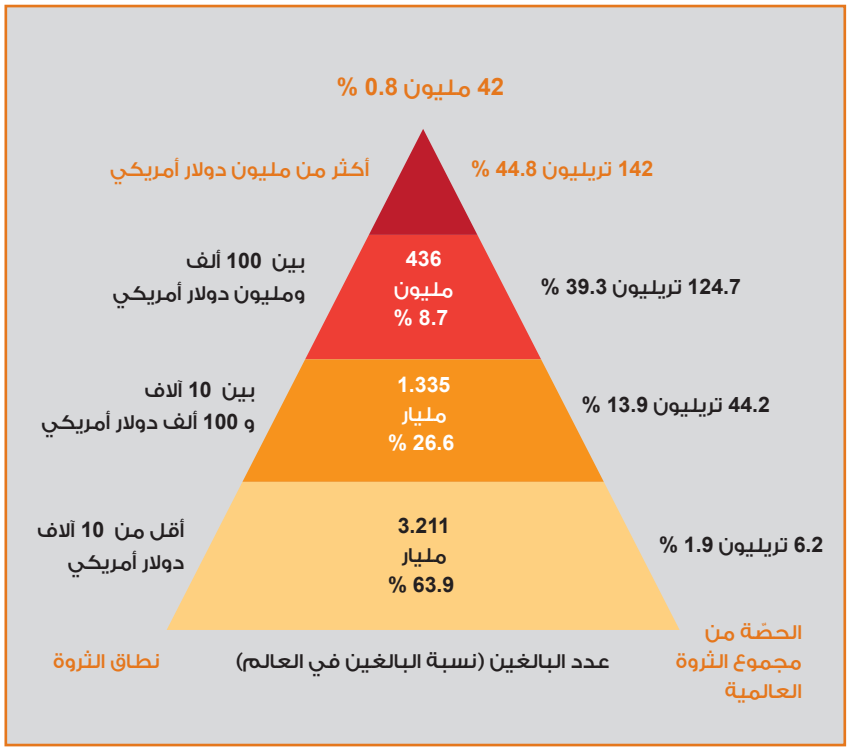

المصـــــدر : جايمس دافيس رودريغو لوبيراس وأنطوني شوروكس
تقريـر الثـروة العـالمية 2018 - Credit Suisse

20. مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية – 2016-2017. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الاسكوا. https ://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/survey-economic-social-development-arab-region-2016-2017-arabic.pdf
21. العولمة والنوع الاجتماعي : المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية، الأجفند، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكوثر، 2001

ويوثق تقرير الثروة العالمي[22] ظاهرة تركز الثروة وخصائصها بشكل سنوي، حيث أن أقل من 1 % من الأشخاص البالغين (0.8 %) في العالم، يملكون حوالي 45 % الثروة العالمية، في حين أن حوالي 65 % الأقل ثروة، يملكون حوالي 2 % من الثروة العالمية. ويعد هذا التوجه نحو تعمق التفاوت والاستقطاب على الصعيد العالمي، سمة عضوية في نمط العولمة الذي ساد منذ الثمانينات، وهو تحليل تتبناه أجندة 2030[23].

وبالنسبة إلى البلدان العربية، فإن ما يستوجب التوقف عنده هو التحول الذي حصل في السردية الخاصة بالفقر واللامساواة في المنطقة العربية التي كانت تقوم على فرضيتي أن نسبة الفقر في المنطقة العربية منخفضة مقارنة بباقي المناطق، وأن المنطقة هي من أفضل المناطق لجهة العدالة في توزيع الدخل. هذه الرواية التي شاعت في السنوات السابقة في التقارير الدولية والإقليمية، هي اليوم موضع مراجعة جدية مع الأبحاث والقياسات الجديدة للفقر. وتعطي هذه القياسات نسب فقر أعلى بشكل محسوس من القياسات السابقة. كما أن الرواية عن اللامساواة انقلبت إلى نقيضها، حيث أن الدراسات الحديثة تفيد أن المنطقة العربية هي أكثر مناطق العالم لامساواة، ذلك أن حصة الـ 10 % الأعلى دخلا تساوي أكثر من 60 % من الدخل الوطني، وحصة الـ 1 % الأعلى دخلا تساوي 25 % من الدخل الوطني، مقابل أن حصة الـ 50 % الأقل دخلا هي أقل من 10 % فقط[24].

وهذه الرواية الجديدة متوافقة مع ما يراه محللون وناشطون من أن اللامساواة والفقر كانت من الأسباب الأكثر أهمية للحراك الشعبي (الربيع العربي)، ولا تزال في قلب الاحتجاجات التي تندلع بشكل متفرق في معظم الدول العربية حتى الساعة[25]. ويعتبر واقع اللامساواة والرقعة الكبيرة نسبيا للفقر والتهميش وغياب الحماية الاجتماعية والبطالة، لاسيما بين الشباب والنساء، ومحدودية فرص العمل اللائق الملازمة لتوسع النشاط الاقتصادي غير المهيكل، من السمات الرئيسية للوضع الاقتصادي والاجتماعي العربي في سياق العولمة الراهنة، وهي عناصر حاسمة في تحديد طبيعة السياسات التنموية المطلوبة لتجاوزها.

ونضيف أن تمكين المرأة، يقع في صلب هذه الأولويات، حيث أنها تتأثر بشدة بقصور أو غياب أنظمة الحماية الاجتماعية أو التمييز الذي تتعرض له في ما هو قائم منها أحيانا، لاسيما عند الجمع بين متطلبات العمل بأجر في سوق العمل وبين انفرادها بالمسؤوليات المنزلية. أضف إلى ذلك أنها تشكل نسبة كبيرة من العاملين في القطاع غير المهيكل، حيث الأجور متدنية وحيث لا حماية ولا ظروف عمل صحية. ويشكل العمل غير المهيكل حوالي 50 % من العمل الإجمالي في الدول العربية (ما عدا الجزائر وتونس) مع مساهمة أكبر للنساء في ذلك. وتصل نسبة العاملات في القطاع غير المهيكل من إجمالي النساء العاملات إلى 87 % في موريتانيا و83 % في المغرب و77 % في السودان و59 % في مصر و52 % في العراق و49 % في الجزائر في حين تعد بـ 30 % في تونس، وهي أدنى من مساهمة الرجال في القطاع غير المهيكل. وتزيد هذه النسب خارج القطاع الحكومي وفي الزراعة[26].

---

22. Global wealth report 2018. Credit Suisse. https ://www.credit-suisse.com/corporate/en/research/research-institute/global-wealth-report.html

23. أجندة 2030، الفقرة 14 : «...وأوجه عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها آخذة في التزايد. وهناك فوارق هائلة في الفرص والثروة والسلطة. ولا يزال انعدام المساواة بين الجنسين يشكل تحديا رئيسيا.» كما يمكن مراجعة تقرير معهد الأمم المتحدة للبحوث الاجتماعية unrisd : عن الفقر واللامساواة والسياسة الذي صدر عام 2010 : COMBATING POVERTY AND INEQUALITY : Structural Change, Social Policy and Politics. UNRISD Geneva 2010.

24. Measuring Inequality in the Middle East 1990-2016 : The World's Most Unequal Region?". Facundo Alvaredo, Lydia Assouad, Thomas Piketty" نلفت نظر القارئ/ة إلى أن بعض التقارير تقيس التفاوت في الثروة وبعضها يقيس التفاوت في الدخل، والتفاوت في الثروة أشد من التفاوت في الدخل.
WI.world WORKING PAPER SERIES N° 201715. 201

25. على سبيل المثال الاحتجاجات في السودان خلال شهر يناير/كانون الثاني 2019 إثر رفع الدعم عن الخبز واحتجاجا على تدهور أحوال المعيشة، الإضراب العام في تونس بدعوة من الاتحاد التونسي للشغل يوم 17 يناير/كانون الثاني بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، تظاهرات الأردن التي أدت إلى تغيير حكومي في شهر أكتوبر/ تشرين 2018 احتجاجا على زيادة الضرائب، واحتجاجات متفرقة في دول عربية أخرى من المغرب إلى مصر ولبنان... الخ.

26. الراصد العربي : سمير عيطه التقرير الإقليمي العام – العمل غير المهيكل الواقع والحقوق. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بيروت 2017.

الشكل البياني 6 : التفاوت وتركز الدخل في البلدان العربية

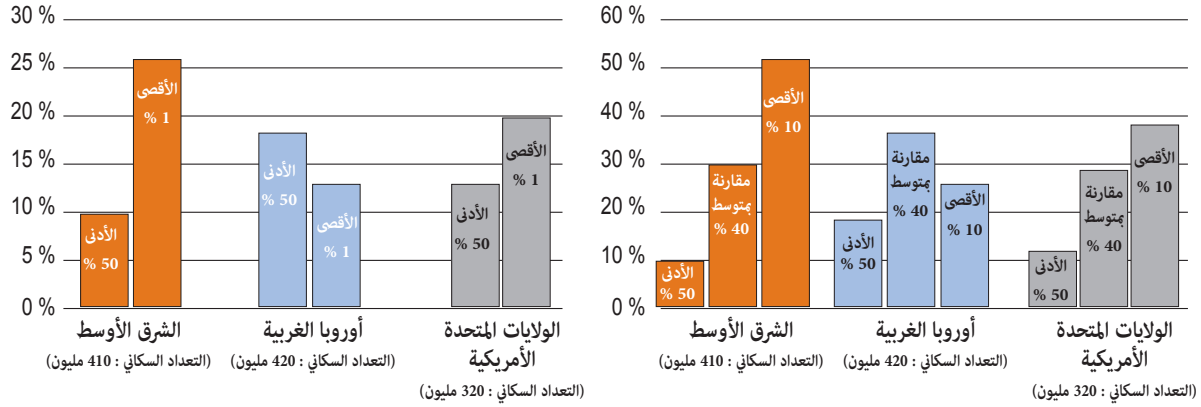

المصـــــدر : Piketty et al. 2017

وتعد قياسات الفقر، شديدة الارتباك في المنطقة العربية (وفي العالم نسبيا) نتيجة مشكلات في قياس الفقر النقدي حسب منهجية البنك الدولي، والتوجه الحالي من أجل التحول إلى قياس متعدد الأبعاد للفقر لا يزال قيد البحث والتجريب. يضاف إلى ذلك المشكلات الإحصائية والسياسية التي تحيط بقياس الفقر في البلدان العربية كافة، مع رغبة لدى الحكومات في اعتماد المعايير والقياسات التي تقلص من نسبة الفقر في بلدانها. وفي هذا الصدد، فإن خط الفقر الدولي المحدد بـ 1.9 دولار في اليوم، غير صالح في غالبية الدول العربية. وفي تقرير حديث صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واوكسفورد عام 2018[27] يعتمد قياس الفقر متعدد الأبعاد، قدرت نسبة الفقر في البلدان العربية بـ 19.2 % وهي تبدو أعلى مما كانت عليه في تقارير سابقة، ويعود ذلك إلى نسبة الفقر المرتفعة جدا في الدول العربية الأقل نموا. وتتراوح نسب الفقر في الدول ذات مستوى النمو المتوسط بين 1 % في فلسطين والأردن وتونس، و2 % في ليبيا والجزائر، و5 % في مصر. وفي تقرير حديث صادر عن البنك الدولي، فإن النسبة قدرت بحوالي 6 % فقط[28]. وتعاني التقارير العربية من الارتباك نفسه كما في تقرير الاسكوا – جامعة الدول العربية الصادر عام 2017 الذي قدر نسبة الفقر المدقع في الدول العربية بحوالي 13 % والفقر المعتدل بحوالي 41 %. ويعزى ارتفاع هذه النسبة بالدرجة الأولى إلى القيمة المرتفعة لنسب الفقر في الدول الأقل نموا، حيث متوسط الفقر المدقع 43 % والفقر المعتدل 73 %، بينما نجد متوسط الفقر المدقع في دول متوسطة النمو (الأردن، تونس، الجزائر، ومصر ومعهم فلسطين) أقل من 3 % ومتوسط نسبة الفقر المعتدل 25 %[29]. وكان تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية وبرنامج صحة الأسرة العربية عام 2009، يستخدم منهجية الحاجات الأساسية غير المشبعة، قد قدر نسب الفقر بما يتراوح بين حد أدنى في لبنان بلغ 7 % وحد أقصى في اليمن بلغ حوالي 71 % عام 2003[30]. وإلى أن ينتظم الجهد العربي التعاوني من أجل التوصل إلى أطر مفهومية وأدوات قياس موحدة أو متسقة، وانطلاقا من التحول إلى منظور القياس متعدد الأبعاد الأكثر اتساقا مع طبيعة الفقر المركبة، والاتساق من الربط بين الفقر واللامساواة من خلال اعتماد مفهوم الفقر النسبي، فإن نسبة الفقر (النسبي والتوزيعي) الواقعية، تعبر عنها بشكل تقريبي الفئة الدنيا في توزيع الدخل والثروة. وهي تتراوح بين 60 % و70 % من توزيع الدخل العالمي (كما في الشكل البياني السابق). وباعتماد معايير أكثر تشددا، يمكن التمييز بشكل عام بين ثلاث مجموعات من الدول العربية، الأولى هي التي تكون فيها نسبة الفقر منخفضة إلى معتدلة، وتقل عن 20 % وفق معايير وطنية وإقليمية متقاربة (دول مجلس التعاون الخليجي) ودول

27. The global multidimensional poverty index 2018. UNDP, OPHI, Oxford, QEH. 2018.
28. Piecing together the poverty puzzle. Poverty and shared prosperity2018. WB 2018
29. التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد – اسكوا، جامعة الدول العربية، يونيسف، مبادرة اوكسفورد للفقر والتنمية البشرية، 2017.
30. الفقر البشري في البلدان العربية : دراسة مقارنة لمستوى المعيشة في سبعة دول عربية (الجزائر، جيبوتي، لبنان، المغرب، سوريا، تونس واليمن). جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البرنامج العربي لصحة الأسرة. 2009.

تتراوح هذه النسبة فيها بين 20 % 40 % وهي غالبية الدول متوسط النمو، ودول تزيد فيها هذه النسبة عن 40 – 50 % من السكان وهي الدول الأقل نموا والتي تعاني من آثار الأزمات والحروب. ومثل هذا التقدير يبقى اجتهاديا، لكنه قريب من الواقع حسب ما يمكن استخلاصه من مجمل التقديرات الوطنية والإقليمية والعالمية.

بنوك للفقراء تقبل عليها النسبة الأكبر من النساء

لم يعتمد برنامج الخليج العربي للتنمية الأجفند مكافحة الفقر وجها أساسيا في استراتيجيته فحسب، بل إنه اعتمد فيها آليات عديدة للحد منه مستهدفة شريحة الفقراء في بلدان عديدة من العالم، ومن ضمنها المنطقة العربية. فجاءت مبادرة بنوك الفقراء من ضمن مبادرات تفعيل الاستراتيجية، التي تجاوزت مسائل إسناد القروض إلى نشر ثقافة التمويل الأصغر والشمول المالي وكذلك، -ولعلها النقطة التي تحقق الاستدامة- الحث على إيجاد/تعديل الأرضية القانونية والتشريعية، من خلال حث الدول الراغبة في تأسيس بنك للفقراء لتكون تشريعاتها متوافقة مع متطلبات التمويل الأصغر. يمكن ذلك الحكومات من توفير البيئة المناسبة لمؤسسات التمويل الأصغر وربطها بالخدمات غير المالية مثل : (الإعداد، الدعم الفني، الربط بين مؤسسات التمويل).

في المنطقة العربية، تم افتتاح أول بنك للفقراء في العالم العربي في الأردن (البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة)، الذي باشر عملياته في 2006. ومنذ ذلك التاريخ، تواصلت المفاوضات مع الدول والحكومات حتى تم تركيز ثمانية بنوك في 8 دول عربية (الأردن واليمن والبحرين وسوريا ولبنان والسودان وفلسطين وموريتانيا) إضافة إلى بنكين تحت التأسيس في تونس والمغرب.

وما زاد من إصرار الأجفند على توسيع نطاق تدخله هو ما توصل إليه من إحصاء حول بنوك الفقراء التابعة له ومفاده أن 57 % من العملاء يعيشون على أقل من دولارين يومياً، و43 % من العملاء يعيشون على أقل من دولار يومياً، وغالبية هؤلاء من الشريحة العمرية القادرة على الإنتاج.[31]

وحيث أن الخدمة الأساسية في فلسفة البنك هي جعل الناس ينتقلون من وضعية فقر إلى وضعية اكتفاء، فإن البنوك قامت بإرساء مشاريع في مجالات متعددة، ومنه المبتكر، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الفئة المستهدفة منها. فقد تراوحت مخرجاتها بين الحضانات ورياض الأطفال كما في السودان وبين تربية المواشي والطاقة الشمسية وتمويل التعليم وزراعة المحاصيل والتجارة والصناعات الصغيرة والحرفية وحتى تحسين المسكن. ويختلف نموذج الأجفند عن النماذج التقليدية المطبقة للتمويل الأصغر، من ذلك العمل المباشر لإيجاد البيئة القانونية المناسبة، واشتراط مشاركة القطاع الخاص (المؤمنون بالاستثمار الاجتماعي) في رأس مال البنك. فبنوك الفقراء على اختلاف تسمياتها ليست بالبنوك الربحية ولا توزع أرباحاً على المساهمين، بل إنها تقدم الخدمات المالية الشاملة (إقراض، ادخار، تأمين)، كما تربط بين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عن طريق شركاء البنك.

ومن أهم الفوارق الأخرى تقوم البنوك بتوظيف الفقراء فيها دون اشتراط خبرة سابقة في مجال التمويل الصغير، علاوة على الدعم الفني لاستدامة البنك يعادل 25 % من التكلفة، وهو مبلغ زهيد بالمقارنة من النماذج الأخرى التي تكلف وقتاً ومالاً أكثر.

لذلك شكل النموذج دافعا للنساء حيث بلغت نسبتهن من العملاء نحو 65 %. وعندما نعرف أن عدد العملاء بلغ ما يزيد عن 3.9 مليون مستفيد في عام 2017، ندرك أهمية ما تمثله البنوك بالنسبة إليهن[32] وما يمكن أن توفره من تمكين اقتصادي لهن وأيضا اجتماعي. ففي البلدان التي تم إجراء دراسة ميدانية فيها، على سبيل المثال، فاقت نسبة النساء اللائي أكدن بتمتعهن بخدمات الحضانة ودور الأطفال 90 بالمائة –وصلت في السودان إلى 100 بالمائة «أن إلحاق أطفالهن بالحضانات ورياض الأطفال أدى إلى استقرارهن في العمل». وتم تمويل 386 حضانة وروضة أطفال، استوعبت 11783 طفلا، ووفرت فرص عمل لـ 1961 امرأة (معلمات)، وأتاحت للأمهات العمل وتحسين أوضاعهن المعيشية، بعد الاطمئنان على أطفالهن في بيئة آمنة.

لبنى النجـــار - كوثـــر

31. حوار الناصر القحطاني، المدير التنفيذي للأجفند للعربي الجديد، يوم 4 ماي 2015 بعنوان يجب نقل مجتمعاتنا من الاستهلاك إلى الإنتاج https ://www.alaraby.co.uk/supplementeconomy/2015/5/4/

32. الشمول المالي والتنمية المستدامة، موضوعات في تجربة بنوك التمويل الأصغر لبرنامج الخليج العربي للتنمية، أجفند، https ://www.arabou.edu.kw/bh/images/Research/Director/2016E.pdf

يتطلب الوضع الإحصائي للمنطقة انتظام الجهد العربي من أجل التوصل إلى أطر مفهومية وأدوات قياس موحدة أو متسقة

3.1. أوضـاع الشبـاب وكبـار السن

غالبا ما لا تلقى القضايا التي تتعلق بالفئات السكانية المختلفة الاهتمام الكافي، بما في ذلك في الأجندات العالمية، أو أنها تكتفي بوضع سياسات تتعلق بالمعالجات قصيرة الأمد التي تختص بتلبية الاحتياجات المباشرة لجهة توفير الخدمات للفئات المعنية. وفي ذلك قصور في إيلاء العناية اللازمة للأبعاد الهيكلية والآثار بعيدة المدى للتكوين العمري وللتوزيع السكاني وللهجرة والنزوح والتحركات السكانية. وتلعب هذه المسائل دورا حاسما في رسم صورة المجتمعات العربية في الوقت الحاضر وتحديد الأولويات التنموية، كما أنها مؤثرة بشكل قوي في رسم صورة المستقبل بحيث أن أخذها بعين الاعتبار، هو من متطلبات التنمية المستدامة، بما هي الاستجابة اليوم لمتطلبات مجتمعات المنطقة المتسقبلية المتغيرة أكيدا بحكم الآليات السكانية الزمانية والمكانية على حد سواء. ونتوقف بشكل خاص عند فئتين هما الشباب والمسنين (وقضايا المرأة يجري تناولها بشكل مفصل على امتداد التقرير)، إلى جانب نقاط أخرى تتعلق بالتوزيع والتحركات السكانية بشكل مكثف.

أ. الشبـــاب والأطفـــال

يمثل الشباب والأطفال بفئاتهم المتعددة، أكثر من نصف السكان في المجتمعات العربية مع بعض التفاوت بين بلد وآخر. وقد لخص تقرير التنمية الإنسانية العربي[33] لعام 2016 الوضع على النحو التالي : ثلث السكان في البلدان العربية دون 15 سنة، وثلثهم بين 15 و29 (السن المقترح للفئة العمرية للشباب). ويذكر تقرير التحديث الإحصائي لعام 2018 الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن العمر الوسيط في البلدان العربية هو 24.3 سنة[34]، أي أن نصف السكان هم دون هذا العمر (تقريبا 25 سنة)، مما يجعل الفئة العمرية 15 – 24 (هي تحديد عمري آخر للشباب)، تبلغ أكثر من 20 % من السكان. ولا يكفي وصفهم بأنهم جيل المستقبل وصانعوه، بل هم كذلك جيل الحاضر وصناعه أيضا.

في المقابل، تجزئ معظم الاستراتيجيات التي تتعامل مع الشباب، قضاياهم وتتعامل معها بشكل منعزل وتقليدي : فهي مشكلة تعليم، أو بطالة، أو هجرة غير نظامية (ولا تحظى الهجرة النظامية التي تخص الكفاءات بنفس الاهتمام)، وأحيانا مشكلة مشاركة في الحياة العامة... الخ، في حين أن كل ذلك من منظور الشباب أنفسهم وحدة لا تتجزأ.

33. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016 : الشباب في المنطقة العربية – آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المكتب الإقليمي للدول العربية. 2016.
34. أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها : التحديث الإحصائي 2018. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك 2018.

كمـا أن كتلة الشبـاب نفسها ليست منسجمة، لا من حيث الظروف والاهتمـامـات (من يعمل ومن يدرس ومن هـو في حـالة انتظـار، من يسكن في المدن ومن يسكن في الأرياف أو في المنـاطق المعزولـة، من هو فقير ومن هـو غني، من مهمـش ومعـزول أو مشـارك، أو بين مواطن ولاجئ أو نـازح ضمن بلده... الخ)، ولا هي منسجمة من حيث الخصائص العمرية والاجتماعية الأخرى (شبان وشابات، مراهقون وشباب وشباب أكبر عمرا، بين متزوج وأعزب، بين من يحس بقوته ومن هو مستضعف أو مميز ضده، بين من يشعر بفرديته ومن يذوب في الجماعة العائلية أو العشائرية أو الطائفية... الخ).

> عدم إيلاء العناية اللازمة للتكويـن العمـري حسـب الجنـس والعمـر والإقـامة والتوزيـع السكـاني والهجـرة والنزوح في المنطقـة العربية، يعيـق تحديـد الأولويـات التنمويـة المستدامـة حـاضـرا ومستقبـلا

والشبـاب هم مرآة المجتمع بمشاكله كلها، مما يستوجب استراتيجيات تكون بمعنى ما استراتيجيات للتحويل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي ومعالجة استشرافية للمشكلات والاختناقات العامة التي تكشفها قضـايا الشباب على كل المستويات. فمشكلة البطالة ومشكلات سوق العمل هي غالبا مشكـلات الطلب على العمل، المتولدة عن نمط اقتصادي ريعي طارد للكفاءات ومقاوم للتجديد، ويؤدي إلى توسع في العمل غير اللائق والنشاط غير المهيكل. وعدم مشاركة الشباب في ما يسمى المسار الانتقالي والعمليات الانتخابية وبناء المؤسسات، لا يفترض مقاربته على أنه نتاج ضعف في الوعي عند الشباب، بل قد يكون بسبب قصور الآليات المؤسسيـة نفسها وعدم ثقة بالفاعلين وأصحاب القرار وعدم الثقة بالاستجابة لمطالب الشباب.

إن التحول نحو ثقافة الحقوق والمساواة، تتطلب جعل الثقافة الجديدة وأدواتها ومضامينها المتقدمة والنقدية، هي المناخ العام السائد الذي يشجع على التحول الاجتماعي والثقافي لتجاوز ثقافة التمييز ضد المرأة وتهميش الشباب، وثقافة التطرف وتمجيد القوة والعنف، بدل إعلاء قيمة الإبداع والابتكار والعلم والفكر النقدي... الخ. وهذا ما يفترض أن تكون عليه الأجندات الخاصة بالشباب، التي هي بمثابة مرآة لأجندة التغيير المجتمعي وأداة رئيسية من أدواتها، تمكن الشباب من التحول إلى قوة فاعلة في مسار التحول والخروج من النسق البطريركي المسيطر.

وقد تعرف مركز «كوثر» منذ سنة 2003 إلى «ديناميات عامة تفعل باتجاه تقريب مواقف وسلوكيات المراهقات والمراهقين واستقطابها وهي أربعة أساسية : العولمة الاستهلاكية، والتحول إلى الأصولية والراديكالية الدينية، والحداثة، وإعادة إنتاج المجتمع التقليدي». كما أن هناك «ديناميات تفعل باتجاه التشتت والتخصيص، أبرزها ضعف الثقافة التوليفية والاتجاهات الاستهلاكية والفردانية والتعصب»[35].

35. تقرير تنمية المرأة العربية حول الفتاة العربية المراهقة : الواقع والآفاق، مركز كوثر» وشركاء آخرون 2003. استند التقرير إلى مقابلات معمقة مع 200 مراهقة ومراهق و30 مقابلة مع أخصائيين وأولياء و10 مجموعات مركزة في 7 بلدان عربية. واعتبر التقرير آنذاك المراهقة فترة بناء اجتماعي وثقافي لنساء ورجال الغد لا فترة أزمة وصراع مع المحيط

الشباب هم مرآة المجتمع بمشاكله كلها ما يستوجب استراتيجيات تحويل اجتماعي وثقافي واقتصادي ومعالجة استراتيجية لمشكلاتهم

من جهة أخرى، فإن فئة الشباب (والأطفال) هي الأكثر ارتباطا بآفاق التطور المستقبلي لمجتمعات المنطقة، وهم يمثلون المواطنين الذين سيعيشون جسديا في هذا المستقبل، وهم الأكثر تفاعلا وتأثرا بمسارات التطور الاجتماعي والتكنولوجي وما ينتج عنها من تغيرات سلوكية أيضا. إن التغيرات التكنولوجية على وجه التحديد شديدة التأثير على مسار تطور عالمنا المعاصر، بما في ذلك الأثر على طبيعة العمل نفسه وعلاقات العمل والمهارات المطلوبة فيه، وكذلك أثرها على طرق الحصول على المعرفة ومصادرها وانعكاس ذلك على الفهم التقليدي لعملية التعليم المهيكلة ونظام المدرسة والجامعة التقليدي، كما أثر ذلك على السلوكيات واستخدام الوقت وتكوين منظومة القيم وإشكال التجنيد والمشاركة في النشاط العام.

ولا تجري هذه التطورات بشكل منهجي ومتوازن ومخطط له دائما، بل أغلب الظن أن المحدد فيها هو التطور التكنولوجي نفسه ودافع الربح والمنفعة الذي لا يتوازى دائما مع تطورات في مجال التنظيم المجتمعي والضبط القيمي والقانوني لهذا التوسع الهائل في استخدام تكنولوجيات الاتصالات على نحو خاص، مع تداعياتها. وتحاول الأطراف المعنية استدراك ذلك من خلال التنظيم اللاحق لهذا المجال، الأمر الذي يتم دائما بتأخير زمني عن التطور التكنولوجي نفسه الذي يتم بوتائر سريعة جدا. والشباب هم الفئة الأكثر استجابة واستهلاكا لهذه الخدمات والسلع والوسائل التكنولوجية.

ب. كبـــار الســـن

لا يعني الاهتمام بالشباب إغفال فئات أخرى تزداد أهميتها اليوم وفي المستقبل مثل فئة كبار السن. فهذه الفئة (60 سنة وما فوق) التي تمثل حوالي 6.7 % من السكان في البلدان العربية عام 2015، يتوقع أن تصل إلى 9.5 % عام 2030، و15.1 % عام 2050[36]. وتكاد تكون هذه الفئة مهملة في معظم الأحيان لجهة توفر احتياجاتها، حيث أن نسبة المشمولين بأنظمة التقاعد والحماية الصحية والاجتماعية (غالبا بعد سن 64 أو 65) لا تتجاوز 36.2 % ممن هم في سن التقاعد في البلدان العربية، مقابل متوسط عالمي بلغ 71 %[37]. وإذا ما أخذنا هذا الواقع بالتزامن مع التطورات التي تلحق الأسرة في المجتمعات العربية وقدرتها على توفير احتياجات أفرادها وتطلعاتهم، فإنه من المتوقع أن تزداد صعوبات الحياة أمام هذه الفئة السكانية، ما لم توضع سياسات عامة مناسبة خاصة بالنسبة إلى النساء. فقد بينت الدراسات أن «الوظيفة الإنجابية لا تزال تحتل مكانة هامة في حياة النساء، حيث المطلوب دائما من المرأة أن تتماهي مع الصورة النموذجية للأنوثة الخصبة» وأنه ومع تقدم السن وفقدان المرأة لدورها الإنجابي، يتحول العنف الجسدي، إلى عنف نفسي ورمزي ولفظي إضافي خلال فترة انقطاع الحيض كأبرز أشكال عدم تقدير

36. Poplation and development report- Issue 8 : Prospect of ageing with dignity in the arab region. ESCWA 2018.

37. التحديث الإحصائي لمؤشرات التنمية 2018، مصدر مذكور.

المرأة والحط من مكانتها». كما برز تغير على مستوى انتظارات المجتمع للمرأة في سن متقدمة لتصبح منحصرة «في إنكار أنوثتها وحياتها الجنسية وفرض أنماط من العبادات ودفعها نحو تقديم خدمات للآخرين ورعاية الأبناء والأحفاد»[38].

هنا أيضا، لا يتعلق الأمر بسياسة رعائية على أهميتها، بل إن الأمر يتعلق أيضا بتكييف المجتمع والمدن والقرى بما يتلاءم مع احتياجات هذه الفئة، وكذلك تكييف نظام العلاقات الاجتماعية والقيم، بما في ذلك تمكين هذه الفئة السكانية من الاعتماد على نفسها وتعزيز استقلاليتها. أضف إلى ذلك، توظيف المخزون الكبير من التجارب والخبرات والمعارف التي يختزنها كبار السن في العملية التنموية، إذ أن مساهمتهم هذه لا تتوقف مع تجاوزهم سن العمل، ذلك أن الحياة والحيوية والقدرة والحقوق تستمر إلى ما بعد ذلك.

نسبة النساء بين كبار السن أعلى من الرجال ونسبة الترمل في صفوفهن ضعف نسبة الرجال ومن يقمن بمفردهن أكثر من الرجال

وبالنسبة إلى النساء، ترتبط هنا أيضا قضية المساواة بين النساء والرجال بالتحول المجتمعي الشامل، بما فيه التحول الثقافي والقيمي، وتجاوز الثقافة البطريركية – الذكورية. وتتحول مكانة المرأة في المجتمع بهذا المعنى، إلى معيار أساسي لتقييم التقدم على سلم الحضارة والتنمية، وهي ليست مسألة فرعية أو فئوية خاصة، ولا تقتصر على بعد دون آخر. وهذا التقرير سوف يحترم هذا التوجه، وسوف يكون منظور المساواة بين المرأة والرجل حاضرا في كل أقسامه دونما استثناء. ولو نظرنا على سبيل المثل في وضع كبار السن من منظور المساواة بين الجنسين، فسوف نكتشف عمق الفجوة بين الجنسين لدى هذه الفئة العمرية التي تزيد عن مثيلتها عند الأصغر عمرا. ونلاحظ الخصائص التالية[39] :

- أن نسبة النساء بين كبار السن أعلى من الرجال، حيث أن نسبة الجنس كانت 92 (رجل لكل مئة امرأة، في حين أن نسبة النساء والرجال متقاربة عموما في إجمالي السكان من كل الأعمار مع فارق نقطة أو نقطين لصالح أحد من الجنسين).
- أن نسبة الترمل بين النساء تبلغ أضعاف هذه النسبة بين الرجال، ففي دراسة مصر كانت نسبة الترمل للرجال (60+ سنة) تبلغ 12 % في حين هي 60 % للنساء (خمسة أضعاف – عام 2015)، والنسب في الأردن للرجال هي 4 % في 7 % في الريف المدن تباعا، مقابل 43 % و51 % للنساء. وتونس هي بالنسبة إلى الرجال 7 % و9 % تباعا في الريف المدن مقابل 36 % و46 % للنساء.
- أن نسبة أعلى من النساء يعشن وحدهن مقابل الرجال، وحسب الإحصاءات المتاحة في لبنان ومصر وعمان وفلسطين والمغرب، فإن أعلى نسبة للرجال كبار السن الذين يعيشون وحدهم هي في عمان ولبنان وتبلغ 7 %، في حين أن النسبة المقابلة للنساء هي 40 % في عمان، و18 % في لبنان. وتبلغ هذه النسبة 16 % في فلسطين (5 % رجال) و13 % في مصر (4 % رجال) و10 % في المغرب (3 % رجال). ويعبر ذلك عن اجتماع ظاهرتين هما التفاوت في معدل الأعمار لصالح النساء، ونسبة أعلى من عدم الزواج بعد الترمل أو بعد الطلاق بين النساء، في حين أن ذلك متاح للرجال.

38. انظر/ي في هذا الصدد دراسة المرأة والعنف من البلوغ إلى انقطاع الحيض : البحرين، مصر واليمن، مركز «كوثر وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كوثر، 2015
39. المعطيات الواردة هنا هي من تقرير الاسكوا عن السكان والتقدم في السن – 2018. مصدر مذكور.

بالنسبة إلى المستوى التعليمي، فإن نسبة الأمية بين النساء كبيرات السن تبلغ 74 % في البلدان العربية عام 2015، مقابل 44.5 % للرجال. وتستمر هذه الفجوة في السنوات القادمة رغم انخفاض النسبة بسبب توسع التعليم في البلدان العربية، حيث يتوقع أن تبلغ 25 % لدى الرجال كبار السن و50 % لدى النساء عام 2030. من ناحية أخرى، يسجل ارتفاع في نسبة النساء كبيرات السن الحاصلات على تعليم ثانوي وما فوق من 12 % عام 2015 إلى 29 % عام 2030، مقابل نسبة 30 % و50 % للرجال. ويتوقع أن تتقلص الفجوات بسبب تعميم التعليم والالتحاق المتزايد للنساء في الأجيال الحالية في مختلف مراحل التعليم، بما في ذلك الجامعي في كل الدول العربية. في المقابل، لا تتم معالجة الفجوة التراكمية المتعلقة بالأجيال الحالية والسابقة، بشكل مباشر، مما يجعل تجاوزها مرهونا بحلول أجيال جديدة محل الأجيال الحالية والسابقة، أكثر مما هو نتيجة سياسات ممنهجة.

وتشكل أوضاع كبار السن مثالا على الفجوات بين الجنسين التي تتطلب معالجات متكاملة، بدءا من توفير نظام فعال للتعاقد والحماية الاجتماعية والصحية، وصولا إلى سد الفجوات التعليمية، واعتماد سياسات ملائمة، بما في ذلك ما يتصل بالعلاقات الأسرية والسلوكيات الاجتماعية والثقافة السائدة من أجل معالجتها. وينطبق ذلك على كل مجالات الحياة المجتمعية الأخرى.

ج. الحـــراك السكـــاني

أخيرا وليس آخرا، لا بد من الإشارة إلى أن قضايا مثل التوسع السريع للمدن (غير المدروس غالبا) وتضخمها وتوسع الضواحي والعشوائيات، هو من القضايا الرئيسية في المنطقة العربية، حيث تبلغ نسبة سكان المدن حوالي 59 % من إجمالي السكان. وبمقدار ما تشكل المدن تعبيرا عن تكثيف المشكلات التنموية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية (بما في ذلك التكنولوجيا)، نجدها في الوقت نفسه، المكان الذي تجتمع فيه معظم قدرات المجتمع وتتبلور فيه وفي مؤسساته مسارات مستقبل البلاد. لذلك، تحتل مسألة التوازن بين المدن الأرياف ومع المحيط مكانا محوريا في أجندات التنمية، ومنها أجندة 2030 والمخططات الإقليمية والوطنية للتنمية. وتشكل مسائل الحراك السكاني الداخلي، الطوعي أو القسري خصوصا (النزوح)، وكذلك الهجرة إلى الخارج واللجوء بسبب الحروب والنزاعات، عاملا بالغ الأهمية في حاضر البلدان العربية ومستقبلها. فالمنطقة العربية هي إحدى أكثر مناطق العالم استقبالا وتصديرا وعبورا للمهاجرين من كل الفئات والجنسيات، ولمختلف الأسباب البيئية والاقتصادية والسياسية والأمنية. ويشكل ذلك عاملا هاما في السياسات الداخلية كما في العلاقات الخارجية، وهو أمر سيتسمر في السنوات القادمة. ولا يمكن تصور خطط تنمية في أي بلد عربي لا تأخذ بعين الاعتبار هذه القضايا سواء لجهة مساهمة المهاجرين في اقتصاد الدول المضيفة، أو لجهة الضغوط والمشكلات المتولدة عن الهجرة إلى بعض البلدان، لاسيما الهجرات الكثيفة التي تتم في فترات زمنية قصيرة. وأصبحت كل هذه القضايا جزءا من عالمنا المعاصر ولا بد أن تشكل مكونا أساسيا من خطط التنمية أيضا.

وتؤشر أرقام الهجرة ودوافعها على وجود مشكلات عميقة في مجتمعات المنطقة العربية وفي السياسات السائدة. وقد عبر حوالي ربع السكان في البلدان العربية عن رغبتهم في الهجرة، ويشكل السعي إلى تحسين الظروف المعيشية السبب الرئيسي (74 %) يليه السبب الأمني – السياسي (19 %) ثم الدراسة (4 %)[40]. ويمكن رصد أثر العوامل الطاردة من الدول العربية في التعبير عن الرغبة بالهجرة المشار إليها، أو في الوجهة المفضلة للهجرة، ولا ترد بلدان

40. المؤشر العربي 2018/2017. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة – 2018.

الخليج كمقصد رئيسي للهجرة سوى لحوالي 16 % من الراغبين بها، مع العلم أن هذه النسبة تراجعت من 27 % عام 2012، كما يفضل 4 % الهجرة إلى دول عربية أخرى. في المقابل، فإن الرغبة بالهجرة الى أوروبا ارتفعت من 29 % عام 2012 إلى 39 % عام 2017، وارتفعت نسبة الراغبين في الهجرة إلى تركيا من 2 % إلى 5 %[41].

من ناحية أخرى، ازداد عدد المهاجرين بنسبة 150 % بين 1990 و2015 في البلدان العربية، إذ ارتفع الرقم من حوالي 15 مليون إلى 35 مليون. كما أن المنطقة العربية تحتوي على حوالي 12 % من إجمالي العمال المهاجرين في العالم. وتشمل ظاهرة الهجرة الجنسين، إذ تضاعف عدد المهاجرات في المنطقة العربية من 5.6 مليون عام 1990 إلى 11.6 مليون عام 2015 ليشكلن 33 % من إجمالي عدد المهاجرين، مع العلم أنها كانت 39 % عام 1990. ويعني ما سبق أن هجرة الرجال زادت بمعدلات أكبر من هجرة النساء[42]. ولا يجري الاهتمام بالقدر الكافي بالتحولات الطارئة على الأدوار الاجتماعية للرجال والنساء، والعلاقة بين الأجيال، العلاقات الأسرية بفعل الهجرة، وهذه مسائل لها بعد مؤثر على مكانة النساء وأدوارهن في المجتمع والاقتصاد.

العوامل الدافعة لهجرة الشابات في تونس

أفضت دراسة حديثة لمركز «كوثر»[43] عام 2017 حول تمكين الشباب العربي إلى أن 48.3 % من العوامل الدافعة لهجرة الشابات في تونس ترتبط أساسا بالظروف الاقتصادية وذلك ضمن بحث إقليمي حول تمكين الشباب العربي «صحوة» الذي شمل خمسة بلدان عربية في حوض البحر الأبيض المتوسط وهي مصر ولبنان وتونس والمغرب والجزائر. كما أشارت الدراسة في السياق عينه إلى أن 33.5 % من الدواعي الجاذبة لهجرة النساء الشابات هي حب الاكتشاف، ونمط الحياة والمغامرة، وهي دوافع مختلفة عن دوافع الشباب الذكور.

تناولت الدراسة قضايا ومسائل متنوعة تعتبر من القضايا الحاسمة المتصلة بتمكين الشباب وتعزيز مشاركته في الحياة العامة، على غرار التشغيل والهجرة والتعليم والثقافة والمشاركة المدنية. وضمن محور الثقافة، خلصت الدراسة إلى أن الممارسات الثقافية للشباب تنطوي على مظاهر عديدة للتمييز على أساس الجنس والحيف الاجتماعي على أساس التوزيع الجغرافي، حيث يتمتع شباب المدن الكبرى والساحلية بفضاءات أكثر من حيث عدد أماكن ومساحات الترفيه والأنشطة الثقافية وتنوعها، مقارنة بشباب المناطق الداخلية، وحيث تواجه الشابات عراقيل أشد وطأة، فيما يتصل بارتياد دور الثقافة أو بممارسة بعض الأنشطة الثقافية.

وفي ما يتعلق بمشاركة الشباب، فقد أكدت الدراسة على الحاجة إلى فتح آفاق جديدة لمشاركة مدنية شبابية غير عنيفة من خلال إتاحة الفرصة للشباب من الجنسين قصد الاضطلاع بأدوار ذات أهمية في النقاشات العامة وفي دوائر صنع القرار. وخلصت الدراسة إلى أن التمييز القائم على الجنس هو من أهم العوائق التي مازالت تحول دون مشاركة الشابات، وأنهن ما زلن يواجهن عديد الصعوبات والعوائق القائمة على أساس الجنس ويعانين من تدني الفرص المتاحة أمامهن.

41. المصدر السابق نفسه.
42. تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017 : الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. اسكوا، المنظمة الدولية للهجرة – 2018.
43. مشروع تمكين الشباب العربي «صحوة» الممول من الاتحاد الأوروبي الذي أنجزت في إطاره الدراسة، قام بإصدار عديد التقارير وورقات السياسات، في شراكة وتعاون بين 12 مركز بحوث وكليات من ضمنها «كوثر». وهي دراسات استندت إلى التحليل الكيفي والكمي لعدة مشكلات رئيسية بهدف تحديد أثر مقاربة النوع الاجتماعي في الإصلاحات الضرورية للحد من مظاهرة اللامساواة بين الجنسين يمكن الاطلاع على نتائج الدراسات وورقات السياسات المنجزة في إطار مشروع «صحوة» على الرابط التالي : http ://www.sahwa.eu/

2. تحديـــات مستجدة

نركز في ما يلي على ثلاث نقاط لها أهمية راهنة وتتعلق بالتطورات المتوقعة في المستقبل القريب.

1.2. مستـوى التفكـك النـاجم عن الحـروب والتطـرف

عرفت بلدان المنطقة العربية كثيرا من حالات الاحتلال والحروب والنزاعات خلال العقود الأخيرة. وهو ما يترك آثارا سلبية عميقة على مسار التنمية وأجنداتها الحالية والمستقبلية، وسيتم تناول ذلك في فصول وفقرات خاصة في هذا التقرير. ونتوقف هنا عند جانب محدد مرتبط بالضرر الهيكلي والعميق الذي أحدثه اتساع وشدة الحروب والنزاعات في المجتمع والمؤسسات على حد سواء، الأمر الذي يكاد يؤدي إلى تراجع حضاري يتطلب عقودا لتجاوزه. إن تعمم حالة الحرب والنزاعات، وتعدد الفعالين فيها والمتأثرين بها، وشمولها عددا كبيرا من البلدان العربية، مصحوبة بفكر متطرف وعنيف، أطلقت أو عززت مسارا للتفكك الوطني والاجتماعي والمؤسسي والقيمي. كما أنه أعاد إحياء الأفكار التمييزية ضد المرأة بأشكال متطرفة وعنيفة، لاسيما في البلدان التي شهدت أو تشهد حروبا شاملة ومدمرة (سوريا، اليمن، ليبيا، وأيضا العراق في السنوات التي سبقت). وتتعرض حاليا فكرة الدولة والانتماء إليها للاضمحلال لصالح الانتماء إلى مختلف الجماعات العشائرية أو الاتنية أو السياسية أو الدينية – الطائفية، وتراجعت فكرة سيادة القانون (الوضعي خصوصا) وحلت محلها مرجعية القوة والإيديولوجيا (الدينية أو القومية... الخ). وعرفت فكرة الوطن الواحد أيضا ضعفا أمام طروحات إعادة النظر بالحدود الوطنية حيث تلتبس الحدود بين الحق في احترام الخصوصيات العرقية والثقافية وبين الاستقلال في كيانات خاصة، غالبا ما لا تكتب لها فرص الحياة.

وتشكل فلسطين المحتلة والمنقسمة مثالا على ذلك، حيث أن مفاعيل الاحتلال الاسرائيلي التي كانت تصطدم بالإرادة الوطنية والهوية الفلسطينية والتمسك بالأرض، نراها اليوم تأخذ مداها مع الانقسام السياسي والتفكك الاجتماعي والأسري والقيمي المدمر للمجتمع الفلسطيني، الذي كان الحصانة الأكثر أهمية في مواجهة الاحتلال. إن المشكلات الراهنة مترسخة في جذور المجتمع وتطرح أمام المجتمع والفاعلين مهمة ذات طبيعة حضارية شاملة، أكثر مما هي مهمة جزئية من النمط التقليدي، وهو في اعتقادنا ما يتجاوز أي أجندة تنموية تقليدية أو تجديدية، بما في ذلك أجندة 2030 نفسها، على ما فيها من عناصر متقدمة مقارنة بغيرها.

عن مؤشرات التأزم المركب في المجتمعات العربية

تزداد أهمية الأسباب الأمنية والسياسية الدافعة للهجرة في البلدان التي عانت من عدم الاستقرار أو التي تفتقد أنظمتها ومجتمعاتها للمرونة. ففي العراق، تصل نسبة الراغبين في الهجرة لأسباب سياسية أو أمنية إلى 41 % مع غلبة السبب الأمني (المتوسط الإقليمي 19 %)، وهي 48 % في السعودية مع غلبة السبب السياسي، وهي 26 % في فلسطين. وعبر43 % من السكان عن عدم ثقتهم بحكوماتهم عام 2017، وهي نسبة لم تتحسن على امتداد السنوات الست الماضية. كما اعتبر 76 % أن الفساد منتشر جدا أو إلى حد ما في بلدانهم مع أرقام قياسية في العراق (95 %) والأردن (93 %) وتونس (91 %) والسودان (85 %). أضف إلى ذلك، أن 61 % من السكان يعتبرون أن حكوماتهم غير جادة في معالجة المشكلات التي تعاني منها البلاد. وتفسر هذه اللوحة المركبة - التي يمتزج فيها تراكم المشكلات مع الفساد مع عدم الثقة الراهنة بالحكومات وعدم الثقة بوجود معالجات مستقبلية جادة من قبلها - جملة من الظواهر بدءا من تنامي الاحتجاجات، إلى انتشار الإحباط والرغبة بالهجرة. والأسباب متداخلة بين ما يرتبط بالحرب والنزاع وما يترتبط بعدم الاستقرار المؤسسي أو بفشل السياسات[44].

2.2. مسارات التحول بعد 2011

بعد مرور ما يقارب العقد على الحراك الشعبي الذي أدى إلى تغيير سياسي ومؤسسي في بعض البلدان العربية، وتغييرات من نوع مختلف في البلدان الأخرى للتكيف مع ما عبر عنه من مشكلات، وبغض النظر عن المصطلحات والتسميات، فإن ما سمي مرحلة انتقالية أو مرحلة التحول الديمقراطي، قد تكشف عن عناصر ضعف وقصور هامة على أكثر من صعيد. فقد شكلت قضايا حقوق النساء والمساواة بين الجنسين محورا رئيسيا في نقاشات هذه المرحلة لم يخل من صراعات حادة أحيانا، والمشاركة الشبابية خصوصا كانت أقل من المتوقع، ومسارات الانتخابات والإصلاح الدستوري كانت مرتبكة ومتعثرة في أكثر من مكان وجرى الانقلاب عليها بشكل صريح أحيانا، والعملية السياسية تسير ببطء، وحيث حصلت حوارات وطنية شاملة وطويلة نسبيا (كما في اليمن) ولم يحل ذلك دون تحول الصراع إلى صراع مسلح وحرب كما في دول أخرى (سوريا، ليبيا)... الخ.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الأجندات الاقتصادية والاجتماعية للسلطات الجديدة لم تحمل جديدا، لا على صعيد معالجة المشكلات الداخلية، ولا في العلاقة مع الجهات الخارجية. وبقيت السياسات على الأغلب على حالها كما كانت قبل عام 2011، ومن المتوقع أن تعيد إنتاج التفاوت والبطالة وتوسع الفقر والتبعية للخارج... الخ، بما يمهد الطريق أمام موجة جديدة من الاحتجاجات الاجتماعية بدأت طلائعها في أكثر من بلد عربي (كما في السودان، والجزائر، وتونس، والأردن، والمغرب، ولبنان، ومصر... ألخ، خلال 2018 و2019). وعلى الصعيد القيمي والثقافي، فإن قيم الكرامة وحقوق الإنسان والمساواة، لاسيما بين الرجال والنساء حيث استخدام مصطلح المساواة نفسه لا يزال موضع جدل واعتراض أو أنه يتقدم ببطء شديد، وبشكل متفرق ومجزأ. وتواجه محاولات التقدم والتغيير هنا بمقاومة شديدة لا تعيق التقدم على المستوى الثقافي فحسب، بل يعني ذلك إعاقة التحول الديمقراطي بأسره.

44. المؤشر العربي 2018/2017 – مصدر مذكور.

إن الاستنتاج المنطقي من مراجعة هذه المسارات، هو الحاجة للابتعاد عن الوصفات الجاهزة، والاجتهاد في ابتداع حلول وصيغ تنطلق من الرغبة الأكيدة في الاستجابة لمطالب الفئات الواسعة من الناس في أجندات تنموية تشمل الإصلاح السياسي والتشريعي، بالمستوى نفسه الذي تشمل فيه إصلاح السياسات الاقتصادية والاجتماعية من منظور العدالة والمساواة، كما تشمل التحول الثقافي نحو قيم التضامن والتسامح وحقوق الإنسان، وتجاوز النظرة الضيقة إلى الأولويات التي تؤدي دائما إلى تأجيل العمل الفوري على تحقيق المساواة بين الجنسين.

3.2. آفـاق مستقبليـة في مسـاري وقف النزاعـات وإعادة الإعمـار

في سياق ما سبق عرضه من نقاط في الفقرتين السابقتين، فإن السيناريوهات المتوقعة للمرحلة القادمة ترجح ما يلي :

- إعطاء أولوية لوقف النزاعات الحالية في المنطقة، لاسيما في سوريا واليمن وليبيا، وإعطاء فرصة للعراق لتجاوز الحرب مع داعش وآثارها. وبالنسبة إلى فلسطين، فالضغط مستمر من أجل فرض ما يسمى صفقة القرن (غير واضحة المعالم[45]). فوقف الحرب لا يمكن إلا أن يكون إيجابيا، لاسيما عندما تكون حروب مدمرة كالتي أشرنا إليها، إلا أن المشكلة تكمن في أن السيناريو المرجح هو أن يقتصر الأمر على وقف العمليات العسكرية دون التوصل إلى حلول مستدامة تعالج أسباب الحرب والنزاع. الأمر الثاني، هو أن هذه الحروب تتم على بدور حاسم للقوى الخارجية، بما يعني الميل نحو حل يضمن تقاسم مناطق نفوذ للفاعلين الدوليين والإقليميين على حساب الشعوب. كما أنها على الأرجح، سوف تكرس دورا أساسيا للقوى العسكرية من الجانبين، على حساب الشعب والمجتمع المدني. ومن المتوقع في هذه الحالة أن يكون ذلك مجرد هدنة لا تعالج الأسباب، مما يرجح عودة النزاعات ولو بعد حين.
- بالتزامن مع السعي إلى وقف النزاعات (غالبا دون حلول سياسية حقيقية)، تطرح بقوة فكرة إعادة الإعمار. ويفتح ذلك شهية الدول والشركات الدولية العملاقة وأصحاب الرساميل والنفوذ المحليين - بما في ذلك المتحكمين باقتصاد الحرب في الدول المعنية - من أجل السعي إلى الربح من خلال مشاركتهم في إعادة الإعمار المتوقعة ولو بعد حين. وانطلاقا من تجارب عالمية وإقليمية، فإن عملية إعادة الإعمار هذه يرجح أن تركز على إعادة الإعمار المادي، وقد تتحول إلى مناسبة لمنح عقود المقاولات والإنشاءات إلى شركات مختلطة دولية ووطنية. **ويكون ذلك تحت عنوان الشراكة بين القطاع العام والخاص في بلدان تتميز بدرجة عالية من الفساد والغنائمية، مقابل إهمال الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يجب أن تحظى بالأولوية في عمليات إعادة الإعمار**. فالإعمار المادي يجب أن يخدم المصالحة وإعادة بناء السلام والنسيج الاجتماعي، والخشية كلها أن يكرس ذلك عمليات التهجير والتبادل السكاني ونزع الملكية وتعزيز الانقسامات في المجتمع، بدل أن يكون العكس.
- نقطة أخيرة، وبشكل عام بالنسبة إلى كل الدول العربية، بما في ذلك تلك التي تعيش حالة من الاستقرار الأمني النسبي، فإنها ستكون **عرضة لضغوط دولية** على أكثر من صعيد :
  - كل القيود المتعلقة بالتبادل المالي **وتمويل التنمية** ضمن قوانين مكافحة الإرهاب مثل اشتراط توقيع الجمعيات على تعهدات بعدم التعامل مع جهات معنية للحصول على التمويل،

45. في أواسط شهر يناير 2019 سربت الصحافة الإسرائيلية بعض مضامين صفقة القرن، ضمنها ضم المستوطنات الكبيرة إلى إسرائيل وتبادل الأراضي مع السلطة الفلسطينية، وسيطرة إسرائيل على القدس القديمة مع إشارات إلى شراكة ما مع جهات أخرى. ولم تشر التسريبات إلى حق عودة اللاجئين ولا إلى غزة. وما يلفت النظر أن ذلك تزامن مع انعقاد منتدى الغاز لشرقي المتوسط في 14 يناير 2019 في القاهرة، ضم مصر والأردن وفلسطين وإسرائيل وقبرص واليونان وإيطاليا للبحث في التعاون الإقليمي في مجال إنتاج وتجارة الغاز الطبيعي.

- فرض صيغ للشراكة بين القطاع الخاص والعام في صالح القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب،
- ضغوط من أجل اعتماد **اتفاقيات تجارية واتفاقيات استثمار أكثر ملاءمة للدول المتقدمة**، لاسيما مع تزايد الحرب التجارية بين الحلفاء الدوليية السابقين وتقدم روسيا والصين في المنطقة (مثلا اتفاقيات التجارة الحرة الشاملة والمعمقة مع الاتحاد الأوروبي التي هي مثار سجال سياسي واعتراض في تونس، وكذلك في المغرب)،
- ضغوط في ما يتعلق بسياسات **الهجرة ومكافحة الإرهاب**... الخ.

تزداد كل الصعوبات الناجمة عن مثل هذه الضغوط على خطط النمو والتنمية في البلدان العربية، أثرا بضعف آليات التنسيق العربية. أضف إلى ذلك، اختلال العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بأشكال مختلفة، من ضمنها الاندماج العضوي والشخصي بين السلطة والمال (أو الاقتصاد) في رأس الهرم السياسي والاقتصادي، وإهمال دور المؤسسات الاقتصادية الوطنية الصغيرة والمتوسطة التي تشكل الأغلبية، والتضييق الشديد على مساحات الحرية والمشاركة للمجتمع المدني.

في هذه البيئة غير الملائمة دوليا وإقليميا ووطنيا، **بات لزاما على الدول العربية والفاعلين التنمويين فيها من حكومة وقطاع خاص ومجتمع مدني، بذل جهود فاعلة وفعالة من أجل صياغة برنامج تنموي يجمع بين الاستجابة لمتطلبات تحسين ظروف الحياة اليومية للمواطنين، وبين معالجة أسباب المشكلات الهيكلية** تلافيا لحلول غير مستدامة، ينتج عنها تجدد النزاعات والحروب والتوترات الاجتماعية في المنطقة.

إنها مهمة صعبة دون شك، والعمل كالمعتاد ليس خيارا على الإطلاق. بهذا المعنى، تشكل أجندة 2030 فرصة للتعامل الفعال مع هذه التحديات وسلوك الطريق المؤدي إلى تجاوزها. وتكون نجاعة الاستفادة من الأجندة العالمية، ومع متمماتها، من أجندات كونية أساسية مثل برنامج عمل اسطنبول للدول الأقل نموا، أو الاتفاقية الإطارية للمناخ في باريس وغيرها، مشروطة أيضا بالمعرفة العميقة بهذه الأجندات وبمشكلات المجتمعات العربية وبتوفر إرادة سياسية حقيقية للسير في هذا الاتجاه.

3. الإحصاءات في خدمة التنمية : تحد من نوع خاص

غالبا ما يرد في الأدبيات التنموية تعبير «السياسات المستندة إلى القرائن و/ أو الأدلة» للدلالة على آلية بلورة السياسات بشكل موضوعي وغير منحاز. والمقصود حقيقة هو السياسات المبنية على المعرفة، حيث أن الأدلة هي وسائل لبناء المعرفة وتدقيق مضمونها وحدودها وتعزيز مصداقيتها وموضوعيتها. أبعد من ذلك، ومن منظور التنمية، لا تكفي صياغة السياسات على أساس المعرفة وحسب، بل يجب أن يقترن ذلك بمنظومة القيم المرجعية، والتوازن بين المصالح المتقابلة، وأن تكون السياسيات مقبولة ومبنية على أساس تشاركي من خلال الحوار الاجتماعي، لكي يكون لها حامل اجتماعي عريض يجعلها قابلة للتحقق.

هذا التوجه السليم لتفسير فكرة السياسات المستندة إلى الأدلة بتوسيع معناها لملاقاة قصدها الأصلي. في المقابل، قد يذهب التوجه أحيانا في الاتجاه المعاكس، حيث يتم تضييق معنى هذا التعبير فيقتصر تفسير الأدلة على الإحصاءات، ويسود اعتقاد أن الأرقام والبيانات الإحصائية هي الأدلة الوحيدة الموثوق بها.

إن وجهة النظر العلمية في المجال، ترى الأهمية الكبيرة للبيانات الإحصائية الرقمية في عالمنا المعاصر، لاسيما مع زوال المعيقات التكنولوجية التي كانت تحول دون الاستخدام الواسع للمؤشرات الرقمية الدقيقة في التخطيط والرصد والتقييم. في المقابل، لا بد من وضع المستوى الإحصائي ضمن الإطار الأوسع للتخطيط والعمل التنموي، بحيث لا يحل الإحصائيون محل صانعي السياسات ولا محل مختلف الفاعلين التنمويين الذين يقومون أيضا بمهام المتابعة والرصد باستخدام أدوات متعددة، كلها علمية وموضوعية. فالعمل الإحصائي كان ولا يزال عملا علميا فنيا بالدرجة الأولى، يندرج في الإطار المعرفي والسياساتي الأوسع.

> لا تكفي صياغة السياسات على أساس المعرفة وحسب، بل يجب أن يقترن ذلك بمنظومة القيم المرجعية

1.3. العالم الذي يعدّ

في سياق عملية إنتاج أجندة 2030[46]، أعد فريق الخبراء المستقل المكلف من الأمين العام للأمم المتحدة تقريرا عن «ثورة الداتا» أو «ثورة البيانات»، تضمن رؤية معينة لهذه الثورة وللعمل الإحصائي المطلوب لمواكبة الأجندة الجديدة[47]. وحمل التقرير عنوانا مثيرا "A world that counts"، في استخدام مزدوج لمفردة counts الإنكليزية، التي تعني عملية العدّ نفسها (التعداد) كما تعني الأهمية أو الاعتبار، مما يجعل ترجمة العنوان إلى العربية على النحو التالي : **عالم يعدّ، عالم يعتد به**».

ويعطي الاتجاه السائد أهمية أكبر لما يسمى البيانات الكبيرة big data، حيث تنتقل عدوى الاعتماد على القطاع الخاص إلى المجال الإحصائي أيضا، وحيث يتم الخلط المقصود (على الأرجح) بين الإحصاء، بما هوعملية تخضع لقواعد علمية محددة، وبين الحصول على مختلف أنواع المعلومات من مصادر «جماهيرية» وباستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة لا سيما الموبايل، والانترنت، وغيرها. وما يجب لفت النظر إليه أن هذه الشركات تقوم بعملية رصد وتتبع الأنشطة الشخصية للأفراد، وتقوم باستخدام قاعدة بيانات مستخدمي وسائلها بشكل غير مشروع أحيانا. وقد تضمن التقرير الأممي تحفظا خجولا لجهة ضرورة احترام المعطيات الشخصية والخصوصية. من ناحية أخرى، يتضمن التقرير مقاربة تبسيطية للعلاقة بين جمع البيانات والمعرفة وصنع السياسات، في حين أن التجربة والتقييم العلمي بينا أنه غالبا ما تكون الأهداف السياسية محددة مسبقا، ويجري توجيه عملية جمع البيانات بصفة تخدم هذه السياسات، وليس العكس.

2.3. الجانب الإحصائي في أجندة 2030

ثمة مشكلات إحصائية أصلية في تصميم أجندة 2030 بالأساس، أبرزها ثلاث :

1. أن الأجندة أقرت عام 2015 واحتوت على خطة التنمية المستدامة التي تضمنت 17 هدفا و169 مقصدا دون أن تحدد المؤشرات التي تركت لعناية اللجنة الإحصائية المختصة[48].

---

46. انظر/ي ورقة عمل من إعداد أديب نعمه (مستشار إقليمي في الاسكوا في حينه) بعنوان : أجندة التنمية البشرية المستدامة لعام 2030 : عن المؤشرات والبعد الإحصائي. قدمت في مؤتمر الجمعية العراقية للعلوم الإحصائية- بغداد 22 ديسمبر/كانون الأول 2016. وما يرد هنا يستند إلى هذه الورقة.
47. A world that counts : Mobilizing the data revolution for sustainable development. IEAG, November 2014.
48. التقرير الإحصائي صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، اللجنة الإحصائية، الدورة السابعة والأربعون تاريخ 8-11 مارس 2016، ويحمل الرقم E/cn.3/2016/rev. وفيه قائمة المؤشرات.

2. أن اللجنة الإحصائية وضعت قائمة طويلة بالمؤشرات بلغ عددها 244 مؤشرا (تصبح 232 بعد إزالة التكرار)، صنفتها إلى ثلاث فئات[49] مع طلب تفصيلها حسب الجنس والعمر وبيئة السكن والإعاقة... إلخ : ووردت الفئة الأولى عن المؤشرات التي تتوفر على تعريفات واضحة وهي متوفرة لغالبية الدول (104 مؤشرا) من إجمالي المؤشرات، والفئة الثانية التي تتوفر على تعريف واضح، لكن لا تتوفر البيانات الخاصة بها في عدد كبير أو معظم الدول (88 مؤشرا)، والفئة الثالثة هي المؤشرات التي لا تتوفر لها تعريفات واضحة ولا البيانات متوفرة (34مؤشرا). وهذا يعني ببساطة أن قائمة المؤشرات لمعظم الدول مكونة من 104 مؤشرا فقط.
3. لم تتم صياغة كل المؤشرات بما يستجيب للشروط الفنية للمؤشر (أي أن يكون محددا وغير متلبس ومعبرا عن الموضوع المطلوب قياسه). وقد قام المجلس الدولي للعلوم والمجلس الدولي لعلم الاجتماع بنشر مراجعة لمقاصد التنمية المستدامة الواردة في أجندة 2030 من منظور علمي. وتوصل التقرير إلى النتيجة التالية : من أصل المقاصد الـ 169، ثمة 29 % منها مصاغة بشكل مناسب، و54 % غير مصاغة بشكل دقيق، و17 % تحتاج إلى مراجعة جدية[50].

3.3. ثغـرات إحصـائية فـــي البلـدان العربيـــة 2030

على مستوى المنطقة العربية، يقدر أن حوالي 40-45 % من مؤشرات خطة التنمية المستدامة متوفرة، وثمة تقييم تفصيلي للمؤشرات المتاحة في الورقة الرئيسية المقدمة من الاسكوا إلى الدورة الوزارية 29 في الدوحة[51]. وبما يتجاوز مؤشرات أجندة 2030، فإن النقص في البيانات كبير أيضا وهو ما لاحظناه أثناء عملنا في هذا التقرير لجهة الصعوبة في الحصول على بيانات من مصادر موحدة أو متسقة بشأن مواضيع عدة، لاسيما المصادر الإقليمية والوطنية. يتبين ذلك عندما يتعلق الأمر ببيانات مفصلة حسب الجنس، أو الإعاقة، أو الفئات العمرية، أو مستوى المعيشة، أو العمل غير المهيكل، أو الهجرة، أو بيانات مفصلة حسب تقسيمات إدارية فرعية. وهذه مشكلة معروفة بحيث أن كل المؤتمرات والمنتديات، لاسيما المنتدى العربي للتنمية المستدامة يتضمن بشكل مكرر توصيات تتعلق بتوفير البيانات، خاصة تلك المفصلة حسب الجنس ومعايير أخرى، وقضايا العنف ضد النساء... الخ. **وعلى الرغم من وجود مشاريع عدة ممولة لزيادة القدرات الإحصائية، لا يزال التنسيق ضعيفا في هذا المجال، والنتائج دون ما هو ممكن وما هو مطلوب.**

> لا تتوفر المنطقة العربية على بيانات من مصادر موحدة أو متسقة في مواضيع عديدة وتكون الثغرات المنهجية أكثر أهمية في الإحصاءات حسب النوع الاجتماعي

من جهة أخرى، **ثمة إشكالية تتعلق بالإحصاءات الحساسة للنوع الاجتماعي (الجندر) حيث النقص في البيانات والثغرات المنهجية في تصميم عملية جمع واستثمار البيانات الإحصائية أكثر أهمية.** وتوصي أجندة 2030 وكذلك التوصيات العالمية المتعلقة بالإحصاءات، بأن يعتمد مبدأ تفصيل البيانات حسب الجنس في كل الإحصاءات حيث يكون ذلك ممكنا (والعمر، ومكان الإقامة، والاعاقة... الخ). ويعتبر تفصيل البيانات حسب الجنس خطوة ضرورية

49. تصنيف المؤشرات يتغير كلما تقدم عمل اللجنة الإحصائية المكلفة، والاعداد الواردة هي بتاريخ 22 ماي/مايو 2019. هناك 6 مؤشرات ليس لها تصنيف واحد. انظر/ي الرابط : https ://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/tier-classification/

50. ICSU,ISSC (2015) : Review of the sustainable development goals – The science perspective. Paris : International Council for Science (CSU).

51. تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية. https ://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/1600266.pdf

من أجل تصميم السياسات التي تأخذ بعين الاعتبار التمايزات بين الجنسين والاختلاف في الأدوار الاجتماعية بين النساء والرجال. ولا يعد هذا التفصيل سوى خطة أولى وأولية، غير كافية لوحدها لتصميم السياسات التمكينية للنساء والتي تحقق المساواة بين الجنسين. ومن الناحية العملية والإحصائية، هناك فرق بين البيانات المفصلة حسب الجنس sex desaggreagated statistics/data وبين الإحصاءات الحساسة للأدوار الاجتماعية والتمايزات بين الجنسين gender sensitive statistics/data. ويصبح المطلوب تصميم الإحصاءات واختيار المؤشرات المناسبة التي تلتقط ظاهرة التمايز والتمييز في الأدوار الاجتماعية وفي الفرص وفي أوضاع النساء والرجال، سواء كان البيان أو المؤشر مفصلا حسب الجنس (وهو الأفضل)، أو غير مفصل حسب الجنس أحيانا. على سبيل المثال، إن قياس الأداء الاقتصادي والتنموي من خلال نسبة نمو الناتج المحلي يشكو من انحياز جندري فاضح، ولا يتعلق الأمر بتفصيل نسبة مساهمة الرجال والنساء في الناتج المحلي أو حصة الفرد من الناتج المحلي حسب الجنس (هذا لا يجيب على السؤال). فالمشكلة الفعلية هي أن تعريف الناتج المحلي وطريقة حسابه، لا يأخذ بعين الاعتبار عناصر هامة مثل الخسارة البيئية مثلا، وكذلك لا يأخذ بعين الاعتبار مساهمة اقتصاد الرعاية الذي يتمثل في قسم أساسي منه بالعمل المنزلي والرعائي الذي تقوم به النساء. لذلك، فإن حجم الناتج المحلي يكون أقل مما هو في الواقع أولا، وتكون مساهمة الرجال مضخمة فيه ومساهمة النساء منخفضة مقارنة بالنتيجة، في ما لو أدخل اقتصاد الرعاية في حساب الناتج المحلي. ومن شأن ذلك أن يصحح نسب معدلات النمو صعودا أوهبوطا مقارنة بالقياسات الحالية. وفي مثال آخر، نورد قياس مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي والمقاولات من خلال قيود السجل التجاري، التي لا تأخذ بعين الاعتبار واقع أن حجم الأعمال الذي تقوم به النساء هو في الغالب أصغر من المتوسط، وغالبا ما يكون في القطاع غير المهيكل وغير مسجل في السجل التجاري، وبالتالي فإن قيود السجل التجاري، لا تعتبر مؤشرا حساسا لوضع النساء ومساهمتهن في أعمال المقاولة. لذلك، فإن تطوير الخطط والمنهجيات الإحصائية لتكون أكثر استجابة للتمايزات بين النساء والرجال وللتنوع بشكل عام، هو أيضا عمل هام وغير تقليدي، ويتجاوز الوصفة البسيطة لتفصيل البيانات، ولا بد أن يكون على جدول أعمال الخطط الوطنية لتنفيذ الأجندات التنموية، بما في ذلك عمليات الرصد القياس.

4.3. عـن دور المجتمـع المدنـي والإعـلام

ليس المجتمع المدني ولا الإعلام جهة إحصائية ولا يجب أن يتحولا إلى إحداها. ولا يعني ذلك أنهما لا يقومان بإنتاج البيانات من خلال الدراسات والتقارير (لاسيما الاستقصائية منها) واستطلاعات الرأي، وكذلك من خلال الأبحاث الميدانية التي يتخذ بعضها النمط الاحصائي الكلاسيكي أحيانا. وتتمثل النقطة الأكثر أهمية هي أن الدور الإحصائي المحدود لمنظمات المجتمع المدني والإعلام لا يعني أن دورهما محدود في الرصد والمتابعة والتقييم، سواء على المستوى الوطني أو القطاعي أو المحلي. ويستخدم المجتمع المدني في هذا الصدد، أساليب بحثية ومعرفة متعددة، لاسيما الأساليب التشاركية والنوعية، التي تتيح تقديم معرفة بالغة الأهمية من أجل صناعة السياسات وتقييمها من خلال التعبير عن رأي المواطنين وأصحاب المصلحة الرئيسيين، والتقاط وجهات نظر وحقائق لا تلتقطها الأرقام. كذلك الأمر بالنسبة إلى الإعلام، لاسيما الصحافة الاستقصائية التي لعبت دورا بارزا خلال السنوات الأخيرة (أوراق باناما على سبيل المثال)[52]. وفي هذا الصدد، فإن تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني والاعلام في المجال الإحصائي هو ضرورة، بالإضافة إلى تطوير مهارات البحث المتنوعة الأخرى. وعلى المبدأ الموجه لموقف المجتمع المدني والإعلام في هذا الصدد أن يكون : هناك دائما بيانات أقل مما نحتاج، وفي الوقت نفسه هناك دائما بيانات أكثر مما نستخدم. لذلك، لا ذريعة للامتناع عن العمل بسبب عدم توفر البيانات.

52. 11.5 مليون وثيقة تتعلق بالتهرب الضريبي نشرت في 3 ابريل/نسيان 2016، ونشرت وحللت من قبل الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين.

الجدول 1 : **تحديات التنمية في البلدان العربية في مختلف المستويات**[53]

تحديات اقتصادية	تحديات اجتماعية	تحديات بيئية	تحدي السلم والأمن	تحدي الحوكمة الرشيدة	تحديات معرفية ثقافية
• انخفاض نسبة المشاركة الاقتصادية لاسيما النساء. • تحسين الإنتاجية، وزيادة الإنتاج بشكل مستدام. • التنويع الاقتصادي والتكنولوجيا. • التكامل الاقتصادي الإقليمي. • المشاركة الاقتصادية النشطة في الاقتصاد العالمي. • الانتقال من الاقتصاد الريعي الى اقتصاد تضميني منتج. • تجاوز ثنائية القطاعات الحديثة والتقليدية. • اعتماد نظم ضريبية عادلة تقلص اللامساواة.	• الفقر واللامساواة • التشغيل والعمل اللائق • التمييز ضد المرأة والشباب • الحماية الاجتماعية للجميع • التفكك الاجتماعي • ضبط النمو السكاني • نسبة الشباب، والمسنين • الهجرة والنزوح واللجوء • النمو الحضري المتسارع والتوزع السكاني.	• الأمن الغذائي والزراعة المستدامة. • إدارة الموارد المائية. • الطاقة المستدامة. • الحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من التلوث بما في ذلك في المدن. • ترشيد الاستهلاك والتحول السلوكي نحو تقليص إنتاج النفايات. • الإدارة المستدامة للمدن والمستوطنات البشرية. • بناء القدرة على مواجهة الكوارث، بما في ذلك التغير المناخي.	• الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، والصراع العربي الإسرائيلي. • الحروب الشاملة في أكثر من دولة، بأبعادها الدولية والإقليمية. • حالات النزاع والتوترات الأمنية أو عدم الاستقرار الموضعي. • المشكلات الأمنية المتعلقة بالحركات المسلحة المتطرفة والإرهابية. • المشكلة الكبرى المتعلقة باللاجئين والنازحين والمهجرين قسرا.	• التحول السياسي والمؤسسي الديمقراطي بعد 2011، بما فيها التغييرات الدستورية والتشريعية. • احترام منظومة حقوق الإنسان، وإدماجها في الممارسة والتشريع. • بناء الدولة وجهازها المحايد القائم على المواطنة وعلوية القانون، ومكافحة الفساد. • تطوير المؤسسات الإقليمية انسجاما مع متطلبات الحوكمة الرشيدة.	• إصلاح التعليم. • تطوير الجامعات ومراكز البحث. • ترسيخ منظومة قيم حقوق الإنسان والتنمية. • إصلاح منظومة القيم والإصلاح الديني. • تحويل المرتكزات الثقافية للتمييز ضد المرأة. • تطوير هياكل التعليم والصحافة والمؤسسات المعنية بشؤون الثقافة والإعلام والتربية والتعليم والشؤون الدينية.

خلاصـــة

التحديات التي سبق عرضها في هذا الفصل متعددة المصادر، كما أنها تتفاوت من حيث طبيعتها وسياقها الزمني وآثارها. في المقابل، لا يمكن التعامل معها بشكل مجزأ لأنها عناصر متفاعلة وتشكل معا ما يمكن اعتباره البيئة المساعدة أو المعيقة التي تتطور العملية التنموية فيها، وهي كلها تسهم في رسم معالم المسار الواقعي الذي تتخذه والنتائج المتحققة راهنا أو المتوقع تحقيقها في المستقبل. ينتج عن ذلك، الحاجة إلى أدوات تحليل مركبة متعددة المستويات لفهم العوامل المؤثر في المسار التنموي العالمي وأثره على المستويين الإقليمي والوطني. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الخيارات الكبرى والاستراتيجيات التنموية التي يجب أن تكون في المستوى نفسه من التركيب للتعامل مع الديناميات والأسباب والنتائج، وأن تلحظ المدى القريب والمتوسط والبعيد، كشرط لا بد منه لتحقيق الهدف الكلي الذي تتبناه منظومة حقوق الإنسان ومفهوم التنمية البشرية المستدامة. وتعتبر أجندة 2030 إحدى صيغه، وهو تحويل عالمنا من أجل بلوغ تنمية يشارك فيه الجميع دون استثناء، ويتمتع فيها الجميع بممارسة حقوقه كاملة في مناخ من الحرية والسلم والعدالة.

53. استنادا إلى ورقة الاسكوا، وورقة منظمات المجتمع المدني.

المساواة بين الجنسين
في أجندة 2030
دور المجتمع المدنـي والإعلام

الفصل الثاني

أجنـــــدة 2030
ومنظور المساواة
بيـــن الجنسيـــن

الفصـــل الثـانـي

أجنـدة 2030 ومنظـــور المســـاواة بيـن الجنسيـــن

تمهيـــــد

تحتل المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات (ما ينص عليه الهدف الخامس للتنمية المستدامة) أهمية كبيرة في أجندة 2030، وهي أهمية استثنائية في البلدان والمجتمعات العربية، وسوف تكون هذه القضية حاضرة بقوة على امتداد هذا التقرير بكل فصوله وفقراته. ويتبين من متابعة الجدل السياسي والإعلامي، وحتى السجال الدستوري والقانوني، أن بعض نقاط الخلاف الرئيسية طالت جوانب ذات بعد سياسي – ثقافي إن صح التعبير، مثل المساواة بين الرجال والنساء وحدود حرية المرأة ودورها، أو مسألة مصادر التشريع. نضيف إلى ذلك، أن تجاوز مجمل التحديات السياسية (الإرهاب والتطرف مثلا)، لا يتم دون إصلاح ديني (وهو من التحديات الأكثر أهمية منذ عصر النهضة العربية الأولى في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين)، وكذلك تعميم قيم المواطنة والعمل المنتج والإبداع والمساواة بين الجنسين مقابل الثقافة الاستهلاكية والبطريركية – الذكورية.

وقد كان لقضية المساواة بين الجنسين مثل هذه الأهمية على الدوام في أجندة التنمية في العالم وفي المنطقة العربية، لاسيما بالنسبة إلى المجتمع المدني والحركات النسوية والحقوقية، أكثر مما كان عليه الأمر بالنسبة إلى الحكومات. كما اكتسبت هذه القضية زخما كبيرا بعد قمة المرأة في بيجينغ عام 1995، حيث تأسست حركات ومنظمات وشبكات ومراكز أبحاث جديدة تعنى بقضية المساواة في سياق التحضير للمؤتمر وما بعده، كما أن الجمعيات التي كانت قائمة قبل ذلك ضاعفت نشاطها بمناسبة القمة. وقد شكلت قضية تحرير المرأة وتعليمها ومشاركتها في الحياة العامة ركيزة أساسية في عصر النهضة في نهايات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ولعبت الحركات النسوية واتحادات المرأة الوطنية والتنسيق الإقليمي قديما والمرأة نفسها، أدوارا هامة في التحرر من الاستعمار/الانتداب وفي بناء الدولة الوطنية في مراحل التأسيس الأولى. ويعتبر التوجه الحالي في ما يخص قضايا المساواة بين الجنسين بما هي قضية حقوق إنسان، وإلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، تتويجا لهذا المسار الذي تبلور بشكل مترابط وتراكمي منذ المؤتمر العالمي الأول للمرأة في المكسيك عام 1975، ثم نيروبي – 1985، فكوبنهاغن 1990، فمسار بيجينغ اعتبارا من 1995. واعتمد المجتمع الدولي أدوات عدة للعمل من أجل المساواة، أبرزها اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة في ديسمبر 1979 التي لا تزال معظم الدول العربية متحفظة على بعض بنودها (اليمن وجيبوتي وجزر القمر صادقت دونما تحفظ، وقامت تونس سنة 2014 برفع كل تحفظاتها على الاتفاقية ما عدا الإعلان العام، كما انضمت السلطة الفلسطينية إلى المعاهدة عام 2014 دون تحفظات)[54]. وكان تقرير التنمية الإنسانية الأول عام 2003،[55] قد ذكر ثلاث فجوات كبرى تعيق التنمية في البلدان العربية هي فجوة الحرية، وفجوة التمييز ضد المرأة، وفجوة المعرفة، وخصص المكتب العربي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حينه تقريرا مستقلا لكل فجوة.

54. تقرير تنمية المرأة العربية الخامس «المرأة العربية والتشريعات»، كوثر، الأجفند، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمساواة وتمكين المرأة، 2015

55. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 : نحو إقامة مجتمع المعرفة

http ://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_development/arab-human-development-report-2003-building-a-knowledge-society0.html

1. تطـــور المســـاواة بيـــن الجنسيـــن في العـــالم العربـــي

1.1. تقـــــدم وتراجـــــع

يلخص التقرير العربي للتنمية المستدامة لعام 2015[56]، الذي رصد الإنجاز خلال فترة أهداف الألفية ووضع نقطة الأساس لأهداف التنمية المستدامة، تطور الفجوة بين الجنسين في موضوع العمل والنشاط الاقتصادي، بأنه حصل تقدم بسيط في مشاركة المرأة السياسية (التمثيل البرلماني) خلال هذه الفترة، إلا أن مستوى التمثيل لا يزال متدنيا مقارنة بالمتوسط العالمي. كما يلفت التقرير أنه لا توجد اتجاهات واضحة بالنسبة إلى التقدم في ردم الهوة في هذا المجال وكذلك في المشاركة الاقتصادية. ونضيف أن نسبة المقاعد البرلمانية تتفاوت بشكل حاد بين البلدان، لاسيما بين التي تعتمد نظام الكوتا وتلك التي لا تعتمده، وكذلك بين انتخابات وأخرى، وهو ما يصّعب رسم اتجاه ثابت. في المقابل، هناك تقدم في مؤشرات التعليم، وكذلك في الصحة، وهذا اتجاه عالمي كما هو إقليمي ووطني، بحيث أن دلالته بالنسبة إلى ديناميات التمييز بين الجنسين باتت ضعيفة، في البلدان العربية، كما على الصعيد العالمي أيضا.

الشكل البياني 7 : **نسبة التشغيل إلى مجموع السكان للإناث من الفئة العمرية 15 سنة وأكثر**

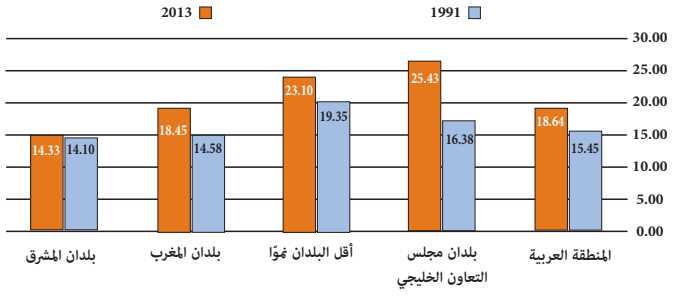

المصـــــدر : التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2015

الشكل البياني 8 : **نسبة الإناث إلى الذكور في الالتحاق بالتعليم العالي**

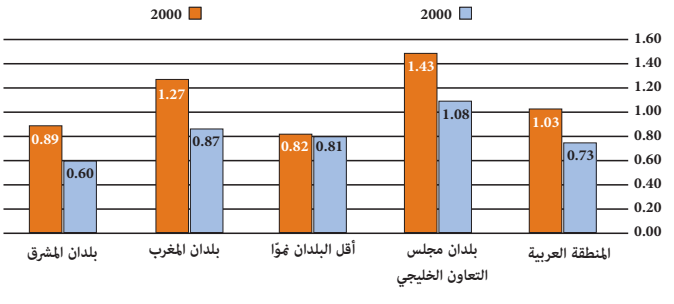

المصـــــدر : التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2015

و لا يناقض التقرير العالمي عن الفجوة بين الجنسين (2018)[57] هذه النتائج. فقد ورد فيه أن ترتيب المنطقة العربية هو الأخير بين مناطق العالم لجهة حجم الفجوة بين الجنسين التي تبلغ 40 % مقابل متوسط عالمي هو 32 %. وكما يظهر الشكل إلى اليسار، فقد سجل تحسن طفيف في المنطقة العربية (الشرق الأوسط وشمال افريقيا)[58] خلال الفترة الزمنية 2006 – 2018 التي يرصدها التقرير، مع العلم أن مناطق العالم الأخرى سجلت أيضا تحسنا متفاوتا أيضا، وسجل تراجع في أميركا الشمالية.

56. التقرير العربي للتنمية المستدامة – العدد الأول 2015. اسكوا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبيئة :
https ://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-sustainable-development-report-1st-arabic_1.pdf

57. The global gender gap report – 201. WEF.http ://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2018.pdf

58. نلفت النظر إلى أن التقرير العالمي عن الفجوة بين الجنسين، يستخدم تصنيفا مختلفا عن مجموعة البلدان العربية الـ 22 الذي نعتمده في هذا التقرير. وحسب التقرير فإن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشمل 19 دولة بينها ثلاث دول غير عربية هي إسرائيل وإيران وتركيا. وهذا يعني أن النتائج مختلفة، لاسيما بالنسبة إلى المتوسط العام للمنطقة، حيث أن إسرائيل تأتي في الترتيب 46 عالميا (دليل الفجوة بين الجنسين 0.722) في حين أن ترتيب تركيا وإيران مشابه للدول العربية. لذلك، فإن إضافة إسرائيل إلى الدول العربية يحسن من قيمة المؤشر الإقليمي وإن بنسبة قليلة.

الشكل البياني 9 : مؤشر الفجوة بين الجنسين على الصعيد العالمي والتطور الفرعي، حسب المنطقة، 2006-2018

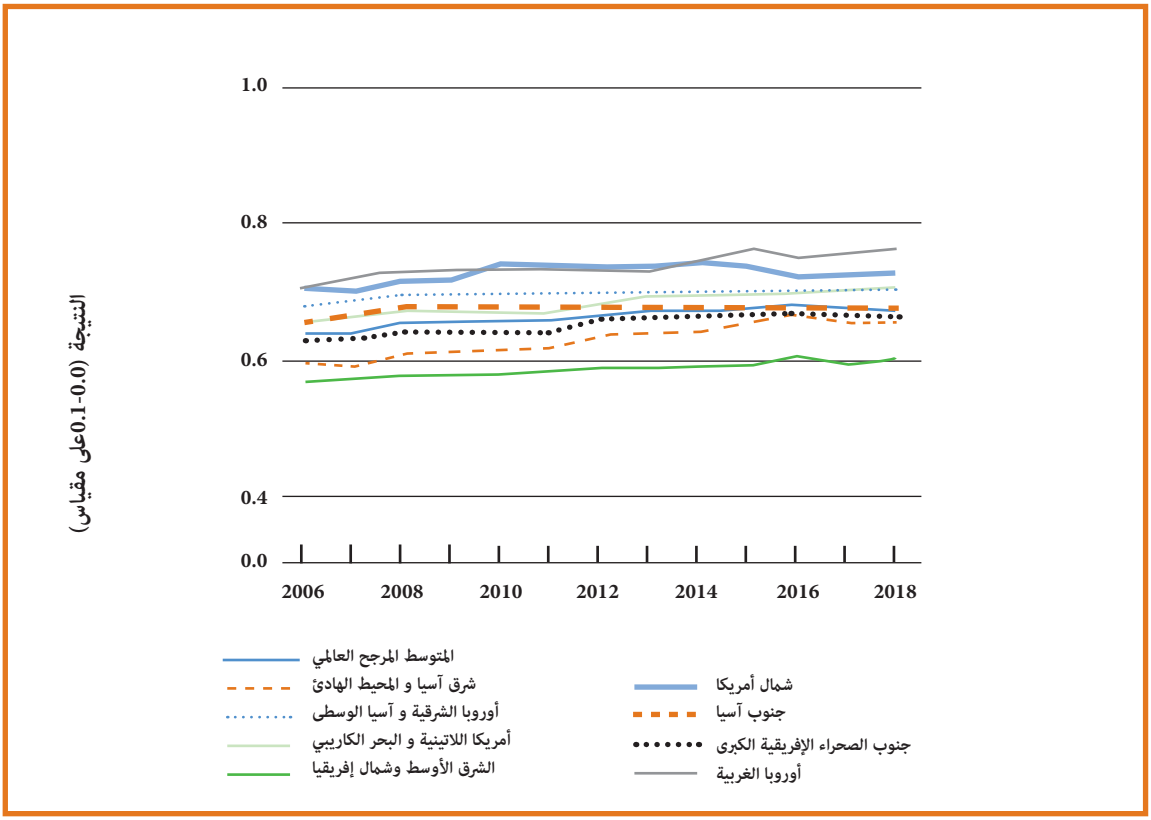

المصـــــدر : مؤشر الفجوة بين الجنسين لعام 2018

الشكل البياني 10 : الأداء العالمي

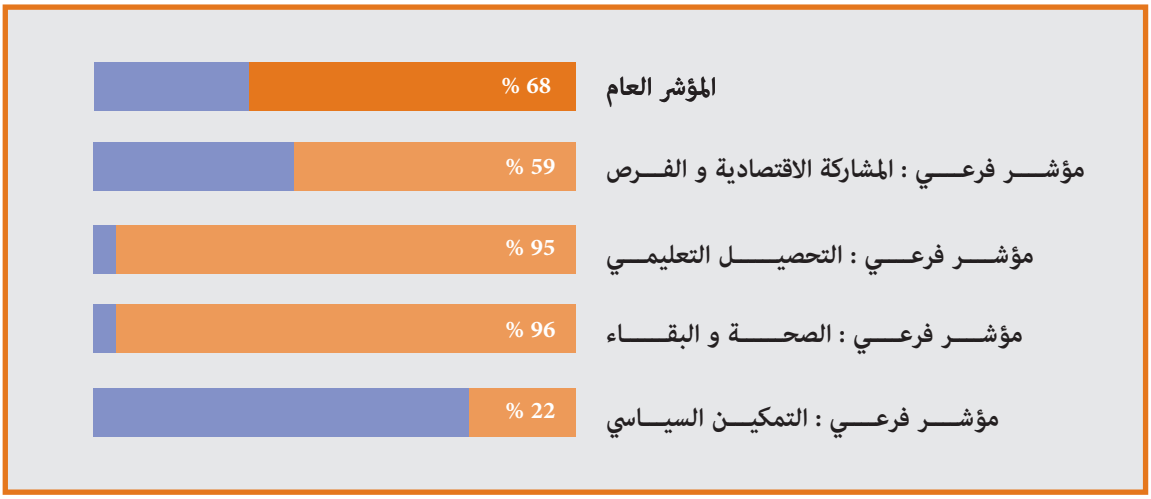

المصـــــدر : مؤشر الفجوة بين الجنسين لعام 2018

ولجهة حجم الفجوة في الأبعاد المكونة للدليل، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن الفجوة تبلغ أدناها في ميدان الصحة (4 %) والتعليم (5 %) في حين هي تبلغ 41 % في البعد الاقتصادي (المشاركة الاقتصادية) و78 % في البعد السياسي (المشاركة السياسية) والمتوسط العام للدليل هو فجوة 32 %. ويعني ذلك أن المساواة تكاد تتحقق في التعليم والصحة، في حين أنها لا تزال كبيرة في المشاركة الاقتصادية والسياسية. والأمر شبيه بالنسبة إلى المنطقة العربية – كما سبق بيان ذلك – وهو ما يتطلب إعطاء أولوية لهذين البعدين وغيرهما من الأبعاد التي لم يلحظها التقرير والدليل مثل البعد الثقافي والتشريعي ووجود أو انتفاء عناصر تمييزية صريحة ضد النساء... الخ.

ولقد صنف التقرير تونس كأول دولة عربية حيث أتت في الترتيب 119، وهو ترتيب متأخر وقيمة الدليل 0.648 أقل من المتوسط العالمي، في حين يأتي اليمن في المرتبة الأخيرة عالميا (149) مع دليل قميته 0.499. ونلفت النظر إلى ضرورة التعامل بحذر مع نتائج الأدلة العالمية، حيث أن المؤشرات المختارة تؤثر على الترتيب. وفي حال لحظ أبعاد أخرى ومؤشرات مختلفة (ربما تكون أكثر تعبيرا ودلالة مثل التي أشرنا إليها)، فإن ترتيب الدول سوف يختلف تقدما أو تراجعا حسب البعد الذي تقع فيه الفجوة الأكثر اتساعا. وقد تكون الفجوة ناجمة عن عناصر لا تتصل بالتمييز بين الجنسين بالضرورة، بقدر ما تعكس الفقر ونقص الموارد الذي ينعكس بصورة أكثر سلبية على النساء، في حين أن الثقافة والتشريع قد يكونان أكثر تقدما ولكنهما غير ملحوظين في الدليل.

وكما في دليل الفجوة بين الجنسين، أقر قيمة دليل التنمية البشرية المعدل حسب الجنس، الفجوة بين الجنسين التي بلغت 14.5 % في المنطقة العربية عام 2017[59]. وهي بذلك تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة، حيث تتأخر عنها منطقة جنوب آسيا بفجوة بلغت 16.3 %. كما أن مستويات المشاركة السياسية متدنية (17 % في التمثيل البرلماني مقابل 27 % في أوروبا والأميركيتين)، وكذلك المشاركة الاقتصادية في القوى العاملة (25 %)، في حين تبلغ نسبة مشاركتها في الأعمال الريادية 4 % فقط مقابل 27 % عالميا، ولا تتجاوز تمثيليتها في مجالس إدارة الشركات في قطاع الأعمال 7 % مقابل 15 % عالميا[60].

الشكل البياني 11 : دليل التنمية البشرية حسب الجنس والتفاوت بين الجنسين ودليل التنمية حسب الجنس، للمناطق النامية، 2017

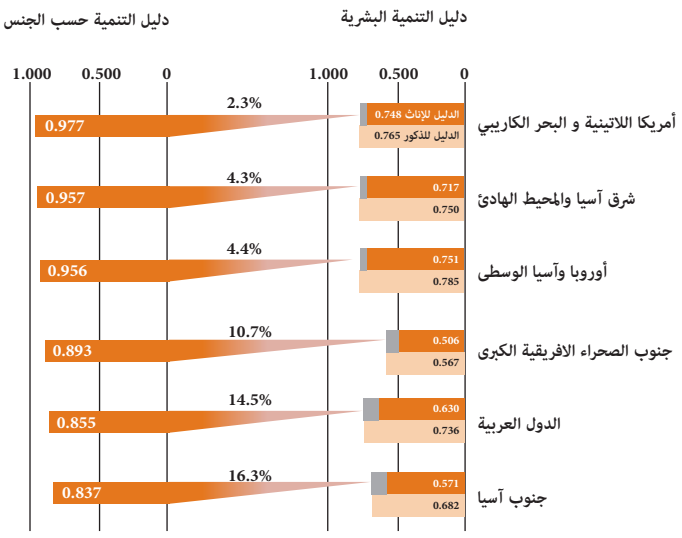

المصـــــدر : مكتب تقرير التنمية البشرية

ولا تزال التشريعات والقوانين، رغم المجهودات المبذولة، حافلة بالمواد التمييزية ضد المرأة، حيث ثمة قصور واضح في مواكبة التطور القانوني والنظري في هذا المجال[61].

59. أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها، التحديث الاحصائي 2108. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : http ://hdr.undp.org/sites/default/files/2018_human_development_statistical_update_ar.pdf

60. women :Arab horizon 2030. ESCWA-2017 : https ://www.unescwa.org/publications/women-arab-horizon-2030

61. أنظر/ي الإطار التشريعي المرتبك والديناميات التراجعية. ص ص 62، 64

وعلى مستوى العلاقات المجتمعية والثقافة، تبين أن البلدان العربية ومجتمعاتها هي من أكثر بلدان العالم تشبعا بالفكر البطريركي – الذكوري[62]، بما في ذلك في تشكيل أنظمة الحكم وتعميم مفاهيم متشددة ومحافظة تسيطر على مختلف نواحي الثقافة، ومنها التأويل الديني.

2.1. إطـــار تشريعـــي مرتبـــك

انطلقت واحدة من ديناميكيات تعزيز حقوق المرأة في بعض البلدان العربية منذ سنة 2004، سواء بإدراج تنقيحات على قوانين الأسرة والجنسية والعنف أو بإقرار الكوتا. وتواصلت آخر الديناميكيات بعد الربيع العربي (2011)، لتشمل أكبر عدد ممكن من البلدان العربية سواء تلك التي عرفت تغييرا في أنظمتها وبالتالي دساتيرها أو تلك التي بادرت بإصلاحات تشريعية شملت حقوق المرأة في مجالات عدة. وقد سبق لمركز «كوثر» أن أصدر تقرير تنمية المرأة العربية لعام 2015 عن المرأة العربية والتشريعات، حيث وثق فيه التشريعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بدءا من الدساتير وصولا إلى التشريعات الأخرى. وإذ سجل وجود تقدم تشريعي معقول في النصوص، إلا أن التقرير أشار إلى النقاط التي لا تزال تعيق التقدم المطلوب، بما في ذلك إشارته إلى أن النصوص الدستورية تراوحت بين «ما قررته من ضمان الحقوق المدنية والسياسية، وبين ما هو إيجابي يعكس مساواة رجل – امرأة، وبين ما يحمل جوانب تكرس تمييزا بين الجنسين، متناقضة مع أحكام المساواة ولاغية لها. ومن الجوانب أيضا، ما قد يعتبر محايدا ولكنها معرضة إلى التأويل في اتجاه المساواة أو اتجاه التمييز على أساس الجنس والنوع الاجتماعي حسب الميول والمصالح». كما يشير التقرير إلى الهوة بين النص والتطبيق، وإلى مضامين غير متسقة مع مبدأ المساواة، لاسيما في ما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية والأسرة، حيث تتم الإحالة إلى مرجعية دينية أو مرجعية التقاليد والعادات التي لا تتناسب بالضرورة مع مقاربة المساواة[63].

وكان التقرير قد تضمن تحليلا نقديا وافيا ومفصلا لقضايا المساواة بين الجنسين في البلدان العربية شمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأسرية، وتجاوز في مضمونه التناول المحدود لقضايا المساواة بين الجنسين كما وردت في أهداف الألفية الإنمائية (الهدف الثالث)، ليتناول قضايا المساواة بين الجنسين بشكل مدمج مع السياق المجتمعي والتنموي العربي بكل مكوناته. وقد وجد التقرير، أن تأمين حقوق المرأة الإنسانية والقانونية، لا يزال متعثرا نتيجة التناقض والتضارب الناشئين عن تطبيق النُظُم القانونية القائمة أي الدستور، والقوانين الوضعية والقوانين العرفية (العادات والتقاليد القبلية والعشائرية) والقوانين الدينية (بين الشريعة الإسلامية والمذاهب المختلفة وما تنص عليه الكنائس العديدة والمتنوعة). ففي معظم الدول المعنية، يتفوق قانون الأسرة على كل القوانين الأخرى، بما في ذلك الدستور وذلك بصفة ضمنية وعملية. وفي البعض الآخر، يتضمن الدستور نفسه مادة تلغي مبدأ المساواة وعدم التمييز المنصوص عليهما في مادة أخرى من نفس الوثيقة، لإعطاء الأفضلية إلى نصوص ومقاييس أخرى تكرس التمييز بين الرجال والنساء، وبين النساء أنفسهن من طوائف مختلفة.

ويمكن تلخيص التحديات على مستوى المنطقة ككل أو البلدان المعنية مباشرة بالتغييرات الحاصلة فيها في ما يلي :

- نصوص نحو تحقيق المساواة يعوزها التطبيق،
- نصوص نحو تحقيق المساواة تعرقلها تناقضات القوانين ومنها الدستور والممارسات ونقص القدرات والخدمات،

62. Social development report 2 : Inequality, autonomy and chage in the Arab region. ESCWA - 2018. انظر/ي بشكل خاص الفقرات الخاصة بالمساواة بين الجنسين في التقرير حيث يرد في أكثر موضع إشارة إلى أن مستوى قبول اللامساواة أعلى في المنطقة العربية منه في باقي مناطق العالم، وأن التمييز ضد المرأة متأثر بقوة بالثقافة بالبطريركية السائدة وأنها تطال مجمل المجالات، كما أنها مقبولة اجتماعيا وأحيانا هي مجازة بالقانون.

63. تقرير تنمية المرأة العربية 2015. المرأة العربية والتشريعات، مصدر مذكور

- تمتع محدود بالحقوق لقلة وعي ذوي الحقوق،
- تناقضات بين الواقع الوطني والتزامات البلد دوليا،
- إنجازات نحو تحقيق المساواة يهددها مستقبل غامض...

من جهة أخرى، لم يكن «الربيع العربي» بلا آثار تشريعية طالت الدساتير أو القوانين الأخرى في البلدان العربية، لاسيما ما يتعلق بالمساواة بين النساء والرجال وتمكين المرأة. فقد كانت هناك حركة متعددة المحاور بعضها ضغط لرفع التحفظات عن اتفاقية السيداو، وبعضها الآخر لسن التشريعات الخاصة بحماية المرأة من العنف والاتجار بالبشر، وتعديلات على قوانين العقوبات والتأمينات الاجتماعية... الخ. وطال البعض منها الدساتير الوطنية، لاسيما في البلدان التي شهدت تغييرات سياسية ومؤسسية بعد 2010. وكانت قضية المساواة بين الجنسين، من القضايا الساخنة في التعديلات الدستورية في أكثر من بلد.

> البلدان العربية ومجتمعاتها هي من أكثر بلدان العالم تشبعا بالفكر البطريركي الذكوري بما في ذلك في تشكل أنظمة الحكم وتعميم مفاهيم متشددة ومحافظة تؤثر على أوضاع المرأة وحقوقها

ففي تونس على سبيل المثل، حيث سجل التقدم الدستوري التشريعي الأكثر أهمية، لم يحصل ذلك تلقائيا، بل كان موضوع صراع سياسي وثقافي صريح. فقد تضمن نص مسودة الدستور الذي قدم عام 2012، «تضمن الدولة حماية حقوق المرأة وحقوق المرأة ودعم مكاسبها، باعتبارها شريكا حقيقيا للرجل في بناء الوطن ويتكامل دورهما داخل الأسرة». وهو ما ترجمته الحركات النسوية وحقوق الإنسان بعبارة «المرأة مكمّلة للرّجل». أثار الفصل موجة اعتراض من المجتمع المدني نجحت في تغيير النص ليصبح في صيغة الدستور المعتمدة عام 2014، الفصل 21، نص : «المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز. تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامّة، وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم»، على أن تفعيل النصوص يبقى مسألة مطروحة. وتتوفر اليوم ليبيا على إعلان دستوري صادر عن المجلس الوطني الانتقالي صدر شهر فيفري/فبراير 2011 نص : «الليبيون سواء أمام القانون (...) لا تمييز بينهم بسبب الدين أو المذهب أو اللغة أو الثروة أو الجنس أو النسب»، إلا أن مبدأ تكافئ الفرص الوارد في المادة الثامنة لم يشر إلى النساء والرجال على حد السواء، وكذلك الأمر بالنسبة إلى نظام الحكم المضمن في الباب الثالث في الإعلان والمتطرق إلى انتخاب المجلس الوطني الانتقالي. وبذلك، يكون الإعلان تقريبا خاليا من أية إشارة إلى المرأة، ما عدا المتعلقة منها بالمساواة أمام القانون.

لذلك، يمكن القول إن الأهمية الاستثنائية لقضية المساواة بين الجنسين في البلدان والمجتمعات العربية، تنبع من كونها تختزل بشكل مكثف معظم المشكلات التنموية والحقوقية على مستوى السياسات والمؤسسات، كما على مستوى الثقافة والعلاقات الاجتماعية.

3.1. هــل من ديناميــات تراجعيــة؟

من النتائج التي توصل إليها تقرير الفجوة بين الجنسين، أنه في حال استمرار معدلات التحسن في ردم الفجوة الجندرية خلال السنوات الـ 12 الأخيرة، فإن العالم يحتاج إلى 108 سنوات من أجل ردم الهوة، وتبلغ الفترة المطلوبة 61 سنة لأوروبا الغربية و154 سنة للشرق الأوسط وشمال افريقيا[64]. ومع التحفظ على مثل هذه الحسابات، إلا أنها تكشف عن البطء الشديد في التقدم المحقق عالميا، لاسيما في البلدان العربية. وبالتالي يكون السؤال مشروعا، هل يمكن اعتبار ذلك تقدما، أم أن الوصف الحقيقي مختلف؟

وما تجدر الإشارة إليه هنا، هو أن هذا الوضع الذي يتميز بتقدم جزئي وبطيء في مكانة المرأة أو ركود، بل إنه تكون هناك أحيانا دينامية تراجعية[65] في ما يخص حقوق النساء ومكانة المرأة في المجتمع خلافا لمنطق التطور والتقدم، هو وضع استثنائي ناجم عن تآزر عوامل كثيرة هيكلية أو طارئة. فقد سبق وأن عرفت المجتمعات العربية في مراحل تاريخية سابقة ديناميات تحديثية/حداثوية مخالفة لذلك، منسجمة إلى حد ما وتيارات الحداثة وتحرير المرأة والإصلاح الديني والتوجه نحو بناء الدولة المدنية، حتى من داخل المنظومة الدينية نفسها.

كما أن مكانة المرأة ودورها كان أساسيا في مرحلة النضال ضد الاستعمار – الانتداب وفي مراحل التحرر الوطني (الثورات الوطنية في أكثر من بلد عربي من الجزائر إلى فلسطين) وفي مرحلة صعود المشروع الوطني وبناء «الدولة الوطنية الحديثة» بعد الاستقلال مباشرة (مثال تونس البورقيبية هو الأبرز). وبدأ بعدها مسار التدهور العام المتدرج، ومن ضمنه تراجع مكانة المرأة، الذي تسارع في بعض المجالات مع تسارع العولمة اعتبارا من الثمانينات في المجالات الاقتصادية، وصولا إلى ما اعتبرناه دينامية تراجعية (ما عدا استثناءات) في اللحظة الراهنة بدأت تشتد اعتبارا من مطلع الألفية الثالثة مع الحرب ضد الإرهاب.

النقطة المستجدة في هذا المجال، تتعلق بالبعد الثقافي وبالصراع الإيديولوجي على نحو خاص. فإذا ما رصدنا المؤشرات المتداولة، سوف نلاحظ تحسنا كبيرا في مؤشرات التعليم بالنسبة إلى النساء في كل البلدان العربية تقريبا، وكذلك نلاحظ تحسنا في المؤشرات الصحية، وأحيانا في مشاركة النساء في قطاع الأعمال، وفي التمثيل في المراتب العليا للإدارة. وهذه كلها وقائع موضوعية، إلا أنها لا تعبر بالضرورة عن الدينامية العميقة المتعلقة بالتحول المجتمعي نحو المساواة وتجاوز الثقافة البطريركية والذكورية.

وتتشابه أوضاع الدول العربية في هذا المجال، وثمة اتجاهات متفاوتة ومتعارضة الاتجاهات أحيانا ضمن البلد الواحد. وعلى سبيل المثال، تمثل تونس أبرز حالة عن توجه متسق على المستوى الحكومي والشعبي (منظمات المجتمع المدني والحركات النسائية والنسوية والأحزاب السياسية) في مجال ترسيخ تحول متسق نحو الحفاظ على حقوق المرأة المكتسبة منها والمستجدة في الدستور، وفي قانون الانتخاب والتدرج من الكوتا إلى التناصف العمودي

64. تقرير الفجوة بين الجنسين 2018، مصدر مذكور.

65. يرد في أماكن مختلفة من التقرير أمثلة عن مثل هذا التراجع، كما في مجال المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأردن، أو في سوريا والعراق واليمن وليبيا، حيث سجل تراجع في عدد من المؤشرات التنموية الخاصة بالمرأة، بما هي تعبير عن تراجع تنموي عام وفي مكانة المرأة بشكل عام. وحتى في المغرب، حيث المناخ أكثر إيجابية تجاه المرأة، تراجعت مساهمة المرأة في القوى العاملة من حوالي 27 % عام 2000 إلى 24.4 % عام 2017 من ضمن التراجع العام في معدل النشاط الاقتصادي وارتفاع في البطالة، رغم تحسن مؤشرات أخرى في الصحة والتعليم على نحو خاص، إضافة الى التقدم التشريعي. انظر/ي : Rapport sur le développement humain 2017. Inégalités et développement humain : contribution pour le débat sur le modèle de développement au Maroc. Royaume du Maroc – Chef du gouvernement ; ONDH – Observatoire National de Développement Humain. 2018

عزيز العظمة : قضية المرأة

علاقة الثقافة بالنساء في المنطقة العربية كان لها خصوصيتها منذ بدايات التحديث مع نهاية القرن التاسع عشر. فأوضاع النساء لم تكن موضوعا للتحولات الثقافية والاجتماعية في زمن التحديث والكولونيالية وحسب، بل عكست ما هو أكثر من ذلك حيث كانت محور الجدل حول التحديث والتحول الاجتماعي والثقافي. وفي ذلك يقول عزيز العظمة : «أما قضية المرأة، وهى القضية المحورية في شؤون الحريات الشخصية والعقدة التي يؤدى فكها [...] إلى فك عقد اجتماعية كثيرة، فكانت قضية ذلك الزمان وزمننا هذا، قضية بدايتها التوتر المتشنج بين وقائع التحول الاجتماعي من جهة، والصياغة الدينية للمحافظة الاجتماعية والرجعية الثقافية»[66]. وبهذا المعنى، أصبحت الدفاعات الاجتماعية والسياسية في مواجهة تحولات المجتمع الحديث ترتكز على مبدأ الدفاع عن الهوية، وكانت النساء، القاصرات عقلا وشرعا في نظر القوى المحافظة، هن «حارسات الهوية الجماعية».

والأفقي إلى الحريات الفردية والمساواة. حدث ذلك، في جو لا يخلو من المواجهات والسجالات بين التيارات المختلفة سعيا إلى توفير الاتساق بين النصوص والممارسات. والأمر نفسه في المغرب، حيث تعمل الحركات النسائية والحقوقية وبعض التيارات السياسية ومنظمات المجتمع المدني على ترجمة التقدم التشريعي الحاصل إلى أرض الواقع من خلال تطبيق التشريعات في القضاء وفي العلاقات والممارسة. مقابل ذلك، فإن الاتجاهات أقل اتساقا في بعض البلدان على الرغم من التقدم الحاصل، لاسيما على المستوى التشريعي والمؤسسي، بما في ذلك التطورات الأخيرة في المملكة العربية السعودية لجهة إجازة قيادة المرأة للسيارات، وكذلك توسيع نطاق الأنشطة الثقافية والرياضية والفنية التي يتاح للمرأة المشاركة فيها، وإصدار قانون مكافحة التحرش سنة 2018 وقبلها المشاركة في المجالس البلدية ومجلس الشورى، ولا يمر ذلك أيضا دون انتكاسات ومواجهات مع أصحاب التوجهات الأكثر تشددا.

وعلى المستوى الثقافي تحديدا، تحقق استقطاب شديد (وهو ما تعبر عنه دراسة حالة تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة في تونس) وعادت إلى الواجهة تنظيرات إيديولوجية ذات خلفيات دينية غالبا أو عشائرية تبرر التراجع عما كان مقبولا خلال العقود السابقة في ما يتعلق بمكانة المرأة. ويجد ذلك تفسيره في احتدام الصراع السياسي والإيديولوجي من جهة، وفي مجاهرة الاتجاهات الرافضة لما يعتبر منظومة قيم كونية (بما فيها قيم حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين). فبات بالإمكان أن نرى في وسائل الإعلام الدينية وغيرها من القنوات وشبكات التواصل الجماهيري والاجتماعي، من يدعو أو يدافع عن فكرة الاعتراض على ما يعتبره منظومة القيم الغربية باسم الخصوصية الثقافية. ونجد بين المتحدثين هؤلاء من يرفض فكرة المساواة بين النساء والرجال ومقاربة النوع الاجتماعي، كما يعترض بعض أعضاء الوفود العربية على استخدام مصطلح المساواة في المؤتمرات الدولية والإقليمية حيث يتم استبداله بمصطلحات أخرى مخففة في المخرجات وخطط العمل الصادرة عنها. هذا هو المقصود الرئيسي بالدينامية التراجعية، إضافة إلى التراجع المادي في الأوضاع، لاسيما في الدول التي تعاني من حروب.

66. الدكتور عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، أفريل/أبريل 2008 ص 201

تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة في تونس

تنطلق مقاربة هذا التقرير من الترابط بين البطريركية - الذكورية في المجالين الخاص والعام، أي اعتبارها مرتكزا مجتمعيا وثقافيا لنمط الدولة القائم، وأحد أسس مشروعية السلطة ونظم الحكم. ويعني ذلك أن التحول الفعلي والمستدام نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لا ينفصل عن التحول نحو دولة ونظام سياسي وعلاقات اجتماعية وثقافة سياسية واجتماعية تقوم على قيم حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة. أي باختصار، لا يمكن تحقيق هذا التحول تسللا ولا بشكل جزئي، من هنا أهمية البعد الثقافي في التنمية وفي التحول السياسي والمؤسسي، وأهمية التصدي للمرتكزات الثقافية للتمييز ضد النساء النابعة مع العلاقات البطريركية – الذكورية المهيمنة على الحياة العامة والخاصة على حد سواء.

إن اعتماد هذه المقاربة يستدعي تطويرا هاما وأساسيا في مقاربة منظمات المجتمع المدني والأحزاب والتيارات السياسية لموضوع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك مراجعة خطط واستراتيجيات الحركات النسائية والنسوية نفسها، وخطط التشبيك والتحالفات والأهداف الاستراتيجية والفرعية وأساليب العمل. ولعل «تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة»[67] في تونس يشكل مثلا واضحا ومتقدما على مقاربة مختلفة للشأن الثقافي والاجتماعي بشكل عام، بما في ذلك نظرته إلى التمييز بحق المرأة والأطفال في تونس، وبما هي مثال على تمييز مشابه –بل أكثر حدة – في البلدان العربية الأخرى، وهو ما يجعل منه قضية مشتركة لبلدان المنطقة والمجتمع المدني فيها.

الجديد والنوعي في التقرير التونسي

جاء في مقدمة التقرير : «أما الحريات الفردية، فكان الاهتمام بها متفرقا غير منتظم، بل إن مفهومها ذاته بقي مدة طويلة مختزلا في معنى ضيق يختصر حرية الفرد في حقه في الأمان على نفسه من الإيقاف التعسفي... إلا أن حقوقا أخرى، على غرار الحق في حماية الحياة الخاصة، ظلت منسية، لا تغطيها مظلة تشريعية. وقد طال انتظار دخول مفهوم الحقوق والحريات الفردية، في معناه الشامل، للمنظومة القانونية التونسية. فلم يحصل ذلك إلا مع دستور 27 جانفي 2014 بإشارة مقتضبة في الفصل 21 إلى ضمان الدولة «للحقوق والحريات الفردية... وهذا لا يعني أن جميع هذه الحقوق كانت مهملة أو لم تكن مضمونة. وإنما غلبت عليها النظرة الضيقة، التي تناولتها بشكل قطاعي، عوضا عن النظرة الشاملة التي تجمعها في إطار متكامل»[68].

يشير هذا المقطع إلى جديد في مقاربة موضوع الحريات الفردية مقارنة بالسابق، إذ على الرغم من التجربة التونسية المتقدمة نسبيا في المجال الدستوري والتشريعي، لم تتم مقاربة الحقوق الفردية بشكل شامل أو متكامل. وبمعنى آخر، لم يتم الاعتراف بالحقوق الفردية بما هي كل متكامل ضمن منظومة أوسع لحقوق الإنسان والمواطنة، بل كانت

67. ما يهمنا في هذا التقرير هو مضمونه المتقدم، على الرغم من كونه نتاج لمبادرة سياسية من رئيس الجمهورية في تونس. وقد تكون هناك – حتما – أسباب سياسية كامنة خلف المبادرة وخلف المواقف المؤيدة أو المعترضة من قبل الأطراف والتيارات السياسية والحزبية في تونس، بما يجعل منه عنصرا في صراع سياسي أوسع. واهتمامنا موجه حصرا للمضمون الحقوقي والقانوني الذي يتضمنه وبالجانب الثقافي على نحو أكثر تحديدا، بما في ذلك عندما نتطرق إلى بعض ردود الفعل، فإننا نقوم بذلك بما يظهر الجانب الثقافي الذي يهم تقريرنا، وبما يظهر استراتيجيات مخاطبة المواطنين في هذا المجال من قبل الأطراف المتعددة.

68. تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة، الجمهورية التونسية، رئاسة الجمهورية – تونس 1 جوان/يونيو 2018. وكل ما يرد في هذا الفقرة مستند إلى النص الرسمي الكامل للتقرير https ://colibe.org/ %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %AA %D9 %82 %D8 %B1 %D9 %8A %D8 %B1/?lang=ar .

إجراءات وقوانين جزئية أو قطاعية تتم بمعزل عن إطار مفهومي ومرجعي أشمل. والجديد الذي يقترحه التقرير هو تحديدا في هذه النقطة، أي أنه لا يتناول حقا بعينه، بل هو يسعى إلى ترجمة تبني مبدأ حماية الحريات الفردية الوارد في الدستور إلى نهج وإلى مكون عضوي متكامل لا في المنظومة التشريعية وحسب، بل في الثقافة السياسية والحقوقية والشعبية أيضا.

هذا ما يفسر المقاومة الشديدة من بعض الأوساط والتيارات لمضمون هذا التقرير، واستخدام سلاح الدين في مواجهته. فمضمون التقرير يقع في صلب البعد الثقافي، ويضعف بعض المرتكزات الرئيسية لثقافة التمييز بمجملها، ويوضح التمايز بين الحيز العام والخاص من منظور الحقوق والحريات. كما أنه يشدد على الاعتراف بالفرد – المواطن صاحب الإرادة الحرة والضمير الحر، وما لذلك من انعكاسات مباشرة على مصادر المشروعية السياسية للحكومة أو للأطراف السياسية من التيارات المختلفة، وما لذلك أيضا من أثر على بناء الدولة ومؤسساتها وعلى التحول نحو الديمقراطية والحداثة. فقد كان البعد الثقافي الملجأ الحصين الذي تحتمي به تيارات رافضة للتحول الحداثي والديمقراطي في الدولة والمجتمع على حد سواء، وهو الحيز الذي كان يتم الالتجاء إليه في لحظات التحول والانكفاء تحضيرا للمشاريع السياسية والمجتمعية المختلفة المشارب (ولا يقتصر الأمر على التيارات الدينية وحدها، وإن كانت الأكثر قدرة على استخدام البعد الثقافي).

في هذا الصدد، وفي ما يخص نقطة تركيزها في هذا التقرير على المساواة بين النساء والرجال وتمكين المرأة، فإن التقرير يتبنى مقاربة مختلفة نوعيا، تشكل تطويرا متناسبا مع ما عبر عنه الربيع العربي في مرحلته الأولى الشعبية في ما يخص دور المرأة وموقعها ودورها ومقاربة قضية المساواة، ومع المقاربة النسوية والحقوقية ومنظمات المجتمع المدني التي تتبنى مقاربة التنمية وحقوق الإنسان. فقد أدرج التقرير قضية المساواة بين المرأة والرجل في إطار أشمل للحريات الفردية والمساواة، ولم يعزله عنه. وهذا هو التطور النوعي الأول. كما أنه أدرج الكل في سياق عملية تنويرية تصب في مسار التحول الحداثي، بما هو عملية ضرورية تمهد وتواكب وتنتج عن مسار التحول الديمقراطي ولا تنفصل عنه. وهو ما يشكل التطور النوعي الثاني فيه.

التقرير متكامل، ورفضه بتجزئته

التقرير نفسه مكون من مقدمة عامة تتضمن مقاربة اجتماعية ودينية هي بمثابة تحضير فكري ومنهجي للتقرير في ظروف تونس، يلي ذلك جزءان : الأول عن الحريات الفردية والثاني عن المساواة مع تخصيص الاقتراحات القانونية في نقطتي القضاء على التمييز ضد المرأة في مجالات محددة، والتمييز بين الأطفال حسب النسب. وهو كبير الحجم (233 صفحة) وعدد القضايا المثارة فيه كبير، وكذلك التعديلات القانونية المقترحة أو فصول القوانين الجديدة التي يوصي بها التقرير.

مع ذلك، يتركز الهجوم على اللجنة وأعضائها (لاسيما من قبل بعض التيارات السياسية ذات المرجعية الدينية) على عدد محدود من القضايا بدعوة «تهديم المجتمع التونسي والتشجيع على الانحلال الاخلاقي» في ما يخص القضايا المتصلة بالحقوق الشخصية في مسائل الجنس والعلاقات ضمن الأسرة، وكذلك بدعوى مخالفة «الشريعة» في ما

يخص المساواة في الميراث بين الرجل والمرأة ونقاط أخرى تتعلق أيضا بالأحوال الشخصية (المهر، والنفقة، المسؤولية عن الأسرة...). وليس ذلك عفويا، بل له أهداف «سياسية» بالدرجة الأولى، إذ يلاحظ :

- **أولا**، تركيز الهجوم على اللجنة وأعضائها وعلى رئيستها، في حين أن المبادرة صادرة عن رئيس الجمهورية بشكل علني وصريح، وهي جزء من رؤيته السياسية. وهذا التصرف مقصود بوعي كامل، إذ المطلوب نقل المواجهة من السياسة والانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة (وهي موضوع الصراع الحقيقي) إلى حقل الثقافة.
- **ثـانيـا**، أن الاجتزاء والتركيز على الذرائع الدينية والأخلاقية، يهدف أيضا إلى التشويش على التجديد الرئيسي الذي احتواه التقرير، أي مقاربة موضوع الحريات الفردية بما هو موضوع حقوق إنسان ومواطنة والتحول نحو الحداثة وقيمها. وهذا أيضا محاولة لنقل حقل المواجهة من الحيز الفعلي، أي هل نتحول إلى مجتمع ودولة حديثة بمعنى جمهورية ديمقراطية دستورية تنتظم العلاقة فيها على أساس الدستور- بما هو القانون الأعلى الناظم لعلاقات المواطن مع الدولة مع غيره من المواطنين الاحرار- ويسود فيها مبدأ علوية القانون الوضعي (مهما كانت مصادره البعيدة أو المباشرة)، أم سوف يبقى التحول منتقصا، لاسيما لجهة الإبقاء على مصادر السلطة خارج الدستور وخارج المؤسسات، واعتبارها أقوى من القانون الوضعي خاصة في مجالات بعينها (الأحوال الشخصية خصوصا، والأسرة والحياة الخاصة للأفراد والعلاقات بين الجنسين... الخ)؟ وغني عن البيان أن الاستثناء هنا له وظيفة تتعدى نقطة الاستثناء المحددة إلى كونه يريد نسف مبدأ كونية مبدأ الاحتكام إلى القانون الوضعي نفسه، فإن انتهك في مجال محدد، فسوف يجري انتهاكه في مجالات أخرى أيضا. فمبدأ علوية القانون وعلوية الدستور على ما عداه من قوانين، هو مبدأ كلي لا يمكن انتقاصه من خلال الاستثناءات دون تقويضه. وحيث أن التيارات السياسية لا تريد نقل المعركة إلى هذ الحقل الذي يعرضها ربما للخسارة المحتملة، فهي تجتزئ التقرير ومحتواه إلى نقاط محددة يسهل معها تضليل الناس غير المطلعين وتحريضهم على التقرير.
- **ثالثـــا**، الاحتكام إلى التأويل الديني من أجل إعاقة عملية التحول السياسي والمؤسسي نحو دولة المواطنة الديمقراطية الحديثة، ومحاولة جعل المواجهة مجددا بين الدين ومن يخالفونه بما هي وسيلة ناجعة – في رأي أصحابها – من أجل القضاء على مسار التحول هذا. ويعني ذلك مجددا تجزئة الحيز الاجتماعي إلى حقول ومجالات قسم منها مختص بالدين (الأسرة، الحياة الخاصة للأفراد، موقع المرأة، الأخلاق والقيم، مناهج التعليم... الخ)، وقسم منها تتعامل معه الدولة من حكومة وبرلمان، ومؤسسات المجتمع الأخرى، ولكن دائما مع الأخذ بعين الاعتبار رأي القائمين على المؤسسة الدينية باعتبارهم سلطة أعلى، بمعنى ما لا يجوز مخالفة رأيها على الأقل في مسائل معينة.

لا تشكل مقاربة تقرير لجنة الحريات خروجا على قضية المساواة بين الجنسين، ولا خروجا على قضية التنمية ومتطلباتها، بل إنها إعادة أجندة المساواة بين الجنسين إلى سياقها الطبيعي باعتبارها مكونا أساسيا في صلب التحول المجتمعي. وهو ما يتوازى على الصعيد النظري مع إعادة الاعتبار للبعد الثقافي كمكون عضوي لمفهوم التنمية نفسه، وكمسار رئيسي من مسارات تحقيق التنمية الشاملة في البلدان العربية. بهذا المعنى، وكما كانت المقاربة القطاعية والمجزأة من أسباب فشل التنمية وفشل أهداف الألفية خلال العقد المنصرم، فإن المقاربة القطاعية وتجزئة القضايا والتعامل معها بشكل يعزل بعضها عن بعضها الآخر وعن مسار التحول العام، هي أيضا من الأسباب الرئيسية لفشل استراتيجات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لأنها لا تحترم مبادئ الاتساق والترابط والتكامل التي لا يمكن تحقيق النجاح المستدام دونها.

إن الدرس الأكثر أهمية للسجال بشأن تقرير الحريات الفردية والمساواة في تونس، هو أن الأطراف المتساجلة لا تخوض معركتها في صيغة حوار عقلاني بهدف إقناع الطرف الآخر، بل تخوضه من خلال مخاطبة الجمهور الواسع بهدف كسب تأييده لطروحاتها، وإن على حساب النقاش الموضوعي الهادئ. لذلك، فإن المواجهة بين الطرفين (أو أكثر) تتخذ شكل صراع إعلامي تعتمد فيها كل التكتيكات الإعلامية والتواصلية من أجل كسب التأييد وتسجيل نقاط تقدم على الخصم : أي باختصار المواجهة هنا هي أيضا مواجهة إعلامية يطمح الرابح فيها إلى فرض التقدم أو التراجع من خلال كسب التأييد الجماهيري لطروحاته.

الجدول 2 : **هيكل مكثف لتقرير**
لجنة الحريات الفردية والمساواة - تونس

مقدمة عامة مقاربة اجتماعية ودينية	
الجزء الأول **في الحقوق والحريات الفردية**	**الجزء الثاني** **في المساواة**
• الحق في الحياة • الحق في الكرامة • الحق في الحرمة الجسدية • الحق في الأمان والحرية • حرية الفكر والمعتقد والضمير • حرية الرأي والتعبير • الحق في الحياة الخاصة • الحق في حماية المعطيات الشخصية • الحق في حرمة المسكن • الحق في سرية المراسلات • حرية التنقل والإقامة • حرية الفنون • الحريات الأكاديمية	• قانون الجنسية • مركز الأجنبي المتزوج من تونسية • شروط الزواج (المهر..) • الواجبات الزوجية • العلاقة بالأبناء • في المواريث (البنت، الأحفاد، الأم، القرين، الأخت) • القانون الجبائي • بين الأطفال (لجهة النسب)
جدول بياني بالأحكام المخلة بالحقوق و الحريات الفردية	**جدول بياني بالأحكام التشريعية المخلة بالمساواة**
مقترح مجلة الحقوق و الحريات الفردية	**مقترح مشروع قانون أساسي يتعلق بالقضاء على التمييز ضد المرأة و بين الأطفال**

نخلص مما سبق أن اللحظة الراهنة تتميز – في ما يخص مسألة المساواة بين الجنسين - بما يلي :

- تقدم بطيء ومرتبك وغير مستقر في تحقيق المساواة بين الجنسين مع تأثير لديناميات التراجع والتمييز، والتنظير للتمييز باستخدام كل الأدوات السياسية والمؤسسية والثقافية المتاحة، مع استثناءات قليلة،
- بروز حالة استقطاب حادة في الخطاب ومنظومة المفاهيم وفي المواقف بين الفئات الاجتماعية والتيارات المختلفة : ففي حين كان الميل العام هو تقدم كتلة اجتماعية وسطية وكبيرة في المجتمع بشكل متدرج نحو منظومة قيم ومفاهيم وممارسات تحد من التمييز ضد المرأة والنظرة الدونية إليها، يواكبها انتشار التعليم وتوسع المشاركة في قوة العمل والتحضر وانتشار قيم المساواة والانفتاح على الثقافات... إلخ، فإن الوضع الحالي يتميز بدرجة كبيرة من الاستقطاب حيث تتراجع فعالية الكتلة الوسطية هذه. وتتوسع في المقابل حالة التنافر بين فئات تتبنى مواقف تمييزية واضحة مدعمة بمنظومة قيم ومفاهيم ومؤسسات ذات طابع محافظ بشدة ومستندة غالبا إلى تأويل ديني، وبين فئات تذهب في موقفها إلى حدود أكثر تباعدا وجذرية في طرح قضية المساواة والحقوق بشكل مناقض تماما للتوجهات المحافظة[69].
- اتخاذ قضية المساواة وتمكين المرأة ومكانتها، بعد الربيع العربي، أبعادا شاملة ومرتبطة عضويا بالتحول السياسي والمجتمعي سواء بالاتجاه السلبي أو الإيجابي. فمن جهة أولى، جرى استخدام إقصاء المرأة عن المجال العام من خلال العنف الجسدي في الشارع أو من خلال الإيديولوجيات[70] وتسخير وسائل الإعلام ووسائل إنتاج وتعميم القيم من أجل إعاقة التحول الديمقراطي، ومن جهة ثانية أصبحت قضية المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة قضية أولى في الإصلاح الدستوري والقانوني والثقافي، وقضية أولى في نشاط المجتمع المدني بشكل عام، بما في ذلك المنظمات الحقوقية والنسائية والنسوية.

باختصار، كما كانت قضية تحرر المرأة نقطة محورية في التحول الحداثي الشامل في مرحلة النهضة الأولى في البلدان والمجتمعات العربية، تعود هذه القضية إلى موقعها المحوري راهنا بما يشبه إشكاليات وسجالات عصر النهضة الأولى. ونشير هنا إلى الفارق، أن ذلك يقع اليوم في ظل العولمة وفي ظل الانفجار الهائل في وسائل الاتصال وأدوات توجيه الرأي العام[71]، وفي ظل مسار تراجعي على المستوى السياسي (الحروب والأزمات) وتراجع المشاريع الوطنية الشاملة وأزمة الإيديولوجيات التغييرية وتفكك منظومة القيم المتمحورة حول الدولة الوطنية الحديثة، وتفكك الهويات الوطنية القومية لصالح الهويات الفرعية أو الدينية. في المقابل، كانت قضية تحرر المرأة، في عصر النهضة الأولى، مطروحة في ظل مشروع وطني وقومي حداثي صاعد، يحدد الهوية العربية بما هي بديل للهويات الدينية والقبلية والطائفية. وفي الحالتين – السابقة والراهنة – تقع قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صلب عملية التحول المجتمعي الشامل.

69. انظر/ي في هذا الصدد المشاركة السياسية للمرأة، دراسة من إعداد هويدا عدلي وآخرين (مؤسسة فريديريش ايبيرت 2017)، حيث بينت أن «المجتمع يفرز أنماطاً من الخطاب المعادي لفكرة مشاركة المرأة، وهو خطاب ينتشر ويجد له أنصاراً في كل مكان، ويقترب بالتدريج من دوائر التأثير السياسي. كما تشير خبرات المرأة المصرية في مجال المشاركة السياسية أنها تواجه بالعديد من القيود التي ترجع في جوهرها إلى طبيعة الثقافة المجتمعية المتوارثة عبر الأجيال، والتي تتحدد عبر عدد من العوامل أبرزها الخطاب الديني والثقافة الذكورية الأبوية المسيطرة على المجتمع المصري بصفة عامة ما يترك أثره على تصورات المصريين والمصريات بشأن وجود وحرية حركة المرأة في المجال العام. https ://www.fes-egypt.org/fileadmin/user_upload/images/Political_women__final_for_Web_25-3-2018.pdf

70. انظر/ي مثلا المرأة والربيع العربي (الحالة المصرية نموذجا) لنبراس المعموري، 2013 https ://books.google.tn/books

71. فقد فرضت البيئة التواصلية الجديدة اليوم جملة التحولات التقنية والاقتصادية والتواصلية والثقافية في تغير الإعلام الكلاسيكي من جهة، وتشكل الإعلام الجديد من جهة أخرى. فلم تعد النخب السياسية والثقافية والإعلامية اليوم تحتكر إنتاج الخطابات العامة، وأصبح الأفراد يقومون بذلك. انظر/ي الإعلام الجديد : مقاربة تواصلية، الصادق الحمامي، مجلة الإذاعات العربية اتحاد إذاعات الدول العربية عدد 4، 2006.

من تقرير المؤتمر العالمي للمرأة في كوبنهاجن (1980) [72]

لا ينبغي النظر إلى تنمية المرأة باعتبارها مسألة من مسائل التنمية الاجتماعية فحسب، وإنما ينبغي النظر إليها باعتبارها عنصراً أساسياً في كل بعد من أبعاد التنمية، ولتحسين مركز المرأة ودورها في عملية التنمية، ينبغي أن تكون هذه التنمية جزءاً لا يتجزأ من المشروع العالمي لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

من الوثيقة الختامية لمؤتمر بيجينغ 1995

تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم»[73]... أن القضاء على الفقر بالاعتماد على النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة وتوفير العدالة الاجتماعية، يقتضي اشتراك المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق تكافؤ الفرص ومشاركة المرأة والرجل مشاركة كاملة على قدم المساواة باعتبارهما من عوامل تحقيق التنمية المستدامة الموجهة لخدمة البشر وباعتبارهما مستفيدين منها.»[74]

من رسائل المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2016

13 - تشكل قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إحدى الأولويات الملحة في المنطقة العربية حيث الفجوة بين الجنسين كبيرة في مختلف المجالات، وتسجل اتجاهات متناقضة في بعض المؤشرات. فالتحسن في نسب المشاركة وفي التطوير التشريعي ومؤشرات التعليم والصحة، يقابله ركود أو تراجع في مجال التشغيل. كما أن تفشي ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات يؤثر سلباً على مكانة المرأة ويدل على تراجع في الممارسات الاجتماعية والثقافية يثير القلق.

https ://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/arab-forum-sustainable-development-2016-final-report-ar_2.pdf

72. - http ://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/copenhagen.html

73. البند الثالث عشر من الوثيقة الختامية لمؤتمر بيجينغ الخاص بالمرأة.

74. البند السادس عشر من الوثيقة عينها.

2. المساواة بين الجنسين في أجندة 2030

1.2. الديباجة والإعلان

قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حاضرة بقوة في ديباجة أجندة 2030 وفي الإعلان اللذين يسبقان عرض أهداف التنمية المستدامة ويرسمان الإطار المرجعي للأجندة وغاياتها النهائية. ومنذ الفقرات الأولى للديباجة، تحضر قضية المساواة بين الجنسين باعتبارها مكونا رئيسيا من حقوق الإنسان التي تشكل منطلق الأجندة وإطارها العام الأشمل.

فقد جاء في الديباجة أن القصد من أهداف التنمية المستدامة ومجمل خطة التنمية هو «إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة» (الديباجة). كما جاء أن «العالم الذي نصبو إليه»، هو العالم الذي «يسود كافة أرجائه احترام حقوق الإنسان وكرامة الإنسان وسيادة القانون والعدالة والمساواة وعدم التمييز، عالم يحترم الأعراق والانتماء الاثني والتنوع الثقافي... عالم يتاح فيه لكل النساء والفتيات التمتع بالمساواة الكاملة بين الجنسين، وتزاح عنه جميع العوائق التي تحول دون تمكينهن... » (الإعلان الفقرة 8).

من جهة أخرى، فإن الإعلان يقارب أيضا مسألة المساواة بين الجنسين باعتبارها شرطا من شروط نجاح التنمية، بما هي عملية شاملة إذ «يسهم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة إسهاما حاسما في إحراز تقدم نحو تحقيق جميع الأهداف والغايات. فلا سبيل إلى تحقيق كامل الإمكانات البشرية وتحقيق التنمية المستدامة، إذا ظل نصف البشرية محروما من التمتع بكامل حقوق الإنسان والفرص الواجبة له، إذ يجب أن تتمتع النساء والفتيات بالمساواة في فرص الحصول على التعليم الجيد والموارد الاقتصادية وفرص المشاركة السياسية، فضلا عن المساواة مع الرجال والفتيان في فرص العمل وتولي القيادة وصنع القرار على جميع المستويات... وسيتم القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات... » (الإعلان الفقرة 20).

كما ترد الإشارة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، مرات كثيرة في متن النص. ففي كل مرة يشار فيها إلى مجال هام من مجالات التنمية، يذكر مباشرة شمول النساء واعتماد المساواة ومقاربة النوع الاجتماعي كضرورة للنجاح والتقدم.

> قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تقع في صلب عملية التحول المجتمعي الشامل

وضعت أجندة 2030 قضية المساواة بين الجنسين في صلب الإطار النظري والمبادئ الناظمة للأجندة باعتبارها مكونا رئيسيا في حقوق الإنسان، كما قدمتها بما هي شرط لنجاح التنمية في مختلف المجالات وضرورة إدماج النوع الاجتماعي في كل السياسات ومنهاج العمل التنموي، وقدمتها أخيرا بصفتها معيارا لتقييم نجاح العملية التنموية كلها.

2.2. من الهدف الثالث للألفية إلى الهدف الخامس للتنمية المستدامة

حصل تقدم كبير في مضمون هدف التنمية المستدامة الخامس مقارنة بهدف الألفية الثالث، رغم أن صياغة الهدف (العام) نفسه لم تتغير كثيرا (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات)، إلا أنه سجل تقدما نوعيا كبيرا في مضمونه. فمن هدف بمقصد واحد (هو المساواة في التعليم) وثلاثة مؤشرات تقليدية (تعليم، عمل، مشاركة سياسية)، تم الانتقال إلى هدف بتسعة مقاصد (6 مقاصد نتيجة، و3 مقاصد وسائل/سياسات) و13 مؤشرا. وليس ذلك زيادة في الأعداد فحسب، بل هو تحول نوعي في طبيعة القضايا التي يشملها. فقد اختفى المقصد الخاص بالمساواة في التعليم من الهدف الخامس (مشمول بالهدف الخاص بالتعليم – الهدف 4)، وتوسعت مروحة القضايا التي تغطيها المقاصد لتشمل قضايا التمييز والعنف والعمل المنزلي والمسؤوليات الأسرية، بالإضافة إلى الصحة والحقوق الإنجابية والوصول إلى الموراد وتكافؤ الفرص.

جدول 3 : من هدف الألفية رقم 3 إلى الهدف 5 من أجندة 2030

الهدف 1 للألفية : تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	
المقصد	المؤشرات
• القضاء على التفاوت التعليمي بين الجنسين في المراحل الإبتدائية والثانوية على الأفضل مع حلول عام 2005، وفي كافة مراحل التعليم على أقصى حد عام 2015	• 3.1. نسبة الإناث إلى الذكور في كافة مراحل التعليم. • 3.2. حصة المرأة من العمل المأجور في القطاع غير الزراعي. • 3.3. نسبة المقاعد البرلمانية التي تحتلها النساء.

الهدف الخامس	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	وسائل التنفيذ		
		إصلاحات للتمكين الاقتصادي	التكنولوجيا في خدمة تمكين المرأة	إصلاح السياسات و التشريع من أجل المساواة
1-5	القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان			
2-5	القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال			
3-5	القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)			
4-5	الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني			
5-5	كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة			
6-5	ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية, على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما.			

لقد شددت أهداف الألفية، كما أجندة 2030، على إدماج بعد المساواة بين الجنسين (ومقاربة النوع الاجتماعي) في مجمل الأجندة التنموية، إلا أن الهدف الثالث نفسه كان يشكو من نقاط ضعف واضحة حدت من فعاليته، وأتاحت أمام الأطراف المعنية فرصة للتهرب من الالتزام الفعلي بتحقيق المساواة بين الجنسين. فصياغة الهدف العام كانت واضحة وحاسمة لجهة تضمنها بعدي المساواة (عكس التمييز) والتمكين (عكس الإقصاء والتهميش)، وهما البعدان المحوريان في الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة. في المقابل، احتوى هدف الألفية الثالث على مقصد واحد هو المساواة في التعليم، ما شكل نقطة الضعف الرئيسة لثلاثة أسباب رئيسية :

- **الأول،** هو أن المقاصد هي التي تعبر عن متطلبات تحقيق الهدف الذي يجب على الحكومات الالتزام به (أي الهدف) وأن تترجمها إلى السياسات. واقتصار الهدف الثالث على مقصد واحد هو المساواة في التعليم، حجب الاهتمام بقضايا أخرى بالغة الأهمية مثل التمييز القانوني، والعنف ضد المرأة، وكل ما يتصل بالمجال الخاص (الأسرة والأحوال الشخصية... الخ)، وهي قضايا ذات أولوية.
- **الثاني،** هو ضعف الارتباط بين المقصد والهدف، لاسيما البعد التمكيني. فالمساواة في التعليم على أهميتها، لا تؤدي دائما إلى تمكين المرأة، وبالتالي لا تصلح كمعيار للسياسات المؤدية إلى تحقيق الهدف العام. ومن الأمثلة المتداولة على ذلك، الفجوة الكبيرة القائمة بين مستوى التكافؤ في الفرص التعليمية بين النساء والرجال، حيث حققت بلدان كثيرة المساواة، بل إن النساء تفوقن على الرجال في التعليم الجامعي والثانوي، إلا أننا لا نجد انعكاسا لذلك في مستوى المشاركة الاقتصادية في سوق العمل المتدنية، ولا في التشريعات والممارسات والثقافة المساواتية التي لا تزال بعيدة عن المرجو. وبهذا المعنى، فإن قياس المساواة في التعليم لا يعبر عن التمكين والمساواة، إلا بشكل جزئي ومحدود.

> تجاوز الهدف الخامس لأجندة التنمية ثغرات الهدف الثالث من أهداف الألفية باستبعاد المساواة في التعليم والالتفات إلى أبعاد أخرى في اللامساواة والتنمية أكثر أهمية

- **الثالث،** تضمن الهدف مؤشرات تقيس المساواة في التعليم وفي سوق العمل وفي التمثيل السياسي، وفي هذا محاولة لتجاوز اقتصار الهدف على مقصد وحيد عن التعليم، إلا أن ذلك ليس كافيا. كما أن المؤشر المختار للتعليم غير ملائم تماما ودلالاته ملتبسة، إذ أن بلدانا كثيرة كانت قد حققت الهدف قبل عام 2000 أو مباشرة بعده، ولم يعد لديها ما تقيسه، أو هي تذرعت بالمقصد الوحيد والمؤشرات الكمية البسيطة المعتمدة من أجل القول إنها قد حققت الهدف الثالث، في حين أن المرأة غير ممكنة وأن المساواة غير محققة فعليا. من جهة أخرى، فإن الدلالات الملتبسة قد ينتج عنها أحكام مضللة، فرجحان نسبة النساء في التعليم الثانوي أو الجامعي خصوصا، قد يكون له دلالات أخرى مثل عدم وجود مجالات عمل مقارنة بالذكور، أو التسرب المدرسي للذكور. وعلى الرغم من القيمة الإيجابية المطلقة لزيادة التحاق النساء بالتعليم الثانوي والجامعي، إلا أنه لجهة الدلالة، لا يقيس بالضرورة الظاهرة نفسها بين دولة غنية وأخرى فقيرة مثلا.

إن صياغة الهدف الثالث من أهداف الألفية ومحتواه قد مكن معظم الدول العربية من الزعم أنها قد حققت إنجازات كبيرة في بلوغه، وتضمين ذلك في التقارير، على الرغم من أن ذلك لا يعكس واقع المرأة والفجوة والتمييز ضد المرأة في مجالات كثيرة وبالغة الأهمية. وقد تجاوز الهدف الخامس هذه الثغرات، فهو استبعد هدف المساواة في التعليم لأنه مشمول بالهدف الرابع، والتفت إلى أبعاد أخرى في اللامساواة والتمييز هامة جدا، كما سيتبين لاحقا في سياق العرض.

3.2. عن الهدف العاشر : المساواة

تضمنت قائمة أهداف التنمية المستدامة هدفا خاصا عن المساواة هو الهدف العاشر الذي نص على «الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها»، وهو ما يشكل إضافة نوعية مقارنة بأهداف الألفية الإنمائية. ففي هذه الأخيرة، لم ترد سوى إشارة غير مباشرة إلى اللامساواة في واحد من مؤشرات الهدف الأول عن الفقر (حصة الخمس الأدنى من السكان من الناتج الوطني). وانطلاقا مما تشدد عليه أجندة 2030 لجهة عدم تجزئة الأجندة والأهداف والترابط في ما بينها، فإن ذلك يعني أيضا التمعن في الترابط بين الهدف العاشر وغيره من الأهداف، لاسيما الهدف الخامس الذي هو محور اهتمامنا في هذا الفصل/التقرير.

الهدف العاشر هو إطار للمساواة بين الجنسين أيضا ويضعها في صلب الأجندة الحقوقية والعدالة في ارتباط شديد بالهدف الخامس إضافة إلى أنها مبدأ مدمجا وحاضرا في مجمل الأجندة

في تفصيل الهدف العاشر مقاصد تتعلق باللامساواة على الصعيد الدولي، ومقاصد تركز بشكل خاص على البعد الاقتصادي والفقر. وبالنسبة إلى موضوعنا، نتوقف بشكل خاص عند المقصدين الثاني والثالث اللذين ينصان على «تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك...» (المقصد الثاني)، وعلى «ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد» (المقصد الثالث). وهذان المقصدان يتضمنان بوضوح تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين والإدماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للنساء (وكل الفئات)، كما أنه يشدد على المساواة في النتائج (سد الفجوة التنموية في المؤشرات بين النساء والرجال) وعلى إزالة كافة أشكال التمييز، بما في ذلك في التشريعات والممارسات. ويجب النظر إلى الهدف العاشر بما له من طبيعة محورية بالنسبة إلى الأجندة كلها، حيث أن المساواة هي ركيزة أساسية من ركائز حقوق الإنسان، وكذلك بما هو تعبير عن النتيجة النهائية التي نسعى لبلوغها من خلال السياسات التنموية كلها.

ويشكل الهدف العاشر بمعنى ما، إطارا عاما للمساواة بين الجنسين التي خصص لها الهدف الخامس. وجديد أجندة 2030 على هذا الصعيد، أنها تفتح طريقا لتعزيز العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين، من أدواتها التشديد على الترابط بين الهدفين الخامس والعاشر، وتناولهما بشكل مترابط في التحليل وفي وضع السياسات. وهو ما يساهم في وضع قضية المساواة بين الجنسين في صلب الأجندة الحقوقية وأجندة العدالة، دون أن يلغي ذلك التمعن بشكل خاص في الهدف الخامس نفسه، لاسيما عندما يتعلق الأمر بوضع الخطط والسياسات والتدخلات الهادفة إلى تحقيق نتائج عملية على طريق تمكين المرأة وتحقيق اللامساواة، وهو ما يعني الدراسة التفصيلية للهدف الخامس وتكييفه حسب متطلبات النجاح وطنيا.

أخيرا، غني عن البيان أن المساواة هي قيمة عليا مكونة لمفهوم التنمية البشرية المستدامة ومنظور الحقوق، بالإضافة إلى كونها مبدأ مدمجا وحاضرا في مجمل الأجندة وفي كل أهداف التنمية المستدامة بشكل صريح أو ضمني. فالقضاء على الفقر هو أيضا عن ردم فجوة المساواة، وكذلك شمول الجميع بالحماية الاجتماعية وإزالة التفاوتات في الصحة والتعليم وعلى رأسها التفاوت بين الجنسين. الأمر نفسه ينطبق على الاقتصاد التضميني (الهدفين الثامن والعاشر)، والمدن التضمينية، وكذلك الأهداف البيئية وهدف الشراكة وبناء السلام والحوكمة حيث المساواة والمساواة بين الجنسين في صلبها جميعا.

الضمان الاجتماعي لحقوق لعاملات في مصانع صعيد مصر*

هنية، أرملة مصرية تبلغ من العمر خمسة وأربعين عاما ولديها ثلاثة أطفال، قضت من عمرها 10 سنوات متخفية خلف زي زوجها ومنتحلة اسمه، لتتمكن من العمل في أحد مصانع المنسوجات بمدينة بني سويف بصعيد مصر ولا تتعرض للطرد من عملها كحال آلاف النساء العاملات في المصانع اللائي يتم طردهن بمجرد إنجابهن للأطفال. لا نعلم كم هنية في مصر وكم عدد النساء اللائي يتعرضن للطرد التعسفي عقب إنجابهن أو زواجهن في ظل حالة من انعدام الضمانات الملزمة لصاحب العمل بعدم طرد النساء من أعمالهن بسبب الزواج أو الإنجاب، والأخطر عدم تطبيق الإجراءات الواردة في قانون العمل الموحد.

هذا بعض ما تعانيه النساء في ثمانية وعشرين مدينة صناعية بصعيد مصر بها ألفين وتسعمائة وثلاثة وسبعون مصنعا، فضلا عن مئات المصانع غير المسجلة رسميا التي تعرف بظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

إن عدم وجود ضمانات تمنع تسريح النساء من أعمالهن في مصانع مصر عامة والصعيد خاصة، فاقم من ظاهرة تأنيث الفقر التي تشهد تزايدا مطردا بسبب ارتفاع نسبة البطالة عامة في البلاد التي بلغت 14 % وفق إحصاءات جهاز التعبئة العامة لعام 2017، و25 % بين النساء ممن هن في سن العمل. كما تفيد آخر احصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمصر لعام 2017 أن نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل في الصناعة بلغت 22.9 % مما يقرب من ثلث مساهمة الرجال التي تبلغ 73.4 %. كما أن نسبة المؤمن عليهن اجتماعيا من نسبة النساء العاملات في المجال الصناعي هي 24.5 % وبالتالي تكون نسبة النساء العاملات في

المجالات الصناعية غير المشمولات بالتأمين تبلغ نسبة 75.5 % وذلك حسب تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لعام 2017.

ويلعب القطاع الخاص دورا سلبيا في تزايد ظاهرة تسريح النساء من أعمالهن منتهجا تحايلا متعدد الأوجه عن قانون العمل الموحد الذي يحظر ويجرم هذا التمييز وكذلك تسريح النساء من أعمالهن لأي سبب من الأسباب التمييزية.

لذلك من الأهمية بمكان إثارة هذا الموضوع ولفت انتباه الدولة والمجتمع من خلال حملة توعية تدمج بين المسار الدولي والوطني والمحلي لأهداف التنمية المستدامة 2030، وفي مقدمتها القضاء على الفقر وتمكين المرأة اقتصاديا وذلك لنشر الوعي بخطورة الممارسات السابق التنويه عنها ونشر الوعي الرافض لها والملزم لكل الجهات خاصة القطاع الخاص بتوفر الضمانات الاجتماعية لحقوق العاملات في مصانع صعيد مصر.

* مختار شعيب، صحفي بجريدة الأهرام - مصر

3. تفصيل الهدف الخامس : المقاصد والمؤشرات

تشكل أجندة 2030 إطار عمل وتدخل لمنظمات المجتمع المدني والإعلام (وطبعا الحكومات والقطاع الخاص أيضا)، كما تهتم المنظمات العاملة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمنظمات الحقوقية، بالهدف الخامس بشكل خاص بما هو أداة عمل مباشرة في تحقيق أهدافهم. لذلك، نتناول في هذه الفقرة الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بشيء من التفصيل، بما في ذلك المؤشرات المقترحة لقياس الإنجاز في مقاصده. ونشدد أولا على أن التنمية عملية شاملة لا تتجزأ، وأن أهداف التنمية المستدامة أيضا مترابطة ومتكاملة، والتعامل معها بشكل يعزل هدفا عن الأهداف الأخرى، هو خطأ ويخالف منطق الأجندة. لذلك، فإن التناول التفصيلي للهدف الخامس هنا يهدف إلى التعرف المفصل إلى مكوناته ودلالاته دون أن يقود ذلك إلى عزله عن السياقات العامة والأهداف والأبعاد الأخرى التي يتكامل معها.

ما يجب لحظه والالتزام به من قبل الفاعلين التنمويين، في هذا الهدف كما في كل الأهداف الأخرى، هو النظر إليه بشكل كلي. فالجديد الذي أتت به صياغة الهدف الخامس الشاملة لأبعاد المساواة المتعددة بين الجنسين (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتشريعية... إلخ)، تعني أنه لا يمكن اعتبار أن الهدف الخامس قد تحقق، إلا إذا تحققت كل هذه المقاصد معا، وأكثر من ذلك، ما لم تتحقق معها كل المقاصد والأهداف الأخرى في أجندة 2030 التي لها أثر على وضع النساء (والرجال). فالمساواة كلية ولا تتجزأ، وكذلك المقاصد التي لا بد أن تتحقق كلها، كي نعتبر أن الإنجاز المطلوب قد تم. وحري بالقول إن ذلك لا يتحقق دفعة واحدة بل تدرجا، ولكن دون المساس بكلية الإنجاز وتجزئته بشكل مفتعل وغير موضوعي. وما ينطبق على الهدف الخامس لجهة النظر إليه في كلتيه، ينطبق على كل الأهداف الأخرى.

وتمثل المقاصد أبعادا فرعية للمساواة والتمكين، لا إنجازات معزولة عن الجذع المشترك وعن الغاية النهائية المشتركة. وصياغة الهدف نفسها تتضمن بعدين متكاملين هما بعد المساواة/التمييز، وبعد التمكين/الاقصاء أو التهميش، ويمكن النظر أيضا إلى الطابع الغالب للمقاصد (هل الغالب هو بعد التمييز أو التمكين). ويحتوي الهدف الخامس على ستة مقاصد نتيجة، وثلاثة مقاصد خاصة بالوسائل/السياسات. ويبين الشكلان اللاحقان هيكل الهدف الخامس ومقاصده، مع إشارات إلى العناصر الرئيسية في المقصد المعين، وهي صيغة بصرية تنقل بصورة حرفية نص الهدف الخامس ومقاصده.

الشكل البياني 12 : **الهدف الخامس : تفصيل المضمون**

الهدف الخامس : وسائل التنفيذ

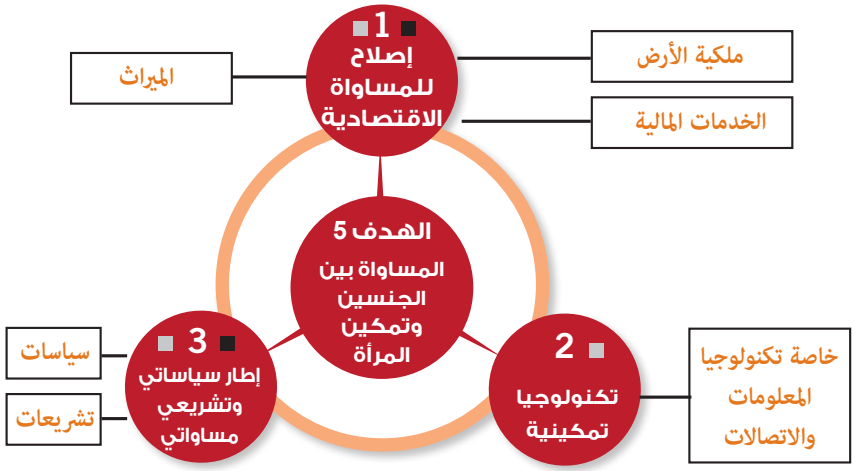

ملاحظة : المربع الأسود الصغير في الشكل يشير إلى توفر بعد المساواة/التمييز، والمربع الرمادي إلى توفر بعد التمكين.

ويلاحظ أن المقاصد تغطي أبعاد التنمية الرئيسية الخمسة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية (أي أن شرط شمول الأبعاد التنموية متحقق). كما أن الترابط السببي بين المقاصد وبين الهدف العام الذي يقضي بتحقيق المساواة والتمكين قوي، بحيث يتوقع بشكل مرجح أن تحقيق هذه المقاصد مجتمعة، والالتزام بالوسائل المقترحة، من شأنه أن يعني تقدما حقيقيا نحو تحقيق المساواة بين الجنسين بشكل فعلي.

1.3. الجديد في الهدف الخامس

سبقت الإشارة إلى أن الهدف الخامس للتنمية المستدامة قد استبعد المقصد الخاص بالمساواة في التعليم بين النساء والرجال، لكونه مضمنا في الهدف الرابع الخاص بالتعليم. وعن الإضافات التي حملها مقارنة بهدف الألفية الثالث فهي تشمل ما يلي :

- الالتزام الواضح بإزالة كل أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان (المقصد الأول)، وهو ما يحقق ربطا مباشرا مع اتفاقية السيداو والتوصية العامة رقم 19 الدورة الحادية عشرة 1992 العنف ضد المرأة[75]. وكذلك تناوله قضية العنف المسلط على النساء بكافة أشكاله، ورفض الممارسات الضارة (المقصدان الثاني والثالث).
- تناول القضايا التقليدية بشكل أكثر تكاملا، لاسيما المشاركة السياسية والاقتصادية والحقوق الإنجابية والصحية (المقصدان الخامس والسادس).
- إضافة مقصد خاص له أهمية نوعية عن الاعتراف بقيمة العمل الرعائي الذي تقوم به النساء في الأسرة، والإشارة إلى توفير متطلبات ذلك من خدمات عامة، ومن تقاسم مسؤولية الرعاية داخل الأسرة. وهذا تطور نوعي لأن هذا المقصد يتناول المجال الخاص (الأسرة)، ويتعامل مع البعد الثقافي والثقافي – الاجتماعي لمسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- احتواء الهدف (كما كل الأهداف الأخرى) على مقاصد خاصة بوسائل التنفيذ، أي على توجهات للسياسات الواجب اتباعها من أجل تحقيق الأهداف. وثمة مقصدان هامان مترابطان المقصد (أ) الذي يدعو إلى اصلاحات اقتصادية لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص في الميدان الاقتصادي والوصول إلى الموارد الطبيعية، والمقصد (ج) الذي يدعو بوضوح إلى اعتماد السياسات والتشريعات غير التمييزية والتمكينية، مما يضع مسؤولية أساسية في تحقيق هذا الهدف، على السياسات العامة، لا على البرامج والمشاريع والإجراءات المنفردة.

2.3. ملاحظات على ملاءمة المؤشرات

تدعونا الأجندة إلى استخدامها بما هي إطار عام لرسم السياسات وتكييفها بحسب خصائص البلد الذي نصمم استراتيجية التنمية له. وينطبق ذلك على الهدف الخامس بالتأكيد، مما يحتم علينا تقييم مدى ملاءمة المقاصد والمؤشرات لتحقيق الأهداف الوطنية (والعالمية). في هذا الصدد، لا بد من الاجتهاد في تحديد المجالات التي تتطلب ردم الفجوات بين الجنسين فيها بالأولوية وهي متفاوتة بين بلد وآخر، وربما بين بيئة وأخرى ضمن البلد الواحد أحيانا.

75. https ://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/recommendations/recomm.htm#recom19

على سبيل المثل، إذا كانت ظاهرة ختان الإناث غير موجودة في بلد ما (وهذا أمر إيجابي)، فهذا لا يعفي البلد من تحديد الممارسات الضارة الأخرى في حال وجودها وإعطائها أولوية وتخصيص مؤشر لقياسها. وإذا ما كانت نسبة مشاركة النساء في البرلمان محققة بنسبة معقولة، يجب الالتفات إلى الجوانب النوعية لمشاركة المرأة في البرلمانات وأثر ذلك على التشريع، أو النظر في نسب مشاركة المرأة في الهيئات النقابية والهيئات الاقتصادية... إلخ، ووضع المؤشرات المناسبة لقياسها.

مناهضة العنف ضد المرأة وتكاملية معالجة القضايا السياسية والاقتصادية والحقوق الإنجابية والصحية والاعتراف بقيمة العمل الرعائي والاصلاحات الاقتصادية والسياسات غير التمييزية والتمكين جديد الهدف الخامس لأجندة 2030 مقارنة بأهداف الألفية

الأمر الجديد الآخر في أهداف التنمية المستدامة، يتمثل في أنها وضعت مقاصد تتعلق بالسياسات، وباتت المؤشرات لا تقتصر على المؤشرات الكمية التقليدية، بل يمكن استخدام مؤشرات نوعية أيضا. فالمؤشر الخاص بالمقصد الأول عن إزالة كافة أشكال التمييز هو مؤشر نوعي (هل هناك أطر قانونية لرصد التمييز على أساس الجنس؟)، إلا أن هذا المؤشر مركب ولا يمكن قياسه دون قدر من الاجتهاد لتحديد ما هي الأطر القانونية وهل هي مناسبة أم لا. كما أن الصيغة تولد ارتباكا بحكم تعقيدها وتعدد مستوياتها حسب النص الذي يعدد ثلاث وظائف مختلفة هي تعزيز ورصد وإنفاذ المساواة وعدم التمييز. وهذه وظائف متمايزة تصعب معها عملية القياس الذي يتحول إلى خلاصة تقييم مركب، معاييره غير واضحة المعالم، ولا يمكن توحيده على المستوى العالمي. مثال آخر على مؤشر غير ملائم هو المؤشر 5 ب 1 (نسبة الأفراد الحائزين على هواتف نقالة/خلوية، بحسب الجنس)، فهو ضعيف الدلالة على تمكين المرأة في مجال استخدام التكنولوجيا، بل يبدو أنه اختيار غير موفق لقياس التقدم في تحقيق هذا المقصد.

يقتضي استخدام الأجندة في التخطيط التنموي بذل جهد كبير من أجل استيعاب القصد الفعلي للأهداف أو الهدف المعين، والقيام بدراسة متمعنة لخصائص البلد والمجتمع والقضية موضوع الاهتمام. وفقط، في ضوء ذلك، يمكن التوصل إلى صيغة أصيلة ومبتكرة للمقاصد والمؤشرات تكون متناسبة مع الخصائص والأولويات والأهداف الوطنية التي لا يمكن اختزالها في رصد التقدم حسب المؤشرات المعتمدة للمقارنة الدولية. فهذه وظيفة مختلفة عن وضع السياسات والأهداف الوطنية، وإن كانت لا تتعارض معها. من هنا تتجلى أهمية توطين الأهداف، إذ من خلاله تكتسب الأهداف حياتها الفعلية وتخرج من النصوص إلى حيز الواقع[76].

76. انظر/ي : المساواة وتمكين المرأة في العالم العربي : من أهداف الألفية إلى أجندة ما بعد 2015. دليل مرجعي وتدريبي. كوثر، اسكوا، هيئة الأمم المتحدة للمرأة – 2013. صدر معه جزء ثاني هو التمارين التطبيقية. ويتضمن هذا الدليل وتمارينه أمثلة مفصلة على تكييف بعض الأهداف والمقاصد والمؤشرات حسب الخصائص الوطنية، معظمها متطابق مع ما تم الاتفاق عليه لاحقا في أجندة 2030.

4. موقع المساواة بين الجنسين في آليات المتابعة لأجندة 2030

تستعرض هذه الفقرة الموقع الذي تحتله قضية المساواة بين الجنسين والهدف الخامس للتنمية المستدامة تحديدا في آليات المتابعة لأجندة 2030 على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية، من خلال شواهد عملية. ويبين ذلك مقدار التقارب أو التباعد بين المحتوى التكاملي والشامل للنصوص (مع الملاحظات عليها) وبين تمظهر ذلك في التقارير التي تعبر عن نمط التعامل مع هذه القضية من قبل الأطراف التنمويين.

1.4. وطنيا : التقارير الطوعية

تشكل التقارير الوطنية الطوعية التي تقدمها الدول إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى الذي يعقد سنويا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، مثالا عن كيفية تناول الحكومات (واللجان الوطنية حيث ينطبق ذلك) للهدف الخامس وقضية المساواة وتمكين المرأة في السياسات الوطنية وفي تظهير الالتزام بالهدف الدولي في آن. وقد قدمت 8 دول عربية تقاريرها الطوعية إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام 2018 هي : لبنان ومصر والسودان وفلسطين والسعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة وقطر. وموضوع المثل الحالي هو مراجعة كيفية تعامل التقارير الطوعية الثمانية مع مسألة المساواة الجنسين وتمكين المرأة ومع الهدف الخامس[77].

وتبين مقارنة التقارير الثمانية[78] وجود نقاط تشابه واختلاف بين التقارير في تناول الموضوع. فالتقرير القطري وحده من أصل التقارير الثمانية لم يخصص فقرات للهدف الخامس، إذ اقتصر على عرض الأهداف الستة التي ركز عليها المنتدى السياسي رفيع المستوى ولم يكن من ضمنها الهدف الخامس (كان من ضمن الأهداف التي تمت مراجعتها عام 2017). وقد استعرضت التقارير الأخرى كلها الهدف الخامس بشكل مستقل أو ضمن تقسيمات أوسع، حيث أدرج الهدف الخامس تحت بند الناس في تقرير فلسطين، والقسم الاجتماعي – الناس في تقرير البحرين، وضمن قسم التحولات الاجتماعية في تقرير السودان.

بشكل عام، فإن التقارير كلها تشير إلى تضمين أوضاع المرأة وحقوقها في الخطط التنموية وفي المؤشرات كلما كان ذلك ممكنا في التحليل العام وفي الأهداف الأخرى غير الهدف الخامس. فتمت الإشارة مثلا إلى التساوي في التعليم للنساء والفتيات، أو في الهدف الصحي، أو الفقر والتمكين الاقتصادي، لاسيما عندما تتضمن صياغة الهدف والمقاصد والمؤشرات إشارة واضحة إلى ذلك. ويغلب التعامل اللفظي معظم الأحيان، مع بعض الاستثناءات، لاسيما فلسطين والسودان حيث الإشارات أكثر ارتباطا بمقاربة المساواة بين الجنسين (فلسطين)، أو حيث هناك ارتباط أشد بقضايا بارزة (السودان المرأة في الريف وفي النزاعات). ويمكن وصف المقاربة هنا بأنها تقليدية.

وفي ما يخص تناول الهدف الخامس تحديدا، ولجهة المضمون، فإن معظم التقارير احتوت عناصر متشابهة : تعداد الآليات المؤسسية لقضايا النساء، ذكر الاستراتيجيات الوطنية بمسمياتها المختلفة كإطار مرجعي، تعداد بعض

77. يمكن الاطلاع على التقارير الوطنية على الرابط : https ://sustainabledevelopment.un.org/vnrs/

78. مقارنة التقارير التطوعية وتحليل مضمونها من مساهمة لـ Bihter Moschini من فريق عمل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

الإجراءات والتعديلات التشريعية (خمسة تقارير) تطال غالبا الحماية من العنف، تمكين النساء، لاسيما في المجال الاقتصادي (سبعة تقارير)، مشاركة المرأة السياسية وفي المجال العام (سبعة تقارير)، كما أن أربعة تقارير أشارت إلى أنواع مختلفة من التحديات التي تواجه الهدف الخامس :

- أشار لبنان إلى المعيقات التشريعية، لاسيما مسألة منح الأم الجنسية لأبنائها،
- ركز تقرير السودان على التفاوت في المشاركة بين النساء والرجال في سوق العمل وعلى الحرمان المضاعف الذي تعاني منه النساء الريفيات مقارنة بالنساء في المدن،
- أشار تقرير البحرين بشكل عابر إلى المقصد الرابع المتعلق بتقييم أعمال الرعاية وعلاقة ذلك بالعلاقات والأدوار الأسرية، وهو ما يستدعي التوقف عنده بما هو موضوع جديد،
- انفرد التقرير الفلسطيني بتخصيص فقرة خاصة بالتحديات الرئيسية الخمسة التالية : المجتمع الذكوري، ضعف تطبيق القوانين والسياسات، عدم مواءمة التشريع الوطني مع اتفاقية السيداو، الممارسات التمييزية والاضطهاد الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي، العنف ضد النساء.

وتعرضت أربعة تقارير طوعية (البحرين ومصر ولبنان والإمارات) للهدف العاشر «الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها». ولم تضمن سوى الإمارات العربية المتحدة[79] في تقريرها، مسألة المساواة بين الجنسين فيه. وجاء التضمين في صيغة استعراض لبنود استراتيجية تمكين المرأة 2015 - 2021، مما يشير إلى نقص في الاهتمام في الربط بين الهدفين الخامس والعاشر رغم أهمية هذا الربط بالنسبة إلى ترسيخ مرتكزات المساواة بين الجنسين، كما بالنسبة إلى تعميم مبدأ المساواة دون تمييز.

وبشكل عام، فإن التقارير الوطنية لم تستوف فعليا شروط التناول المتكامل والتحويلي لقضية المساواة بين الجنسين (مع استثناء نسبي لتقرير فلسطين)، ذلك أنها لا تتناول التحديات الهيكلية أمام تحقيق المساواة بين الجنسين، ويقتصر تقييم التقدم على استعراض انتقائي لبعض المؤشرات الشائعة. كما أن فهم التمكين ينحصر – في التقارير – بتطوير قدرات النساء في مجالات محددة مثل الوصول إلى القروض والموارد لتحسين شروط المشاركة في قوة العمل، ولا يطرح التمكين من منظور تمكين النساء من ممارسة حقوقهن الإنسانية بشكل متكامل.

> لم تستوف التقارير الطوعية الثمانية التي قدمتها دول عربية بين 2016 و2017 شروط التناول المتكامل والتحويلي للمساواة بين الجنسين (مع استثناء نسبي لتقرير فلسطين) وبقيت تقنية ومجزأة

وتأتي التحديات التي تشير إليها التقارير محدودة وضيقة، وتتجنب على سبيل المثال تقييم التقدم في توفير شروط العمل اللائق، أو تحليل النتائج الفعلية لتحسين التمثيل البرلماني على المستوى التشريعي وفي الممارسة. لذلك يصح القول، إن مقاربة التقارير الطوعية وطنيا تبقى عموما تقنية ومجزأة، ولا تصل إلى المستوى المطلوب لجهة الاتساق مع مضمون الأجندة التحويلي والشامل. فماذا على المستوى الاقليمي؟

79. الصفحة 97 من تقرير الإمارات https ://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/20161UAE_SDGs_Report_Full_English.pdf

2.4. إقليميـــا : منتدى التنميـــة المستدامـــة[80]

في المستوى الإقليمي، نتناول تحديدا حضور قضية المساواة في مخرجات ثلاثة منتديات للتنمية المستدامة العربية أعوام 2016 (عمان – الأردن)، و2017 (الرباط – المغرب)، و2018 (بيروت – لبنان). ومعلوم أن المنتدى العربي للتنمية المستدامة متعدد الأطراف، تتولى تنظيمه الأمم المتحدة بقيادة الاسكوا، وتشارك فيه جامعة الدول العربية وكافة منظمات الأمم المتحدة وممثلين عن المجتمع المدني (والمجموعات الرئيسية) وتصدر عنه مخرجات (بما فيها رسائل محددة) ترفع إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى في نيويورك.

ركز منتدى 2106[81] على تحديد التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية في المنطقة العربية واعتبر أن اللامساواة بين الجنسين والتمييز ضد المرأة والفجوة التنموية بين النساء والرجال هي من تحديات ومعيقات التنمية الأكثر أهمية في البلدان العربية. ونصت إحدى رسائله (14) على ما يلي : يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة إشراك المرأة بشكل حقيقي وفعال. وتبرز من هنا، أهمية رصد دور المرأة في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة، وتوضيح دورها كشريكة وأيضاً كمتضرّرة، والاعتراف بهذا الدور وانعكاسه في السياسات الحكومية. كما ينبغي التركيز على الاحتياجات الخاصة بالمرأة في ظل النزاعات المسلحة.

وخصص منتدى 2017[82] مساحة واسعة لقضية المساواة بين الجنسين في الجلسات العامة والمتخصصة، لا سيما أن المنتدى العالمي تضمن مراجعة الهدف الخامس عالميا. وقد خصصت جلسة لموضوع «تنفيذ خطة 2030 من منظور مراع لاعتبارات الجنسين : الأبعاد الجنسانية للفقر والازدهار». وشددت الرسائل العامة على «تمكين المرأة وضمان مشاركتها الفعالة في التنمية وفي صنع القرار على مختلف المستويات» و«الحد من الممارسات التمييزية بحق النساء والفتيات» و«إدماج بعد المساواة بين الجنسين في الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالصحة لمعالجة تحديات إقليمية كبرى كتزويج الفتيات، ختان الإناث، والعنف ضد النساء». ويبين ذلك أن قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كانت حاضرة بقوة كقضية مدمجة في المجالات التنموية كافة. كما تم تخصيص عنوان خاص للرسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تحت القسم الخاص بالرسائل المتعلقة بقضايا ذات أولوية على المستوى الإقليمي، ونص الرسائل في الإطار أدناه.

80. تم التركيز هنا على المسار الإقليمي الذي يشارك فيه «كوثر» لإلمامه به ولكن ذلك لا ينفي جهود عربية أخرى. فبرنامج الخليج للتنمية، الأجفند أدرج أجندة 2030 ضمن مجالات اهتمامه الرئيسية، ذلك أنه عمل قبلا على مختلف أهدافها برامجيا ومؤسساتيا. وقد أكدت الدول العربية من جديد التزامها بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في إعلان القاهرة بشأن خطة التنمية لما بعد 2015 للمرأة، كما أصدرت المنظمة العربية للمرأة منهاج عمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 للمرأة في المنطقة العربية، يستند على المحاور التالية 1. إنشاء لجنة إقليمية لأهداف التنمية المستدامة للدعم الفني والتنسيق 2. إنشاء «فضاء» إقليمي للتفكير والاقتراح حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن أجندة التنمية المستدامة 3. عقد منتدى سنوي حول أهداف التنمية المستدامة 4. إنشاء مركز إقليمي متميّز للتدريب حول الموازنات المراعية للنوع الاجتماعي5. تطوير مؤشرات المتابعة والتقييم.

81. https ://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/arab-forum-sustainable-development-2016-final-report-ar_2.pdf

82. https ://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/arab-forum-sustainable-development-2017-final-report-ar_2.pdf

من رسائل المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2017

- مراجعة الأطر الدستورية والقانونية لضمان حقوق المرأة وتمكينها ووضع آليات عملية لتطبيقها.
- صياغة سياسات متكاملة وشاملة حول المساواة بين الجنسين ضمن خطط التنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي.
- العمل على المستوى الإقليمي لتقليص التفاوتات داخل الدول وفي ما بينها، لا سيّما في مشاركة المرأة الاقتصادية والسياسية وفي الحدّ من العنف ضدها والممارسات الضارّة بها.
- وضع نظام فعّال للرصد والمتابعة من خلال قائمة مؤشرات حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،

وركز المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2018[83] على الأهداف البيئية وتضمن جلسة متخصصة عن «المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الخطط الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة». ونصت إحدى الرسائل العامة على «التأكيد على أهمية إدماج مفهوم المساواة بين الجنسين في وضع وتقييم برامج التنمية المستدامة الوطنية والإقليمية وإعداد التقارير الوطنية الطوعية المقدمة إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (الفقرة 26)». وقد أكدت الرسائل الجديدة على الالتزام بالرسائل السابقة في نص مباشر، لذلك لم تتضمن رسائل الجلسة المتخصصة تكرارا لما ورد المنتديين السابقين في ما خص المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بل جرى التركيز على تضمين مقاربة النوع الاجتماعي في الأهداف التي لها طابع بيئي على نحو خاص. كما تجدر الإشارة إلى أن منتدى 2018، تضمن مساهمة خاصة ومتميزة من المجتمع المدني في موضوع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وقعت بلورتها في الاجتماع التحضيري للمجتمع المدني وقد ضمنها في نص رسائل المجتمع المدني. والجديد فيها هو الدعوة إلى اعتماد استراتيجية مبتكرة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مع تشديد على أهمية التصدي للمرتكزات الثقافية للتمييز ضد النساء في المجتمعات العربية.

من رسائل المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2018

- تمكين المرأة وإدماج المساواة بين الجنسين للحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق الصالح العام.
- التركيز على أهمية تعميم مفهوم المساواة بين الجنسين في خطط التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة وإشراك المرأة في عملية صنع القرار وصياغة السياسات المعنية بالمياه والطاقة والمدن والإنتاج والاستهلاك والنُظم البيئية الإقليمية وسُبل التنفيذ، نظر اً لدورها في إدارة المياه والطاقة على مستوى الأسرة المعيشية، ولضمان عدم إلحاق النساء والفتيات في عملية التنمية بحكم هشاشة أوضاعهن واستثمار إمكاناتهن في دعم تحقيق خطة 2030.
- العمل على تحسين توفير البيانات المفصلة حسب الجنس وجودتها لحاجة المنطقة إلى مناهج تحليلية أرقى تساعد على إرساء سياسات تراعي بُعد المساواة بين الجنسين وتصب في جهود تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

83. https ://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/arab-forum-sustainable-development-2018-final-report-ar.pdf

من رسائل المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2019

حول عدم إهمال أحد : المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة و الشمول

54 - يجب ضمان تمثيل و مشاركة جميع النساء، بمن فيهم النساء ذوات الإعاقة، في صنع السياسات لبناء مجتمعات تتمتع بالشمول والمساواة، حيث تتاح للجميع فرصة للتمكين بغض النظر عن جنسهم أو وضعهم الاجتماعي أو الصحي.

55 - من الضروري العمل على تحسين جمع البيانات عن النساء والفتيات، بمن فيهن ذوات الإعاقة، من أجل فهم أفضل لأوجه عدم المساواة المتقاطعة والحواجز التي يواجهنها في المجتمع، وإدخالها في عملية صنع السياسات.

حول مستقبل العمل وأثره على المساواة بين الجنسين

57 - أهمية استثمار الحكومات في اقتصاد الرعاية ودعمه حيث يؤدي ذلك إلى دخول النساء إلى سوق العمل ويزيد من فرص العمل ويدعم النمو الاقتصادي.

58 - من الضروري أن يتمتع العاملون و العاملات في اقتصاد الرعاية بنفس الحقوق التي يتمتع بها العمال الآخرون، والالتزام بشروط العمل اللائق، بما في ذلك الحق في التنظيم وفي المفاوضة الجماعية، وفي ساعات عمل لائقة وفي ظروف عمل آمنة.

https ://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/u524/afsd2019-key-messages-to-high-level-political-forum-2019-ar.pdf

وكان محور منتدى عام 2019، مسألة المساواة (الهدف 10)، بما هو أحد الأهداف التي ستتم مراجعتها في المنتدى السياسي رفيع المستوى. وكما في المنتديات الأخرى، كان هناك تركيز على قضية المساواة بين الجنسين من ضمن هدف المساواة العام، كما تناولت رسائل المنتدى البعد الجندري في الهدف الثامن، لاسيما ما يتعلق بمشاركة المرأة في العمل، واقتصاد الرعاية.

يلاحظ مما سبق أن تناول قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في دورات المنتدى العربي للتنمية المستدامة، جاء أكثر شمولا واتساقا وترابطا مما هو عليه الأمر في التقارير الوطنية الطوعية. وبشكل عام، يمكن اعتبار المسارات الإقليمية شاملة ومتقدمة نسبيا، وتشكل قاعدة انطلاق صالحة للبناء عليها وتطوير استراتيجيات إقليمية ووطنية فعالة ومنسجمة مع أجندة 2030. فماذا عن المسارات الدولية؟

3.4. عالميا : نموذج مراجعة الهدف الخامس عام 2017

في إطار الإعداد للمنتدى السياسي رفيع المستوى لعام 2017، تم تكليف فرق عمل للقيام بالأبحاث والمشاورات الضرورية من أجل إعداد أوراق عمل متخصصة تشمل الأهداف السبعة التي استعرضها المنتدى بشكل تفصيلي (الأهداف 1 و2 و3 و5 و9 و14)، وما نناقشه هنا هو الورقة الخاصة بالهدف الخامس[84].

بدأت الورقة باستعراض التقدم المحرز بحسب المقاصد التفصيلية للهدف الخامس بشكل مختصر جدا، وأوردت رقما أو رقمين رئيسيين يتعلقان بكل المقصد. وكان العرض مختصرا ووصفيا لا يتضمن بعدا تحليليا، ويكتفي أحيانا بالإشارة إلى النقص في البيانات. كما يتفاوت حجم الفقرة المخصصة لكل مقصد لا بحسب الأهمية أو الجدّة، بل بحسب بساطة

84. https ://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/14383SDG5format-revOD.pdf

الموضوع وتوفر البيانات (الفقرة الخاصة بالمقصد 5 – ب عن التمكين التكنولوجي للنساء يقتصر على استعراض نسب استخدام الهاتف النقال والانترنت ويقع في عدد من الأسطر يبلغ ثلاثة أضعاف ما هو مخصص للمقصد الرابع عن العمل الرعائي للنساء). وتعرضت الفقرات التالية من الورقة، إلى ترابط الهدف الخامس مع الأهداف الأخرى وترد في شكل تقليدي جدا وتقتصر على الترابط «اللغوي» بين الأهداف، حيث ترد إشارة إلى بعد النوع الاجتماعي في الأهداف الأخرى، دون تحليل معمق. وتنتقل الورقة بعدها إلى عرض مسارات التنفيذ والتحديات والفرص وتنتهي بالتوصيات. كما اكتفت الورقة بذكر تحديات أو معيقات رئيسية ثلاثة هي : الصور النمطية السلبية للمرأة، عدم كفاية الموارد/التمويل، والنقص في البيانات الإحصائية. وهو ما يعد مقاربة تقليدية جدا وغير كافية لملامسة التحديات في العمق الذي تفرضه.

واستمرارا للنهج الوصفي والتقليدي، عرضت الورقة فرصا تتمثل في : أولا، توفير الخدمات على المستوى المحلي للنساء والرجال، والتخلص من العناصر التمييزية في التشريعات على المستوى الوطني ثانيا، واستخدام الآليات الدولية على المستويين الإقليمي والدولي ثالثا، مثل السيداو وبرامج عمل مؤتمري بيجينغ والسكان، والإفادة منها في إعداد التقارير الدولية.

> النص الأممي للإعداد للمنتدى السياسي رفيع المستوى 2017 المتعلق بالهدف الخامس هو نموذج للمقاربة التقليدية والمبسطة لمسألة المساواة بين الجنسين ولم نتناول أوضاع النساء في ظل الحروب والنزاعات بما هي قضية عالمية

وبدا واضحا تركيز الورقة على الآليات أكثر من التركيز على المضمون وعلى السياسات، وهو ما يحمل معه مخاطر تغييب المشكلات الفعلية والتحول إلى مراجعة شكلية للتقدم والإنجاز.

ووردت التوصيات التي تضمنتها كما يلي :

- التركيز على تجاوز المعيقات الهيكلية للامساواة بين الجنسين، بما في ذلك ديناميات السلطة وتوازن القوى الذي يديم التمييز ضد النساء،
- اعتماد آليات متابعة فعالة أثناء تنفيذ الخطط الوطنية للهدف الخامس والتدخل المباشر عند الحاجة والمحاسبة المتبادلة،
- زيادة الاستثمارات لسد الفجوة التنموية بين النساء والرجال،
- العمل بين الحكومات والشركاء الآخرين من أجل تعزيز القدرات الإحصائية بهدف سد الفجوة في البيانات.

واللافت في هذه التوصيات أيضا، أنها تركز على الآليات والمسارات من المضامين. وترد التوصية الأولى التي تشير إلى مكامن الخلل الهيكلية التي يجب أن يجري التصدي لها ومعالجتها، دون مقدمات، إذ لا يوجد في النص ما يدعمها. في المحصلة، يشكل النص الأممي المتعلق بالهدف الخامس الذي نوقش في المنتدى السياسي العالمي نموذجا للمقاربة التقليدية والمبسطة لقضية المساواة بين الجنسين. فهو يغفل عمليا قضايا بالغة الأهمية ذات أولوية، كما أعطى النص الأولوية للآليات الاستعراضية أكثر من المضامين، وتجنب التعامل مع الأسباب الهيلكية للمشكلة :

- اعتمد مقاربة مجزأة للمقاصد كل على حدة بعد مقدمة مختصرة، وتجاوز مسألة التعامل مع الهدف الخامس بما هو كل لا يتجزأ، ولا يختصر بالمقاصد الإفرادية، لاسيما إذا عولجت بشكل منفرد،
- تم ذكر البعد الاجتماعي – الثقافي بشكل عابر على الرغم من أهميته الكبيرة بالنسبة إلى المساواة بين الجنسين،

- لم تجر أي إشارة إلى أثر العولمة والسياسات الاقتصادية على المساواة بين الجنسين وعلى تهميش المرأة، على الرغم من وجود شواهد كثيرة على أثرها السلبي،
- لم يجر تعميق التحليل في ما يتعلق باقتصاد الرعاية (المقصد الرابع)،
- لم يتضمن النص أي تحليل لنتائج السياسات السابقة،
- لم تجر معالجة الحالة الخاصة لوضع المرأة في ظل الحروب والنزاعات بما هي قضية عالمية،
- لم يجر تناول كيفية تم إدماج البعد الجندري في أجندة 2030، ولا كيفية القيام بذلك في الخطط الوطنية.

نستنتج من هذا العرض، أن الأدبيات الدولية والإقليمية تتميز بوجود مقاربات مبتكرة وعميقة ونقدية لقضية المساواة بين الجنسين، إلا أنه في كثير من المناسبات، تكون الآليات الأممية الرسمية دون هذا المستوى، وتقترب أحيانا من طريق مقاربة الحكومات الاستعراضية مع بعض الإضافات التجميلية. ونموذج معالجة الهدف الخامس في الورقة المقدمة في المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام 2017، مثال على ذلك (مع العلم أن أوراقا خاصة بأهداف أخرى كانت على درجة متقدمة من التحليل النقدي – الهدف 2 و14، وأخرى كانت في مستوى أقل من ورقة الهدف الخامس – الهدف الأول).

5. استراتيجيات مقاومة المساواة بين الجنسين

سبق أن أشرنا إلى أن قضية التنمية عموما، والتحول الديمقراطي والحداثي، وقضية المساواة بين النساء والرجال وتمكين المرأة هي موضوع صراع بين وجهات نظر واتجاهات مختلفة، بل متعارضة أحيانا. لذلك، تشكل معرفة النقاط أو المحاور التي تشكل موضوع المقاومة الأكبر من قبل المتحفظين على الحقوق، مسارا إلزاميا من أجل اعتماد الاستراتيجيات الفعالة لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. إن محاور الاحتكاك الأكثر أهمية بين وجهتي النظر والاستراتيجيات المحتملة لإعاقة مسار المساواة تتمثل في النقاط التالية :

أ- **الالتفاف على المقاربة التكاملية :** أي محاولة عزل قضية المرأة عن مجمل مسار التحول المجتمعي بما فيه البعدين السياسي والثقافي. يمكن أن يتخذ ذلك شكل عزل الهدف الخامس للتنمية المستدامة عن غيره من الأهداف (لاسيما الهدف العاشر[85] ومبادئ عمل الأجندة المستندة إلى منظومة الحقوق). ويمكن اعتبار التشديد على الترابط والتعامل مع الهدفين الخامس والعاشر، كأنهما ثنائي متكامل بالترابط مع باقي الأهداف، والتشديد على الالتزام بالمبادئ الواردة في الديباجة والإعلان، بالإضافة إلى إدماج القضايا الرئيسية التي تعبر عنها الأهداف في صلب خطط العمل الوطنية لتحقيق المساواة وعدم حصرها بالهدف الخامس فقط، يمكن اعتباره بمثابة الاستراتيجية المضادة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

ب- **تجزئة الهدف نفسه والفصل بين مقاصده :** وقد يتخذ الاجتزاء استراتيجية مشابهة لما حصل مع الهدف الثالث من أهداف الألفية الذي نص مقصده الوحيد على المساواة في التعليم، فوقع اعتبار أن تحقيق المساواة في التعليم هي إنجاز الهدف الثالث بأكمله. وبالنسبة إلى الهدف الخامس للتنمية المستدامة، يجب مواجهة أي سياسة انتقائية تختار بعضا من المقاصد (والمؤشرات) والاكتفاء بها في الخطط الوطنية أو استراتيجيات الهيئات الوطنية المعنية بقضايا المرأة أو منظمات المجتمع المدني المعنية. لذلك، يجب التشديد على ضرورة التقدم في مجمل المجالات الرئيسية التي تشكل مسار المساواة وتمكين المرأة والتي عبر عنها الهدف الخامس بكليته (ومجمل الأجندة).

85. «الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها».

ج- **التركيز على المشاريع بدل السياسات :** تقوم الاستراتيجية هنا على إغراق عملية تقييم الإنجاز والتقدم المحقق بإعداد المشاريع والتمويل وتنوع الجهات المانحة وعدد المستفيدين والمستفيدات من المشاريع، أو التركيز على نجاح الحملات المحددة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، وعلى إجراءات مؤسسية أو تعديلات قانونية في بند واحد أو بنود قليلة من التشريع، على حساب تقييم مجمل المسار. والرد على ذلك يكون في التشديد على تقييم المسار الإجمالي لوضع المرأة وعلى تقييم السياسات العامة التي لها الدور الحاسم في التقدم، مع التركيز على أثرها التحويلي.

د- **إعاقة التحول التشريعي المتسق :** وأسلوب العمل هنا، يتمثل في أنه قد تضطر الحكومات والتيارات المحافظة للقبول بتعديل قانوني ما نتيجة حملة وطنية أو إقليمية أو تحت ضغط شعبي أو ضغط المجتمع المدني. ويمكن أن يترافق ذلك أحيانا، مع ضغوط دولية ومع سعي المسؤولين إلى تحسين صورة الحكومة إزاء الرأي العام، إلا أن ذلك لا يجري دائما في سياق منهجي يعبر عن التزام الحكومة بالمساواة والتمكين على كل المستويات (مع استثناءات في بعض الحالات في بعض البلدان). وعلى الرغم من أن هذه التعديلات تكون مفروضة بفضل نضالات المرأة والمجتمع المدني عموما، إلا أنها تستخدم من أجل تنفيس الاحتقان وتحسين الصورة، ودفع الحركة النسوية والحقوقية للبقاء ضمن استراتيجية المطالبة بإصلاحات معزولة، الأمر الذي يستغرق وقتا طويلا، ويعطل اللجوء إلى استراتيجيات أخرى تتصدى لمتطلبات الإصلاح المؤسسي والتشريعي الشامل. والرد على ذلك، يكون بتنويع الاستراتيجيات وعدم السماح باختزال النضال من أجل المساواة بالإجراءات الجزئية واستنزاف جهود المجتمع المدني.

ه- **عزل قضية المرأة عن اعتماد سياسات تنموية متسقة :** ويمكن أن يتخذ ذلك شكل التفاعل مع مطالب الحركة النسوية ومطالب الجمعيات النسائية التي تختص بالنساء كفئة من منظور ضيق، وإدخال الأطراف المعنية في مسارات من النقاش طويلة ومتعرجة، يكون من بين أهدافها توجيه الانتباه عن متطلبات رئيسية للنهج التنموي في مجالات عامة تشمل الجميع. على سبيل المثل، يمكن إطلاق حوارات حول نظم المساعدة للنساء ربات الأسر، في حين يغفل بالكامل البحث في نظام شامل للحماية الاجتماعية على أساس منظور الحق (من ضمنها مبادرة أرضية الحماية الاجتماعية). والرد يكون بالالتزام بالترابط الموضوعي بين ما هو خاص وفئوي وبين ما هو عام ويشمل الجميع، بما في ذلك الاجراءات التكميلية الخاصة بهذه الفئة المحرومة أو المهمشة أو تلك.

و- **إغفال الجانب المجتمعي والثقافي لقضية المساواة :** جاء البعد الثقافي ضعيفا أصلا في الأجندة التنموية العالمية، مقارنة بالأبعاد الأخرى. وقد ورد جزئيا في المقصد الرابع من الهدف الخامس للتنمية المستدامة الذي يتعلق بتقييم العمل الرعائي، وتوفير متطلبات ذلك، ومن ضمنها تقاسم الأدوار داخل الأسرة. تطال هذه النقطة الأخيرة التقاليد والعادات بما لها من طابع ثقافي. ولا يحظى هذا المقصد الرابع بالاهتمام الذي يستحق، ويمكن أن يجري تجاهله/تغييبه من قبل المتحفظين على مبدأ المساواة بين الجنسين، نظرا لطابعه التحويلي الذي له أثر على النظريات الاقتصادية غير التضمينية السائدة ويتطلب مراجعتها ومراجعة أدواتها، ولأنه يفرض سياسات عامة وخطوات عملية محددة في ما يتعلق بتوفير الخدمات التي تتيح تمكين المرأة اقتصاديا ومشاركتها في سوق العمل (دور الحضانة، مرونة دوام العمل)، ولأنه يطال الأسرة بما هي مجال خاص، وأدوار الرجال والنساء داخلها، الأمر الذي يتطلب تطوير منظومة القيم والعلاقات الأسرية بعيدا عن الأنماط البطريركية والذكورية السائدة المقيدة للمرأة والشباب والأطفال. والتركيز على التحول المجتمعي والثقافي ومن ضمنه المقصد الرابع، يفترض أن يشكل محورا ذا أولوية في استراتيجية المساواة والتمكين في المجتمعات العربية.

6. دراسة حالة من مصر : تمكين المرأة محليا بين الخيال والواقع

موضوع دراسة الحالة هو دور الجمعيات المصرية القاعدية في تمكين النساء وفق خطة التنمية المستدامة»[86]. وهي بحث بالمشاركة شمل 60 جمعية مصرية قاعدية أجابت بالإيجاب على سؤال يتعلق بأنها تعمل وفق خطة التنمية المستدامة. وتهدف دراسة الحالة، إلى استكشاف كيف تفهم هذه الجمعيات دورها في تمكين النساء وكيف تربطه بالأجندة العالمية.

جمعيات ضد الجوع والفقر (الدافع الديني)

تنشط 66 % من الجمعيات المبحوثة في تقديم قروض ومنح وأدوات إنتاج للنساء، فضلا عن توفير تدريبات تساعد النساء على إدارة المشروعات التي تقع أغلبها في مجالات صناعة المخبوزات والأغذية والحياكة، وتعتبرها برامجا للتمكين الاقتصادي للنساء. ويعترف القائمون على الجمعيات بأن تلك الأنشطة الاقتصادية توفر جنيهات قليلة للنساء ولأسرهن ولا تساهم في تغيير أوضاعهن تغييرا جوهريا، وذهبت بعض المشاركات في المجموعات البؤرية أبعد منلك إذ اعتبرت أن الإقراض متناهي الصغر صار أشبه بعبء جديد يلقى على كاهل النساء المنهكات أساسا فى أعباء رعاية الأبناء والأسرة والأرض والدواجن ومتابعة تعليم الصغار. كما أن أعضاء الجمعيات المشاركات والمشاركين، رأوا أن قدرات النساء وإمكانياتهن التعليمية، لن تسمح لهن بالتحصل على مبالغ كبيرة تساهم في تحقيق تغيير لأسرهن وتعوزهن الخبرة التي تعينهن على إدارة مشروعات فعلية.

بينت الدراسة أن توزيع الغذاء يشكل نشاطا غير مسبوق خلال المواسم الدينية وعلى رأسها رمضان والأعياد، ويتم التنسيق مع المساجد فى مد طاولات إفطار الفقراء – موائد الرحمن - وغالبا ما يشارك أحد أعضاء مجالس الإدارة أو أكثر فى تكلفة هذه الموائد. ويكون الدافع الأكثر أهمية هو التقرب من الله والعمل بموجب تعاليم الأديان ورحمة بالفقراء والمحتاجين، حيث أن سد الجوع هو هدف يتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية (والمسيحية) وهو أكثر الأهداف الإنمائية نبلا، ولا فضل للأمم المتحدة في ذلك(حسب رأيهم).

وعلى الرغم من أن ما يقرب من نصف الجميعات المبحوثة تخدم مجتمعات ريفية، إلا أن المرأة المزارعة لم تكن على جدول اهتمام الجميعات، فهناك 11.6 % فقط من الجميعات تعمل على دعم النساء المزارعات، ونصفها يدرب نساء المدن على زراعة أسطح المنازل. كذلك، أفادت 9 % من الجميعات بتقديم أنشطة للنساء من ذوات الإعاقة.

> «احنا مش منتظرين الأمم المتحدة تعمل لنا خطة تنمية علشان ناخد بالنا من أهالينا المسلمين الفقراء، احنا عندنا رحمة وبنخاف ربنا.»
>
> **رئيس مجلس إدارة،**
> **جمعية الصلاح الخيرية**
> **الإسلامية–القاهرة**

86. الدراسة الميدانية من إعداد جيهان أبو زيد، وهي جزء من ورقة بحثية أوسع بعنوان : رؤى كبيرة في أيد صغيرة – تحليل جندري لأهداف التنمية المستدامة 2030. وقد أعدت خصيصا لهذا التقرير.

التوعية الصحية ومحو الأمية

بينت الدراسة أن 83 % من الجمعيات تقوم بأنشطة توعية صحية، إلا أن هذه الجمعيات لا تملك عيادات ولا مراكز علاجية، حيث يقتصر دورها على مساعدة أصحاب الحاجة للتوسط لدى الجهات الحكومية، إما للعلاج على نفقة الدولة أو لتسهيل إيجاد سرير في إحدى المستشفيات الحكومية التعليمية. وهو دور مهم - رغم أنه جانبي- نظرا لأنه يستجيب لحاجة ملحة في المجتمع المحلي.

وتنشط النسبة نفسها من الجمعيات، في مجال محو أمية النساء، وغالبا ما تتزامن مع فصول محو الأمية، أنشطة للتوعية الصحية وبرامج في التربية الأسرية. في الوقت عينه، تشترط كثير من المشروعات حصول النساء على شهادة محو الأمية للموافقة على الانتفاع بقرض. ويخضع عمل الجمعيات في المجال التربوي لقيود، إذ لا تستطيع العمل على أي مشروع تعليمي داخل المدارس الحكومية دون الحصول على إذنها. ولا يتوقف قبول المشروع أو رفضه على قرار إدارة المشاركة المجتمعية، بل على قرار الإدارة المركزية.

«رغم أن المجتمع يحتاج إلى فتح فصول التقوية لكن مجلس إدارة الجمعية قرر عدم الاستجابة بسبب صعوبة الوصول إلى مدرسين محترفين يقبلون العمل بالجمعية بأجور مخفضة، بينما يحصلون في المراكز التعليمية الخاصة على أضعاف ما يمكن أن تدفعه الجمعية... وفصول التقوية يمكن أن تتحول إلى مدخل لإفساد الجمعيات ماليا، حيث أن عددا منها بات ينافس المراكز الخاصة في أسعار فصول التقوية وفى الصراع على جذب الطلاب.»

عضوة في جمعية تنمية المجتمع المحلي، اشمون شرق الدلتا

مكافحة العنف ضد النساء

تعمل 92 % من الجمعيات المبحوثة في أنشطة تستهدف مكافحة العنف ضد النساء. وقد أقر المشاركون والمشاركات باللقاءات البؤرية أن الجمعيات لا تملك مساحة فعلية لمجابهة مسببات العنف ضد النساء، وأن دورها محصور في الدعم النفسي للناجيات من العنف، فضلا عن تنفيذ أنشطة توعوية. وقد كشفت النتائج عن عجز المنظمات الأهلية عن تبني آليات حاسمة لوقف ممارسات ضارة بالإناث مثل الختان (58 % من الجمعيات تقوم بأنشطة توعوية في هذا الموضوع) الذي يستدعي تنفيذ سياسة حازمة من قبل الدولة. ويستدعي ذلك أيضا، «خروج المؤسسات الدينية» من المشهد حسب رأي بعض المشاركات، حيث تبين أن بعض الجمعيات تستعين برجال دين في حملاتها، وأن بعضهم يتخذ موقفا مزدوجا ضد ختان الإناث خلال اجتماعات الجمعيات للتدريب والتحضير للبرامج، وموقفا مؤيدا (أو متساهلا) في إطار ممارسة وظيفته الدينية.

واعتبر المشاركون والمشاركات في المجموعات البؤرية أن المجتمع المحلي، لا يقبل مفاهيم المساواة بين النساء والرجال ومفاهيم تحرر النساء وغيرها، وأن على الجمعيات احترام القيم التقليدية المحافظة التى تحكم علاقة الرجل بالمرأة. وتنحصر نقاط الاتفاق بينهم في أهمية تعليم الإناث وضرورة مساندة المرأة للعمل خارج المنزل.

أجندة 2030 ودور الدولة

لم ير المشاركون والمشاركات في المجموعات البؤرية في خطة التنمية المستدامة فرصة سانحة للعب دور أكبر في المجتمع لصالح تمكين النساء، دون التزام الدولة التزاما كاملا بتنفيذ الأهداف وتوفير الموارد الكافية. وحسب رأيهم، ستكون خطة التنمية المستدامة دون هذا الدور للدولة، عبارة عن إطار فوقي استعراضي لا يتماشى مع واقع الدول الفقيرة. ويعبر ذلك عن إدراك فطري سليم لمحدودية دور الجمعيات المحلية، وللترابط بين مختلف مستويات ومجالات خطة التنمية المستدامة، بالإضافة إلى كونه يعبر عن ثقافة منتشرة ترى في الدولة الراعية نموذجا ضروريا.

> لكي نغير أوضاع النساء في القرية، علينا أن نعالج بطالة الشباب ونحسن المواصلات ونمد شبكة طرق ونطور المدارس ونقدم حماية أمنية حقيقية لمنطقتنا النائية، ثم نفتح مواقع عمل للنساء في الشركات التي يشغلها الذكور فقط. هل هناك جميعة يمكنها تحقيق ذلك بدون دولة معنية فعلا بالقضاء على الفقر وبتمكين نسائها ورجالها؟
>
> **عضوة مجلس إدارة**
> **جمعية رابطة المرأة بأسيوط**
> **الصعيد المصري**

النظرة إلى خطة التنمية المستدامة

شككت المنظمات المشاركة في فاعلية خطة التنمية المستدامة أو الخطة الوطنية 2030، باعتبار كليهما ترادا لخطط سابقة لم تنفذ، فضلا على أنها خطط غير جدية من الأساس، وفق رأيهم. فهي ليست إلا دعاية سياسية أممية في ما يخص الأولى، ودعاية سياسية مصرية في ما يخص الخطة الوطنية. هذا الموقف غير المتفائل من خطة التنمية المستدامة، لا يعبر عن جهل وعدم معرفة، بقدر ما هو يعبر عن خلاصة تجربة مريرة مع الخطط التنموية العالمية والوطنية وضعف الثقة بالدولة ومؤسساتها، وهو موقف جدي لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار، لكونه مؤشر خبرة ومعرفة لا مؤشر جهل.

الهوة بين النص والواقع

من جهة ثانية، ثمة هوة أخرى بين نصوص الخطط والواقع وفهم الجمعيات نفسها في ما يخص المساواة بين الجنسين، بما هي قضية محورية في خطة التنمية المستدامة وفي التنمية، مع العلم أن الجمعيات المشاركة هي جمعيات نسائية أو تعمل في مجال تمكين النساء، وهي على معرفة بخطة التنمية المستدامة (كما صرحت بذلك وتم اختيارها للدراسة الميدانية على هذا الأساس) وهي يفترض أن تعمل في سبيل تحقيقها.

> «معرفة تلك الخطط لن يقدم ولن تؤخر، كله حبر على ورق والناس بتعاني».
>
> **مشاركة في الاجتماعات البؤرية**
> **بمحافظة الغربية**

فالتمكين في رأي الجمعيات هو مساعدة الفتيات على إتمام التعليم أو إيجاد فرص عمل حتى يتزوجن. والمساواة تتخلص في «التساوي بين الذكور والإناث في حصص الغذاء وفي الالتحاق بالتعليم». فمكان النساء (حسب الرأي الغالب) هو المنزل، طالما ليس هناك حاجة مادية لعملها وأن دورها الأهم هو تربية الأبناء وأن القيادة في الأسرة هي حصرا للرجال. وبرغم ذلك، فإن الجمعيات على قناعة بأنها تعمل على تمكين النساء، وهي تروج بشكل مباشر وغير مباشر لهذه القناعات التي لا تتعارض مع الثقافة العامة ولا تتحداها، بل إنها تلعب دورا فاعلا في إعادة إنتاج الثقافة السائدة.

لا تعبر هذه القناعة عن جهل، بل عن وعي مختلف منتشر بين الفئات الشعبية، وهو ما يبين مرة أخرى أن قضية التنمية وفي صلبها قضية المساواة بين الجنسين ليست مسألة بسيطة، وأن مقاربتها بالشكل التقليدي الفوقي من خلال المشاريع والأنشطة وأساليب العمل والخطاب المسقط على الناس، أمر غير فعال، خلافا لما يمكن أن تتضمنه التقارير التقييمة للمشاريع الممولة وطنيا أو خارجيا. فهي في جوهرها ليست سياسات عامة، ولا هي تدخلات تحويلية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار التعامل مع كل عناصر التمييز واللامساواة، بقدر ما هي انتقائية ومجزأة وأحيانا استعراضية.

إن التمعن بالعمل التنموي على المستوى المحلي، يعيدنا بالضرورة إلى نقطة البداية، إلى المبادئ الموجهة للتنمية وإلى المبادئ الناظمة للأجندات التنموية التي سبق عرضها أكثر مما يتعلق بالجزئيات والتفاصيل. وبالتالي فإن التمعن في الظروف الواقعية التي تتطور ضمنها العملية التنموية وقضية المساواة بين الجنسين، أمر حاسم في وضع الخطط الناجحة لتحقيق الأهداف. وإذا كان ذلك ضروريا في الظروف العادية، فما بالنا، في ظروف الحرب والنزاع والاحتلال، حيث تكون الأمور أكثر تعقيدا وتداخلا، وحيث يكون تحقيق التقدم أكثر صعوبة، وحيث الأولويات ووسائل العمل تكون مختلفة.

المصـــــدر : Stand up

خلاصـــــة

إن تحقيق المساواة بين النساء والرجال، وإلغاء التمييز ضد النساء، وتمكين جميع النساء والفتيات، ليس مسألة بسيطة ولا هي مسألة يمكن اختصارها في الهدف الخامس للتنمية المستدامة، ولا حتى ما جاء في أجندة 2030. فالأجندة نفسها لا تزعم ذلك، وقد وضعت نفسها في إطار مرجعي شامل ومتواصل في الزمن، يتصل مباشرة بمرجعية حقوق الإنسان وبجملة المؤتمرات والوثائق وبرامج العمل، بما في ذلك ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين بدءا من منظومة حقوق الإنسان، وصولا إلى اتفاقية سيداو وغيرها من المؤتمرات مثل مؤتمر بيجينغ والسكان والتنمية الاجتماعية، إضافة إلى العدد الكبير من الاجتماعات والمؤتمرات واللجان الخاصة وإنتاج مراكز البحوث والدراسات.

هذا هو الدرس الأكثر أهمية لما سبق عرضه في هذا الفصل (وفي هذا التقرير بشكل عام)، فالتمييز ضد المرأة ظاهرة عمرها آلاف السنين، وكانت من التعبيرات الأولى لهيمنة منطق القوة والعنف على العلاقات الاجتماعية، ابتداء من المجتمعات القديمة حتى أيامنا هذه. هذا الواقع جعل الباحثين والعلماء يقيسون تطور الحضارة الإنسانية نفسها بمقياس مكانة المرأة في المجتمع. فتحقيق المساواة ليس شأنا تقنيا، بل يمكن حتى القول إنه ليس شأنا تنمويا وحسب، بل هو شأن حضاري بامتياز يتعلق بتطور المجتمع وتنظيماته وعلاقاته وثقافته. وعلى استراتيجيات تحقيق المساواة بين الجنسين، أن ترفع التحدي وأن ترتقي إلى مستوى الإشكالية الحضارية والإشكالية التنموية في بعدها الشامل.

ولأنها ليست مسألة بسيطة، لا في المجتمعات العربية ولا في المجتمعات الأخرى، يكتسي دور منظمات المجتمع المدني والإعلام في المناصرة للمساواة أهمية كبرى خاصة من خلال ما تقوم به من مبادرات في هذا الشأن. فالتغيير لا يمكن أن يكون تلقائيا، كما لا يمكن أن يقتصر على المستويات الفوقية، بل يترسخ في قاعدة المجتمع حيث أن الواقع على الأرض أكثر تنوعا وتعقيدا من التصورات والنماذج الجاهزة مهما كانت متقدمة. فالمقارنة الموضوعية بين النصوص وما يحصل على الأرض، لاسيما في ما يخص السياسات والعمل الميداني في المستويات القاعدية، يظهر وجود هوة بين القول والفعل، وبين التنظير والواقع، وهذا ما عبرت عنه دراسة حالة مصر السابقة. وتزداد مسألة المساواة بين الجنسين تعقيدا، في ظل أوضاع الحروب والنزاعات والاقتتال الداخلي. ولا يخفى على أحد أن المنطقة العربية هي التي تعرف أكثر من غيرها من المناطق، بل لعلها تنفرد بالاحتلال والحروب والنزاعات المتزامنة، كانت المرأة فيها في الآن نفسه، ضحية الصراع وفاعلة في فض كافة أشكال النزاع.

المساواة بين الجنسين

في أجندة 2030

دور المجتمع المدنـي والإعلام

الفصل الثالث

الحروب والنزاعـــات وأثرهـا علـى وضـــع المـــــرأة

الفصل الثالث

الحروب والنزاعات وأثرها على وضع المرأة[87]

تمهيد

إن ترابط السلم والأمن مع التنمية هي مسألة حاضرة على الدوام في الفكر التنموي ومنظومة حقوق الإنسان، كما في الأجندات التنموية العالمية التي أقرتها القمم العالمية في التسعينيات، وكذلك في أهداف الألفية على الرغم من عدم ترجمة ذلك في أهداف ومقاصد محددة حينها. يحضر هذا الترابط بقوة أكبر في أجندة 2030، لاسيما في الديباجة والإعلان، حيث مجمل النص يشدد على أهمية السلم والأمن والحوكمة الرشيدة، بما هي من مكونات التنمية، وبما هي شروط لا بد من تحققها بشكل مسبق، كي تكون التنمية البشرية المستدامة ممكنة، أي بما هي بيئة مساعدة يؤدي غيابها إلى إعاقة التنمية أو تعطيلها.

خطت أجندة 2030 خطوة أكثر تحديدا إلى الأمام، عندما خصصت الهدف السادس عشر لهذا الجانب فدعا إلى : «**التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات**»، بما ينقل المسألة من الترابط التحليلي بين السلم والتنمية إلى جعل السلم والأمن والحوكمة الرشيدة، أهدافا ومقاصد لسياسات يمكن قياس التقدم في تحقيقها بشكل عملي.

ويلاحظ في هذا الصدد، أن صياغة هذا الهدف والمقاصد التي احتوى عليها (والمؤشرات المقترحة للقياس) تشكو من بعض نقاط الضعف أهمها :

- الجمع بين السلم والأمن والحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان... إلخ، في هدف واحد، وهذه قضايا كثيرة وكلها ذات أهمية كبرى، وربما كان من الأجدى أن يقع توزيعها على أكثر من هدف واحد، أو على الأقل التمييز بين هدف يتعلق بالسلم والأمن، وآخر يتعلق بالديمقراطية والحوكمة.
- عدم التمييز بين مختلف أنواع الحروب والنزاعات والعنف. فقد جمع الهدف بين الحروب الكبيرة بين الدول، والنزاعات الأهلية، والعنف ضد الأفراد في أسرهم في هدف واحد، رغم الاختلافات الواضحة في طبيعة العنف هنا والفاعلين والسياسات الملائمة لمواجهتها.
- الإبهام والعمومية في تحديد القضايا، بما في ذلك قضايا الحوكمة، والجمع بين المستويات الدولية والداخلية.
- التركيز على نقاط محددة (مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة)، وإغفال قضايا أخرى أكثر أهمية (تجارة السلاح مثلا ودورها في إشعال الحروب)... الخ.

87. استند هذا الفصل في أجزاء هامة منه إلى الورقة البحثية التي أعدتها حنان رباني بعنوان : المرأة العربية والتنمية المستدامة في مناطق الحروب والنزاعات المسلحة : التحديات والآفاق. وقد أعدت خصيصا لهذا التقرير.

هذه الإشارات كافية للفت النظر إلى أهمية السلام والأمن (والحوكمة الرشيدة) في البلدان العربية التي تعاني أكثر من مناطق العالم الأخرى من الاحتلال والحروب والنزعات، والتي لا تعتبر صيغة الهدف السادس عشر كافية لتأطيرها، ولا حتى مجمل ما جاء في الأجندة.

> بتنا نحتاج إلى إطار نظري جديد للتعامل مع قضايا الحرب والسلم والتنمية (وإعادة الإعمار)، يأخذ بعين الاعتبار منظور الحقوق ومنظور الشعوب والبلدان التي تعاني منها، وهو المنظور الذي تعتمد منظمات المجتمع المدني التنموية والحركات النسائية والحقوقية

وسوف يكون تركيز هذا الفصل على تناول حالات الاحتلال والحرب والنزاع في البلدان العربية من منظور المساواة بين الجنسين ودور المواطنين والمجتمع المدني، وتحليل مدى فعالية الأدوات الدولية لمتابعة قضايا المرأة والسلم والتنمية في المجتمعات العربية، مع تقديم أمثلة وتجارب ذات صلة.

1. في وصف الحالة العربية

ثلاثة وسبعون عاما مرت على نهاية الحرب العالمية الثانية. وهي فترة تحررت خلالها كل الدول العربية من الاستعمار ونالت استقلالها السياسي، ما عدا فلسطين التي انتقلت من الانتداب البريطاني إلى الاحتلال الإسرائيلي. وحتى الدول التي نالت استقلالها بشكل متتابع حتى السبعينات (آخرها جيبوتي عام 1977)، لم تنعم بالسلام والأمن بشكل مستمر، بل إنها عانت من حروب خارجية واحتلالات، وحلت بها موجة من الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية التي تنقلت من بلد إلى آخر. واستمرت هذه الأخيرة سنوات محدثة خسائر لا تعوض (الحروب الإسرائيلية المتكررة على عدد من الدول العربية، الحرب اللبنانية، العشرية الدموية في الجزائر... إلخ)، إلى أن وصل الأمر إلى مراحل اقتتال داخلي وحروب أهلية وتدمير شبه كامل لبعض الدول، على من نشهده اليوم. وبذلك، يمكن اعتبار **المنطقة العربية كلها في حالة حرب ونزاع لا تقتصر على الدول التي تتعرض لاحتلال أو اعتداءات مباشرة أو التي تقع مواجهات عسكرية ضمن حدودها وحسب، بل هي بآثارها وأسبابها، وأحيانا بالمشاركة فيها، تطال كل دول المنطقة دون استثناء بطريقة أو بأخرى، وتمتد آثارها وتداعياتها إلى النطاق العالمي**. كما أنه حتى الدول التي تعيش حالة من الاستقرار النسبي، تواجه صعوبات أمنية في أجزاء واسعة من أراضيها أحيانا أو موضعية أحيان أخرى مع شبكات الإرهاب والتطرف العنيف.

في ظل هذا الوضع، يحق لنا التساؤل عن مدى جدوى وصدقية الخطاب، الذي يبدو في ظل هذه الأوضاع مجرد شعارات، عن ترابط السلم والأمن مع التنمية ومجمل الخطاب الدولي عن التنمية والسلام ومعظم المبادرات التي تتم في هذا الإطار. كما تحق لنا المقارنة بين الخطاب والتصريحات وبين المعاناة الفعلية لشعوب المنطقة. فقد بينت مراحل ما بعد الحرب، أن المبادرات السلمية لا تتناسب بالمرة وحجم المعاناة والدمار وأنها لم تكن فعالة في وقف الحروب. وسادت قناعة لدى الشعوب العربية بازدواجية المعايير في التعامل مع الحروب والنزاعات، حيث الألفاظ تدعو إلى السلام، فيما الأفعال تناقض ذلك تماما بدءا من تجارة السلاح إلى الانخراط في الحروب وتغذيتها. كل ذلك يستدعي التعامل بجدية أكبر مع إشكالية الحرب والسلم، والنزاعات على اختلافها في المنطقة العربية، ذلك أن السلم

شرط مسبق من شروط الاستقرار العالمي ومقدمة لا بد منها لاحترام حقوق الإنسان (وحقوق النساء من ضمنها) بدءا من الحق في الحياة، وصولا إلى التنمية ومتطلباتها، بعيدا عن الشعارات التي باتت لا تترجم إلى أفعال مؤثرة في حياة الناس.

سـوريـا

«وعز الشرق أوله دمشق»[88]

بحسب تقديرات مفوضية الأمم المتحدة للاجئين، يبلغ عدد اللاجئين السوريين (شهر يناير 2019) في دول الجوار حوالي 5.7 مليون موزعين ما بين لبنان والأردن والعراق وتركيا. ويقدر عدد النازحين داخل الأراضي السورية ما يزيد عن 6.6 مليون[89] ما يمثل حوالي ثلث عدد السكان، والعدد الأعلى للنازحين في العالم.

وتتعرض اللاجئات السوريات لانتهاكات صارخة لحقوقهن في دول اللجوء في غياب وجود آليات حماية فعالة قانونية أو اجتماعية. وتتعدد أشكال الانتهاكات لتشمل التزويج القسري المبكر للفتيات. وفي كثير من الحالات، لا تمتلك المرأة أوراقاً ثبوتية من هوية شخصية ووثائق زواج مسجلة وشهادات ميلاد للأطفال، مما يعطل حصولها على الخدمات من مساعدات إغاثية ورعاية صحية وتعليم وفرص عمل.

كما تتعرض اللاجئات السوريات إلى أشكال متعددة من العنف الجسدي والاستغلال الجنسي تشمل إجبارهن على العمل في الدعارة وتعرضهن للتحرش الجنسي، حتى من قبل عمال الإغاثة واللاجئين أنفسهم في بعض الأحيان. وتحدثت التقارير عن العديد من هذه الحالات في لبنان والأردن ومصر وتركيا وغيرها، حيث تجد المرأة نفسها ضحية هذا الاستغلال دون حصولها على أبسط الخدمات الكفيلة بحمايتها قانونياً واجتماعيا[90]. وفي لبنان، تم كشف شبكة اتجار بالبشر[91] في آذار/مارس 2016 ضحاياها من اللاجئات السوريات، بلغ عددهن أكثر من سبعين امرأة وفتاة في قضية تناولتها وسائل الإعلام اللبنانية في حينه، وكشفت عن ممارسات عنفية بحقهن من ضرب وتعذيب واحتجاز، إضافة إلى استدراجهن وإجبارهن على ممارسة الدعارة.

2. تأثير النزاعات المسلحة على المنطقة

لقد تصاعدت النزاعات المسلحة في المنطقة بعد انتفاضات 2011/2010، حيث أصبحت النزاعات القائمة أكثر تجذراً وتعقيداً وانبثقت عنها ومنها صراعات جديدة داخلية مدعومة من قوى وتحالفات إقليمية ودولية، تلعب أدواراً مختلفة في اليمن وسوريا وليبيا والعراق وفلسطين وفي مجمل المنطقة.

88. أحمد شوقي، كاتب وشاعر مصري
89. https ://www.unhcr.org/syria-emergency.html
90. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون للاجئين في جويلية/يوليو2014.
https ://www.unhcr.org/ar/news/latest/2014/7/53b52f8d6.html?query=%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA
91. قضية غطتها وسائل الإعلام تحت اسم شي موريسChez Maurice وهو اسم الملهى الذي كانت تدار الشبكة منه.

يمتد تأثيرها ليتعدى الحدود الإقليمية عبر تدخلات القوى الدولية في النزاعات نفسها ومشاركتها فيها وامتداد تأثير وتبعات هذه النزاعات إلى أوروبا وغيرها من مناطق العالم، من خلال موجات اللجوء والهجرة هرباً من ويلات الحروب، وما له من تأثير مباشر على اقتصاد الدول المضيفة ونسيجها الاجتماعي، وعلى التوجهات السياسية فيها.

كما رافق هذا الوضع، تنامي ظاهرة التطرف الديني والجماعات المسلحة وانتشارها بالمنطقة، مما أدى ويؤدي إلى زعزعة الأمن والسلام، وانتشار الإرهاب في البلدان العربية وخارجها. وقد ساهم تعاقب الحروب والنزاعات الداخلية بعض البلدان العربية، إضافة إلى عدم الاستقرار المرافق للتحولات السياسية في الدول الأخرى، في إنتاج حالة من الفوضى وانعدام الأمن وفقدان الثقة في أنظمة الحكم القائمة وتضاؤل الأمل في إمكانية إحداث تغيير حقيقي على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي. أضف إلى ذلك، تدهور الوضع الاقتصادي وتزايد الفروقات بين الطبقات الاجتماعية والتمييز ضد النساء والشباب وفئات اجتماعية ومناطق وازدياد مستويات الفقر والبطالة والتضييق على الحقوق والحريات... ، وصولا إلى شيوع حالة من الإحباط لدى شرائح واسعة من السكان. وتعبر هذه الحالة عن نفسها بأشكال مختلفة، بما في ذلك المخاطرة والتهلكة في الهجرات غير النظامية عبر المتوسط الذي يبتلع الآلاف من المهاجرين السريين، بلغ ذروته عام 2016 مع 5143 وفاة، وبلغ 2297 عام 2018، و203 ضحية بين 1 و22 يناير/كانون الثاني 2019[92].

الشكل البياني 13 : **عدد المهاجرين الضحايا أثناء عبروهم البحر الأبيض المتوسط.**

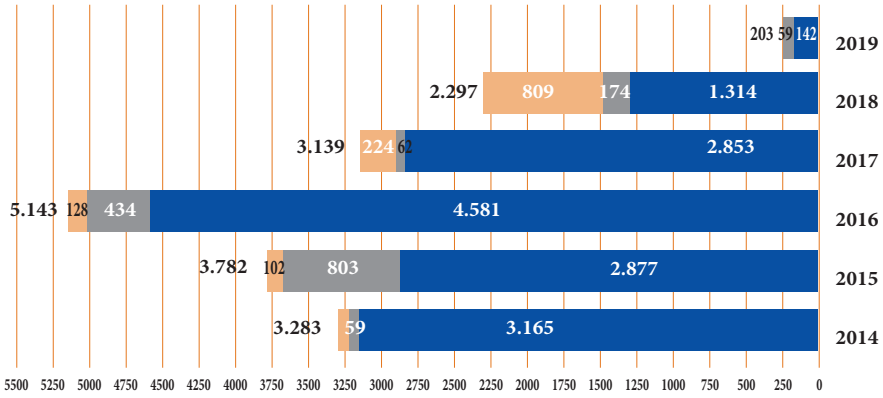

المصدر : Missing migrants https ://missingmigrants.iom.int

3. المرأة والحرب والحقوق في المجتمعات العربية

1.3. تداعيـــات الحـــروب على المـــرأة

نتائج الحرب كارثية على مختلفة الصعد، وآثارها الهيكلية ليست مجرد امتداد للخسائر المادية أو التدهور القطاعي، بل إن أثرها التدميري يؤدي إلى ما يشبه الخلل التكويني (الجيني) في بنية المجتمع والمؤسسات ومنظومة القيم. وينتج عن ذلك «مولود» (نظام وعلاقات) أقرب إلى حالة التوحش، حيث تتوالد وتنمو وتنتشر الأزمات والمشكلات

92. https ://missingmigrants.iom.int/region/mediterranean

ويعاد إنتاج عناصر التخلف التي يفترض أنه قد تجاوزها في سياق التطور الحضاري في بلدان المنطقة العربية ومجتمعاتها ومؤسساتها وتشريعاتها. ويظل الشباب والرجال عامة الهدف الرئيسي للاعتداءات التي تشمل القتل والاعتقال والتعذيب والاختفاء القسري والتجنيد ضمن الجيوش النظامية والمليشيات المسلحة. كما يتعرض الأطفال لصدمات نفسية عميقة الأثر وطويلة الأمد جراء تداعيات النزاع، والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى فقدان الوالدين أو الأقارب وانعدام الإحساس بالأمان أو النزوح والتهجير. كما يتم انتهاك حقوقهم الأساسية في التعليم والأمان والرعاية الصحية، إضافة إلى تعرضهم للعنف بأشكاله المختلفة وتوسع ظاهرة التزويج القسري للطفلات.

اليمـــــن

«فكلّ ملامٌ على ما يحب... ولا أحد عذلني بحب اليمن![93]

استهل فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن تقريره في يناير/ كانون ثاني 2018 بالقول : «بعد قرابة ثلاث سنوات من النزاع، يكاد اليمن كدولة، أن يكون قد ولى عن الوجود. فبدلاً من دولة واحدة، بات هناك دويلات متحاربة، وليس لدى أي من هذه الكيانات من الدعم السياسي أو القوة العسكرية، ما يمكنه من إعادة توحيد البلد أو تحقيق نصر في ميدان القتال»[94]. كما أشار التقرير إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الأطراف المتنازعة عام 2017 بحق المدنيين في مخالفة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأعلنت اليونيسيف في بيان لها، أن سوء التغذية بين أطفال اليمن بلغ أعلى مستوياته على الإطلاق، حيث يعاني 2.2 مليون طفل من سوء التغذية الحاد ويحتاجون إلى التدخل السريع، وهي زيادة كبيرة تصل إلى 200 في المائة مقارنة بعام 2014.

وتعاني المرأة اليمنية منذ زمن طويل من انتهاكات لحقوقها، وتشير تقارير الأمم المتحدة أن 30 % من ضحايا الحرب في اليمن البالغ عددهم نحو 47 ألف قتيل وجريح هم من الأطفال والنساء. كما أدى النزاع في اليمن إلى نزوح أكثر من 3 ملايين شخص، تشكل النساء والفتيات أكثر من 50 % منهم. وتشير التقديرات أيضا إلى أن 1.1 مليون امرأة حامل مصابة بسوء التغذية، وقد يؤدي انهيار الخدمات الصحية إلى وفاة 800 امرأة حامل. كما أن نقص الغذاء وسوء التغذية وتدهور الرعاية الصحية في اليمن، يجعل من عملية الولادة أكثر صعوبة، ويضع حياة الأمهات على المحك[95]. ويعيق القصف المتكرر وحدة النزاع، الكثير من النساء الحوامل من الوصول إلى المراكز الصحية، مما يجبرهن على الولادة في ظروف صعبة وعدم الحصول على الرعاية الصحية المطلوبة. وفي مناطق انتشار المليشيات المسلحة، تتعرض المرأة للمضايقات من التوقيف والتفتيش والقتل والاختطاف في الشوارع ومداهمة المنازل.

93. الشاعر السعودي محمد عزيز العرفج
94. الأمم المتحدة، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، 26 يناير 2018 https ://www.undocs.org/ar/S/2019/83
95. اليمن، نظرة على الاحتياجات الإنسانية، الفريق القطري الإنساني، 2018 -http ://ye.one.un.org/content/dam/unct/yemen/docs/unct-ye-humanitarian-needs overview-doc-2018-Ar.pdf

العـــــراق

«متى من طول نزفك تستريح؟ سلاماً أيها الوطن الجريح»[96]

برزت في السنوات الأخيرة قضية ملحة تتعلق بالتعامل مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها مليشيات داعش في المدن الواقعة تحت سيطرتها. شمل ذلك القتل والترحيل وإجبار غير المسلمين على الإسلام والاختطاف والاغتصاب، وفي بعض الحالات الاستعباد الجنسي والاتجار بالنساء والفتيات من مختلف الطوائف[97]، لاسيما الأزيديات. وذكرت الإحصائيات في أوت/ أغسطس 2016 أن داعش قامت باختطاف 6417 من الأزيديين من بينهم 3547 من النساء. وحتى يوليو/تموز 2017، تمكن 3048 منهم من الفرار، منهم 1092 من النساء و819 من الفتيات و803 من الأولاد.[98]

و تواجه الناجيات من قبضة داعش كثيرا من المشكلات والانتهاكات لحقوقهن، تشمل الآثار الجسدية والنفسية لتجاربهن في غياب نظم حماية قانونية واجتماعية وعائلية تسعى إلى إعادة تأهيلهن وإدماجهن في المجتمع. وهناك عدد من الأطفال الذين تم إنجابهم نتيجة للاغتصاب، من الذين يفتقدون الأوراق الثبوتية لغياب عقود زواج شرعية معترف بها، بالإضافة إلى نبذهم من قبل المجتمع وفي بعض الأحيان من أمهاتهم. كما تعتبر النساء الناجيات من عنف داعش وأطفالهن، وصمة عار في مجتمعاتهن وتنقصهن الإمكانيات المادية والخدمات الصحية والنفسية لتمكنهن من العيش بشكل مستقل. والجدير بالذكر أن النزوح الداخلي للمدنيين أدى إلى تفاقم مستويات العنف الأسري وزيادة تعرض المرأة للعنف الجنسي.

ونظرا لفظاعة هذا الانتهاك الجماعي من قبل داعش، ذكر القرار 2242 بالاسم هذه القضية[99]، واعتبرها جريمة حرب في نص صريح هو الأول من نوعه. كما يشكل فوز العراقية الأزيدية ناديا مراد بجائزة نوبل للسلام عام 2018، اعترافا بعذابات كل النساء وكل الناس من وحشية تنظيم داعش، وتكريما لشجاعة النساء الأزيديات والعراقيات في مواجهة التطرف والتوحش في كل مكان.

تجلب النزاعات عوامل إضافية لزيادة تهميش المرأة وإضعافها، مما يجعلها تتحمل العبء الأكبر لهذه الحروب. فقد أثبتت الدراسات أن مستويات العنف الأسري ترتفع بشكل ملحوظ خلال فترات النزاعات والحروب بسبب ازدياد مستويات العنف الموجه ضد المجتمع بشكل عام وسوء أحوال المعيشة وانعدام الأمن وتوفر السلاح والانهيار العام لسيادة القانون وتضعضع الهياكل الاجتماعية والعائلية ومنظومات القيم. ويؤدي ذلك إلى «تطبيع» العنف على أساس الجنس كعنصر إضافي للتمييز[100].

---

96. عبد الرزاق عبد الواحد، شاعر عراقي
97. انتهاكات داعش طالت الرجال والنساء والأطفال من كافة الأقليات العرقية والدينية، بما في ذلك المسيحيين والكرد الفيليينو الكاكائين والصابئة والشبك والعرب الشيعة والتركمان واستهدفت بشكل خاصالأزيديين
98. بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، تقرير حقوق الإنسان، 22 أوت / أغسطس 2017 https ://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/UNAMIReport22Aug2017_AR.pdf
99. القرار 2242 تم اعتماده بالإجماع في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2015، في نيويورك، خلال انعقاد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة عشرة لصدور القرار 1325. ويجدّد القرار 2242 برنامج «المرأة والسلام والأمن» الذي يشدّد على ضرورة النهوض بحقوق الإنسان الواجبة للمرأة وتعزيز دورها في درء النزاعات وتسويتها.
100. المرأة والسلام والأمن، الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي https ://www.ohchr.org/AR/Issues/Women/WRGS/Pages/PeaceAndSecurity.aspx

كما تتعرض المرأة في الكثير من الأحيان للاستهداف المباشر من قتل واعتداء جسدي وجنسي متمثلاً بالاغتصاب كأداة من أدوات الحرب، وفي حالات استثنائية قد يصل إلى الاستعباد الجنسي كما حدث من قبل ميليشيات ما يسمى بالدولة الإسلامية (داعش) في العراق. وفي حالات اللجوء والنزوح الناتجة عن الحرب، تبقى النساء أكثر عرضة للاستغلال الجسدي والجنسي والتمييز الموجه من قبل مجتمعاتهن وانتهاك حقوقهن في البلدان المضيفة، كونهن الحلقة الأضعف في المعادلة تماما كما الفتيات والأطفال. وتعد أوضاع اللاجئات السوريات في دول الجوار مثالاً صارخاً لهذا التمييز والانتهاك.

تجلب النزاعات عوامل إضافية لإضعاف المرأة (...) وتؤدي إلى «تطبيع» ما يسمى العنف على أساس الجنس كعنصر إضافي للتمييز

2.3. جرائـم العنف والقتل ضد النساء والفتيات في ظروف الحرب وما بعدها

تبين الدراسات أن جرائم العنف بما في ذلك القتل ضد النساء والفتيات، لها أسباب مستوطنة في المجتمعات العربية، وتجد مستويات متفاوتة من القبول أو غض النظر الاجتماعية تستند إلى مبررات الدين والتقاليد والخصوصية الثقافية التي تخفي تمسكا شديدا بالثقافة البطريركية - الذكورية، وبإعلاء قيمة العنف والقوة اللازمة لاستمرار أحكام السيطرة على المجالين العام والخاص، وتقع ضحيته النساء بشكل مضاعف. يصح ذلك في زمن السلم، إلا أن الأمر يبلغ مستويات خطيرة في ظروف الحرب والنزاع، أو ما بعده، في ظل الاحتلال المزمن، وما ينتج عن ذلك من تفكك مجتمعي وقيمي عام، ومن تعميم وضعية العنف والقتل في البلد والمجتمع.

وفي دراسة حديثة صدرت عن منظمة أبعاد (جانفي - يناير 2019) عن «العنف القائم على النوع الاجتماعي في سوريا»[101]، جاء «أن حركة النزوح والهجرة تفرض خطرا كبيرا على النازحين/ات داخليا، وخاصة على النساء والفتيات، في حين تفرض الطبيعة الأبوية - الذكورية للمجتمع السوري بحد ذاتها أنواعا مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي في المحيط الاجتماعي - السياسي والأسري. وكرست أوضاع النزوح والتهجير المخاطر، حيث باتت النساء يواجهن ويتعرضن لكافة الأنواع والأشكال التسعة من العنف القائم على النوع الاجتماعية : العنف الجنسي، والجسدي (بما في ذلك الأسري)، والاقتصادي، واللفظي، والنفسي، والعاطفي، الديني، والاجتماعي، والإهمال...

«ضرب النساء في الشوارع بعصي الخيزران كان من الممارسات العامة لداعش يطال أي جزء من أجسام النساء مرئيا مهما كان ضئيلا، وإهانتهن وإذلالهن. وإذا كان هنا أي شك حول تصرفات المرأة، فسوف يرجموها ويضعونها في الساحات أمام مئات الأشخاص، بمن فيهم الأطفال».

اخصائي اجتماعي
في دير الزور
(من دراسة أبعاد)

101. https ://www.abaadmena.org/documents/ebook.1555064679.pdf

وأظهرت الدراسة أن من بين الفئات الأكثر هشاشة هم، « القاصرون والقاصرات معظمهن من الفتيات (45 %)، يليها النساء (41 %)، ثم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والصعوبات الوظيفية». وكما في الدول الأخرى، فإن الثقافة المفروضة وضعف الحماية القانونية واللجوء إلى المرجعيات العشائرية والقبلية والدينية، تلعب الدور الأكثر أهمية في تجنب الناجيات الإفصاح عن الجرم أو الانتهاك الذي تعرضن له. وقد تبين أن الأسباب الأكثر أهمية هي : الخوف من الفضيحة والعار، غياب الدعم العائلي والاجتماعي، اليأس من النظام القانوني، الخوف من الانتقام الذي يمكن أن يصل إلى القتل غسلا «للعار» (بما في ذلك من قبل الأسرة). وتصبح هذه الجرائم وهذا العنف سلوكا علنيا في المناطق التي تسيطر عليها التنظيمات المسلحة المتطرفة.

يتكرر المشهد العدائي إزاء النساء في العراق، الذي نجح في التخلص من «احتلال» داعش على بعض محافظات البلاد، لكن آثار المرحلة السابقة لا تزال ماثلة في الوضعية الهشة لآلاف النساء والأطفال والعائلات التي عاشت في هذه المناطق واللواتي يواجهن رفضا اجتماعيا وحالات انتقام وعنف متعددة الأشكال. كما أن كل ما جرى في العراق خلال العقود السابقة، ساهم في تعزيز مناخ العنف العام لاسيما ضد النساء باستخدام الذرائع نفسها في المجتمعات العربية الأخرى. ولا تخفي الحكومة العراقية هذه الظاهرة، بل إنها تصرح عنها وتنشر إحصاءات بشكل مستمر، إلا أن فعالية الخطط الموضوعية للقضاء عليها لا تزال محدودة. وثمة تصادم بين الآليات القانونية الرسمية وبين المرجعيات العشائرية والدينية، وما يعتبر ثقافة سائدة، عدا أن ضعف الإرادة السياسية الجازمة بفعل تراكم الأولويات الأخرى من وجهة نظر أصحاب القرار.

الشكل البياني 14 : **عدد ضحايا القتل وضحايا الإتجار بالبشر**

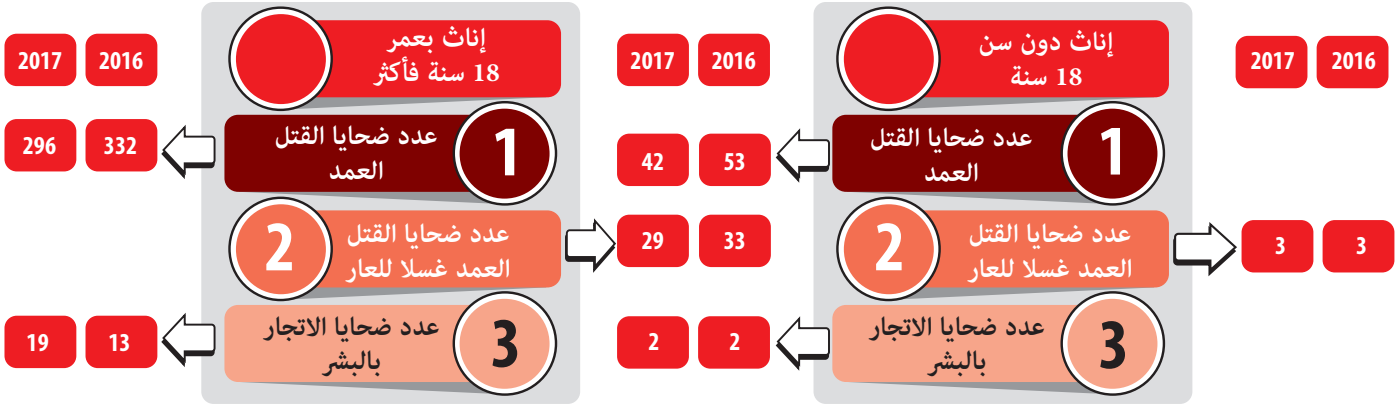

المصدر : التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء – العراق 2018

الشكل البياني 15 : **حوادث قتل وانتحار النساء في فلسطين**

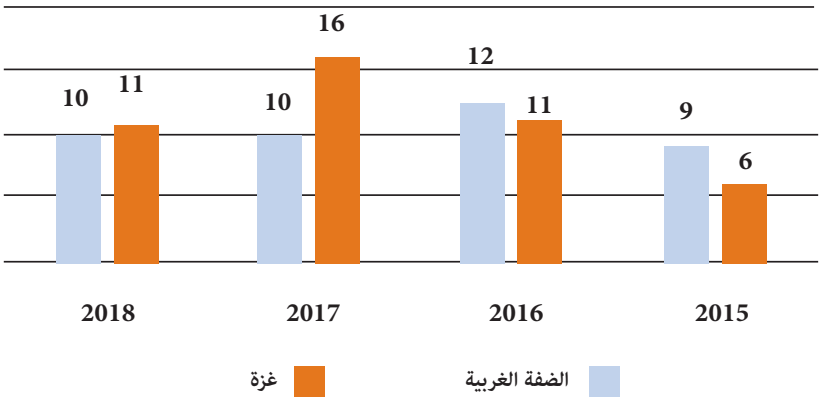

المصدر : ورقة حقائق – مركز شؤون المرأة، غزة. http ://site.wac.ps/ar/category/bublish-ar/

لا تخرج الحالة الفلسطينية عن هذا السياق أيضا، حيث العوامل الثقافية والاجتماعية هي نفسها كما في الدول الأخرى، يضاف إليها واقع الاحتلال تعقيدا. يشمل ذلك الضفة الغربية وغزة، كما يشمل حالات قتل كثيرة للنساء والفتيات داخل «الخط الأخضر» أيضا. وحسب دراسات عدة لـ «مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي»[102] التي توثق حالات قتل النساء في الأراضي الفلسطينية، قتلت 85 امرأة بين عامي 2015 و2018 (44 في غزة، و41 في الضفة)، وهي تمثل الحالات التي تم رصدها وتوثيقها، في حين أن العدد الفعلي أكبر من ذلك، كما أن عددا من حالات القتل تسجل كحوادث انتحار.

وفي داخل الخط الأخضر (الأراضي المحتلة عام 1948)، وحسب بعض الدراسات والتقارير، ثمة إشكالية خاصة ناجمة عن محافظة «مجتمع فلسطينيي الـ 48 على امتداده وتواصله مع العقلية الذكورية المهيمنة في المجتمعات العربية عامة. وتبرز هناك أشكال وتعابير متعددة ومختلفة للتمييز وللقمع، من تزويج الصغيرات، تعدد الزوجات، مرورا بالخطاب الإقصائي والعنف الجسدي لارتكاب جرائم قتل نساء، ومن ضمنها جرائم تتم على خلفية ما يسمى بشرف العائلة...

ووسط كيان (دولة إسرائيل) يفترض به أن يمارس العصرنة والمدنية وسلطة القانون، تحافظ العقلية الذكورية على «جيتو/غيتو سيادي» يمارس دورا مستقلا في ما يخص الحفاظ على «العرض والشرف»... حيث انخفض السقف لمسببات العنف (من العلاقات الجنسية خارج الزواج) ليشمل صورا وفيديوهات ومحادثات وعلاقات على الشبكات الاجتماعية. وهي مظاهر حياتية تعتبر من المنظور المجتمعي السائد غير ملتزمة بمعايير المجتمع المحافظ كالعلاقات الطائفية من أديان مختلفة أو شكل اللباس أو التدخين أو احتساء الكحول والسهر خارج البيت... وحسب جمعية نساء ضد العنف، فإن المجموع الكلي لعدد الجرائم ضد النساء الفلسطينيات داخل أراضي الـ 48 باختلاف المسببات، يتجاوز 200 جريمة سجلت منذ عام 1986 إلى عام 2018». ولا تبدي السلطات الإسرائيلية والشرطة الاهتمام نفسه بفرض القانون في هذه الحالات، كما في حالات تعرض النساء اليهوديات للعنف والجرائم[103].

---

102. www.wclac.org

103. بالنسبة إلى فلسطين : تقارير مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، «ورقة حقائق حول جرائم قتل وانتحار النساء في فلسطين 2015-2018، مركز شؤون المرأة – غزة، وجرائم قتل النساء في الدخل الفلسطيني : ضحايا العنف الذكوري والكولونيالي. فايد بدارنة – رصيف 22، ديسمبر 2018. http ://site.wac.ps/ar/wp-content/uploads/2018/

التعليم في خط النار

أكد تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة في 3 سبتمبر/ أيلول 2015 بعنوان «التعليم في خط النار» أن الصراعات الداخلية في منطقة الشرق الأوسط، منعت ما لا يقل عن 13.4 مليون طفل من تلقي التعليم في المدارس في كلٍّ من سورية والعراق واليمن وليبيا وجنوب السودان، بما يعادل نسبة 40% من إجمالي عدد الأطفال في سن الدراسة في هذه الدول. وتسرب من التعليم 3.1 ملايين طفل في السودان، و3 ملايين طفل في العراق، و2.9 مليون طفل في اليمن، و2.7 مليون طفل في سورية ومناطق تمركز اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان وتركيا ومصر، و2 مليون طفل في ليبيا. كما تم تدمير ما لا يقل عن 8850 مدرسة ومنشأة تعليمية في كلٍّ من سورية والعراق واليمن وليبيا والسودان، نتيجة الاستهداف المستمر للمنشآت التعليمية. يضاف إلى ذلك، إفراغ المدارس من كادر المعلمين /ات الذين يضطرون للنزوح لمناطق أكثر أماناً، مما يؤدي إلى إغلاق بعض المنشآت التعليمية في البؤر المشتعلة كما حدث في سوريا، حيث ترك ما لا يقل عن 52500 معلم و523 مستشار تعليمي عملهم في المناطق المشتعلة، وفضلوا اللجوء إلى دول الجوار أو النزوح داخلياً الى مناطق أخرى أكثر أمنا.

المصدر : التعليم في خط النار[104]

3.3. المـــرأة والســـــلام

إن حصر دور المرأة في ظل النزاعات والحروب في صورة الضحية فيه اجتزاء لدورها، كما أنه لا ينسجم مع مقاربة الحقوق ومقاربة الحركة النسوية ولا مقاربة هذا التقرير. فالنساء بما هن مواطنات، شريكات فاعلات أيضا في مجمل المشهد المجتمعي، مع لحظ كل أشكال التمييز والضغوط الخاصة والإضافية التي يتعرضن لها. لذلك، شاركت النساء، ولا تزلن، في الفعل الاحتجاجي الإيجابي على الحروب والنزاعات والسعي إلى حلول ناجعة لوقفها ومعالجة أسبابها، وفي التدخل على كافة المستويات من أجل معالجة آثارها.

دور النساء في الحراك في شوارع بلدان المنطقة، تراجع في مسارات الانتقال في أشكاله المؤسسية من انتخابات وتشريع وإعادة تشكيل مؤسسات السلطة مع استثناءات قليلة

وقد لعبت النساء، بشكل جلي دورا كبيرا، بما في ذلك الدور القيادي في الانتفاضات الشعبية في مرحلة الحراك الشعبي في الشارع في نقطة انطلاقه الأولى في تونس وفي نقطته الراهنة في السودان، إلا أن هذا الدور تراجع بعد ذلك في ما سمي مسار «الانتقال الديمقراطي»، لاسيما في أشكاله المؤسسية من خلال الانتخابات والتشريع وإعادة تشكيل مؤسسات السلطة. فانكفأ دور النساء مجددا، ما عدا الحالة التونسية التي تشكل استثناء في الوضع العربي العام (وجزئيا الحالة المغربية)، حيث تشكل معركة المساواة بين الجنسين محورا بالغ الأهمية في عملية التحول السياسي في البلاد.

104. https ://www.unicef.org/mena/media/2276/file

كما أن الأمم المتحدة طورت آليات خاصة لتعزيز دور المرأة في تحقيق السلم والأمن، أبرزها القرار 1325 والقرارات المكملة له التي تحاول الاستناد إلى النساء من أجل تحسين مضمون وآليات ونتائج عمليات التفاوض بهدف حل النزاعات وبناء السلام من خلال تعظيم دور النساء في هذه العملية، تترجم إلى خطط وسياسات وممارسات على الصعيد الوطني، ويتضمن الإطار التالي مثلين عليها من فلسطين[105] واليمن[106].

الآليـــات الأمميـــة : القـــرار 1325

أنشأت الأمم المتحدة آليات دولية لدعم دور المرأة في بناء السلام. ويشمل ذلك اعتماد مجلس الأمن القرار 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن (2000) الذي سلَّم بتأثير النزاعات المسلحة غير المتناسب على النساء والفتيات، وبدور النساء والفتيات في جهود بناء السلام. ويعتبر هذا القرار الأهم ضمن القرارات ذات العلاقة، كونه يؤسس لآليات أممية تدعو لحماية المرأة وضمان مشاركتها في السلام والبناء. وتلته سلسلة قرارات مكملة في السنوات التالية، عززت القرار ومأسست آليات المتابعة والرصد، وغطت أبعاد جديدة، لاسيما ما يتعلق منها بالمنظمات الإرهابية، بما هي تنظيمات خارجة على النظام الدولي (القرار 2242 لعام 2015).

فلسطيـــن : 1325 فـــي مواجهـــة المحتـــل

فلسطين هي الدولة التي أكثر ما ينطبق عليها القرار 1325 والتي يمكن أن تعد خطة وطنية في هذا الصدد. ويحظى القرار بأهمية خاصة في السياق الفلسطيني لكونه يتعلق بحالة احتلال مباشر، حيث الطرفان المتواجهان هما دولتان (مع التحفظات على وصف الدولة في الحالتين) يفترض أن تكونا ملتزمتين بالقانون الدولي، وملزمتين باحترام القرار 1325 وغيره من القرارات ومجمل القانون الدولي الإنساني. وحتى في الحالة الفلسطينية، هذا الأمر ينطبق بالدرجة الأولى على العنف الممارس ضد النساء من قبل دولة الاحتلال، في حين هو أقل انطباقا على حالة الانقسام – النزاع الداخلي. والواقع أن القرار 1325، يصلح أن يكون أحد عناصر السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية في مخاطبة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالنسبة إلى الانتهاكات الاسرائيلية. وهو ما يبرر إمكانية صياغة خطة وطنية من عناصر متعددة لهذه الغاية.

أعدت السلطة الفلسطينية وثيقة إطار وطني استراتيجي صدرت في ماي/مايو 2015. وحددت الخطة الرؤية الوطنية الاستراتيجية المرتبطة بتطبيق القرار ووضع منهجية المتابعة والتقييم. ويتمحور العمل حول استغلال بنود القرار للتركيز على وضع المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال والانتهاكات التي تتعرض لها، واستثمار المرجعية الحقوقية الواردة في القرار للمطالبة بتوفير الحماية للمرأة الفلسطينية، عبر حملات التعبئة والضغط على المستوى الدولي وتقديم الشكاوى

105. un.org/fr/peacekeeping/issues/women/wps.shtml

106. انظر/ي موقع الحوار الوطني اليمني ومخرجاته : http ://www.ndc.ye/ndc_document.pdf

القانونية ضد الاحتلال من خلال مؤسسات العدالة الدولية، ومطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه انتهاكات الاحتلال لحقوق المرأة والشعب الفلسطيني بشكل عام. كما تشمل الاستراتيجية أهداف وآليات واضحة حول تعزيز مشاركة المرأة في صناعة القرار والتمثيل الدبلوماسي ومفاوضات السلام. وتم تشكيل ائتلاف نسوي من منظمات المجتمع المدني عام 2011، للعمل على تنفيذ القرار من خلال رؤية استراتيجية وطنية موحدة. وفي ظل فشل الجهود الدولية لإيجاد حل سلمي وعادل للقضية الفلسطينية، تبقى جهود المرأة الفلسطينية، والفلسطينيين عموما، محدودة في إمكانية إحداث التغيير.

اليمـــن : نجحـت الجراحـة ومـات المريـــض

تشكل اليمن حالة خاصة لجهة النجاح في تنفيذ إجراءات مشاركة المرأة في الحوار الوطني برعاية الأمم المتحدة بشكل مباشر، وتحقيق «إنجازات» في ما يتعلق بمشاركة المرأة وحضورها في آليات الحوار الوطني، وفي المضامين في الوقت نفسه، وذلك على امتداد أشهر متتالية. ويمكن اعتبار ذلك بمثابة تطبيق ناجح ومتقدم لمضمون القرار 1325 دون اعتماد الدولة خطة وطنية لوضع القرار موضع التنفيذ، ويعود إلى الدور الذي لعبته الأمم المتحدة في إدارة الحوار على أساس المبادرة الخليجية. وتمثلت المرأة بنسبة 30 % من أعضاء مؤتمر الحوار الوطني (565 عضوا) الذي استمر عشرة أشهر (2013 – 2104)، وترأست نساء لجنتين هامتين من أصل لجانه التسعة (لجنة الحقوق والحريات، ولجنة صعدة). وكان هناك حرص على حضور ممثلي النساء اليمنيات في كل اللجان وتم لحظ بعد المساواة بين الجنسين في مخرجات اللجان كلها وإن بمستويات متفاوتة. كما تم تخصيص فقرات خاصة عن حقوق المرأة، تتضمن مواقف متقدمة (منح الجنسية للأولاد، تحديد سن الزواج بـ 18 سنة، ضمانات دستورية وقانونية للحق في العمل، شمولها بوضوح بكل الحقوق العامة والخاصة... الخ). وانتهى الحوار إلى موافقة الجميع على مخرجات الحوار الوطني. بعد ذلك، وفي سبتمبر 2014، حصل انقلاب تام في الأوضاع، واندلعت حرب داخلية لم تلبث أن انضمت إليها قوى إقليمية ودولية، لتصبح الحرب الأكثر تدميرا في تاريخ اليمن، ووضعت مخرجات الحوار الوطني جانبا.

ارتفع صوت النساء اليمنيات بشكل متكرر مطالبات بوقف الحرب وحماية النساء من تبعاتها وزيادة مشاركتهن الفعالة في مفاوضات السلام. وتشكلت بعض المبادرات النسوية الفاعلة في إطار الحوار من أجل السلام ومنها «التوافق النسوي اليمني للسلام والأمن»، الذي تشكل في أكتوبر 2015 يطالبن بإنهاء الحرب في اليمن. وشاركت نساء في وفود الأطراف المتحاربة في إطار مفاوضات جنيف، لكن المشاركة هذه لم يكن لها أثر يذكر. وهو أمر متوقع ومفهوم تماما، حيث أن المسار الحقيقي كان مسار حرب وصراع من أجل تحقيق الغلبة على الأرض، لا مسار تفاوض للوصول إلى حل سياسي.

4. المشاركة السياسية للمرأة في غزة

«سلاماً لأرضٍ خُلقت للسلام وما رأت يومًا سلاماً»[107]

مقدمة

يشكل الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين منذ عام 1947/1848 وإنشاء دولة إسرائيل، ثم لاحقا منذ احتلال باقي الأراضي الفلسطينية إلى جانب أراض عربية أخرى 1967، الحالة الوحيدة لاحتلال استيطاني تقليدي في العالم. وهذا النوع من الاحتلال يشكل انتهاكا شاملا وكليا لحقوق الشعب الفلسطيني كشعب وكأفراد، سواء لجهة حرمانهم من وطنهم ومواطنتهم وحقهم في تقرير المصير، أو حرمانهم من ممتلكاتهم وموارد الرزق والعمل الفردية (والجماعية) من خلال مصادرة الأموال والأراضي والمنشآت.

وتزيد من خطورة انتهاك الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، التطورات الأخيرة التي حصلت عام 2018، لاسيما نقل السفارة الأميركية إلى القدس، وتبني الكنيست الإسرائيلي قانون يهودية الدولة، ووقف التمويل الأميركي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى «الأونروا»[108] والضغط المستمر من أجل إلغاء هذه الوكالة (وهي عملية متكاملة تجري تحت اسم «صفقة القرن» التي لا تزال تفاصيلها غامضة). كل ذلك، ينبئ بمرحلة جديدة تسعى إلى التصفية النهائية لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية بالاستفادة من التدهور الخطير في أوضاع البلدان العربية وانتشار الحروب والإرهاب والتطرف التي تستنزف كل عناصر القوة والوحدة المحتملة في الوضع العربي والفلسطيني، بالإضافة إلى تغير الأولويات الوطنية والإقليمية لدول المنطقة بعد 2011، وتعمم الحروب والتوتر الإقليمي (ولا يعنى ذلك أن هذه المحاولات سوف تنجح بالضرورة). تبعا لذلك، يمكن اعتبار أوضاع فلسطين حالة نموذجية لرصد أثر الحرب والاحتلال والنزاع على المجتمع وعلى النساء تحديدا، بما في ذلك أثره على المشاركة السياسية للمرأة.

عن خصوصية وضع المرأة الفلسطينية في ظل الاحتلال

لعبت المرأة الفلسطينية دورا مؤثراً وبارزاً في تاريخ النضال الفلسطيني، فقد كانت ولا تزال ركناً مهما من أركان المقاومة الوطنية الفلسطينية. ولم تقتصر مشاركتها النضالية على حمل السلاح أو إلقاء الحجر، وإنما شملت أيضاً أشكال النضال الوطني والعطاء الإنساني كافة، بما في ذلك حفاظها على النسيج الاجتماعي، والنضال بالكلمة والقلم، وكان دورها بارزا خلال الانتفاضة الأولى عام 1987.

مع ذلك، فإن تاريخ المرأة الفلسطينية النضالي الممتد، لم يحسن مكانتها العامة في المجتمَع الفلسطيني بشكل مستقر لا تراجع عنه، على الرغم من لحظات كان فيها هذا الدور والتقدير المحيط به في أوجه (لحظات الذروة لدور وسمعة منظمة التحرير الفلسطينية في مطلع السبعينات، والانتفاضة الأولى عام 1987). فلا تزال النساء يتحملن عبء العادات والتقاليد المستندة إلى فكر ذكوري سائد في المجتمع الفلسطيني، يحد من استقلاليتهن ويحتجزهن في الفضاء الخاص، بينما يسيطر الرجال على الفضاء العام.

---

107. محمود درويش، شاعر فلسطيني
108. https ://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN1LG2JL

وكذا الحال بالنسبة إلى المشاركة السياسية، حيث تبخرت آمال المرأة الفلسطينية في الحصول على حقوقها وإحداث التغيير في مكانتها الاجتماعية ومشاركتها في تصميم الدولة الفلسطينية المستقبلية بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو. ولم يحدث وجود السلطة الفلسطينية تحسناً يذكر على وضع المرأة، إذ أن نسبة مشاركتها في الحكومات المتعاقبة والمراكز العليا في الوزارات ومراكز صنع القرار في الهيكليات السياسية الفلسطينية متدنية للغاية. كما جاءت القوانين الفلسطينية لتكرس التمييز والتهميش الممارس ضدها في المجتمع.

رزان النجـــــار

في 1 جوان / يونيو 2018 استشهدت المسعفة الفلسطينية الشابة رزان النجار (مواليد 1997) خلال أدائها لواجبها الإنساني في إسعاف جرحى الاحتجاجات الشعبية على حدود غزة، في ما يعتبر انتهاكا سافرا لحقوق الإنسان والقوانين الدولية المنظمة للنزاع المسلح. وقد قُتلت رزان برصاصة متفجرة لقناص إسرائيلي اخترقت صدرها وخرجت من ظهرها، وذلك عقب تواجدها برفقة زملائها المسعفين على بعد حوالي 100 متر من الشريط الحدودي، في محاولة منهم إسعاف اثنين من المصابين المحاصرين من قبل الاحتلال. خَلَّفَ استشهاد رزان موجة سخط عارمة في غزة والضفة الغربية، وفي وسائل الإعلام العربية والأجنبية والمنظمات الحقوقية ومواقع التواصل الاجتماعي. وأدانت الأمم المتحدة والجامعة العربية والهيئات الدولية والمنظمات الحقوقية العربية والدولية هذا الانتهاك[109].

وصفها محيطها من أهل وأصدقاء وزملاء بالملاك وهي أول مسعفة فلسطينية متطوعة ميدانياً بقطاع غزة، وكانت الابنة البكر لأسرة متواضعة وفقيرة مكونة من أب وأم وأختين و3 أشقاء. وقد عانت الأسرة من الديون المتراكمة منذ تدمير محل الأب لبيع قطع الدراجات بصواريخ إسرائيلية في حرب غزة 2014، ما زاد وضعهم سوءاً. وبعد إنهائها مرحلة الثانوية العامة، درست بجامعة الأزهر تمريض عام، لكنها لم تكمل دراستها بسبب وضعها المادي، فباشرت بأخذ دورات تدريبية وميدانية في الإسعاف الأولي، وحصلت على عدد من الشهادات في الإسعاف على مدار عامين، وحاولت كسب خبرات بتطوعها بمجمع ناصر الطبي دون أي مقابل. وبفضل نشاطها وتفاعلها الكبير، تطوعت وعدد من زملائها ضمن الإغاثة الطبية في مسيرات العودة.

باعت رزان ما تملكه من هاتف وخاتم حتى توفر مستلزمات الإسعاف الأولي وتحملها معها خلال عملها في إسعاف الجرحى، وواصلت الحضور يومياً من السابعة صباحاً إلى العاشرة مساءاً وهي تبحث عن مصابين. أسعفت برفقة زملائها أكثر من 70 مصاب فلسطيني منهم 15 حالة إصابة بالرأس. وكانت رزان قد أصيبت أكثر من 10 مرات خلال مسيرات العودة، ولم يمنعها هذا الأمر من مواصلة مشوارها لأداء رسالتها الطبية السامية طوال 10 أسابيع متواصلة، دون أن تغادر ميدان عملها الإسعافي التطوعي خلال مسيرات العودة. تقول رزان إنها تعشق خدمة أبناء شعبها الذين يشتبكون مع جنود الاحتلال في الميادين كافة، وكانت قد باشرت في دورة تحاليل طبية، في عزيمة منها لدراسة التخصص الذي تحبه، ولكنها استشهدت قبل استلام شهادتها في هذه الدورة[110].

109. https ://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN1LG2JL - http ://www.almadenahnews.com/article/674266

110. هذا النص هو توليف للأخبار والشهادات التي تداولتها الصحف عن رزان النجار.

المشاركة السياسية للمرأة في قطاع غزة [111]

تعتبر المشاركة السياسية للمرأة ضعيفة في الضفة والقطاع على حد سواء، على الرغم من التفاوت لصالح الضفة. ويعود الفضل في زيادة التمثيل البرلماني إلى نظام الكوتا الذي رفع عدد النساء في المجلس التشريعي من خمسة عام 1996 إلى 17 امرأة عام 2006، أي بنسبة 12 % مع تفاوت لصالح غزة. ولا ننسى أن المجلس التشريعي معطل، وانتهت ولايته منذ عام 2010، ولا تشكل العضوية فيه أي دلالة على المشاركة في اتخاذ القرار حاليا. في المقابل، تبلغ نسبة مشاركة النساء في السلطات المحلية 21 %. ويبدو واضحا تأثير نظام الكوتا والمناخات الدولية على التمثيل البرلماني، وهو لا يعبر بالضرورة عن قناعة عميقة لدى الأطراف الفاعلة في فلسطين، حيث أن نسبة المشاركة النسائية في الهيئات القيادية لمنظمة التحرير ضعيفة جدا، وكذلك في الأحزاب السياسية.

الشكل البياني 16 : **نسبة مشاركة النساء في قطاع غزة مقارنة مع مشاركة النساء في الضفة الغربية**

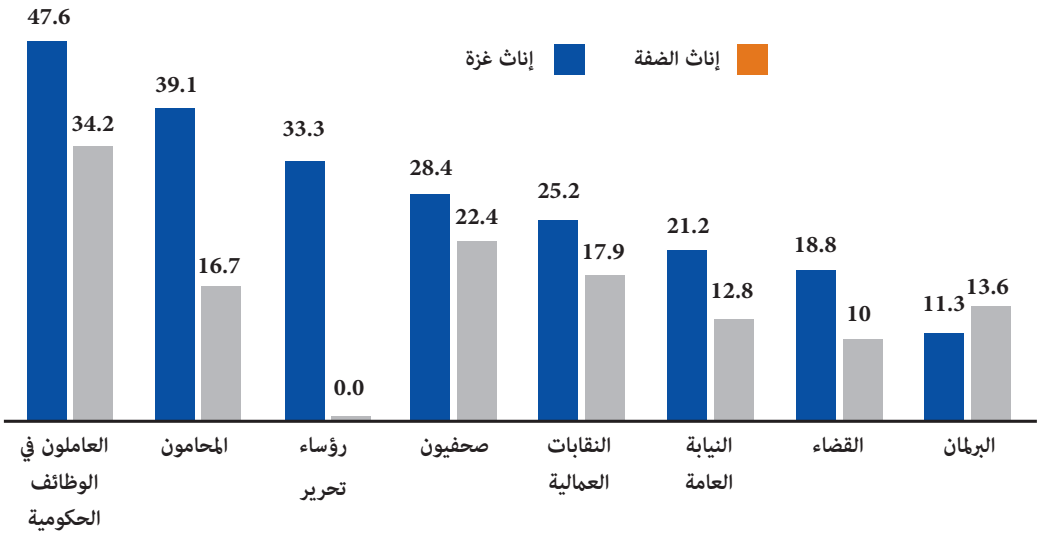

المصدر : علاء زقوت، بيانات الجهاز المركزي للإحصاء 2017.

العوامل المؤثرة على ممارسة المرأة لحقوقها السياسية في غزة

في حالة غزة، يمكن تحديد ثلاث فئات رئيسية من العوامل هي التالية : أولا، الاحتلال والحصار، ثانيا، الانقسام الفلسطيني وطبيعة السلطة، ثالثا، العوامل الثقافية والاجتماعية.

111. دراسة الحالة هذه من إعداد الباحث د. علاء محمد زقوت وقد أعدت خصيصا لهذا التقرير باعتماد عينة 400 امرأة. تتناول دراسة الحالة الفترة الزمنية من عام 1996، أي مع بدء أول انتخابات فلسطينية وتشكيل المجلس التشريعي الفلسطيني حتى عام 2018. وتشكل غزة حالة مميزة كونها تجمع بين واقع الاحتلال والحصار وأثره، وأثر الانقسام الفلسطيني ووجود سلطة ذات مرجعية دينية (حماس) ضمن نطاق معزول ومحاصر، والأثر الذي يتركه هذا الوضع المركب على المشاركة السياسية للمرأة في قطاع غزة، دون عزله عن السياق الفلسطيني العام.

أولا : الاحتلال والحصار

أعاق الاحتلال والحصار بشكل كبير مشاركة النساء على مختلف المستويات، بما في ذلك المشاركة الواسعة والمستمرة للنساء في الحياة السياسية، حيث يتعرض الرجال والنساء الفلسطينيون للاعتقال التعسفي، والاحتجاز، والنفي[112]، وهو ما يقيد القدرة على ممارسة الحقوق السياسية والعمل السياسي[113].

من جهة أخرى، فإن الحصار المستمر وسياسات الاحتلال تجاه الاقتصاد الفلسطيني، أدى إلى بطالة عامة (42 %) بسبب قلة فرص العمل داخل غزة، خاصة في صفوف النساء، مما أدى إلى تفشي الفقر والانكشاف الاجتماعي وجعل المرأة أمام مهام إضافية ثقيلة[114]. وحول الحصار جانبا من عبء البطالة والركود الاقتصادي وغياب الخدمات الأساسية (لا سيما الكهرباء والمياه والسكن) إلى عاتق اقتصاد الرعاية الذي تتولاه النساء بالدرجة الأولى.

أضف إلى ذلك، أن حالة الحرب والحصار والعنف والقهر الجماعيين، تنشئ مناخا من العنف العام الذي ينسحب على المجال الخاص أيضا، وعلى العلاقات داخل الأسرة والموقف من النساء، ويحفز الميول الذكورية ويضاعفها ويزودها بمبررات القبول الاجتماعي والثقافي، بحجة أن الأولوية هي لمواجهة الاحتلال.

ثـانيـا : الانقسـام السيـاسي والحزبـي

تغذي مناخات الانقسام والتوتر السياسي الداخلي والأزمات الدستورية والمؤسسية المتكررة، الميول الإقصائية لدى الأطراف الحزبية المتنازعة والممسكة بالسلطة في المكانين. يؤدي ذلك إلى تغيير في القواعد الناظمة للحياة السياسية داخل الأحزاب نفسها وفي المجال العام المشترك، حيث أنه، في ظروف الأزمات والتنافس الشديد على السلطة، تتراجع المرونة ويحل منطق المواجهة والإقصاء محل منطق التفاوض ويتعذر التوصل إلى تسويات حقيقية. كما أن الأجندات الفعلية تختزل في ما يخدم الاحتفاظ بالسلطة والتفوق على الخصم، ويتم إقصاء قضايا أساسية (من ضمنها مشاركة المرأة، والمساواة، والحقوق المدنية وحرية التعبير...) من جدول الأعمال بحجة أنها ليست أولوية.

وحيث تكون إيديولوجية السلطة دينية وراديكالية في علاقتها مع المجتمع الدولي (كما حال حركة حماس)، فإن السلطة لا تحتاج حتى إلى أي تجميل وتبرير، وتنتقل بذلك إلى تنفيذ أجنداتها دون تحفظ، بما في ذلك فرض ممارسات تمييزية إضافية ضد المرأة، لا سيما في المجال العام والتوجه نحو الفصل الكامل في المدارس والجامعات، وفرض الحجاب، ومنع الاحتفالات، وتقييد الحريات الشخصية للنساء بشكل أكثر حدة.... إلخ. وهذه الممارسات لم تكن ممكنة، لو لم يكن هناك انقسام سياسي – حزبي سلطوي بين حركتي فتح وحماس الذي انعكس سلبا على الحقوق والحريات بشكل عام، وفتح طريقا عريضة للمزيد من التمييز ضد المرأة وإقصائها، لاسيما في غزة.

112. جاد الله، حنين، 2007، التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين (1996- 2006)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، نابلس– فلسطين.

113. بلغ عدد الشهداء في قطاع غزة منذ بداية انتفاضة الأقصى - منذ 29 سبتمبر 2000 وحتى 1 يونيو 2018 6738- شهيداً ومن بينهم 613 إمرأة شهيدة و929 طفلاً. كما استشهد أيضاً ما يزيد عن 144 شهيداً منذ بدء مسيرات العودة في 30 آذار 2108 وأصيب ما يزيد عن 9620 جريحا، غالبيتهم أطفال ومن بينهم 283 امرأة.

114. Palestinian Central Bureau of Statistics, 2017.Women and Men in Palestine : Issues and Statistics, 2017.Ramallah – Palestine.

ثـالثـا : عوامل اجتماعية وثقافية

الرؤية الاجتماعية والثقافية السائدة في غزة تجاه المرأة، لا تختلف عنها في الدول العربية الأخرى حيث تحتل الثقافة البطريركية – الذكورية حيزا مقررا، ويعني ذلك الصورة النمطية نفسها للمرأة التي تلخص دورها الرئيسي في الإنجاب والاهتمام بشؤون الأسرة. ويزداد عبء هذا الدور في ظل محدودية وغياب خدمات عامة (وهي حالة غزة)، مما يعيق من إقبال المرأة على تبوأ المناصب القيادية، خاصة إن كان لديها أطفال، الأمر الذي كان له الأثر الواضح في تهميش دورها[115].

من جهة أخرى، وفي ما يتعلق بالعنف ضد النساء، فهو يتغذى من المصدر نفسه المتمثل في الثقافة والعلاقات البطريركية – الذكورية التي تعلي قيمة القوة والعنف. ويزيد من مقبوليته وانتشاره واقع الاحتلال والحصار والحروب والاعتداءات المتكررة التي تمثل الشكل الأقصى للعنف الجماعي، بما يجعل المناخ العام السائد في غزة مناخا عنيفا يتسلل إلى كل نسيج العلاقات الاجتماعية العامة والخاصة. في المقابل، لا يوفر الإطار التشريعي الوضعي في فلسطين الحماية الكافية للنساء، بل إنه يجري الاعتماد في معالجة حالات العنف الأسري على اللجان الاجتماعية - خاصة لجان الإصلاح والعشائر التي تستند للعرف والعادات في معالجة هذه الحالات في ما يتناقض مع مبدأ سيادة القانون. ويؤدي ذلك إلى تعميم وشرعنة الفكر الذكوري ويفقد المرأة حقها في الدفاع عن حقوقها.

مشاركة المرأة في فلسطين/غزة : خلاصة أولى للتحليل

1 - لم تشمل مشاركة المرأة في الأحزاب والبرلمان والحكومة المناصب العليا لصنع القرار، ولا في المجالس المحلية والنقابات، ولم يتحقق بالتالي مبدأ المساواة في الفرص.

2 - على الرغم من تبني الأحزاب والفصائل والحكومة أفكاراً «تقدمية» بشأن وضعية المرأة الفلسطينية، إلاّ أن وضع النساء في المشاركة يشير إلى الفارق الكبير بين الشعار والتطبيق وبين القوانين والتشريعات وبين تطبيقها عملياً.

3 - شكلت المفاهيم والأعراف والعادات الاجتماعية السائدة، مع غياب المؤسسات الديمقراطية، جميعها عقبة أمام وصول المرأة إلى مناصب قيادية عليا في المجالات التشريعية والقضائية وغيرها.

4 - مثلت سياسات وممارسات الاحتلال المفرطة في العنف والإجرام، عائقا كبيرا أمام إيجاد بيئة مناسبة لانطلاق المرأة نحو العمل السياسي والحزبي.

5 - شكل الانقسام الفلسطيني عائقا إضافيا وكبيرا أمام إيجاد بيئة ديمقراطية وموحدة في بين شطري فلسطين، بحيث تراجعت المشاركة بشكل عام، وتوسعت الفجوة بين قطاع غزة والضفة الغربية.

115. بسمة، الناجي. سبتمبر، 2016، زيادة مشاركة وتمثيل المرأة في مواقع صنع القرار والسياسة في التعليم العام، مذكرة رقم(3) سياسات في قطاع التعليم وزارة شؤون المرأة، قطاع غزة – فلسطين، ص8.

رأي نســـاء غـــزة

من خلال تحليل عينة الدراسة[116]، تبين وجود وعي كاف ورغبة شديدة عند النساء للمشاركة السياسية (94 % اعتبرن أنهن قادرات على التغيير والعمل السياسي، و96 % اعتبرن انتخاب المرأة ممارسة لحقها الدستوري والقانوني)، مع وجود لدى الجهات المختصة، الحاجة لضرورة توضيح وتعزيز بعض التشريعات والقوانين الخاصة بمشاركة المرأة. كما أكدت النساء على عدم وجود بيئة سياسية ديمقراطية في قطاع غزة تتناسب مع حرية المشاركة السياسية والحزبية، وذلك بسبب سيطرة الحزب الواحد وعدم وجود نظام قانوني عادل وموحد وديمقراطي (74 % اعتبرن أنه لا يوجد تمثيل سياسي نزيه في غزة بعد الانقسام، و62 % اعتبرن أنه لا يوجد حرية للتعبير عن الرأي السياسي).

وأبدت النساء شعورهن بالتمييز في ممارسة حقهن بالمشاركة السياسية وعدم رغبة الرجال في وصولهن لمواقع صنع القرار والمناصب العليا (72 % اعتبرن أن هناك تمييزا بين الرجل والمرأة في حرية المشاركة السياسية، و74 % اعتبرن أن الرجال لا يؤيدون عمل المرأة في المناصب العليا). كما أكدن وجود تمييز واضح في الإعلام لجهة تقزيم دور المرأة (76 % اعتبرن أن الإعلام ساهم في تقزيم دور المرأة وإبراز دور الرجل). وما تجدر الإشارة إليه، هو أنه على الرغم من تفشي الفقر في قطاع غزة، إلا أن المرأة الفلسطينية أكدت (بنسبة 70 %) على أن الفقر لا يمكن أن يحول بينها وبين المشاركة الفاعلة بالعمل السياسي والنضالي.

تظهر دراسة الحالة وجود أوجه تشابه كثيرة بين المشاركة السياسية للمرأة في غزة وبين مشاركتها في بعض الدول العربية الأخرى على الرغم من الاختلاف الكبير جدا في الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والرزوح تحت احتلال وحصار مزمنين لعقود والتعرض لحروب متكررة.... الخ. إن تدهور أوضاع المرأة في غزة (وفي فلسطين عامة) ليس نتيجة الاحتلال وحده، بل نتيجة انسداد الأفق وضعف التأييد الدولي للحقوق الفلسطينية، وأيضا – وربما بدرجة أعلى – سببه انسداد الأفق واليأس المتولد من الانقسام السياسي والمجتمعي الداخلي، واندفاع كل طرف إلى تغليب الصراع على السلطة على ما عداه، وتحميل الناس أوزار ذلك. وعلى رأس قائمة تلك الأوزار، تقييد الحريات العامة والخاصة وانتهاك الحقوق، وكالعادة تجري التضحية بحقوق المرأة وحريتها مع استنفار كل العادات والتقاليد التمييزية وتقديمها بثوب ديني وباسم الشعب والثقافة الشعبية.

116. شملت عينة الدراسة الميدانية 400 امرأة في قطاع غزة موزعة وفق ما يلي (علاء محمد زقوت) : 140 من محافظة غزة، 80 من محافظة خان يونس، 75 من محافظة شمال غزة، 55 من محافظة الوسطي، 50 من محافظة رفح.

خلاصـــــة

إن تحويل الاستخلاص الصائب أنه لا «سلام دون تنمية ولا تنمية دون سلام» إلى شعار «وكليشيه»، يفقده معناه الحقيقي، ويحوله إلى مجرد مقارنات جزئية وبسيطة بين مؤشرات مختارة في هذا القطاع أو ذلك قبل النزاع وبعده. والواقع أن هذا الترابط هو في مفهوم التنمية نفسه أولا- وله طابع أخلاقي وفلسفي - وهو يتجلى في النتائج الكلية متوسطة وبعيدة المدى، أكثر مما يتجلى في الجزئيات والقطاعات.

فالحروب (بما في ذلك الحرب العالمية الثانية)، كانت حافزا كبيرا للنمو الاقتصادي والتطوير التكنولوجي في التاريخ المعاصر. فهل يعني ذلك أن الحرب تساعد على التنمية؟ بالتأكيد لا -خاصة وأنها زادت من تدهور أوضاع فئات عديدة وأولها فئة النساء- وذلك لثلاثة أسباب :

- الأول أن مفهوم التنمية نفسه يتضمن الحرية والقدرة على التحكم بالمصير، بما في ذلك العيش في ظل السلم والأمن،
- والثاني أنه لا بد من النظر إلى النتيجة الكلية لآثار الحرب، لاسيما على المؤسسات والنسيج الاجتماعي والخسائر البشرية والاقتصادية والمادية التي لا يمكن تعويضها،
- والثالث هو الموقع الذي نقيم منه الحرب وآثارها. وبهذا المعنى، فإن تقييم الوضع من منظور الشعوب والمواطنين يختلف تماما عن التقييم من جانب الأطراف المتصارعة (التي يمكن أن تعلن الانتصار) أو من منظور تجار السلاح. وفي كل الحالات، لا بد من تحليل مركب ومتعدد المستويات بديلا على الوصفات البسيطة أحادية البعد.

ومقاربة قضايا السلم والأمن في أجندة 2030، بل في مجمل الخطاب التنموي لا تبدو متناسبة مع الوقائع : فهي لا تلحظ الاختلافات الجوهرية بين الاحتلال والحروب الدولية والحروب الأهلية والنزاعات الأخرى والاضطرابات الأمنية... الخ. كما أنها تستخدم بشكل ضبابي مصطلح النزاع وتعطيه أحيانا تعريفات ساذجة جدا (حسب بعض التعريفات الشائعة يكون البلد في حالة نزاع في حال وقع 25 ضحية بشرية خلال سنة بفعل نزاع؟![117]). ولا يلحظ الخطاب التنموي بصدد السلم والتنمية، بالقدر الكافي دور الفاعلين الخارجيين الكبار في اندلاع الحروب. وبتنا نحتاج إلى إطار نظري جديد للتعامل مع قضايا الحرب والسلم والتنمية (وإعادة الإعمار)، يأخذ بعين الاعتبار منظور الحقوق ومنظور الشعوب والبلدان التي تعاني منها، وهو المنظور الذي تعتمد منظمات المجتمع المدني التنموية والحركات النسائية والحقوقية. ويقود هذا إلى ضرورة اعتماد سياسات لإعادة الإعمار تجعل من بناء السلام والنسيج الاجتماعي وحماية حقوق الإنسان والمساواة بين النساء والرجال، الغاية النهائية للسياسات الاقتصادية وإعادة الإعمار، لا هدفا فرعيا. **كما أن هذه المقاربة الحقوقية – التنموية لا تتوافق مع أي تذرع بالأولويات من أجل تأجيل العمل على التصدي الفوري للامساواة والتمييز ضد النساء، بل يجب اعتبار ذلك مكونا عضويا لسياسات بناء السلم والمصالحة وإعادة الاعمار، لا مسائل مؤجلة إلى مرحلة لاحقة.**

ومن متطلبات ذلك أيضا، عدم إغفال البعد الثقافي والعلاقات الاجتماعية التي لا يمكن بناء مجتمع جديد دونها. وما من شك أن للمجتمع المدني الحامل لقيم التنمية والحقوق والمساواة بين الجنسين، وللإعلام بوسائله المختلفة ومستخدميه والإعلاميين، دور هام في هذه العملية لتحقيق التوازن بين المصالح السياسية والاقتصادية لمن يتولى تغذية الحروب وقيادة مسارات التفاوض، وبين مصالح الناس.

117. https ://www.pcr.uu.se/research/ucdp/definitions/

المساواة بين الجنسين

في أجندة 2030

دور المجتمع المدنـي والإعلام

الفصل الرابع

المجتمع المدني بعد الربيع العربي : أسئلة جديدة

الفصـــــل الرابـــع

المجتمع المدني بعد الربيع العربي[118]: أسئلة جديدة[119]

تمهيـــــد

يتأثر المجتمع المدني ومنظماته المتنوعة في البلدان العربية بطبيعة الدولة وبالظروف السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية التي يمر بها البلد أو المنطقة. وتتفاعل منظمات المجتمع المدني مع ثلاثة أطراف/محددات هي أولا السلطة السياسية، حيث التركيز على البعدين السياسي والأمني راهنا، ثانيا آليات السوق، لاسيما في البعدين الاقتصادي والاجتماعي، وثالثا المجتمع والثقافة حيث البعدين القيمي والثقافي.

ويطرح الشكل الذي اتخذه الحراك الشعبي في «الربيع العربي» نقطتين جوهريتين على بساط المناقشة :

1. أولا، أن الحراك الشعبي السلمي أظهر بوضوح الاختلاف بين تعريف المجتمع المدني (ويعبر عنه في حالتنا المحددة الحراك الشعبي السلمي للمواطنين في الشارع خلال 2011) وبين تعريف منظمات المجتمع المدني، ونقل النقاش في هذا الصدد من المستوى النظري إلى المستوى العملي المتحقق.
2. ثانيا، أن الحراك الشعبي - الذي هو حراك للمجتمع المدني - تم من أجل تحقيق تغيير/إصلاح سياسي تحت شعارات وأهداف سياسية مباشرة، وهو ما يطرح إشكالية أدوار وأهداف المجتمع المدني ومنظماته، والعلاقة بين المدني والسياسي في ظروف البلدان العربية وبشكل عام.

> يلاحظ قصور الآليات المؤسسية التي اعتمدت في «المرحلة الانتقالية» عن الاستجابة لطموحات النساء والشباب خصوصاً، وعدم إشراكهم فعليا في العملية السياسية الانتقالية رغم الدور الأساسي والكبير الذي لعبوه في الفترة التي سبقت وخلال الانتفاضات الشعبية العارمة

118. يعتمد التقرير التسمية الشائعة «الربيع العربي» للدلالة على التحرك الشعبي السلمي الجماهيري في الشارع، لاسيما بين نهاية 2010 و2012، قبل تحول الصراع إلى أشكال عنيفة وقبل سيطرة المواجهات العسكرية مع التنظيمات المسلحة أو المتطرفة أو الإرهابية على مقدمة المشهد.
119. استند هذا الفصل في أجزاء واسعة منه إلى ورقة بحثية من إعداد زياد عبد الصمد بعنوان : دور المجتمع المدني والبعد المتعلق بالنوع الاجتماعي : آفاق وتحديات. كما استفاد من مساهمات محددة من فريق عمل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

1. الحـــراك الشعبـــي عـــــام 2011

جاء الحراك الشعبي السلمي ليؤكد أن تفاقم الفقر واللامساواة والبطالة، وانتشار الممارسات الإقصائية أو تلك التي تنتهك الكرامة الإنسانية، لاسيما حق المرأة على مختلف الأصعدة وعلى رأسها المشاركة السياسية وتمكين المرأة في المجالين العام الخاص، لا يمكن أن يستمرا إلى ما لانهاية. واتخذ في البلدان العربية شكلا عفويا غالبا، أفضى، رغم عفويته، إلى تغيير في بعض الأنظمة. وقد كان للمشاركة النسائية دور كبير في نجاح التحركات الشعبية لأكثر من سبب، منها أنها من أقدم وأعرق أشكال الحركات الاجتماعية التي انطلقت للدفاع عن قضايا المرأة عموما، والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على وجه الخصوص[120]، ومنها أن المشاركة الكثيفة للنساء عنت مشاركة جميع الفئات الاجتماعية الأخرى من كل الأعمار، بما يجعل الحراك تعبيرا مجتمعيا بامتياز.

من جهة أخرى، كشفت نتائج الحراك عن عدم القدرة على إنجاز التحول الديمقراطي للسلطة بشكل سلمي ومن خلال المؤسسات لجملة من العوامل، منها ضعف القدرات الذاتية للحركة الشعبية والمدنية وعدم قدرتها على تحقيق هذه النقلة الكبيرة خاصة في ظل غياب قوى سياسية بديلة منظمة ومؤهلة. ومنها أيضا قدرة قوى «الثورة المضادة»[121] على الالتفاف على مطالب الحراك الشعبي وصياغة تحالفات داخلية وخارجية مكنتها من استعادة زمام المبادرة جزئيا بدعم خارجي غالبا. ومن الأسباب أيضا، قصور الآليات المؤسسية التي اعتمدت في «المرحلة الانتقالية» عن الاستجابة لطموحات النساء والشباب خصوصاً، وعدم إشراكهم فعليا في العملية السياسية الانتقالية رغم الدور الأساسي والكبير الذي لعبوه في الفترة التي سبقت وخلال الانتفاضات الشعبية العارمة. لذلك، (ولأسباب أخرى) تمكنت قوى النظام القديم من حماية مصالحها والدفاع عن بقائها في السلطة أو العودة إليها بأساليب مختلفة وفي أكثر من مكان، سواء من خلال آليات انتخابية أو الانقلاب أو الاستخدام المفرط للعنف والقوة العسكرية في وجه الخصوم، أو حتى اللجوء إلى التدخل الخارجي. ولا نستطيع حتى اللحظة (أيار/مايو 2019) التكهن في مآل الحراك في كل من السودان والجزائر، رغم أن المسار الذي اتبعه يظهر درجة متقدمة من النضج والاستفادة من دروس الموجة الأولى من الربيع العربي عام 2011 والتطورات التي تلته، خاصة لجهة مشاركة المرأة في كل المسارات برمتها.

2. أشكال جديدة للعمل المدني

تكشفت التحركات الاحتجاجية والمطلبية في البلدان العربية عن عدد من الحركات الاجتماعية الجديدة في مطالبها ووسائلها متباينة عن الحركات التقليدية النقابية والمدنية. بموازاة ذلك، يشهد الفضاء العمومي المادي والافتراضي تنامي تعبيرات ثقافية وفنية وحقوقية جسورة إزاء سلطة الدولة ومنظومة القيم التقليدية. كما أن الطابع الأفقي لهذه الحركات وحماستها في انتزاع الاعتراف بها والحضور النسائي القوي داخلها واعتدادها بنفسها وتحررها الإيديولوجي، يضعها في قلب معركة ميزان القوى داخل المجتمع نحو التغيير والتقدم.

120. أفكار في ظل ثورات الشعوب. نصوص حول حقوق المرأة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية. الشبكة العربية. الطبعة الأولى : سبتمبر/ ايلول 2012. http ://www.annd.org/data/item/pdf/188.pdf

121. استخدام تعبير الثورة المضادة هنا هو أيضا بالمضمون الشائع، ويراد به التعبير عن كل القوى والتيارات المناقضة للفكرة المدنية السلمية التي عبر عنها الحراك الشعبي في الشارع، والذي تمثل في شعارات الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، والعدالة والكرامة والتشغيل والحرية و«العيش/الخبز».... الخ.

ويظهر المسح الأولي لخارطة التحركات والحركات غير النمطية[122] أو المأسسة تنوعا هائلا في الأشكال التنظيمية ومجالات التدخل وطرق العمل وأساليب الاحتجاج والمناصرة، وهو تنوع داخل البلد الواحد وأحيانا المدينة الواحدة. وبحسب مقاربتنا التي تركز على المضامين أكثر مما تركز على الشكل والنصوص الحرفية، فإن هذه الحركات الجديدة، فيما هي تحقق مهامها وأهدافها، تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق أجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة حيث :

- تتقاطع خلفيتها النظرية مع المبادئ الأخلاقية الكونية المؤطرة للأجندة وأهدافها،
- تتوافق مقارباتها وأساليب عملها على المبادئ التوجيهية للأجندة مثل اعتماد المقاربة التشاركية والتنمية المستندة على حقوق الإنسان والعالمية وغيرها،
- تقاطع مجالات نشاطها مع مجالات البرنامج وهي الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة.

وتجدر الإشارة هنا، أن بعض هذه الحركات قد لا يكون على علم أو متابعة لأهداف التنمية المستدامة، وقد يجهل الناشطون في عمومهم المقاصد والمؤشرات والتفاصيل المتعلقة بها، كما أن بعضها قد يكتفي بتحقيق المطالب المباشرة مثل التشغيل أو رفع نفايات محلية دون طرح قضية البطالة أو التلوث على مستوى وطني أو إقليمي أو أممي من منظور أجندة 2030. مع ذلك، فإن التقاطع مع الأجندة حاصل موضوعيا في المضمون وأساليب العمل والمبادئ، كما سبقت الإشارة إليه. أضف إلى ذلك، تطور الوعي لدى طيف واسع من الحركات والناشطين والآملين في التغيير بفضل خبرة السنوات الأخيرة وما عايشوه من تجارب ودروس باتجاه هذا الطرح الشامل والتقاطع مع الفكر التنموي والحقوقي، لاسيما حيث يحصل تفاعل بين الحركات الجديدة ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل منذ سنوات في مجالات التنمية والحقوق والمنفتحة على الأجندات العالمية.

1. تطور المجتمع المدني في تعايش وتفاعل بين الأشكال التقليدية من المنظمات والحركات الجديدة **2.** بروز حركات جديدة في دور تحويلي **3.** استجابة بعض المنظمات – بما في ذلك التقليدية والنقابية – لمهام جديدة.

122. غالبا ما يتم تصنيف المنظمات غير الحكومية والجمعيات إلى فئات وفق معايير متعددة، فتوصف بأنها تقليدية أو حديثة بحسب نمط تنظيمها، وبحسب كونها أهلية (مرتبطة الانتماءات الأولية) أو مدنية (أي حديثة تقوم على الانتماءات الثانوية)، أو أنها رعائية/خدماتية أو تنموية، أو أنها خيرية/حقوقية... الخ. ونستخدم هنا تعبير منظمات نمطية هنا للتمييز بين أشكال الجمعيات والتنظيمات التي كانت سائدة قبل 2011، سواء كانت تقليدية أو حديثة أو وفق أي من التصنيفات التي سبق ذكرها، بما في ذلك النقابات والتي تتميز كلها بوجود إطار تنظيمي على نمط الجمعية أو النقابة أو المؤسسة، وبين الأشكال الخارجة على هذه النمذجة التي برزت خلال الحراك الشعبي في الشارع وما بعده مباشرة، والتي لا تشبه في تنظيمها وأشكال تحركها وعملها ما كان قائما في السابق. ولا يحمل هذا المصطلح أي مضمون قيمي، بقدر ما هو يميز التشكلات الجديدة التي سيجري عرض خصائصها في سياق الفصل.

مشاركة منظمات المجتمع المدني
في متابعة مسار أجندة 2030

تتيح أجندة 2030 بعض الفرص أمام المجتمع المدني من أجل المشاركة في المسارات الوطنية على مختلف المستويات. وتتوقف هذه الفرص، إن وجدت، على شرطين : أولهما توفر البيئة المساعدة على قيام المجتمع المدني بدوره المفترض، وثانيهما أن تبادر منظمات المجتمع المدني إلى بلورة خطط العمل الملائمة التي تدفع في هذا الاتجاه، إذ أن هذه الفرص لا تتحقق تلقائيا مع صدور نص الأجندة، بل تتوقف على ممارسة منظمات المجتمع المدني وقدراته وخياراته.

وبشكل عام، يمكن القول إن الآليات والضمانات المتاحة لتأمين مشاركة فاعلة للمجتمع المدني في تحقيق الأجندة التنموية، هي دون الطموح ودون الحاجة ودون النصوص نفسها. وتشكل مسارات مشاركة المجتمع المدني في آليات الاستعراض والمراجعة، مثالا على هذه المشاركة وأهميتها، وعلى القيود المفروضة عليها، على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

فعلى المستوى الوطني، ذكرت جميع الدول التي قدمت تقاريرها أنها تشاورت مع جميع الأطراف، بما فيها ممثلي منظمات المجتمع المدني، إلا أن طبيعة المشاركة ودرجة جديتها تتفاوت بشدة، بين مشاورات تتسم بقدر من الجدية وأخرى لها طابع شكلي بحت. وبشكل عام، فإن التقارير الطوعية هي واقعيا تقارير حكومية، حيث كان للحكومة وفريقها الضيق القرار النهائي، بغض النظر عن مدى مساهمة المجتمع المدني في تقديم الأفكار والبدائل.

وعلى المستوى الإقليمي، لاسيما مسار المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي ينظم سنويا، تبدو مشاركة المجتمع المدني أفضل. ويتيح هذا المسار مشاركة متقدمة نسبيا لمنظمات المجتمع المدني في المنتدى منذ مراحل التحضير المبكرة، لاسيما لجهة تنوع التمثيل وطابعه الواسع وتضمنه منظمات وشبكات مستقلة وتحمل فكرا نقديا.

وفي ما يخص المستوى الدولي، لاسيما المنتدى السياسي رفيع المستوى، وعلى الرغم من التوجهات الأممية التي تشجع على إشراك المجتمع المدني والأطراف كلها في عملية المتابعة وإعداد التقارير، إلا أن هذه التوجيهات ليست ملزمة. كما أن آليات المراجعة والاستعراض المعتمدة في أجندة 2030، لا تتضمن تقديم تقارير موازية أو تقارير ظل، كما جرت العادة في إطار الآليات التعاقدية لحقوق الإنسان، ولكن يسمح لممثلي المجتمع المدني بالتدخل لمدة دقيقتين فقط للتعليق أو التعقيب على التقرير الوطني أو توجيه سؤال إلى الحكومة.

وتبحث منظمات المجتمع المدني راهنا في كيفية تطوير دورها في متابعة الأجندة التنموية، بما في ذلك إنشاء آليات موازية وتقارير موازية، دون قطع الصلة والمشاركة في الأطر الأممية والإقليمية والوطنية الرسمية. وعلى هذا الصعيد، وفي سياق مشاركتها في المنتدى العربي للتنمية المستدامة، قامت سبع شبكات ومراكز إقليمية بتأسيس منصة مشتركة لمتابعة أجندة 2030 هي : شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث – كوثر، منظمة الشفافية الدولية – المكتب العربي، الشبكة العربية من أجل ديمقراطية الانتخابات، الكونفدرالية العربية للنقابات العمالية، المنتدى العربي لذوي الإعاقة، التحالف الدولي للموئل.

1.2. سيـــاق ولادة الحركـــات الجديـــدة

يمكن التأريخ لنشأة الحركات الجديدة في السياق العربي من منظور تاريخي – اجتماعي – سياسي بالرجوع إلى عصر النهضة العربية والاستقلال الوطني، أو إلى فترات زمنية أقرب إلى أيامنا هذه، وذلك بحسب الغاية من التأريخ والمقاربة المعتمدة في ذلك. وفي هذا التقرير لا نحتاج إلى التوغل بعيدا، بل تكفي إشارات مكثفة إلى محطات معاصرة للبحث في صلب موضوعنا في الحركات الجديدة التي نشأت بعد 2010 وممهداتها المباشرة.

من ضمن المحطات الهامة التي تظهر ملامح مشتركة مع «حركات ما يسمى بالربيع العربي»، الانتفاضة الأولى في فلسطين عام 1987، بما هي حركة شعبية مدنية جماهيرية وسلمية. وكذلك حركات مثل تجمع – عمل الشبيبة في الجزائر (1993) وحركة كفاية في مصر (2004) وهيئة 18 أكتوبر في تونس (2005) وانتفاضة الاستقلال في لبنان (2005) وحركة خلاص الليبية (2005) وائتلاف دمشق (2005) ومصانع غزل المحلة في مصر (2006) وحركة مناهضة غلاء الأسعار في المغرب (2007) وصولا إلى التحركات الاحتجاجية والاجتماعية لسنة 2008 في الحوض المنجمي في تونس وحركة سيدي أفني بالمغرب (2008))... الخ.

وثمة تزامن وتشابه وتشابك بين الأمثلة التي أوردناها (وغيرها)، بما يسوغ اعتبارها مرحلة تمهيدية لتشكل الحركات الاجتماعية الجديدة التي لعبت لاحقا دورا مباشرا خلال سنوات 2010 و2011 وما بعدها حتى اليوم. فقد نشأت الحركات الجديدة كردة فعل على التضييق القائم على الحريات وعلى الحقوق، سرعان ما تحولت هباتها العفوية إلى مظاهرات واعتصامات شعبية حاشدة تطرح قضايا جديدة (المواطنة، الكرامة، العدالة، التشغيل، الخبز، المساواة، الحرية... الخ) وتنشد تغييرا جذريا، وهو ما حصل خلال عام 2011 في أكثر من دولة.

وقد أتاحت «الثورتان» التونسية والمصرية الفرصة أمام مجتمعات المنطقة من جميع الأطياف والفئات للتعبئة والتنظيم من أجل المطالبة بالحقوق. وكانت هذه العملية معقدة في السابق وتمر عبر قنوات ووسائط، أصبحت بفضل «الثورة» مطالبة مباشرة يمارسها أبسط مواطن تجاه أعلى سلطة. هذا التحرير للإرادات، أطلق سنة 2011 طاقات هائلة من الإبداع والتجديد كانت مكبوتة أو مؤجلة، وحرر العقول من الخوف والتردد في المطالبة بتحسين الأوضاع وسرت في المجتمعات إرادة الحياة من جديد، في لحظة كان فيها من الحماسة والوعد والأمل ما يشبه فترتي النهضة أو الاستقلال. ويقدم كل من الجزائر والسودان راهنا نموذجين آخرين لأدوار النقابات والمجتمع المدني، لاسيما في الحالة السودانية حيث تولى تجمع المهنيين السودانيين وفي قلبه «منسم» (المجموعات النسوية السياسية والمدنية) القيادة الفعلية المعلنة للحراك الشعبي.

2.2. الخصـــائص الرئيسيـــة للحركـــات الجديـــدة

رغم التنوع الكبير في الحركات الجديدة داخل كل دولة وفي مستوى المنطقة العربية ككل، ثمة عناصر مشتركة كثيرة تربط بينها. أولها قاعدتها الاجتماعية العريضة التي تكاد تشمل كل الشرائح والفئات والأجيال. وثانيها رؤيتها التغييرية للعلاقات والمؤسسات والتشريعات باتجاه تحقق أهداف التنمية. وثالثها نشاطها الميداني والافتراضي التعبوي الأفقي والمستمر.

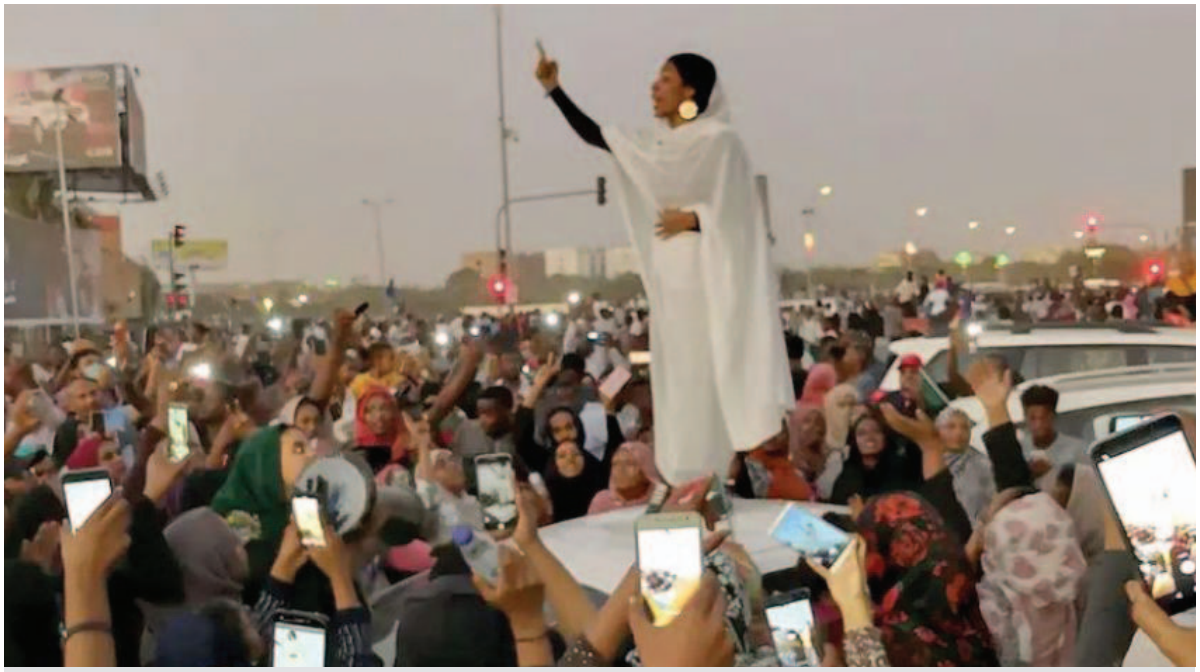

المجموعات النسوية السياسية والمدنية (منسم)

التحية للشهداء، المعتقلات والمعتقلين، لنساء السودان فى المدن والأرياف، للشابات والشباب للمصابات و المصابين منهم في أحداث هبة ديسمبر لنساء السودان في المهجر.

التحية لكم الإخوة والأخوات جحافل المهنيين في كل المواقع والتحية عبركم للشعب السوداني الذى خرج مارداً عظيماً ليقول كلمته ضد سياسات القهر والتجويع والتشريد والتهميش. نحن في المجموعات النسوية السياسية والمدنية نثمن هذا الحراك الجماهيري الذي انتظمت به مؤسسات وأحزاب وجماعات الشعب السوداني يدا واحدة ضد الظلم والطغيان.

نساء وشابات منسم من داخل وخارج السودان يَعلِنُّ مناصرتهن لإعلان الحرية والتغيير ويتشرفن بالمشاركة كتفا بكتف مع تحالف المهنيين والتحالفات السياسية من شتى التخصصات لاقتسام العبء الذي هبّ له الجميع بلا توانٍ للوقوف ضد الظلم والاستبداد والجوع والقهر والفقر والعنف الذي يتعرض له السودان على يد لا تعرف سوى البطش وحمل السلاح بلا رادع.

ونؤكد تأييدنا لموكب الجمعة، 4 جانفي/ يناير والمواكب التالية أيام 1 جانفي/ يناير و 9 جانفي/ يناير و بأننا سنعمل مع كافة الأحزاب والحركات السياسية والمجموعات المدنية لأجل إزالة هذا النظام وتأسيس دولة المواطنة وسيادة القانون.

المجموعات السياسية والمدنية التي انضمت تحت مظلة منسم :

1. الاتحاد النساني
2. نساء حزب الأمه القومي
3. لا لقهر النساء
4. تحالف النساء السياسيات
5. منبر النساء السودانيات
6. ع/ حزب المؤتمر السوداني
7. محاميات بلا حدود
8. نساء السودان الجديد
9. محاميات للتغيير
10. نساء تيار الوسط للتغير
11. نساء ضد الظلم
12. الحزب الاتحادي الموحد
13. نساء ضد الغلاء
14. حقوق ومواطنة
15. أسر شهداء 28 رمضان
16. شبكة الإعلاميات
17. المرأة بحركة القوى الجديدة «حق»
18. الحركة الشعبية شمال
19. نساء مستقلات

#عاش نضال الشعب السوداني
#عاش نضال المرأة السودانية
#والعزة للوطن
منسم 2 يناير 2019

للاطلاع على مختلف بيانات منسم، موقع تجمع المهنيين السودانيين
https ://www.sudaneseprofessionals.org

وتتميز الحركات الجديدة بنمط تفكير وتنظيم وأشكال تحرك مختلفة عن تلك السائدة في أوساط منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية من النمط الحديث التي تعتمد المقاربة الحقوقية والتنموية. وأبرز نقاط التمايز ما يلي :

1. **تبني أهداف سياسية** واضحة وراديكالية (الشعب يريد إسقاط النظام) مع استمرار كونها حركات مدنية، وذلك خلافا لمنظمات المجتمع المدني النمطية/ التقليدية التي تتجنب أي مطلب راديكالي، لاسيما إذا كان له طابع سياسي، وتضع لنفسها سقوفا منخفضة لا تتجاوز محاولة التأثير المحدود على النظام في أحسن الأحوال، أو إحداث تغيير جزئي هنا أو هناك.
2. **تجاوز الهوة** العميقة التي تفصل عمل المنظمات غير الحكومية الذي يتجنب العمل الشعبي المباشر (ما عدا استثناءات تتخذ شكل حملات)، وبين العمل الشعبي المباشر، بما يدمج بين تقاليد عمل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات والأحزاب السياسية، مع تقاليد المشاركة المواطنية المباشرة، بما هي شكل من أشكال الديمقراطية المباشرة يتجاوز الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية (التي غالبا ما تشكل سقف عمل منظمات المجتمع المدني التقليدية).
3. **غلبة الطابع العفوي** على الحراك[123]، وغياب نمط القيادة التقليدي والتنظيم الحزبي وما يشابهه. وفي حال اعتماد أشكال تنظيمية، تكون أكثر ميلا لرفض الهرمية واعتماد أشكال التنظيم الأفقي والتشبيك والحملات مرنة التنظيم، بما في ذلك الدور المتزايد للفضاء الافتراضي وأدواته. ويطرح ذلك إشكالية الاستمرارية وإشكالية التوازن بين العفوية والتنظيم التي برزت بقوة في السنوات الأخيرة.
4. **الدور الكبير** الذي لعبه الشباب والنساء في التحركات وفي الحركات والشبكات، الذي ترافق مع ثقافة جديدة في التعامل مع الأهداف (التوحد في إطار أهداف مشتركة غير فئوية يرى فيها الجميع وسيلة لتحقيق الأهداف الخاصة لا تغييبا لها)، وفي إبراز الثقافة الشعبية في وجهها المشرق والحقيقي، لاسيما في مجال إعلاء قيمة المرأة ومكانتها في المجتمع (اختفاء ظاهرة التحرش رغم الحشود في الشارع، ما عدا في مصر في مرحلة لاحقة تلت الخروج من الشارع)، وكذلك بالنسبة إلى كافة الفئات على اختلاف انتماءاتهم ورفض أي تراتبية اجتماعية (النساء والفتيات، الفقراء، العاطلون عن العمل، الطبقات الوسطى، المهمشون، الشباب والمراهقون، الأشخاص ذوو الإعاقة،... الخ.).

ثمة نقطة أخرى في هذا المجال، هي أن الحراك الشعبي والحركات الجديدة التي تشكلت في سياقه (قبل وأثناء وبعد) لا تحمل بعدا رافضا للاستبداد والنظم السياسية وما ولدته من مشكلات فحسب (فقر، بطالة، لامساواة، انتهاك الحقوق... الخ، وهو ما يختزله تعبير ثورات الكرامة)، بل هو يحمل أيضا مضمونا اعتراضيا على الأحزاب السياسية كلها، بما فيها المعارضة التي تكشفت عن عجز جوهري في قيامها بدورها كبديل مقنع. كما يحمل أيضا مضمونا احتجاجيا على قصور منظمات المجتمع المدني – بما في ذلك الحديثة الحقوقية والتنموية – التي كانت محكومة بأجندات وأساليب عمل قاصرة وغير مقنعة، بل إنها لا تتناسب أحيانا كثيرة مع متطلبات الالتزام بحقوق الإنسان والكرامة والعدالة والمشاركة الحقيقية. فهذه القضايا شكلت جوهر الصدام بين الحراك الشعبي وبين الأنظمة في السابق، وهي لا تزال قائمة في ما يسمى اليوم «المراحل الانتقالية»، مع لحظ الأثر الكبير للأجندات الخارجية على عمل الحكومات وعمل منظمات المجتمع المدني النمطية أيضا.

123. لا ينطبق ذلك كليا على الحالتين الجزائرية والسودانية في الموجة الثانية من الحراك الشعبي العربي، حيث أن الحراك الشعبي الجماهيري انطلق بالأشكال نفسها كما في الموجة الأولى عام 2010/، 2011 إلا أن دور النقابات ومنظمات المجتمع المدني وحتى التيارات السياسية أكثر وضوحا وتنظيما، في استفادة واضحة من دروس التجارب السابقة. وتتشابه الخصائص الأخرى إلى حد كبير، مع إضافة أننا نشهد في الجزائر والسودان تشديدا كبيرا على مدنية السلطة بمعنى رفض الطابع العسكري لأي سلطة بديلة، بما في ذلك في المراحل الانتقالية، أيضا بالاستفادة من التجارب السابقة.

وما تجدر الإشارة إليه هنا، هو أن هذا الفصل سعى إلى عرض عدد كبير نسبيا من التجارب والحركات التي تنتسب إلى مفهوم المجتمع المدني من أجل تقديم أمثلة واقعية تدعم الاستنتاجات التي يعرضها. ويمكن الذهاب إلى حد القول إن هذه الاستنتاجات مستندة إلى استقراء هذه التجارب. لذلك نلاحظ عرض الأنشطة «النمطية أو التقليدية» للشبكات ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل ضمن دائرة الأجندات الدولية والوطنية المتداولة، كما يتضمن الفصل إشارات عدة إلى الأنواع الجديدة من الحركات المدنية التي نشأت خلال الربيع العربي وبعده، لاسيما تلك التي كان لها مضمون سياسي (الديمقراطية والعدالة والكرامة والدولة/السلطة المدنية) والتي اعتمدت أساليب تحرك شعبية جماهيرية. وتضمنت الأمثلة أيضا تحليلا لبعض الحالات – الحالة التونسية مثلا – حيث أنها تمثل سياق تطور «نموذجي» لمراحل سياسية ومراحل عمل منظمات المجتمع المدني خلال فترة التضييق (قبل2011) وأثناء «الثورة» وبعدها في مراحل تقدم وتأزم في العمل السياسي. وتشكل التجربة نموذجا خاصا في الجمع بين الحركات الشعبية الجماهيرية وأشكال الانتظام الجديدة والدور الهام الذي لعبته منظمات مجتمع مدني «تقليدية» مثل النقابات وأعضاء الرباعي التونسي. ويمكن اعتبار هذا المثال تحديدا، ترجمة للجمع بين العفوية والتنظيم تجعل منه مثالا مميزا عن الدول الأخرى في الموجة الأولى من الربيع العربي، وهو ما نرى أشكال متطورة منه في الحراك السوداني عام 2019. من ناحية أخرى، فإن الإكثار النسبي من عرض تجارب المنظمات المدنية والحراك الشعبي، من شأنه أن يظهر الدور الاستثنائي الذي لعبته النساء في مسار التحول، ولا تزال. وهو أمر تتوفر عليه أمثلة في كل التجارب منذ 2011 (وقبل ذلك) بما في ذلك الجزائر والسودان راهنا، الأمر الذي يعزز الاستنتاج الرئيسي على اعتبار مساهمة المرأة في الحياة العامة، وجعل مطلب المساواة بين الجنسين مطلبا عاما، هو في صلب عملية التحول المجتمعي نحو الديمقراطية والعدالة والمساواة والدولة المدنية.

أمثلة عن حركات جديدة[124]

مصر : حركة 6 أبريل

تمثل هذه الحركة نموذجا فريدا من الحركات الاجتماعية الجديدة التي تشكلت قبيل أحداث 2011 وحضرت لها. وهي حركة سياسية شبابية ظهرت عام 2008 عقب الدعوة إلى الإضراب في 6 أفريل / أبريل 2008 من قبل عمال المحلة الكبرى الذي تبناه الشباب وانخرطوا في الدعوة إليه كـ «إضراب عام لشعب مصر» تحت شعار «خليك بالبيت». وتوج هذا اليوم بمواجهات عنيفة في مدينة المحلة الكبرى أسفرت عن وقوع ضحايا. انتقلت الحركة من الفايسبوك إلى الشارع ونجحت في ربط الصلات مع حملات شبابية مصرية مثل «كلنا خالد سعيد» التي انطلقت كردة فعل على الوفاة المأساوية لهذا الشاب المصري في مقر الأمن، لتتحول في وقت وجيز إلى حركة احتجاجية في الشارع مطالبة بكشف الحقيقة وتحجيم دور الداخلية والتزام الدولة باحترام حقوق الإنسان، وصولا إلى الدعوة إلى اعتصام التحرير 25 جانفي / يناير. استمرت حركة 6 أفريل / أبريل في لعب دورها خلال السنوات التي تلت، وتميزت بمواقفها الراديكالية وتعرضت للملاحقة السياسية والقضائية بسبب ذلك.

124. هذا الإطار والذي يليه، وجانب من الأفكار والتحليل الوارد في هذا الفصل ينسب إلى ورقة أعدها مالك الصغيري (تونس) خصيصا لهذا التقرير بعنوان : «الحركات الاجتماعية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة».

المغـــرب : حركـــة 20 فبرايـــر

هي واحدة من الحركات الجديدة التي تشكلت في خضم 2011، وتفاعلت مع نظيراتها في تونس ومصر، حيث مثلت ما سماه العديد من الباحثين النسخة المغربية من الموجة. وهي حركة شبابية وشعبية مغربية انطلقت نواتها الأولى من مجموعات شبابية وطلابية وتيارات سياسية، ناقشت إمكانيات الفعل بعد الوقع المدوي لـ»نجاح» الثورة التونسية. نظم عدد منهم يوم 17 فيفري / فبراير مؤتمرا صحفيا في مقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان للإعلان عن لائحة المطالب التي تراوحت بين الإصلاحات الدستورية والمؤسساتية الجذرية وبين الإجراءات التنموية والاجتماعية التي تكاد تطابق عناوينها أهداف التنمية المستدامة. وعرفت الأيام الموالية تعبئة واسعة ساهمت في تقويتها ورقات سياسية قامت بإعدادها. وحظيت بمتابعة ورواج وتفاعل على على شبكات التواصل الاجتماعي وخاصة الفايسبوك. وبتاريخ 20 يناير، صدرت وثيقة «مطالب الشعب المغربي : النقاط الـ 20 الملحة» ووثائق تأسيسية لمبادرات شبابية وسياسية. كما نجحت 20 فيفري / فبراير في تنظيم مئات الاجتماعات العامة للنقاش والتقييم والمشاركة في الاقتراح واقتراح الافكار.

لبنـــان : طلعـــت ريحتكـــم

«طلعت ريحتكم» في لبنان هي حملة مواطنية انطلقت شهر آب/أغسطس 2015، احتجاجا على تراكم النفايات في الشوارع بسبب فشل السياسات الحكومية غير البيئية وغير المستدامة للتخلص من النفايات. وكانت أزمة النفايات، نقطة الذروة في حالة من الشعور الشعبي العام بالغضب من الفشل المتكرر للحكومة اللبنانية في تجديد المؤسسات السياسية (تأجيل الانتخابات النيابية، عدم انتخاب رئيس جمهورية)، إضافة إلى فشل الإدارة في توفير الخدمات من كهرباء وماء، وصولا إلى النفايات مع انتشار شامل للفساد والزبانية، مما شكل مزيجا تسبب بالانفجار. وعرفت الحملة انتشارا كبيرا وتعددت التشكيلات والمجموعات المشاركة بأسماء مختلفة بما تجاوز الاستقطاب السياسي الحزبي والطائفي السائد. وشهد الأسبوع الأخير من أوت / أغسطس مواجهات عنيفة بين المحتجين وقوات الأمن، أعطت للحملة زخما جديدا وانتشارا جغرافيا للاعتصامات والتحركات التي بلغت أوجها في مسيرة 29 أوت / أغسطس 2015 التي شارك فيها عشرات الآلاف. بعد هذه المسيرة الكبيرة، غلب التنافس بين المجموعات على الحراك الشعبي مما ساهم في إفقاده الزخم السابق، إلا أن المجموعات الجديدة استمرت في العمل بأشكال متعددة، من ضمنها العمل البلدي.

3.2. حضـــور المـــرأة وقضايـــا المســـاواة في الحركـــات الجديـــدة

فرض الحضور المكثف للنساء في التحركات تغيرات في شكل الاحتجاج وطريقة تعامل السلطات معه بدءا بقوات الأمن، وانتهاء بالمسؤول السياسي الأول محليا وجهويا ومركزيا. كما تضاعف على المستوى الكمي عدد المشاركين وعدد التحركات. وعلى المستوى النوعي، اتخذت التحركات شكل احتجاج مجتمعي على آليات سيطرة سياسية لم تعد مقبولة، لا شكل احتجاج يهم فئة اجتماعية مخصوصة يمكن عزلها.

ومع مشاركة النساء، أصبح كل المجتمع يشارك. الأب يشارك والأم تشارك. وأصبح الحي يشارك والبلدة تشارك. والأمثلة الدالة على دور الحركات في تطوير الوعي وتغيير الذهنيات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ما شهدته مصر من توالد حركات مناهضة للعنف والتحرش الجنسي، ومتبنية للقضية النسوية وفق مزاوجة بين التغييري والنسوي والحقوقي من خلال العلاقة بين «حراس التحرير» وحركة «بصمة» ومجموعة «شفت تحرش» ومنظمة «نظرة للدراسات النسوية» ومجموعات الكترونية مثل «ثورة البنات». وقد ربط الناشطون والناشطات بين التغيير الراديكالي وبين حق النساء في التواجد الآمن في الشوارع والميادين. ومثل هذا الربط بالنسبة إلى الكثير منهم صدمة وعي كشفت أمامهم قضايا العنف الجنسي والذكورية وتبرير العنف المسلط على النساء والتمييز ضدها.

إن اعتبار مساهمة المرأة في الحياة العامة، وجعل مطلب المساواة بين الجنسين مطلبا عاما في التحركات الشعبية الأخيرة، هو في صلب عملية التحول المجتمعي نحو الديمقراطية والعدالة والمساواة والدولة المدنية.

وفي ما يتعلق بحقوق النساء، فإن الحقوق الشخصية والمدنية والسياسية كانت محور تمكين المرأة والدفاع عن حريتها طيلة السنوات الماضية، التي عرفت خلافات سياسية حادة ضمن استقطاب ثقافي لمواجهة تصور آخر محافظ ومهدد للمكاسب المتحققة. في المقابل، بقيت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء مثل المساواة في الأجر والقطع مع آليات التشغيل الهش وأوضاع النساء في الريف مهملة نسبيا عن الحضور الإعلامي أو النقاش السياسي. وكما هو معلوم، فإن النساء أكثر قابلية للتأثر بالبطالة والفقر المزمن مقارنة بالرجال، نتيجة التفاوت في الأدوار الاجتماعية والتمييز في مختلف المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تبرز في شكل توزيع غير متوازن للموارد، وأهلية الحقوق التي غالبا ما تتحيز إلى الرجال على حساب النساء. وقد يفسر هذا الأمر بروز هيئات ومنابر جديدة تحضر فيها قضية التنمية كما يعيشها ويتمثلها ضحايا غيابها، وفي مقدمتهم النساء.

كما عززت وسائل التواصل الاجتماعي من تعميم حضور النساء في كل فضاءات الحوار والتعبئة. ويفيد الناشطون والناشطات بأن مشاركة الفتيات في مجموعات النقاش وفي التعاليق، أدت إلى تحقيق نجاعة أكبر وطورت مستوى التفكير الجماعي، وأن مشاركتها الفاعلة في التحركات الميدانية غيرت الطابع الذكوري الطاغي على المشهد الاحتجاجي وحولت النشاط الميداني إلى نشاط مجتمعي متكامل العناصر.

4.2. المرحلة «الانتقالية»

يمكن تحديد سمتين أساسيتين تطبعان العملية السياسية «الانتقالية». تتعلق الأولى بالتهميش التصاعدي للقوى الاجتماعية التي لعبت دورا رئيسيا في الحراك الثوري، لاسيما النساء والشباب وسكان المناطق المحرومة والمهمشة. السمة الثانية هي أن هذه العملية السياسية، وإن عززت منسوب الحريات موفرة بذلك بعضا من شروط المواطَنة السياسية، إلا أنها أبقت على السواد الأعظم من المواطنين خارج سياق المواطنة الاجتماعية والاقتصادية، أي خارج دائرة التمتع بالحقوق الجوهرية الضامنة لأمنهم الاجتماعي ولقدرتهم الحقيقية على الفعل السياسي. كما أن تبني

مشاركة المرأة الفاعلة في التحركات الميدانية «للربيع العربي»، غيرت الطابع الذكوري الطاغي على المشهد الاحتجاجي وحولت النشاط الميداني إلى نشاط مجتمعي متكامل العناصر

دستور جديد وتنظيم انتخابات ديمقراطية (المغرب، تونس، مصر... الخ.)، لم يحدث تغييرات تذكر في بنية المصالح الاقتصادية والاجتماعية النافذة، بل لم ينجح حتى في فرض آليات رقابة شفافة على أداء الدولة في مجال سياستها الاقتصادية، مثل الجباية ونظام القروض وحوكمة الموارد الطبيعية.

عن المشـــاركة الشبـــابية في تونـــس

في استطلاع رأي أجري سنة 2017 في تونس أي قبيل الانتخابات البلدية/المحلية التي جرت سنة 2018، أفاد 16 بالمائة فقط من الشباب المشاركين في الاستطلاع بأنهم أعضاء في منظمة أو نقابة مقابل 84 بالمائة صرحوا بأنهم لا ينشطون في أية منظمة من منظمات المجتمع المدني، 9 بالمائة منهم يؤيدون إحدى الجمعيات أو النقابات. «وليست نسبة المشاركة الشباب في الحياة السياسية أفضل حالا، فقد صرح 6 بالمائة فقط منهم بأنهم أعضاء في حزب سياسي، 3 بالمائة فقط منهم أعضاء نشطون». ويتبين من خلال ذلك أن الأغلبية الساحقة من المشاركين في الاستطلاع بنسبة 93 بالمائة لا تنشط في أي منظمة سياسية، أعرب أكثر من ثلاثة أرباعهم عن عدم اهتمامهم إطلاقا بالنشاط الحزبي عموما. «وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها مكونات المجتمع المدني لتعزيز الديمقراطية التشاركية منذ اعتماد الدستور الجديد للبلاد، فإن مصطلح الديمقراطية التشاركية» يبقى غير معرف أو غامضا» في نظر 70 بالمائة من المستجوبين الذين عبروا بنسبة 70 بالمائة أن لا فكرة لديهم عنه، من ضمنهم 33 بالمائة «لم يسمعوا قط عن هذا المصطلح».[125]

إن مأسسة التحولات السياسية وإرساء الديمقراطية التمثيلية قد ترافق مع إخراج «الفئات الخطيرة» من حلبة الفعل السياسي والاجتماعي إلى درجة تجريم بعض أشكال نضالها[126]. لذلك، نجد أنه بعد 7 سنوات من 2011، تبدو حالة القطيعة بين الشباب والدولة قائمة وهي القطيعة التي يجسدها الشعار الذي رفعته حملة طلعت ريحكتم : «كلن يعني كلن» في إشارة واضحة على عدم استثناء أي من مكونات التحالف الحاكم (أو حتى المعارضة أحيانا) من عدم الثقة.

125. نظرة الشباب التونسي للديمقراطية التشاركية، أنا يقظ 2017 https ://www.slideshare.net/jamaity_tn/ss-82076492

126. القانون رقم 34 لسنة 2011 في مصر الذي جرم الإضرابات والاعتصامات بذريعة تعطيل الإنتاج والسلم الاجتماعي. صدر عن المجلس العسكري بالقاهرة في 9 جمادي الأولى سنة 1432 هـ الموافق 12 ابريل سنة 2011. وهو أول قانون يصدر بعد ثورة يناير في مصر.

3. دراسة حالة : المجتمع المدني في مسار التحول في تونس[127]

تمثل تونس حالة معبرة جدا لدراسة تطور أدوار منظمات المجتمع المدني، حيث تفاعلت على نحو ناجح نسبيا المنظمات القديمة مع الجديدة، وحيث تمازجت الأساليب التقليدية مع الأساليب المبتكرة. فقد لعب المجتمع المدني التونسي قبل 2011 دورا هاما في إبقاء قضية الحقوق المدنية والسياسية حية، وتنظيم فئات واسعة من المجتمع رغم العراقيل القانونية والسياسية. وشهدت مرحلة ما بعد الثورة تحولات عميقة لجهة تركيبته ودوره وعلاقته بالدولة، إلى درجة أصبح فيها المجتمع المدني التونسي خاصة بعد نيل جائزة نوبل للسلام سنة 2013، محل احتفاء دولي تأسيسا على الدور الذي اضطلع به «الرباعي التونسي» (الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة وعمادة المحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان)، في قيادة حوار وطني بين الفرقاء السياسيين ورسم خارطة طريق لتتويج المرحلة الانتقالية الأولى والمصادقة على الدستور.

من جهة أخرى، برزت منذ 2014 أشكال جديدة من الهيئات المدنية الناشطة والمؤثرة بقوة التي يمكن إدراجها ضمن هيئات المجتمع المدني (بوصلة، أنا يقظ... الخ)، رغم عدم انخراطها القانوني في منظومة الجمعيات في مراحلها الأولى على الأقل. وبفضل دورها في طرح الأهداف التنموية من منظور حقوقي اقتصادي واجتماعي وجندري وبيئي، أصبحت تمثل مركز ثقل أساسي في دفع الحكومات للإصلاح وتشجيع منظمات المجتمع المدني النمطية على مزيد تطوير دورها وإدماج مقاربات جديدة ضمن نشاطها. يطرح كل ذلك مجددا الأسئلة المتعلقة بالأدوار الممكنة للمجتمع المدني في تحقيق الأهداف في سياق قانوني وتاريخي جديد، يتسم بالتعددية وفي سياق دولي يتأرجح بين موقف معلن يدفع نحو تعزيز قوة وأدوار هذا المجتمع المدني، وممارسة عملية لا تخلو من القيود والمحددات مقارنة بالمرحلة الذهبية في التسعينات من القرن الماضي.

> إن الدور التحويلي – الوطني والمحلي – للمجتمع المدني ومنظماته هو الدور الكلي الأساسي في ظل الأوضاع الاستثنائية التي تمر بها المنطقة والبلدان العربية، وهو دور يتجاوز المقاربة التقليدية لدور المجتمع المدني، وعلاقة المدني بالسياسي

أدى احتداد الصراع داخل الحقل السياسي والمدني بعد الثورة في تونس، إلى تداخل المجال السياسي بالمجال الجمعياتي والفني والإعلامي والرياضي إلى حدود التماهي في بعض الأحيان بين حزب أو أكثر في الحكم أو المعارضة وبين شبكة من الجمعيات والهيئات والنوادي التابعة له في تجاوز للمرسوم 2011/88 الذي ينظم عمل الجمعيات. ولم يمنع إعلان الحكومة التزامها بتطبيق المرسوم 88 عام 2013، من انزلاق الوضع العام إلى حافة الانهيار بطريقة كادت تعصف بالعملية الديمقراطية الناشئة، لولا تدخل المجتمع المدني، عبر مبادرة الرباعي التونسي الحوارية، في حينه.

127. انظر/ي ورقة من إعداد مالك الصغيري وعزة الدربالي من أجل هذا التقرير بعنوان : «المجتمع المدني التونسي وتحقيق أهداف التنمية».

منظمات قديمة بأدوار جديدة

حررت الثورة طاقات المجتمع وفتحت المجال أمام المشاركة الشعبية المدنية والسياسية التي كانت محتكرة من طرف السلطة، ومنذ اللحظة الأولى كان المجتمع المدني شريكا رئيسيا في التأسيس. وإلى جانب اتحاد الشغل، نجد في تركيبة المجلس الوطني و«الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة» منظمات وهيئات مثل الهيئة الوطنية للمحامين والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية والعمادة الوطنية للأطباء والمجلس الوطني للحريات والجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين واتحاد المعطلين عن العمل والاتحاد العام لطلبة تونس. وقد كان لهذه المنظمات منفردة ومجتمعة، في إطار الهيئة العليا دور رئيسي في سد الفراغ التمثيلي بعد سقوط النظام، وفي تأمين انتقال سلس والتحضير لانتخابات المجلس التأسيسي، وفي لعب دور تأسيسي من خلال مشاريع القوانين والمراسيم التي أعدها واقترحها وتم إقرارها في وقت لاحق، بما في ذلك المرسوم 88 لعام 2011 نفسه الذي ينظم عمل الجمعيات. وهذا دور بالغ الأهمية ولا يقع ضمن قائمة الأهداف التقليدية لمنظمات المجتمع المدني. وما تجدر الإشارة إليه هو أن الجمعيات والمنظمات التي قامت بهذا الدور، هي من المؤسسات النقابية والحقوقية والتنموية التقليدية، بما في ذلك الجمعيات النسائية، لا من الحركات الجديدة، حيث أنها استجابت للمهام الجديدة، التي فرضتها التطورات والحاجات الحقيقية. وهذا يعني **إمكانية التلاقي بين نمط العمل المدني المأسس ونمط العمل المدني الجديد الشبكي والأفقي**، وفي هذا أحد أبرز دروس التجربة التونسية وعناصر قوتها.

منظمات وحركات جديدة

مع حلول موعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي، كانت موجة أولى من الجمعيات حديثة التكوين مستعدة للمشاركة في البناء الجديد وتقارب قضايا التغيير الديمقراطي والتنمية من زوايا ومداخل متعددة. وبفضل نجاح عدد من هذه الجمعيات في تطوير قدراتها وتعزيز مشاريعها وحيازة تأثير مهم في سن القوانين أو رسم السياسات العمومية أو في مراقبتها ومتابعة حسن تطبيقها، يمكن الحديث عن ملامح حركات مدنية جديدة حملت تجديدا داخل المجتمع التونسي. ومن مظاهر هذا التجديد، المشاركة الواسعة للشباب من خارج الأطر التقليدية، بما يلبي الطلب الاجتماعي المتزايد غير المؤطر على دولة العدالة القادرة على تحقيق الأهداف. ونتوقف في ما يلي عند ثلاثة أمثلة هي أنا يقظ، وبوصلة، ومانيش مسامح.

أنا يقظ وبوصلة

تأسست منظمة «أنا يقظ» في 21 مارس/آذار 2011، وتأسست منظمة «بوصلة» في 26 ماي/مايو 2012. نجحت المنظمتان تدريجيا في الانتقال من وضع جمعية طموحة دون مقر أو موارد أو علاقات في بدايتها، إلى جمعية مؤثرة في نجاح آليات الانتقال الديمقراطي وفي حشد التعبئة الجماهيرية أحيانا في سبيل قضايا متعلقة بتطور مساره. وهي نموذج لمنظمات وحركات أخرى مرتبطة بالجذع المشترك عينه الذي نشأت من فروعه الأخرى أشكال متعددة من التعبير الشبابي الذي يعتبر «الثورة» مرجعيته، مثل الحملات والحركات السياسية والفنية.

اختصت كل منظمة بمجال محدد في بداية عملها، مراقبة الانتخابات بالنسبة إلى «أنا يقظ» ومراقبة المجلس التأسيسي ومجلس نواب الشعب لاحقا بالنسبة إلى «بوصلة». وأصبحتا في وقت قصير مرجعا للمعلومة، لاسيما أنهما بقيتا خارج الاستقطاب الذي انحازت إليه بعض مكونات المجتمع المدني. وكانت هاتان المنظمتان في قلب العملية السياسية بكل مفاجآتها ومراحلها الصعبة، ونجحت رغم ذلك في بناء قدراتها وتطوير آلياتها في نفس الوقت الذي عمقت فيه التزامها بتحقيق الأهداف.

وتعرف «أنا يقظ» نفسها منذ 2011 باعتبارها «منظمة رقابية مستقلة تهدف إلى مكافحة الفساد المالي والإداري وتدعيم الشفافية وتؤمن بأن الشباب الذي قام بالثورة يملك مؤهلات تجعله جديرا بالثقة وإدراجه في منظومة اتخاذ القرارات ورفض الوصاية بتعلة نقص الخبرة»[128]. وأصبحت المنظمة منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2013 نقطة الاتصال الرسمية لمنظمة الشفافية الدولية بتونس. راقبت مختلف الدورات الانتخابية التي مرت بها تونس من انتخابات المجلس التأسيسي سنة 2011، إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية في 2014 إلى الانتخابات البلدية في 2018. وأصبحت، لحرفيتها في مراقبة حسن احترام القانون طيلة مراحل العملية الانتخابية من صياغة القانون الانتخابي إلى ما بعد الإعلان عن النتائج النهائية ومرافقة كل طور بالنقد والتقويم وإعطاء المعلومة الدقيقة، مرجعا في مراقبة الانتخابات، حتى أنها راقبت مناظرة الدخول للمدرسة الوطنية للإدارة سنة 2015 ومناظرة انتداب ملحقين قضائيين لدى المعهد الأعلى للقضاء في السنة عينها. ومنذ سنتين، أصبحت المنظمة تنشر بصفة دورية تحقيقات حول الفساد تمس علاقة قطاعات مالية واقتصادية بالوسط السياسي.

وتعلن منظمة «بوصلة» منذ 2012، طموحها في أن تصبح المرجعية بالنسبة إلى المواطن والنائب والجمعيات، في كل ما يتعلق بمراقبة العمل التشريعي والتنفيذي[129]. وتمكنت المنظمة من حيازة الاهتمام بفضل مراقبتها مختلف جوانب الحياة التشريعية من عمل مكتب المجلس واللجان ومتابعة المداولات وتفاصيل الحضور والتصويت في الجلسات العامة واجتماعات اللجان وغيرها. وتمكنت من أداء دور رقابي على حسن تطبيق الدستور، ولم تتردد في إبداء مواقف من بعض القوانين مثل قانون المصالحة في المجال الإداري، الذي استمر النقاش حوله من 2015 إلى 2018 وكان محطة حاسمة في خلق فضاء مدني رافض للقانون يمتد من منظمات مجتمع مدني مثل «أنا يقظ» و«بوصلة» إلى حركات اجتماعية مثل حملة «مانيش مسامح» التي قادت التعبئة الميدانية والإعلامية ضد القانون.

> لا بد من قيام أشكال متقدمة من التنسيق والتكامل والتشبيك الفعال بين المكونات الكبرى لمنظمات المجتمع المدني، لاسيما خروج المنظمات الحقوقية (وضمنها النسوية) والمنظمات البيئية والمنظمات التنموية والنقابات، كل من دائرته الخاصة ومطالبه الخاصة للتلاقي في فضاء التنمية والحقوق المشترك، بما في ذلك التلاقي مع الجمعيات الخدماتية والخيرية والنقابات

128. https ://www.iwatch.tn/ar/about
129. https ://www.albawsala.com/ar/presentation

مـانيـــش مســـامح (حملـــة)

تعتبر «مانيش مسامح» مثلا للحملات التي طرحت المحاسبة والعدالة وإصلاح المؤسسات وبناء الاقتصاد المنتج في تونس. وهي حملة شبابية انطلقت كرد فعل على مشروع قانون تقدم به رئيس الجمهورية في جويلية/يوليو 2015 في وضع يتسم بانحسار «فرصة الاحتجاج» جراء قوة التحالف الحاكم (سياسي، اقتصادي، إداري وإعلامي) وارتفاع كلفة الاحتجاج (قانون إرهاب، حالة طوارئ).

اقتصرت الاحتجاجات على مشروع قانون المصالحة على منشورات فايسبوكية لأفراد من الطيف الشبابي، إلى أن انطلقت مبادرات التجميع التي ستفرز لاحقا حملة «مانيش مسامح». تمخض النقاش على قرار تنظيم تحرك احتجاجي غير معلن (تم التنظيم عبر رسائل خاصة عبر الفايسبوك) يوم الخميس 27 أوت/ أغسطس انطلاقا من ساحة محمد علي (مقر الاتحاد التونسي للشغل)، وهو ما حصل فعلا بمشاركة 35 شخصا تقريبا. وفي 30 أوت/ أغسطس، تم إنشاء مجموعة الفايسبوك للتواصل بين عناصر الحملة واتفق أيضا في نفس اليوم على بعث صفحة للحملة وتبني اسم «مانيش مسامح» الذي سبق الاتفاق عليه في مجموعة الغوغل والدعوة علنيا لمسيرة 1 سبتمبر/أيلول 2015.

قادت مانيش مسامح الاحتجاجات على قانون المصالحة (قانون العفو والمصالح كما سمته الحملة) طيلة سنتين ونظمت في ذلك عشرات الوقفات والمسيرات الحاشدة في تونس العاصمة وفي عدد من المدن الأخرى. ومثلت مسيرة 13 ماي/مايو 2017 التي دعت لها الحملة، ذروة التحركات التي حشدت آلاف من الشباب التونسي الذي نجح في تعبئة الشارع بطريقة سلمية. وبحكم طبيعة القضايا التي طرحتها الحملة وطابعها السياسي المباشر، وبحكم اعتماد أشكال التحرك الشعبي في الشارع، فقد كانت حركة مانيش مسامح عرضة للضغوط والاختراقات من قبل الأحزاب السياسية، وعرفت حالات من الصعود والهبوط والضغط على هويتها المستقلة في أكثر من مناسبة، مما جعلها حركة خلافية، أكثر مما هو عليه الأمر بالنسبة إلى أنا يقظ وبوصلة التي اقتربت في تشكلها وعملها من صيغ عمل المنظمات غير الحكومية من النمط الحديث.

أجندات مجتزأة وآليات قاصرة

كان التركيز على آليات الانتقال السياسي والمؤسساتي وتثبيت الحقوق المدنية والسياسية وصياغة دستور جديد وتشكيل الهيئات الدستورية، مدار اشتغال غالبية المنظمات الجديدة. وانعكس غياب البعد التنموي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية على آليات تطور الفعل الاحتجاجي للشباب والنساء والجهات التي خلقت أشكال جديدة مثل التنسيقيات واللجان المحلية، وهي هيئات قاعدية تجتمع وتقرر وتكتب بيانات وتخوض احتجاجات وتفاوض مع السلطات دون أن يكون لها أي سند قانوني خاضع لقانون الجمعيات. وبعد 7 سنوات من الثورة، يتطور هذا الفضاء بشكل نوعي حيث هناك منحى لوعي سياسي ومدني جديد كرد فعل على التناول الإيديولوجي أو التكنوقراطي لقضايا التنمية والتشغيل والشباب التي كانت من الأسباب الرئيسية لثورة 2011. ويتطور هذا الفضاء المدني الجديد في عمومه بمرجعيات مواطنية ومدنية ويركز اهتمامه على تحقيق الأهداف باعتبارها قضية متعلقة بالحق في الحياة وبالجوهر الاقتصادي والاجتماعي للمواطنة السياسية. ولا يعني ما سبق عدم جود تحديات كثيرة أمام عمل المجتمع المدني من خارجه كما من داخله أيضا، الأمر الذي يضع على جدول أعماله مسألة استشراف أدواره المستقبلية وخياراته وأدوات عمله، لمواكبة المستجدات، ما حصل منها وما هو متوقع.

حكاية قانون القضاء الى العنف ضد النساء في تونس [128]

في أوائل التسعينات عندما أصدرت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ملصقة حائطية تحت شعار «العنف نقمة والسكات مضرة»، تمت دعوة عضوات الجمعية من قبل السلطات آنذاك على أساس أن هذه الملصقة الحائطية تمس من «طمأنينة الأسرة والمجتمع «ولا يمكن أن تندرج في إطار عمل الجمعيات غير الحكومية». ردت الجمعيات النسوية آنذاك بفتح فضاءات للإصغاء ومرافقة ضحايا العنف قانونيا ونفسيا واجتماعيا وسياسيا.

في مستوى مواز، فإن موقف السلطة هذا دفع الجمعيات لاعتماد استراتيجية احتجاج وتشبيك وضغط أكثر وضوحا، بالترابط أيضا من المناخات الدولية التي سادت التسعينات، لاسيما مؤتمرات الأمم المتحدة المتخصصة في عمل المجتمع المدني عالميا. وفي سياق جمع بين المسار الدولي والعمل الميداني، طورت الجمعية مقاربتها التي تقوم على اعتبار العنف تمييزا مسلطا على النساء وانتهاكا لحقوق الإنسان وتعدّ على الكرامة الإنسانية. وبدأت الجمعية في نشر هذه المقاربة لدى القطاعات المهنية ذات العلاقة في المحاماة والطب والإرشاد الاجتماعي وفي مواجهة السلطة، بما في ذلك التقدم بتقارير الظل للجنة السيداو التي وجهت ملاحظات للحكومة التونسية مطالبة إياها بمعالجة جدية لظاهرة العنف واتخاذ التدابير المناسبة للقضاء عليه.

سنة 2004، بادرت الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات بتنظيم حملة حول التحرش الجنسي المسلط على النساء في العمل، وقدمت مشروع قانون لإضافة فصول في المجلة الجنائية لتجريم التحرش الجنسي. توسع التشبيك ليشمل جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وكذلك لجنة المرأة العاملة في الاتحاد العام التونسي للشغل. جوبهت هذه الحملة برفض السلطة السياسية وعدم التعامل مع ممثلي وممثلات هاته المنظمات خصوصا عند تقديم مشروع القانون لمجلس النواب. وذهبت وزارة الداخلية إلى حد تنظيم حملة مضادة تحت عنوان «الحفاظ على الأخلاق الحميدة» وقضت المحاكم في تلك الفترة (2004) في 200 قضية من أجل التعدي على الأخلاق الحميدة. وعندما قام البرلمان صيف 2004، بتنقيح بعض الفصول من المجلة الجزائية لتجريم التحرش الجنسي في الباب المتعلق بالأخلاق الحميدة، عد ذلك انتصارا جزئيا للجمعيات التي قادت الحملة. وانتظرت الدولة آنذاك حتى سنة 2008 لإجراء، ولأول مرة عن طريق ديوان تنظيم الأسرة والعمران البشري مسح وطني حول العنف المسلط على النساء، صدرت نتائجه سنة 2010.

وبعد إصدار دستور 2014 والذي نص في فصله 46 في النقطة الرابعة « تتخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة»، تم بمبادرة من كتابة الدولة للمرأة والأسرة وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، تكوين لجنة وطنية تضم خبيرات وخبراء من مختلف الاختصاصات القانونية وعلم الاجتماع والصحة الإنجابية، قامت بصياغة المسودة الأولى لمقترح مشروع القانون.

130. إعداد فريق كوثر.

وقد اعتمدت كتابة الدولة للمرأة والأسرة في مسار إعداد هذا القانون منهجا تشاركيا مدمجاً لمختلف الهياكل الحكومية ومكوّنات المجتمع المدني في مختلف الجهات. وتبنت اللجنة مقاربة شاملة بخصوص سبل التصدي للعنف حيث يتضمن وقاية النساء من العنف، كما يضمن معاقبة المُعتَدين ورَدعِهم ويَكفَل الإحاطة بالناجيات من العنف.

تمّ إجهاض المقترح الأول، لأسباب عدة، أساسها غياب الدعم الحكومي والحزبي له، على خلفية تطرقه لمجالات واسعة شملت التمييز القانوني المبثوث في عديد النصوص القانونية على غرار مجلة الأحوال الشخصية، والذي تزامن مع حملة إعلامية خاضتها ضده قنوات تلفزيون محسوبة على الإسلام السياسي، تمّ تسريب المشروع إليها.

وإثر انتخابات 2014، وإرساء مؤسسات قارة، تعالت أصوات من داخل البرلمان لتعاضد مطالب المجتمع المدني لإعادة المشروع إلى طاولة الأولويات الحكومية. وهو ما دعا وزارة المرأة من جديد إلى إعداد مشروع ثاني صلب الوزارة. كما قام مركز البحوث والدراسات والتوثيق والاعلام حول المرأة (الكريديف) بإنجاز دراسة وطنية حول «العنف المبني على النوع الاجتماعي بالفضاء العام» سنة 2015.

في الأثناء، بدأت الجمعيات النسوية والحقوقية من جديد بتطوير العمل المشترك نحو بناء تحالف وطني واسع من أجل اعتماد قانون شامل حول العنف المسلط على النساء والفتيات، ضم في مرحلة التأسيس كلا من الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وجمعية بيتي وجمعية وعي ورابطة الناخبات التونسيات وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ومنظمة «اوكسفام» والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والشبكة الأورو- متوسطية لحقوق الإنسان. ونظمت في هذا السياق ندوة دولية في أكتوبر 2015 جمعت أكثر من 60 جمعية ومنظمة وطنية ودولية، من أجل المطالبة بالتسريع في إصدار القانون وفق مقاربة تشرك المجتمع المدني في هذه العملية، وهو ما التزمت به الوزيرة في كلمتها بالندوة. تقرر إثرها رسميا الإعلان عن تكوين التحالف الوطني ضد العنف تحت شعار «قانون يحمي النساء من العنف بالحق» وتشكيل لجنة متابعة تولت وضع استراتيجية التحالف للمناصرة والتي تم تقديمها في اجتماع دعا له كلا من الوزارة ووكالات الأمم المتحدة.

بين ديسمبر/كانون الأول 2015 وفيفري/فبراير 2016، قامت اللجنة بإصلاح مشروع الوزارة أدرجت على إثره تعديلات على مستوى الفصول المتعلقة بالعنف الجنسي. اعتبر التحالف أنه لا يمكن قبول هذا المشروع قبل الانتهاء من مراجعة السياسة الجنائية والمجلة الجزائية، وكثفت جهود المناصرة للغرض. وتواصلت الأنشطة متعددة المستويات والجهات من حملات التوعية والشرح للمواطنين، إلى حملات المناصرة والضغط على المسؤولين، إلى تدعيم وجهات النظر بالأدلة والدراسات، من أجل فرض التعديلات الضرورية لتحسين مشروع القانون المقدم وجعلة مقبولا من قبل المجتمع المدني والمواطنين.

تمكن التحالف من تشريك طيف أوسع من المجتمع المدني النسوي والحقوقي من مختلف الجهات، وهو ما وسع في دائرة المناصرين والمناصرات. وتابع التحالف في ذات الوقت، عن قرب أشغال اللجنة وتفاعل مع مختلف أطوار مناقشة المشروع صلبها بالتنسيق مع عضواتها وأعضائها من مختلف الكتل البرلمانية. أفضت هذه الاجتماعات إلى إصدار التحالف لقراءة نقدية جديدة على ضوء تقرير اللجنة، وورقة مناصرة ثانية حول مشروع القانون. ومنذ إعلان تاريخ بداية مناقشته بالجلسة العامة لمجلس نواب الشعب يوم 21 جويلية/يوليو 2017، عمل التحالف على الاتصال بمختلف الكتل البرلمانية وتقديم مقترحات لتعديل عدد من فصوله، كما قدمتها إلى لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية داخل المجلس وإلى وزارة المرأة والأسرة والطفولة والمسنين بوصفها جهة المبادرة التشريعية، وهو ما يسمح لها بمجال تدخل طيلة مسار مناقشة القانون.

قدم وفد التحالف منذ يوم 20 جويلية/يوليو 2017 البراهين الضرورية للتعديل وجهد في إقناع عدد من النواب بوجاهة مقترحاته من خلال حضور أعمال لجنة التوافقات يوم 24 جويلية/يوليو. كما ركز على النقائص المحورية التي شابت نسخة اللجنة، علاوة على النقاش مع النواب ولفت نظر جهة المبادرة إلى انعكاساتها الواقعية. وتم بالتوازي، شحذ الرأي العام الوطني والدولي لدعم مقترحات التحالف من ذلك توجيه مطلب تدخل للمقررة الخاصة لدى الأمم المتحدة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، أسبابه وعواقبه حول الموضوع.

تفاعلت اللجنة والكتل البرلمانية وكذلك الجهة المبادرة إيجابا إلى حد بعيد مع عدد من مقترحات التحالف، غير أنه تم التراجع في الجلسة العامة عن بعض التعديلات التوافقية، ما حدا بالتحالف إلى الاستعانة بعدد من النواب المساندين لمقترحاته لكشف ذلك والمطالبة برفع الجلسة وتأجيلها، وهو ما قد حصل بشكل ناجع، إلى أن تم تصويت النواب يوم الاثنين 24 جويلية/يوليو على الفصول المتعلقة بالعنف الجنسي بشكل متسرع وصياغات غير منسجمة مع فلسفة القانون.

تجند التحالف مجددا يوم 25 جويلية/يوليو لإعداد مقترحات تعديل جديدة للفصول التي تم التصويت عليها وتمكن من حشد قبول واسع لدى عدد من الكتل البرلمانية، منها خاصة نواب الجبهة الشعبية والكتلة الوطنية وكتلة الحرة والنداء وكتلة آفاق تونس والمستقلين وطيف واسع من كتلة النهضة. ومع أن بعضا من مقترحاته لم تلق القبول الكافي لاعتمادها، فإن المصادقة على القانون يعتبر كسبا، حيث أنه بوصفه قانونا أساسيا، يكون أعلى مرتبة من القوانين العادية، ويفتح مجال العمل على ملاءمتها.

ولم يتوقف تحرك التحالف عند حد اعتماد القانون تحت قبة المجلس، بل إنه واصل الحوارات المجتمعية ليس مع النساء من الريف والحضر فحسب، بل مع مختلف الفاعلين المحليين في مختلف محافظات الجمهورية للوقوف على مدى تطبيق القانون محليا.

وقد جسدت هذه التحركات والتحالفات تحولا في طريقة عمل منظمات المجتمع المدني، إن لجهة مسار التحول منالتحرك الواحد أو الثنائي إلى التحركات الجماعية المشتركة بتغذية من مجهودات أحادية إن اقتضى الأمر، شرط أن تصب في التحرك الأم أو لجهة تنويع جبهات التحرك والمناصرة أو لجهة التنوع في تركيبة التحالف الذي جمع في آن بين منظمات تقليدية عريقة وأخرى جديدة وطنية ومحلية ومنظمات دولية ومنظمات نسوية مع منظمات حقوقية، والاستعانة بخبرة مركز «كوثر» في المجال خاصة لجهة تقديم قراءات مقارنة بين الدول العربية أمام مجلس نواب الشعب بحضور رئيسه وعدد من نواب الأحزاب الممثلة فيه ومنظمات المجتمع المدني. حقق ذلك فعالية كبرى في خصوص جمع القرائن والبراهين والتسلح بالمعرفة المعمقة والمهارات الكافية للتحرك في كل الاتجاهات : لجان وكتل برلمانية، أحزاب، وزارات وهياكل محلية، وسائل إعلام، نساء ورجال من المحافظات بالشقين الريفي والحضري، أجهزة أمن...

المصـــــدر : Stand up

4. نظرة مستقبلية : المجتمع المدني، أي أدوار وأية خيارات؟

تتطلب التطورات العميقة التي عرفتها البلدان والمجتمعات العربية والعلاقات الدولية، وكذلك اعتماد أجندة 2030 بما هي أجندة تحويلية، أن تتجاوز جميع الأطراف المعنية أسلوب العمل التقليدي والمضامين القديمة، وتفكر بأدوات وأساليب عمل ومضامين جديدة. ينطبق هذا على منظمات المجتمع المدني أيضا التي عليها أن تستجيب للتطورات وتبلور تصورا متقدما لأدوارها، ولاستراتيجيات التشبيك والعمل المشترك، ولمضامين برامج عملها، لكي تكون قادرة على مواجهة تحديات ومتطلبات المرحلة الجديدة بفعالية ونجاح.

ثمة أدوار تقليدية متعارف عليها لمنظمات المجتمع المدني[131] يمكن إدرجها ضمن الفئات التالية :

1. الدور التنفيذي التنموي والخدماتي،
2. دور المناصرة والتوعية،
3. دور الرصد والمساءلة،
4. دور التأثير في السياسات وصنع القرار.

واستجابة للتطورات التي عرفتها البلدان العربية في السنوات الأخيرة ومتطلبات التحويل/التغيير المجتمعي في هذه المرحلة، بات ضروريا الانتقال إلى تعزيز ما يمكن تسميته بالدور التحويلي للمجتمع المدني ومنظماته (الدور الخامس)، على مختلف المستويات، بما في ذلك دورها التغييري على المستوى المحلي.

1.4. الدور التحويلي للمجتمع المدني في ضوء الربيع العربي

برزت أهمية هذا الدور في فترة الربيع العربي وما تلاه، وفي الظروف الاستثنائية التي يمكن أن يمر بها البلد المعني. فالتأزم السياسي والظروف الاستثنائية كالاحتلال أو الحرب، أو حالة من انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي، يمكن أن تؤدي إلى اختلال خطير في عمل الدولة والمجتمع. وفي ظل فشل أو قصور شديد لدى مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية... الخ، يؤدي الفراغ إلى تقدم المجتمع المدني لملئه والتصدي لاحتمالات التدهور في الوضع العام في البلد، أو لمواجهة التحديات الكبرى التي تعطل التنمية والحياة الكريمة، أو للمبادرة على المستوى المحلي، لاسيما في ظل العمل الأفقي الذي ميز الحركات الجديدة وبسبب التفاوت الكبير في أوضاع المناطق المختلفة ضمن البلد الواحد أحيانا كثيرة. لذلك، شهدنا نماذج عن هذا الدور بالغ الأهمية في تجربة الانتفاضة الأولى في فلسطين (1987)، حيث المجتمع المدني الفلسطيني واجه الاحتلال بالعمل المدني الشعبي السلمي، وكان قبلها قد حافظ على الهوية الوطنية على امتداد عقود تحت الاحتلال. وشهدنا نموذجا ثانيا منه في انتفاضات الربيع العربي في مرحلته الأصلية في حراك الشارع عام 2011، التي أدت دورا سياسيا مباشرا في مواجهة الأنظمة. وشاهدنا نموذجا ثالثا عنه في دور الرباعي التونسي[132] في إطلاق حوار سياسي داخلي وإخراج تونس من الانزلاق نحو الأزمة السياسية المفتوحة وخطر العنف

131. انظر/ي : «دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030»، الورقة الرئيسية من إعداد الاسكوا، قدمت في المؤتمر الإقليمي المنعقد في الدوحة، دولة قطر 20 -21 أبريل/نيسان 2016. https ://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-civil-society-role-implementing-agenda-2030-arabic.pdf

132. مجموعة من المنظمات قامت بدور الوساطة في عملية الانتقال الديمقراطي في تونس صيف 2013. وتشكلت الوساطة الرباعية من المنظمات الأربع : الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والهيئة الوطنية للمحامين التونسيين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، صيف 2013 بينما كانت عملية الانتقال إلى الديمقراطية تواجه مخاطر نتيجة اغتيالات سياسية واضطرابات اجتماعية على نطاق واسع.

(في الحالة التونسية كان الدور الحاسم للمجتمع المدني المؤسس خلافا للمثلين السابقين، حيث كان دور المجتمع المدني في تجليه الشعبي المواطني المباشر). وشاهدنا دورا مميزا للنقابات المهنية (مهندسون وأطباء ومعلمون..) في حراك السودان مطلع عام 2019. كما شهدنا تجليات هذا الدور على المستوى المحلي، ولا نزال، في مئات المبادرات المحلية في المدن والقرى والمناطق المختلفة في البلدان العربية، وهي تجارب شديدة التنوع.

إن الدور التحويلي – الوطني والمحلي - للمجتمع المدني ومنظماته هو الدور الكلي الأساسي في ظل الأوضاع الاستثنائية التي تمر بها المنطقة والبلدان العربية، وهو دور يتجاوز المقاربة التقليدية لدور المجتمع المدني، وعلاقة المدني بالسياسي.

كن جزءا من الحل :
التحويل المجتمعي على المستوى المحلي[133]

برنامج للتوعية المدنية، صممته ونفذته جمعية الثقافة والتنمية بالقصرين بالشراكة مع جمعية تونسي بلا حدود وجمعية صوتي من قفصة وجمعية وي دو we do وجمعية نحن موجودون. تواصل البرنامج من سنة 2012 إلى سنة 2018 وما بعدها وفق ثلاثة محاور كبرى.

انطلق البرنامج بتدريب نساء لا علاقة لهن بالسياسة ولا بالشأن العام ولا بالعمل الجمعياتي، العديد منهن كن أميات لا يتقن القراءة ولا الكتابة. المهم بالنسبة إلى القائمين على البرنامج هو اختيار نساء في مناطق ريفية، مهمشة وثقافتها السائدة، ذكورية بامتياز، حيث يهيمن الرجل على اختيارات النساء، إن كانت لهن خيارات.

قامت الجمعية بمسح عام 2014 في خمس ولايات بالوسط والجنوب الغربي وهي سليانة والقيروان وقفصة والقصرين وسيدي بوزيد. شمل المسح أكثر المناطق محافظة وأفضى إلى تحديد الاحتياجات والعراقيل والتحديات، وتم اختيار 72 قيادية بمعدل اثنتين من كل معتمدية، قامت كل واحدة منهن بتدريب 20 امرأة أخرى في تقنيات التواصل وحل النزاعات والاجراءات الانتخابية.

وصل العدد بهذه الطريقة العنقودية إلى 20.000 امرأة، قمن بحملات توعوية للانتخابات الانتخابات التشريعية والرئاسية 1 و2 التي عرفتها تونس سنة 2014، وكلهن أدين واجبهن الانتخابي ومن ضمنهن من كن مراقبات للانتخابات. وتتوفر لدى القائمين على البرنامج اليوم قاعدة بيانات تضم 5000 امرأة، لم يعرف عنهن اهتماما بالشأن العام قبلا.

لم يتوقف طموح جمعية الثقافة والتنمية عند هذا الحد، ذلك أنها بادرت بإعداد النساء للترشح كمستقلات، إما ضمن قائمات مستقلة أو حزبية في الانتخابات البلدية التي جرت سنة 2018. شمل العمل 36 بلدية بنساء وشباب مرشحين، عملوا على ضمان ترتيبهم على رأس القائمة.

133. توثيق اعتدال مجبري، كوثر، استنادا إلى حوارات مع أعضاء الجمعية ومعاينة ميدانية

تنوعت الاستراتيجيات المعتمدة، ففي معتمديات القصر وسبيطلة وشرايع ومشرق الشمس، عملت الجمعية على جمع كفاءات الجهة، الذين قاموا بأنفسهم باختيار مرشحيهم وفق مبدأي التناصف العمودي والأفقي. نجحت القائمات كلها دونما استثناء، أي أن كل قائمة رشحت ضمنها الجمعية مرشحا أو مرشحة فازت في الانتخابات.

وبالتوازي مع ذلك، قامت الجمعية بإدارة حملتين متكاملتين تحت عنوان «صوتي مش للبيع» و«صوتي مصيري» لضمان سير العملية الانتخابية دونما تأثير خارجي على خيارات الناخبين. وخلال هذا المسار، نجحت الجمعية في استقطاب وإدماج عدد كبير من الشباب والشابات في الشأن العام والشأن المحلي. وانتقلوا بكسب التأييد هذا إلى العمل مع البلديات على مقاربة تشاركية من خلال العمل على الميزانيات التشاركية بتدريب المجتمع المدني، ومن ضمنه المنظمات النسائية بنسبة تمثيلية تشكل 50 بالمائة، على مراقبة أعمال المجالس البلدية وكذلك مرافقة المجالس البلدية المنتخبة لتحديد الأولويات والعمل على صياغة مشتركة لدليل الإجراءات العمومية للشراءات والصفقات العمومية، وذلك ضمن برنامج الاستثمار المحلي السنوي. ويقع التفكير حاليا في بلورته وفقا لمقاربة النوع الاجتماعي منذ البداية، في حال تمكنت الجمعية من الحصول على دعم مساهمة خبراء في ذلك.

المبادرة اليوم تم تبنيها على مستوى المغرب من المعهد الجمهوري الدولي خاصة وأن البرنامج نفذ في 5 أقاليم تونسية، كانت نسبة النجاح فيها 100 %. وتضع الجمعية التجربة على ومسارها على ذمة من يود استخدامها في بقية المحافظات، كما أنها تسعى إلى تطبيقها في محافظات أخرى.

2.4. تحديات أمام دور المجتمع المدني

يواجه التحول المجتمعي والتنفيذ المتسق للأجندات التنموية العديد من التحديات، لاسيما عدم القناعة لدى دوائر القرار العالمية والإقليمية والوطنية بالتصدي للتحديات الهيكلية التي تعيق التنمية، بما في ذلك التحول الجذري نحو الحوكمة الديمقراطية[134] التي تتيح مشاركة حقيقية للمجتمع المدني في رسم السياسات الكلية المحددة لتطور المجتمع، بما يتجاوز المشاركة الشكلية أو التأثير المحصور في القضايا الثانوية.

من ناحية أخرى، فإن الطبيعة الاستبدادية للدولة طيلة العقود الماضية، أدت إلى إضعاف المجتمع المدني وتفكيك البنى المجتمعية الحديثة، مقابل تعزيز البنى التقليدية التي تساهم في منع تكوّن المجتمع المدني المستقل. وقد بيّنت المرحلة التي تلت الربيع العربي أن بعض القوى التقليدية والتيارات الدينية التي لا تعارض النمط الاقتصادي القائم، تمكنت من احتلال واجهة المجال العام وإدارة الحياة السياسية فيه. كما أن اندلاع النزاعات المسلحة والحروب الأهلية، منع التقدم في مسار التحول الديمقراطي المنشود، وشجع على بروز الهويات الفرعية على اختلافها، وفكك

134. استخدم مصطلح الحوكمة الديمقراطية من قبل برنامج الأمم المتحدة في بداية الاهتمام بقضايا الحكومة للتمايز عن طرح البنك الدولي الذي كان يستخدم مصطلح الحكم الصالح أو الحكم الرشيد (أو الحوكمة) good governance. وهو أكثر وضوحا لجهة المضمون السياسي للحوكمة ويتجاوز التعامل مع الحوكمة بما هي شأن تقني فقط. ولم يعد هذا الاستخدام شائعا إذ طغت مقاربة البنك الدولي. انظر/ي مثلا : https ://www.undp.org/content/dam/aplaws/publication/en/publications/democratic-governance/oslo-governance-center/democratic-governance-reader/DG_reader-2009.pdf

منظومة القيم الحديثة التي كانت قائمة (على علاتها)، لصالح إعادة إنتاج منظومة قيم ماضوية ومتطرفة ساهمت في انتشار الإرهاب وتغلغله في المجتمع. وشكل ذلك مناخا معاديا تماما لأي فكر مدني وللمجتمع المدني ومنظماته.

مهدت مجمل هذه الظروف وغيرها، لتكريس بيئة غير مساعدة على عمل المجتمع المدني، خاصة الذي يحرص منه على استقلاليته عن الحكومات وعن المانحين، والذي يتبنى الفكر التنموي والحقوقي الذي يضعه أيضا في موقع المواجهة من التنظيمات المتطرفة والإرهاب، ومع الأشكال العسكرية والأمنية لممارسة السياسة والسلطة.

3.4. نظرة جديدة إلى التشبيك

تتطلب الظروف الصعبة والتحديات الكبيرة التي تحد من عمل منظمات المجتمع المدني، استراتيجية مواجهة استثنائية تستجيب لها ولمتطلباتها، ومن ضمنها بناء شراكة أفقية متنوعة بين منظمات المجتمع المدني وتطوير برامج العمل وأساليبه بشكل شجاع. ويشكل بناء الشراكة الأفقية أولوية لا يمكن الالتفاف عليها أو تأجيلها، مما يعني إحداث تحول في استراتيجية العمل وخفض نسبة الجهد الموجه للتعامل مع المانحين والمنظمات الدولية (وحتى الحكومات)، لصالح التوجه لبناء الشراكة الأفقية بين مكونات المجتمع المدني نفسه.

تتمثل أهم عناصر هذا التحول ما يلي :

1. **التشبيك وبناء شراكة متينة مع الحركات الجديدة :** وهو لفائدة الطرفين. فالمنظمات التنموية والحقوقية النمطية بحاجة إلى تجاوز نطاق عملها المحصور لتتلاقى مع العمل الشعبي والمواطني المباشر، ومع الحركات الاجتماعية العريضة. وتحتاج الحركات الجديدة التي نشأت في وهج الحراك الشعبي من جهتها، إلى إنضاج أشكال عملها الجديدة وابتكار أشكال مؤسسية مناسبة. وبات لزاما ردم الهوة بين المنظمات التنموية والحقوقية النمطية المأسسة والحركات الجديدة، بما هو شرط ضروري لنجاح المهمات التحويلية بشكل خاص، والتأثير في السياسات.

2. **التشبيك مع النقابات :** ونقصد هنا النقابات العمالية ونقابات الموظفين والمهن الحرة بشكل خاص. فالنقابات لا تزال تعمل وفق المفاهيم التقليدية في أغلب الأحيان، مع تمتعها بطابع تمثيلي واسع (ونقصد بشكل خاص النقابات المستقلة عن السلطات وكذلك منظمات المجتمع المدني المستقلة)، في حين أن المنظمات التنموية، التي تتبنى مفاهيم حديثة، لا تتوفر على قاعدة اجتماعية عريضة بشكل عام، ما عدا حالة الحركات الاجتماعية أو الحملات. لذلك يمكن القول إن اعتماد النقابات للفكر التنموي الحديث من شأنه تطوير أساليب عملها، كما من شأنه تخصيب الفكر التنموي نفسه بالواقعية والاستجابة لحياة الناس الفعلية، وتعزيز فرص نجاح التشبيك مع المنظمات الأخرى.

3. **التشبيك عبر القطاعي والفئوي بين الشبكات والمنظمات :** كما أن التنمية متكاملة ولا تقبل تجزئة مكوناتها بشكل تعسفي، وكما أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة والاختزال، وكما أن أجندة 2030 هي أجندة واحدة مترابطة لا يمكن اجتزاؤها، لا يمكن للمطالب الاستراتيجية التي تتطلب تغييرا في السياسات على طريق التنمية البشرية المستدامة أن تتحقق في قطاع معين دون آخر. وقد بينت تجربة مشاركة المرأة في التحركات العربية الشعبية والمدنية أن هذه المشاركة بلغت ذورتها، وقضاياها تبلورت في صيغها الأكثر تقدما، عندما كانت مكونا قويا وفاعلا في الحراك المجتمعي الشامل، وقد كانت لاحقا في طليعة العمل من أجل التحول نحو قيم الحرية

والمساواة والديمقراطية والحقوق (كما في المثال التونسي حاليا). ويتطلب هذا، قيام مراجعة عميقة وصادقة لدى التيارات كلها من أجل بناء تشبيك عابر للقطاعات والفئات، قبل مطالبة المنظمات بالشراكة مع الحكومات أو المانحين أو الأمم المتحدة. ويفيد المثال التونسي كذلك أن التحالف والتعاون، يمكن أن يمتد عبر الانتماءات الطبقية أيضا في لحظات معينة، كما كان التقاء اتحاد الشغل واتحاد الأعراف من أجل ضمان استمرار قواعد الديمقراطية ومنع الانزلاق نحو العنف. وهذا يجب أن يكون موضوع تأمل عميق.

خلاصـــــة

يتمثل مصدر قوة منظمات المجتمع المدني في الناس، لا في علاقتها مع الحكومات سعيا إلى تسهيل عملها على حساب استقلاليتها، ولا في علاقتها مع المانحين سعيا وراء التمويل على حساب أجنداتها الوطنية، ولا أيضا في العلاقة التي تربطها، أو قد تربطها، مع الأمم المتحدة سعيا للمشاركة في الآليات الدولية وتعزيز الحضور الخارجي. وعلى أهمية العلاقات السابق ذكرها، وضرورة تعزيزها، إلا أن الأولوية الآن يجب أن توجه لتعزيز عناصر القوة لدى منظمات المجتمع المدني من خلال تعزيز الروابط الأفقية في ما بينها، والتوازي مع ذلك من خلال تعزيز علاقتها إفراديا وجماعيا، مع المواطنين الذين يشكلون مصدر قوتها واستقلاليتها، لاسيما أن الدفاع عن مصالح الناس هو سبب وجودها.
يتطلب ذلك استراتيجيات ذكية تسمح بما يلي :

1. **تحقيق التوازن بين ثلاثة عناصر :** الحاجة إلى التمويل، الالتزام بالأجندات الوطنية المستجيبة للاحتياجات الحقيقية للمواطنين، وضع رؤى وخطط لكيفية الاستغناء عن التمويل الخارجي والتمويل الحكومي المشروط أو الذي لا يستند إلى معايير موضوعية ومستقرة.

2. **تحقيق التوازن بين المشاركة الفعالة ضمن الأطر المتاحة،** بما في ذلك الأطر الحكومية والأطر الإقليمية والأممية، لاسيما في ما يخص مسارات تنفيذ أجندة 2030، وبين وضع مسار مستقل لمنظمات المجتمع المدني لبلورة رؤيتها المستقلة، بما في ذلك إمكانية إنتاج تقييمها الخاص للمسار التنموي، وتقارير وطنية وإقليمية وعالمية موازية تتضمن رؤيتهم للتنمية والتقدم المحرز.

3. **التشديد على الاستقلالية أولا وثانيا وثالثا،** فمنظمات المجتمع المدني لا قيمة مضافة لها، إلا إذا كانت مستقلة عن الحكومات وعن المانحين وعن القطاع الخاص. والاستقلالية هي نقيض التبعية ونقيض العداوة على حد سواء.

4. **تطوير المعرفة المعمقة بالفكر التنموي والحقوقي،** وبأوضاع البلدان والمجتمعات التي تنشط فيها.

5. **الالتزام المتسق بمنظومة حقوق الإنسان ورفض كل أشكال التمييز،** وعلى رأسها التمييز ضد النساء وضد الشباب والمراهقين وضد الأشخاص ذوي الإعاقة ومجموعات الانتماءات الدينية والاجتماعية والعرقية والسياسية والثقافية والميول الشخصية المختلفة، والموقف من الحقوق والحريات الفردية وغيرها.

6. **اعتماد مقاربة موضوعية لأدوار المجتمع المدني،** بعيدا عن المبالغة في الحذر والخوف من أي قضية هامة بحجة أنها سياسية، ولا المبالغة في الأدوار وافتراض إمكانية الحلول محل الدولة، ولا الأحزاب والحركات السياسية.

ومع التشديد على أهمية تطوير منظمات المجتمع المدني لرؤاها واستراتيجياتها، نشير إلى أن مصدر الإعاقة الأكثر أهمية لقيام المجتمع المدني ومنظماته بالدور التنموي المطلوب يأتي من مصدر خارجي إن صح التعبير، أي من البيئة المحيطة. وتمكن الإشارة هنا تحديدا إلى عاملين رئيسيين : الأول هو أن السياسات الكلية العالمية والوطنية، تتبنى غالبا أهدافا وخططا ووسائل عمل لا تنسجم مع مفهوم التنمية ومع أجندة 2030 ومع منظومة حقوق الإنسان، بل إنها تتعارض معها أحيانا كثيرة. وهو ما يقوض الأساس الذي يمكن الأطراف التنموية من القيام بدروها المفترض لغياب الالتزام العام بمتطلبات التنمية أصلا واقتصار الخيارات على مقاربة النمو التقليدية. ويتمثل العامل الثاني، وهو هام جدا بالنسبة إلى المنطقة العربية، في الإطار التشريعي والمؤسسي والثقافي المقيد والضاغط على مشاركة المجتمع المدني وسيادة نمط من العلاقة بين الحكومات والمجتمع المدني يتراوح بين التعاون المحدود أو الشكلي، وبين ضعف الثقة، وصولا إلى انقطاع التواصل أو حتى المنع والتضييق.

على هذا الأساس، وفي حال مراجعة التوجهات التنموية الكلية ومراجعة الإطار التشريعي والمؤسسي المقيد للمجتمع المدني، وبالتلازم مع التطوير الذاتي وفق الأسس المشار إليها، يمكن للمجتمع المدني أن يضع نفسه بقوة في مواقع التأثير في مسار التنمية وتنفيذ أجندة 2030، والمساهمة بذلك في وضع أجندة التنمية نفسها على المسار الصحيح. ينطبق ذلك أيضا على الشبكات والمنظمات النسوية وتلك العاملة في مجال حقوق المرأة وتمكينها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. واستنادا إلى تقييم مجمل التقدم المحقق والمعيقات في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تبرز أيضا ضرورة التحول الفعلي في استراتيجيات هذه الشبكات والمنظمات لكي تكون أكثر فعالية ونجاحا في تحقيق الأهداف المرغوب بها، لاسيما في البلدان العربية حيث يشكل تمكين المرأة وتعزيز مكانتها في المجتمع وفي المؤسسات، مفتاح التنمية والتحول المجتمعي، سواء على المستوى الوطني والمؤسسي، أو على المستوى المجتمعي والمحلي، كما على المستوى الثقافي.

المساواة بين الجنسين

في أجندة 2030

دور المجتمع المدنـي والإعلام

الفصل الخامس

التنمية المحلية :
تجـارب ميدانيـة

الفصـــل الخـامس

التنمية المحلية : تجارب ميدانية[135]

تمهيـــد

يشكل التحول إلى اللامركزية أو تعزيزها، سمة مشتركة للإصلاحات الدستورية في البلدان العربية بعد 2010، كما في حال تونس والمغرب والعراق والأردن، في حين تطرح كخيار رئيسي للإصلاح في دول تعاني راهنا من حروب ونزاعات شاملة (سوريا واليمن وليبيا)، وكذلك بالنسبة إلى دول عربية أخرى. فقد فرضت التغيرات على الساحة العربية، خلال السنوات الأخيرة وبشكل قوي هذا المفهوم و«التشاركية في حوكمة الشأن المحلي» كأحد ركائز الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ويفترض أن يشكل هذا دافعا لتعزيز الديمقراطية التشاركية في إدارة الشأن المحلي بهدف تحقيق نتائج تنموية أفضل وإرساء هياكل رسمية وأخرى جمعياتية لمتابعة ما تحقق في المجال واقتراح توجهات ورؤى»[136].

كما تتكرر الإشارة إلى اللامركزية والتنمية المحلية في أجندة 2030 وفي الأدبيات التنموية ووثائق المشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني. وتجري المبالغة أحيانا في الدور المتوقع للامركزية والتنمية المحلية في تحقيق الأهداف التنموية العالمية أو الوطنية، بما يكاد يجعلهما مرادفات للديمقراطية والمشاركة والحوكمة الرشيدة. ومن الضروري الإشارة منذ البداية، إلى أن عزل اللامركزية والتنمية المحلية عن سياقهما الحقيقي يؤدي إلى نتائج عكسية.

> من منظور المساواة بين الجنسين، تحتل اللامركزية أهمية خاصة كونها تطال النطاق المحلي (أو القطاعي أحيانا)، حيث يقترب ذلك أكثر من المجال الحيوي الذي يمكن للنساء أن يحدثن فيه تغييرات قد تكون مؤثرة، مقارنة بما هو عليه الأمر على المستوى الوطني

ومن منظور المساواة بين الجنسين، تحتل اللامركزية أهمية خاصة كونها تطال النطاق المحلي (أو القطاعي أحيانا)، حيث يقترب ذلك أكثر من المجال الحيوي الذي يمكن للنساء أن يحدثن فيه تغييرات قد تكون مؤثرة، مقارنة بما هو عليه الأمر على المستوى الوطني. كما أن العكس قد يكون صحيحا، لاسيما إذا كانت السلطة الواقعية محليا أكثر هيمنة وذكورية من السلطة الوطنية. لذلك، سوف نجد أمثلة في الاتجاهين، حيث العمل المحلي قد يكون أكثر

135. استند هذا الفصل إلى مساهمات متنوعة، من ضمنها : ورقة بحثية من إعداد منية براهم بعنوان : الموارد الطبيعية ومقاربة النوع الاجتماعي، وورقة بحثية من إعداد ريم الجابي بعنوان : دور المجتمع المدني في إدماج النوع الاجتماعي في أهداف التنمية المستدامة، أعدتا خصيصا لهذا التقرير. كما تمت الاستفادة مع عدد من الأوراق ودراسات الحالة لباحثين عدة تجاوبوا مع النداء الذي أطلقه كوثر لإعداد أوراق، وقد تمت الإشارة إليها في موقع استخدامها.

136. حرب، منى وعطا الله، سامي، (2015) : السلطات المحلية والخدمات العامة : تقييم اللامركزية في العالم العربي، المركز اللبناني للدراسات، لبنان ص 6.

سهولة أو أكثر صعوبة في ما يختص بالمساواة بين الجنسين، وذلك حسب اختلاف ظروف كل بلد ونطاقاته المحلية. واللامركزية حين تقدم بصفتها مبدأ كليا معزولا عن منظومة الحوكمة الشاملة في البلد المعني، يمكن أن تفسر أنها محاولة إعفاء السلطات المركزية من مسؤولياتها لصالح مستويات أدنى من التنظيم الإداري أو السياسي. فالمركزية واللامركزية ليستا مبدأين جوهريين منعزلين، بل هما وجهان متلازمان لمنظومة الحوكمة، تعكس توزيع المهام والمسؤوليات بين المستويات المختلفة داخل منظومة الحوكمة الوطنية.

ولا يعني تعزيز السلطات اللامركزية إضعاف السلطات المركزية، بل يعني على العكس من ذلك توزيعا للمسؤوليات يعزز دور السلطات المحلية والسلطة المركزية على حد سواء، كل في أداء المهام المتكاملة ضمن منظومة حوكمة ديمقراطية وفعالة. واللامركزية الفعالة تتطلب مركزية فعالة أيضا.

ويستخدم مفهوم التنمية المحلية بدروه بشكل مبالغ فيه. فالخطاب عن التنمية المحلية والمشاركة المحلية وأن لا تنمية تتحقق إلا من خلال المستوى المحلي يبدو علميا ومقنعا وجذابا، لا سيما للناس ولمنظمات المجتمع المدني. وهذا اعتقاد صحيح بمعنى أن قياس الإنجاز التنموي بالمتوسطات الوطنية، ليس كافيا والتنمية التي لا تستثني أحدا التي لا بد أن تشمل الجميع في مختلف القطاعات والفئات السكانية والتقسيمات الجغرافية، وصولا إلى أصغرها وأبعدها عن المركز. وتخفي المبالغة بأثر التنمية المحلية بدورها الرغبة في تجاوز أولوية التصدي للسياسات العامة الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها. فقد بينت التجارب على امتداد العقود الماضية، أن التدخلات المحلية يكون لها أثر تحويلي أكثر أهمية واتساعا واستدامة، بمقدار ما تكون مندرجة في إطار وطني أشمل. والعلاقة بين الوطني والمحلي تفعل في الاتجاهين، فبمقدار ما تساعد السياسات الوطنية على نجاح واستدامة التدخلات المحلية كما سبقت الإشارة الى ذلك، فإن التدخلات المحلية – لاسيما الناجحة منها – يمكن أن تكون عاملا دافعا لاعتماد لسياسات ماكرو اقتصادية واجتماعية وإدارية شاملة وفعالة، تحمل بعدا تنمويا ومستداما.

1. المرأة والأرض والموارد الطبيعية

تتميز أجندة 2030 باحتوائها على مكون بيئي قوي جدا سواء في الديباجة، أو في عدد الأهداف البيئية المباشرة (الأهداف 12 إلى 15) أو التي لها بعد بيئي قوي (2 و5 و6 و11)، تشكل معا ثمانية أهداف من أصل مجموع 17 هدفا. هذا وتجدر الإشارة، إلى أن الجانب المتصل بالاستدامة البيئية (وغير البيئية)، حاضر بقوة أيضا في أهداف أخرى لاسيما الاقتصادية منها، وهي مبدأ شامل لمجمل الخطة التنموية، يفترض أن يكون مدمجا فيها.

وتجدر الإشارة إلى أن التلاقي بين القضيتين البيئية والمساواة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة الـ 17، ليس بالدرجة عينها من الوضوح والقوة كما في فلسفة النص ومنطقه. ويعني ذلك أن الترابط التفاعلي بالاتجاهين، لا يظهر بشكل تلقائي، بل يقتضي إبرازه من خلال التحليل والتخطيط ووضع السياسات بشكل عملي، كما أنه يظهر بشكل جلي عندما ننتقل من المستوى النظري إلى المستوى العملي، لاسيما على المستوى المحلي، حيث الارتباط على أشده بين الموارد الطبيعية والأبعاد الاجتماعية (والاقتصادية) في حياة الناس اليومية، نساء ورجالا، واستدامتها، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وبشكل عام، لا يخلو أي مؤتمر أو برنامج عمل دولي من الإشارة إلى الموقع الخاص الذي تحتله المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في موضوع المؤتمر المعني، بما في ذلك المؤتمرات التي تهتم بالبيئة والتنمية المستدامة. ففي وثيقة مؤتمر ريو زائد 20 لعام 2012، إشارات متكررة إلى ذلك، وقد نصت الفقرة 45 من الوثيقة على ما يلي : «ونؤكد أن للمرأة دورا حيويا يمكن أن تؤديه في تحقيق التنمية المستدامة. ونسلم بالدور القيادي للمرأة، ونؤكد عزمنا على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وضمان مشاركتها على نحو تام وفعال في وضع سياسات وبرامج التنمية المستدامة وفي صنع القرارات المتصلة بذلك على كافة المستويات».

إن التلاقي بين القضيتين البيئية والمساواة بين الجنسين في أهداف التنمية المستدامة الـ **17**، ليس بالدرجة عينها من الوضوح والقوة كما في فلسفة النص ومنطقه. ويعني ذلك أن الترابط التفاعلي بالاتجاهين، لا يظهر بشكل تلقائي، بل يقتضي إبرازه من خلال التحليل والتخطيط ووضع السياسات بشكل عملي

كذلك، تضمنت مواد كثيرة إشارات مماثلة أو تبنيا صريحا لقضايا المساواة بين الجنسين في معظم المجالات. أضف إلى ذلك، خصصت الوثيقة عنوانا فرعيا خاصا عن «المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة» احتوى على الفقرات 236 – 244 التي أكدت على «دور المرأة الحيوي في جميع مجالات التنمية المستدامة (236)، والتسليم «بأن المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة بفعالية أمران مهمان للعمل بفعالية على تحقيق التنمية المستدامة بجميع جوانبها (242)[137].

وقبل ذلك، فإن التقرير المؤسس لفكرة التنمية المستدامة (تقرير برونتلاند 1987)[138]، تناول أيضا موقع المرأة في التنمية المستدامة من مختلف الجوانب، مع تخصيص لدورها في الزراعة والموراد الطبيعية، كما تبنى حقوقها في مختلف المجالات، لاسيما في الفصل الخامس المخصص للأمن الزراعي. وقد دعت إحدى الفقرات (86) بشكل مباشر إلى ضرورة «أن تعطى النساء سلطة أكبر مما لديها، من أجل اتخاذ القرارات في ما يختص بالبرامج الزراعية والحرجية (الأحراج، الغابات)». كما تطرق التقرير إلى مسألة ملكية الأراضي حيث لحظ (الفقرة 94 من الفصل الخامس) أن «المرأة لا تتمتع في كثير من البلدان بحقوق مباشرة في ملكية الأرض، ذلك أن مستندات الملكية تعطى للرجال فقط. ومن صالح الأمن الغذائي ينبغي أن يعترف أي إصلاح زراعي بدور المرأة في زارعة الغذاء وإنتاجه. وعلى ذلك يجب أن تمنح النساء، وبخاصة اللواتي يتحملن مسؤولية أسرهن، حقوقا مباشرة في امتلاك الأراضي». هذا التقرير – وغيره من التقارير المشابهة – لا تؤكد على حقوق المرأة من منظور حقوقها الإنسانية وحسب، بل إنها تؤكد على دورها وحقوقها، لكون ذلك من متطلبات نجاح الأمن الغذائي والزراعة المستدامة وحسن إدارة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة.

ويولي هذا الفصل اهتمامه للنظر في الترابط العضوي بين إدارة الموراد الطبيعية (لاسيما ملكية الأرض والمياه) وتمكين المرأة ودور المجتمع المدني على المستوى المحلي ومن منظور التنمية المحلية.

137. انظر/ي قرار الجمعية العامة A/RES/66/288 لعام 2012، العالم الذي نصبو اليه.
138. انظر/ي قرار الجمعية العامة A/RES/42/427 لعام 1987 : تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة – مستقبلنا المشترك (تقرير بونتلاند).
https ://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/5987our-common-future.pdf

كلمة السيدة كنغ ممثلة حركة الحزام الأخضر في جلسة اللجنة العالمية للتنمية والبيئة – نيروبي 1986

في حفل كهذا، أظن أن هناك دوما ميل لدى شخص ما للوقوف والقول بأنكم نسيتم قضيتي. وأنا أعتقد أن مشكلتي هامة جدا، فهي مشكلة النساء. وإني لعلى يقين من أن أغلبكم هنا شديدي الحساسية للدور الذي تلعبه النساء في البيئة.

وفي إفريقيا بشكل خاص، لقد تبين المرة بعد الأخرى بأن النساء مسؤولات بنسبة 60 – 90% عن الإنتاج الزراعي وتطويره وتسويقه. وما من شخص، يستطيع حقا الإشارة لأزمة الغذاء في افريقيا، أو غيرها من الأزمات الأخرى التي قد توجد هنا دون إثارة مسألة النساء ومساهمتهن في اتخاذ القرار من الأساس وعلى أعلى المستويات.

تقرير برونتلاند – مستقبلنا المشترك
https ://research.un.org/ar/docs/environment/conferences

1.1. المساواة في الوصول إلى الأراضي

تعد اللامساواة الكبيرة في الحصول على الأراضي علامة مميزة للمجتمعات العربية (وغيرها) وتعكس الإرث الثقيل لتقاليد المجتمعات ما قبل الرأسمالية والدور الكبير الذي تستمر في لعبه العلاقات القبلية والعشائرية وما يرافقها من علاقات وثقافة بطريركية – ذكورية في تكوين السلطة وفي العلاقات الاجتماعية على حد سواء. هذا الواقع يقيد الإمكانات الإنتاجية للمرأة ويعيق دورها الاقتصادي، لا سيما في الزراعة حيث تشكل النساء نسبة مرتفعة نسبيا من القوى العاملة الزراعية التي تبلغ في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا 40 %، في حين أن حصتها من ملكية الأراضي لا تتجاوز الـ 5 %[139].

وأفادت منظمة الأغذية والزراعة عام 2011[140] بوجود تفاوت كبير بين النساء والرجال كمتصرفين في الأراضي الزراعية. ففي بعض البلدان العربية (السعودية ولبنان وتونس ومصر والمغرب والجزائر) لا تتجاوز في أقصى الحالات 7 %. وهي نسبة أقل بكثير من المعدل العالمي الذي يقدر ب 18 % وبعيدة عن أن تكون قابلة للمقارنة مع معدلات إقليمية أخرى على غرار أوروبا وأمريكا الشمالية، التي تتجاوز فيها هذه المعدلات 20 %، وأمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء التي تبلغ المعدلات بالنسبة إليها حوالي 19 %. من جهة أخرى، أكد المسح الذي أجري في عدد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من طرف منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون OECD، سنة 2014 أن نسبة المالكين والمتصرفين في الأراضي من النساء لا تتجاوز 4 % في اليمن، تضاف إليها نسبة 3 % من مالكات الأراضي دون إمكانية التصرف، في حين لا تتجاوز نسبة مالكي الأراضي من النساء 5.3 % في سوريا.

139. https ://www.land-links.org/issue-brief/fact-sheet-land-tenure-womens-empowerment/

140. علينا أن نعترف بوجود مشكلة كبيرة في النقص في البيانات في هذا المجال. ولدى مراجعة المصادر المعنية المختلفة (منها موقع منظمة الأغذية الزارعة، والبنك الدولي... الخ) سوف نجد أن معظم البيانات قديمة، أو أن المنهجيات والمؤشرات المتاحة غير متسقة من حيث التعريف والمنهجية. وإذا كانت البيانات المفصلة حسب الجنس أصلا دون المطلوب في البلدان العربية، فكم بالأحرى عندما يتعلق الأمر بالقطاع الزارعي وملكيات الأرض، فإن النقص يكون أشد فداحة. وهذا من التحديات التي يجب التصدي لها خلال السنوات المقبلة.

ملكية الأرض في المغرب

جاء في التقرير الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي عام 2014، أن نسبة النساء المغربيات اللواتي تمكّنّ من الولوج إلى الملكيّة العقاريّة لم تتجاوز 7 % منهنّ 1 % فقط في الأرياف، ولا تتجاوز هذه النسبة 2.5 % بالنسبة إلى ملكية الأراضي الزراعية. وأكد التقرير أن التمييز بالنسبة إلى قواعد الميراث يزيد من ممارسة العادات والقواعد الأبوية للحفاظ على الميراث داخل نسب الأب. ومن الأمثلة البارزة في هذا الباب، مشكلة النساء «السّلاليات»[141]، اللواتي تمّ إقصاؤهن لمدة طويلة على أساس قرارات تعسّفية مبنية على أعراف وتقاليد يطغى عليها الطابع الذكوري. ومنذ 2007، تطالب النساء «السّلاليات» بالمساواة في حقّ الاستفادة من التعويضات العيْنية والمادية الناجمة عن المعاملات العقارية التي تعْرفها الأراضي الجماعية (التفويت - تغيير الملكية، أو الكراء - الإستئجار). ولقد تمّت الاستجابة لهذه المطالب من خلال دورية وزارية عممتها وزارة الداخلية سنة 2010. وبما أنّ هذه الدورية ليس لها قوّة القانون، فإنّ السلاليات يطالبن بإصدارِ قانون خاص ينسجم مع الدستور، وبإشراكهنّ في اتخاذ القرار[142].

وغالبا ما لا يوجد أساس دستوري أو قانوني يمنع أو يقيد ملكية المرأة للأرض والعقارات، إلا أن الفجوة بين النساء والرجال على هذا الصعيد قائمة وقوية. وهي فجوة لا تتعلق بالقانون بالمعنى الضيق، بل بمجمل المناخ التشريعي والاجتماعي والثقافي. وتتفوق القوانين العرفية والأعراف العائلية والقبلية على القانون الوضعي في الممارسة، وهو ما يحول دون تمكن النساء من الحصول على فرص اقتصادية متساوية، لا سيما في المناطق الريفية، وتشكل قوانين الإرث عنصرا من ضمن عناصر كثيرة في هذا الموضوع.

وتشمل العادات التمييزية والأعراف الممارسة الإقصائية النساء، أيا كان انتماؤهن الديني (مسلمات وغير مسلمات)، بما في ذلك مخالفة قوانين الميراث بحسب نصوص الشريعة الإسلامية المعتمدة في البلد، مع تفاوت بين منطقة وأخرى وعائلة وأخرى. وهو ما يحيل إلى مركب اجتماعي – ثقافي لا يقتصر على عامل دون آخر، في إعادة إنتاج هذه الفجوة التي تعود في الأصل إلى المجتمعات الإقطاعية أو ما قبل الرأسمالية، حيث كانت قواعد الإرث تقوم على التمييز لصالح الابن البكر، ثم لصالح الذكور، منعا لتشتت ملكية العقارات.

141. الأراضي السلالية هي أراض ملكيتها جماعية وتعود إلى القبيلة برمتها التي كانت تمنع وتحرم النساء من أي حق في الأرض خوفا من انتقالها إلى قبائل أخرى بفعل الزواج. ومع تنظيم ملكية الأراضي الجماعية في المغرب وتوزيعها على أصحاب الحقوق، استمر تقليد منع النساء السلاليات (أي المنتسبات إلى القبائل التي تملك هذه الفئة من الأراضي السلالية من حقها في الأرض).

142. Rapport du Conseil Economique, Social et Environnemental Promotion de l'égalité entre les femmes et les hommes dans la vie économique, sociale, culturelle et politique "Les discriminations à l'égard des femmes dans la vie économique : réalités et recommandations", 2014 : http ://www.cese.ma/Documents/PDF/Auto-saisines/AS-18-2014-discriminations-a-l_egard-des-femmes-dans-la-vie-economique/Rapport-AS-18-2014-VF.pdf

التنازل «الطوعي» عن الميراث (فلسطين)

حسب احصاءات السلطة الوطنية الفلسطينية عام 2013، تمثل نسبة النساء في فلسطين اللاتي يمتلكن أو لهن حصة في الأرض 5 % فقط مقارنة بـ 24 % من الرجال، الأمر الذي سلط الضوء على مسألة الميراث[143]. وكان مركز شؤون المرأة في غزة قد قام بدراسة ميدانية[144] عن المرأة والميراث عام 2009 وتوصل إلى النتائج التالية :

- 24 % من النساء صرحن بأن حقوقهن في الميراث قد انتهكت،
- 62 % منهن لم يطلبن مساعدة لمعالجة ذلك، والسبب هو الخوف من خسارة العلاقة مع الأهل (42 %) واعتبار ذلك عيبا (25 %).
- داخل الأسرة، حظيت صاحبات الحقوق بتعاطف وتأييد من الأخت (40 %، ثم الأم 25 %، والأب بنسبة 14 % والعم وأبناء العم بنسبة 13 %.

واعتبرت نصف النساء أن السبب في حرمانهن من حقوقهن هو الجهل بأصول الشريعة والدين، وقرابة النصف أيضا، اعتبرن أن ذلك يعود إلى تفضيل الذكر على الأنثى، وحوالي 36 % اعتبرن أن السبب هو انتقال ميراث البنت إلى زوجها في حال زواجها. وأنجز المركز عمله مع شبكة من الجمعيات من أجل ضمان حصول النساء على حصتهن من الميراث ومقاومة الضغوط التي يتعرضن لها من قبل العائلة أو المجتمع من أجل «التنازل طوعيا» عن حصتهن من الميراث المضمونة قانونيا وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وتولت منظمات المجتمع المدني خلال عامي 2011 و2012 تنشيط اللجنة الوطنية لقانون الأحوال الشخصية، وهو ائتلاف من المنظمات التي تعمل على تعزيز التشريع القائم على المساواة بين النساء والرجال. وقد وقع إحراز تقدم في ما يتعلق بحقوق المرأة، لا سيما من خلال المحاكم الشرعية، حيث تم إصدار ثلاثة أوامر إدارية من رئيس قضاة محكمة الشرعية لضمان حصول المرأة على المعلومات الدقيقة في قضايا الميراث. كما وقع اتخاذ إجراءات لتقليل عدد النساء اللاتي يقررن التخلي الطوعي عن حقوقهن في الأرض. ويحدد المرسوم الصادر في 15 ماي/ مايو 2011، الشروط المسبقة اللازمة للتخلي عن الميراث على النحو التالي : جرد تفصيلي للأموال المنقولة وغير المنقولة، تقييم المتعلقات التي يتم استبعادها من الميراث بموجب إجراء التنازل، نشر قرار التنازل في صحيفة لمدة أسبوع على الأقل تحت إشراف المحكمة الشرعية، عدم تسجيل قرار التنازل النهائي قبل نهاية أربعة أشهر بعد الوفاة.

143. El-Sherif Doaa, Sait M. Siraj, Tempra Omberta, Naguib Dina, 2016 "Improving women's access to land and property in the Arab states : the role of inheritance, dower and marital". Paper prepared for presentation at the "2016 World Bank Conference on Land and Property" The World Bank - Washington DC, March 14-18, 2016 -

144. http ://site.wac.ps/ar/wp-content/uploads/2016/03

لكي تكلل الإصلاحات حول حقوق المرأة في الوصول إلى الأراضي بالنجاح، يجب أن تكون الأطر القانونية محددة بشأن الملكية والميراث، وأن تشمل الأملاك المنقولة وغير المنقولة، وكذلك بالنسبة إلى السندات المشتركة. ولا بد من التأكيد على أن ضمان الحيازة أيضا، إضافة إلى الملكية، أمر أساسي لتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، فضلاً عن تحقيق فرص الرفاه المتزايد لأسرتها ومجتمعها. فضمان الحيازة، يعد شرطا أساسيا للحصول على الموارد الأخرى، بما فيها الخدمات المالية اللازمة لتعزيز إمكانيات النساء لإنجاز المشاريع المدرة للدخل، لاسيما في المناطق الريفية. هذه المسألة مرتبطة مباشرة بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (المقصدان الأول والثاني على وجه الخصوص)، حيث أن أحد أبعاد الأمن الغذائي هو الأمن المعيشي (الاجتماعي والاقتصادي) للمزارعين الصغار والاستثمارات الزراعية العائلية التي تعتمد أساليب حديثة أو تقليدية صديقة للبيئة تستند إلى التقاليد الزراعية المتوارثة. وفي هذا النوع من الزراعة، تكون للنساء غالبا أدوار أكثر أهمية مما هو عليه الأمر بالنسبة إلى الاستثمارات الزراعية الكبيرة التي تستنزف الموارد وتساهم في تدهور الأراضي الزراعية وتدمير أنماط الانتاج التقليدية التي هي أنماط حياة في الوقت نفسه، بما يتسبب في تهميش المزارعين الرجال والنساء معا، مع تهميش أو إقصاء إضافي للنساء بشكل خاص.

2.1. النساء وإدارة الموارد المائية

لا بد في البداية من الإشارة، أن المنطقة العربية تواجه تحديا كبيرا في توفر المياه، ففي حين تمثل المنطقة نحو 3 % من إجمالي سكان العالم، إلا أنها تمتلك 1.2 % فقط من احتياطيات المياه بالعالم[145]. كما يتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى خفض المياه المتجددة في المنطقة بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2030. ويشكل النزوح القسري الناجم عن المناخ- سواء بسبب الجفاف وارتفاع منسوب سطح البحر- تهديدا خاصا، إذ يعيش حوالي 9 في المائة من سكان المنطقة العربية في مناطق ساحلية ستكون أدنى من مستوى سطح البحر بحوالي خمسة أمتار[146].

لذلك، تعتبر المياه في المنطقة العربية أساس الحياة ومن المقومات الأساسية للعيش الكريم، وصار بدا من إيلاء كل الأهمية لأصوات النساء في كل ما يتصل بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، نظرا لدور النساء المباشر والغالب في التعامل مع هذا المورد وتحمل نتائج سوء إدارته. ويتعين المضي قدما في إشراك المجتمعات المحلية والمجموعات النسائية في تحسين إدارة المياه من خلال الإدارة المتكاملة لموارد المياه كأحد مكونات التنمية المستدامة.

وتتحمل النساء العبء الأكبر لجمع المياه بالبلدان العربية، لاسيما في المناطق الريفية المحرومة حيث هناك قصور في تغطية شبكات المياه والصرف الصحي. ويمكن اعتبار جمع المياه من الأعمال المنتجة الهامة «غير مدفوعة الأجر» التي تتحملها النساء والتي قد تمنع الفتيات من إحراز تقدم في التحصيل العلمي. فالمهام المنزلية المتعلقة بجمع المياه، تبعد الفتيات دون سن الخامسة عشرة عن المدارس، كما يؤثر عبء جمع المياه في الوقت عينه تأثيراً كبيرا على حياة النساء والفتيات. فجلب المياه يستأثر بمعظم الوقت وهو ما يمنع النساء من ممارسة أنشطة أخرى ويحد من قدرتهن على الانخراط في المشاركة السياسية والأنشطة الثقافية والترفيه والراحة والعناية الصحية.

145. المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، دراسة استرشادية، منظمة المرأة العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز القاهرة لسياسات التنمية، http ://www. 2017 arabwomenorg.org/uploads/study.pdf

146. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، أهداف التنمية المستدامة، http ://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-7-affordable-and-clean-energy.html

علاوة على ذلك، فإن النساء والرجال يتأثرون بشكل غير متساوٍ بتوافر المياه ونوعيتها بسبب الأدوار الاقتصادية والاجتماعية السائدة. ففي المناطق الريفية، غالباً ما يركز الرجال على المياه من أجل الزراعة وتربية الماشية، في حين تتمحور شواغل النساء حول استخدامات المياه للاحتياجات المنزلية والصحة والنظافة.

وغني عن البيان، أن معالجة هذه المشكلة بشكل جذري، يكون بتأمين المياه لجميع المناطق وجميع الأسر من خلال الشبكات العامة، الأمر الذي يمكن أن يحرر طاقات النساء والفتيات ويكون له آثار ايجابية على التمدرس والصحة وممارسة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والترفيهية. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية أن تلعب دورا في هذا المجال، إلا أن الحل المستدام والشامل هو بتأمين المياه (والصرف الصحي) للجميع من خلال السياسات العامة بالدرجة الأولى.

إن إدارة المياه تشكل نشاطا بالغ الأهمية في إدارة الموراد الطبيعية والتنمية المحلية، وتشكل عنصرا من عناصر التدخل المحلي المتكامل سواء في المجالين الريفي أو الحضري. وثمة عناصر أخرى لا بد من أخذها بعين الاعتبار أثناء التخطيط والعمل التنموي المكاني، وهي كلها ذلك صلة بالبعد الجندري وبتمكين المرأة في مختلف المجالات. ويتطرق القسم التالي من هذا الفصل إلى أمثلة من التدخل المحلي المتكامل، بهذه النسبة أو تلك، في الفضاء الريفي وشبه الحضري والحضري.

https ://www.alhurra.com

مبادرة محلية : مشروع حصاد الضباب [147]

حصل مشروع «حصاد الضباب» على جائزة تشجيعية من الأمم المتحدة سنة 2016، في مؤتمر التغيرات المناخية بمدينة مراكش (المغرب). وهي تقنية مبتكرة تخفف من الإجهاد المائي مستوحاة من الطرق القديمة لحصاد مياه الضباب في أعالي قمم الجبال عبر اعتراضه بشبكات ذات تكنولوجية متطورة مصممة لذلك، وتزويد سكان المناطق القروية التي تعاني نقصاً حادا من الماء بعد تجميعه ومعالجته. وقد ساهم هذا المشروع المجتمعي، في توفير مياه الشرب لقرى بجنوب المغرب.

عملت جمعية مغربية غير حكومية، تقودها نساء، وهي جمعية «دار سي حماد للتنمية والتربية والثقافة» على تنفيذ المشروع في منطقة سيدي إفني بجهة كلميم – واد نون (على بعد 160 كلم جنوب مدينة أكادير)، منذ أكثر من عشر سنوات بشراكة مع «مؤسسة ميونيخ ري» الألمانية. ويحقق هذا المشروع الرائد نجاحاً متميزاً، حيث تمكن من تغيير حياة خمس قرى جبلية إلى الأفضل، إذ يزود المشروع حاليا أكثر من 92 أسرة (حوالي 400 فرد) في خمس قرى تابعة لجماعة «اثنين أملو» بالماء الصالح للشرب. ويدفع السكان اشتراكاً رمزياً شهرياً لدعم المشروع، يقدر بحوالي 2 يورو، إضافة إلى 0.40 يورو لكل 1000 لتر من المياه المستهلكة، وفق معطيات نشرتها جمعية دار سي حماد للتنمية والتربية والثقافة.

وأكدت الجمعية وسكان قرية «اكني نزكري» أن المشروع خفف العبء عن الساكنة من معاناة جلب المياه بسبب ندرتها، وساهم في استقرارهم بالمنطقة، وتوقيف الهجرة إلى القرى والمدن المجاورة، ووفر لفتيات وفتيان القرى الوقت اللازم للالتحاق بالمدارس، ومتابعة دراستهم (5 مدارس بالمنطقة)، بعد أن كانوا يساعدون أسرهم في جلب المياه من مناطق مجاورة بعيدة ووعرة المسالك الجبلية. فحتى الأمس القريب، كانت الفتيات في هذه المنطقة يخصصن ما يقارب 5 ساعات يومياً، مشياً على الأقدام ذهاباً وإياباً، من أجل جلب المياه من المناطق المجاورة، وكانت نساء القرى أيضاً يكابدن بشكل 50.2 % من المساكن مرتبطة بشبكة التزود بالماء الصالح للشرب في الوسط القروي). وحالياً، تتمكن جميع الفتيات والفتيان من الالتحاق بالمدارس في القرى من أجل متابعة دراستهم بانتظام، وتتفرغ النسوة لأشغال المنزل. وتشير دراسة نسب التمدرس لدى الأطفال على صعيد جهة كلميم - واد نون، إلى أن 96.1 % من الأطفال البالغين من العمر 7 إلى 12 سنة، تابعوا دراستهم خلال الموسم الدراس 2013-2014. وللإشارة، فإن نسب التمدرس لدى الفتيان تتجاوز تلك المسجلة لدى الفتيات بفارق 1.8 نقطة.

147. يوسف الكمري، « المجتمع المدني والمرأة القروية : تدبير الموارد المائية بالوسط القروي بالمغرب». ورقة أعدت خصيصا لهذا التقرير.

مشروع تقليص كمية الماء المستعملة في زراعة الأرز بالغرب (المغرب) ودور المرأة القروية [148]

عمل المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي (مؤسسة حكومية) في منطقة الغرب بالمملكة المغربية، على خلق ودعم جمعيات المجتمع المدني سميت بـ «جمعيات مستعملي مياه السقي»، تسعى إلى المساهمة في تدبير المياه المخصصة للري. تم ذلك عبر توعية الفلاحات والفلاحين على حسن ترشيد استعمال الماء وتحسين فعالية قنوات الري، وكذلك توفير فرص الشغل والرفع من دخل الفلاحات والفلاحين وتحسين مستويات معيشتهم، بالإضافة إلى تكوين وتدريب الفلاحات والفلاحين في مجال تدبير مياه السقي والمحافظة على الموارد الطبيعية. وتجلت النتائج المحصل عليها في تقليص كمية الماء المستعملة في زراعة الأرز، حيث انتقلت من حوالي 18000 متر مكعب في الهكتار الواحد إلى حوالي 14000 متر مكعب في الهكتار. ويؤمل على المدى المتوسط الوصول إلى معدل للاستهلاك لا يفوق 11000 متر مكعب في الهكتار.

في إطار هذه التجربة والبرامج المتكاملة بين مؤسسة حكومية ومجتمع مدني، كان للمرأة القروية دور متميز في هذه الأنشطة، بحيث عملت إلى جانب الرجل داخل القرى الزراعية كمرشدة فلاحية، وذلك بغية تدريب وإرشاد وتأطير المرأة القروية التي كانت مهمشة، رغم دورها الكبير الذي تلعبه في المنزل كمدبرة ومربية وفي الحقول الفلاحية كعاملة. وبفضل الإرشاد الزراعي، وقع تضمين النساء في هذه البرامج التنموية والتي كانت انعكاساتها إيجابية على حياتها الأسرية في المجال القروي انطلاقاً من محاربة الأمية إلى التأهيل الحرفي والمهني[149].

2. تجارب تنمية مكانية من المغرب وتونس

نعرض في ما يلي دراستي حالة من المغرب، ومن تونس. وهي تجارب في التنمية المحلية تشمل الفضاء الريفي، وتعرض للترابط من الخطط والتدخلات الوطنية والتنمية المحلية، كما تتناول بشكل نقدي تجربة العمل التعاوني في الحالة المغربية. وتهدف دراسات الحالة هذه، إلى اظهار الترابط العضوي بين الإنسان والمكان من خلال إدارة الموارد الطبيعية على المستوى المحلي، وشروط نجاح مشاريع التنمية المكانية الموضعية، إضافة إلى تناول تفاعل المكان والمجتمع والثقافة مع الأدوار الاجتماعية للنساء والرجال وأهمية العمل التعاوني وأثره التحويلي على العلاقات بين النساء والرجال وتمكين المرأة.

148. يوسف الكمري، « المجتمع المدني والمرأة القروية :مصدر مذكور
149. الإرشاد الزراعي المائي : الأهمية، النتائج، والمشاكل (http ://www.geopratique.com/2014/12/blog-post_74.html)

1.2. المرأة الريفية في المغرب[150]

تشكل وضعية المرأة في الريف المغربي بالعلاقة مع الموارد الطبيعية لاسيما المياه، مادة غنية لدارسة حالة متميزة لأكثر من سبب : الريف والزراعة تشكل نسبة هامة من الساكنة (38 %) ومن الناتج المحلي (13 %)، وتشكل القوى العاملة في الزارعة 37 % من إجمالي القوى العاملة مع وزن نسبي أكبر للقوى العاملة النسائية. فالعاملات في الزارعة يشكلن 57 % من إجمال النساء العاملات، في حين يشكل العاملون في الزراعة 31 % من الرجال العاملين. من ناحية أخرى، فإن القيمة المتدنية لبعض مؤشرات التنمية في الريف خلال الفترة السابقة كانت من أسباب تراجع ترتيب المغرب في دليل التنمية البشرية. وهو ما يعود بالدرجة الأولى إلى تدني مؤشرات التعليم (لاسيما الفتيات والنساء) في الريف، إضافة إلى تدني المؤشرات الصحية، لاسيما مؤشر وفيات الأمهات. وكان من اللافت أن هذه الفجوة استمرت عقودا قبل أن تنجح المملكة المغربية في سدها خلال السنوات الأخيرة، وهي لم تكن متناسبة مع مؤشرات التنمية في المجالات الأخرى. فعلى سبيل المثال، تراجع معدل وفيات الأمهات من 317 حالة لكل 100 ألف ولادة عام 1990[151] إلى 112 عام 2009/2010 إلى 72.6 عام 2016/2015[152].

ويعتبر النقص في البنى التحتية في الريف المغربي، لاسيما في المناطق النائية والمعزولة، من أسباب تردي التنمية التي تنعكس على وضع المرأة، لاسيما النقص في الولوج إلى شبكات المياه والنقص في توفر خدمات الصرف الصحي وغير ذلك. وهو ما كان يدفع إلى عدم إرسال الفتيات إلى المدارس وتخصيص وقت طويل نسبيا (من قبل النساء والفتيات تحديدا أكثر من الرجال) لجمع المياه المخصصة للشرب أو للاستخدام المنزلي. لذلك، اقتضى الأمر التدرج من الخطط المجزأة إلى الخطط المجالية ثم الوطنية العامة والقطاعية، من أجل تقليص الفجوة التنموية في الريف المغربي، والمساهمة أيضا في تقليص الفجوة بين النساء والرجال في المجال الريفي في المجالات كافة.

أثر السياسات الوطنية والمبادرات المحلية

بدأت السلطات العمومية منذ أواسط التسعينيات في اعتماد برامج مخصصة لتنمية الوسط القروي، مع الحرص على شمولها تمدرس الفتيات القرويات والطرق القروية والماء الصالح للشرب والكهرباء القروية... الخ. ومنذ مطلع الألفية الثالثة، مع اعتماد أهداف الألفية التنموية (2000)، ثم مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في المملكة (2005)، ولاحقا مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2016 - 2030، سعت الخطط الوطنية هذه إلى جعل ردم الهوة التنموية بين الأرياف والحضر وبين النساء والرجال، في رأس أولوياتها، بما في ذلك من خلال تحسين أوضاع المرأة الريفية على نحو خاص.

واعتمدت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية[153] منهجية الاستهداف الجغرافي الذي يتكامل مع برامج عبر – قطاعية، كما أن أسلوب عملها كان يقوم على التشاركية، بما في ذلك الحرص على تمثيل النساء في لجان إدارة المشاريع واللجان المحلية وضمان حصولها على حصة كافية من كل المشاريع التنموية على مختلفة المستويات. وقد استفادت المرأة القروية من برنامج التأهيل الترابي ومن الآثار المتآزرة لبرامج التدخل وآليات العمل التشاركية بتشاور مع فاعلي

150. هذا القسم من الفصل مستند إلى ورقتين بحثيتين أعدتا خصيصا لهذا التقرير، الأولى من إعداد د. رشيد بوشواري بعنوان « سؤال التنمية المستدامة وجدلية الخطاب التنموي والثقافة بالمغرب : حالة المرأة القروية في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2016 – 2030»، والثانية من إعداد د. سوف الكمري بعنوان : « المجتمع المدني والمرأة القروية : تدبير الموارد المائية بالوسط القروي بالمغرب».

151. انظر/ي : الاتجاهات المسجلة في معدل وفيات الأمهات في الفترة 1990 – 2015. تقديرات منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومجموعة البنك الدولي، وشعبة السكان في الأمم المتحدة – موجز. منظمة الصحة العالمية 2015. https ://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/193994/WHO_RHR_15.23_ara.pdf;jsessionid =3A3C58BCDFD360CAFE9A36863F801FDD?sequence=8

152. Rapport sur le developpement humain 2017. Inégalités et développement humain : contribution pour le debat sur le modèle de développement au Maroc. Royaume du Maroc – Chef du geouvernement ; ONDH – Obeservatoire National deu Développement Humain. 2018

153. مبادرة وطنية أطلقت من الملك المغربي – انظر/ي http ://www.indh.ma/ar

التنمية المحلية وبتنسيق مع اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية التي يرأسها الوالي أو العامل[154]. وساهمت المبادرة في تحسين مؤشرات التربية والصحة وتوفير الخدمات وتعزيز المشاركة على المستوى المحلي في إدارة المشروعات. وتم ذلك بتظافر جهود السلطات المحلية والحكومة المركزية ووزراتها ووكالاتها، وكذلك المجتمع المدني. مع ذلك، فإن النجاح **لم يكن على مستوى التوقعات بالنسبة إلى الخروج من الأزمة الاجتماعية**.

وتقوم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في المغرب 2016 – 2030[155]، على استراتيجية تجمع أربعة مرتكزات رئيسية للتنمية المستدامة وهي : الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي، إلا أن منطق الإستراتيجية يسير نحو إعادة إنتاج النمط الكلاسيكي للتنمية. فالتشخيص الذي تستند إليه، لا يقدم إجابة شافية لأوضاع الفئات الهشة التي تقطن مجالات الهامش، رغم أن الإستراتيجية تتضمن تحديدا دقيقا للفئات الهشة وتصنيفها قصد توجيه السياسات الاجتماعية والتنموية في هذا المجال.

لقد تحقق تقدم كبير في التوعية بأهمية مساهمة المرأة في التدبير المندمج للموارد المائية على المستوى المجتمعي أو المهني، إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لتحقيق المساواة بين الجنسين في إدارة الموارد المائية في المملكة[156]. فالنساء كن في كثير من الأحيان مستبعدات من اللجان المكلفة بالتدبير ومن دوائر صنع القرار في المشاريع المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والري[157]. وغالبا ما ينظر إليهن كمستعملات فقط للمياه، لا كفاعلات لديهن القدرة على المساهمة في إيجاد الحلول للمشكلات المطروحة. وقد بين ذلك أن تحرير طاقات المرأة وإطلاق مشاركتها الكاملة في تنمية المجتمع المحلي تتوقف على جملة عوامل مركبة. ومن بين هذه العوامل عوامل اجتماعية وثقافية وتجاوز استمرار هيمنة العادات غير الصديقة للمرأة والتقسيم النمطي للأعمال وللأدوار الاجتماعية عموما، بين مجالين عام - وضمنه مجالا الاقتصاد والسياسة/الإدارة وهو مختص بالرجال عموما - وبين مجال خاص - ضمن نطاق الأسرة والمنزل حيث الدور الرئيسي للنساء - وينظر إلى الأدوار الأخرى على أنها مكملة له لا بديلا عنه. ودون ذلك، لا تتحقق إعادة توزيع الأدوار بشكل أكثر عدالة بين الرجال والنساء، بل إن العمل الخارجي يمكن أن يشكل عبئا إضافيا على النساء، يضاف إلى دورهن الأصلي ولا يعدله أو يغيره بشكل محسوس، كما أنه لا يبدل في أدوار الرجال وانفرادهم بالقرارات الحاسمة.

التعاونيات شكل للاقتصاد التضامني

لا تكفي الأرقام والمؤشرات التقليدية (المشاركة في قوة العمل أو البطالة) لمعرفة حقيقة عمل المرأة في الوسط الريفي لصعوبة التمييز بين النشاط المنزلي والنشاط الاقتصادي، حيث أنها كلها أنشطة ترتبط بالإنتاج والتسيير واستهلاك المواد الضرورية لعيش المجموعة وبقائها. وتعتبر التعاونيات من الأدوات المفضلة لدى المتدخلين الوطنيين والمحليين للإدماج الاقتصادي للنساء وتمكينهن اقتصاديا. وتفيد الدراسات أن النساء القرويات يمارسن نشاطا مزدوجا، إذ يقمن بالأعباء المنزلية ويشتغلن في الحقول، وغالبا ما يكون نشاطهن خارج البيت مندرجا في إطار الخدمات العائلية، ويغلب عليه العمل الموسمي في المناطق الفلاحية الغنية على الخصوص[158].

154. راجع الموقع الرسمي للمبادرة (INDH)، المرجع نفسه.
155. انظر/ي : http ://www.environnement.gov.ma/ar/strategies-programmes-ar/sndd-ar
156. المصدر السابق نفسه.
157. وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بالمملكة المغربية (2017). تقرير «تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الآخذ في التغيير» الدورة 61 للجنة وضع المرأة، نيويورك، مارس 2017. 65 صفحة.
158. بلعربي، عائشة. (1996). نساء قرويات. المغرب. دار النشر الفنك. ص 7.

في هذا السياق، شكلت التعاونيات (بما فيها التعاونيات النسائية) مدخلا للإدماج الاقتصادي وتمكين النساء. ولقي العمل التعاوني تشجيعا حكوميا حيث اعتبره تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2015) «نمطا رئيسيا في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يتجلى ذلك سواء من حيث عدد مناصب الشغل التي يخلقها، أو من حيث مشاركته في التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي»[159]. وأثر هذا الدعم في طبيعة المنخرطين في التعاونيات، وسمح باستقبال هذه الأخيرة لفئات جديدة كالنساء القرويات، والشباب من أصحاب الشهادات، والمهاجرين الذين عادوا للاستقرار نهائيا في المغرب، والأشخاص في وضعية إعاقة. أدى ذلك إلى بروز أنشطة جديدة، من قبيل المنتوجات المحلية، والإلكترونيات، ومحاربة الأمية، من جهة، كما أفسح أيضا المجال، من جهة أخرى، للتعاونيات للانفتاح على الأسواق الدولية.

التعاونيات في المغرب[160]

عرفت التعاونيات بالمغرب تطورا ملحوظا، سواء من ناحية الكم أو الكيف، ويتجلى دور ومساهمة التعاونيات الاقتصادية في رأسمالها لسنة 2017 والذي وصل إلى ما يناهز 6470173172 درهم مغربي (أزيد من 684 مليون دولار أمريكي) أي معدل 411196 درهما (43 ألف دولار أمريكي). وهو رقم يعكس حجم الاستثمارات التي تساهم بها التعاونيات والتي رغم تواضعها تتميز بوتيرة بنيوية متزايدة[161].

ويؤكد تقرير «تمكين المرأة اقتصاديا» (مارس 2016)، الصادر عن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، على أن التعاونيات النسائية تساهم في توفير فرص العمل للمرأة واندماجها الاقتصادي والاجتماعي في عدة قطاعات إنتاجية. وقد ارتفع عددها من 259 تعاونية عام 2014، إلى 1815 عام 2015 ليصل إلى 2280 عام 2016. وتشكل إذن نسبة التعاونيات النسائية 14 % من مجموع التعاونيات بالمغرب التي تبلغ 15735 تعاونية[162]. وتضم هذه التعاونيات النسائية في عضويتها : 44327 متعاونة تزاول أنشطتها في ميادين مختلفة، كتربية المواشي والدواجن، وإنتاج زيت الأركان، والمواد الغذائية، والخياطة والنسيج، وإنتاج الكسكس، ومواد التجميل، والتربية والتكوين والفن. وفي القطاع الفلاحي مثلا، تم إحداث أزيد من 1242 تعاونية نسوية تشكل 11.8 % من مجموع التعاونيات، تنشط فيها 26355 امرأة. كما تم تأسيس الجمعية المغربية للمرأة الفلاحة، وإحداث 9 جمعيات جهوية تابعة لها[163]. وتمثل تعاونيات الأركان خير دليل على نجاح الأسلوب التعاوني كإطار لتحسين ظروف المرأة المغربية[164].

159. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2015). الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. المغرب. ص 52.
160. من ورقة رشيد بوشواري، مصدر مذكور سابقا.
161. حسب معطيات مكتب تنمية التعاون. الرابط الالكتروني : http ://www.odco.gov.ma/
162. وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية. (2017). تقرير تمكين المرأة اقتصاديا. المغرب. ص 41.
163. المرجع نفسه، ص 41.
164. حسب معطيات مكتب تنمية التعاون، الرابط الالكتروني : http ://www.odco.gov.ma

تعاونيات الأركان[165] في منطقة سوس

ساهمت تعاونيات الأركان بمنطقة سوس في إحداث تغيير واضح في السلوك الاجتماعي للنساء القرويات، سواء في علاقتهن ببيئتهن أو في تفاعلهن مع الرجال. فمنطقة سوس – ماسة – درعة، توفر 86 ٪ من إنتاج الأركان في المغرب، وهذا ما يجعلها تساهم بشكل كبير في الدينامية الاقتصادية المحلية، لاسيما أن المجال القروي بالمنطقة يراهن على مداخيل الأركان كمكون رئيسي لاقتصاد المنطقة وأسرها. وهذه مساهمة للنساء وتعاونياتهن لا يمكن تجاهلها.

ومن الناحية الاجتماعية – الثقافية، تعتبر التعاونية مجالا وسيطا بين المنزل والمجال العام، فإذا كانت التقاليد المحلية والأعراف تعتبر خروج المرأة إلى العمل أمرا غير مستحب، فإن خروجها للعمل في إطار تعاونية يعتبر خروجا جماعيا لنساء القرية، وبالتالي يكون مقبولا اجتماعيا. ويتعزز هذا القبول عندما تكون المهام التي تعمل فيها ضمن نطاق الأعمال المخصصة للنساء، كإنتاج الأركان، وإعداد الكسكس للتسويق، أو تحضير الحلويات... الخ. بهذا المعنى، فإن التعاونيات النسائية تخرج النساء جزئيا ومؤقتا من سلطة الزوج أو الأب ورقابته المباشرة في المنزل ومحيطه، وتنحسر هذه السلطة نسبيا في فضاء التعاونية. ولا تشكل التعاونية النسائية مجالا محررا للنساء، إلا عندما تدخل في عملها أنشطة أخرى غير النشاط الاقتصادي البحت، مثل توعية المرأة بحقوقها الأساسية، ومحو الأمية والتعليم وتربية البنات على نحو مختلفة... الخ. والتعاونيات التي تلقى في الغالب مقبولية، هي التي تكون في فضاء نسائي مغلق وتختص بمهام نسائية، بحيث لا يكون لها أثر كبير على المنظومة القيمية المحلية، وألا تؤثر على عمل المرأة المنزلي... الخ.

نقطة أخيرة تتعلق بشروط العمل في التعاونيات النسائية التي أدت إلى تحسن جزئي في أوضاع المرأة وأسرتها، فأخرجتها من وضعية الفقر الشديد إلى وضعية أقل فقرا (في الأدبيات المغربية الانتقال من وضعية الفقر إلى وضعية الهشاشة)، إلا أنها لم تخرجهن من الفقر بشكل حاسم ونهائي، ذلك أنها لا تضمن لهن دخلا ثابت وكافيا لذلك. كما أن شروط العمل تكون قاسية أحيانا لجهة الجدول الزمني الصارم وظروف النقل وتدني الأجور التي يتلقونها في الواقع، فإن النساء القرويات تعانين كذلك من صيغة جديدة من الضعف والهشاشة، خاصة في خضوعهن لرئيستهن أو رئيسهن في التعاونية دون القدرة على الدفاع عن أنفسهن[166].

تعتبر التعاونيات النسائية في المجال القروي آلية تسمح للنساء بإنشاء علاقة ثقة بين العضوات ويمكن أن تقلص من حدة الهيمنة المفروضة عليهن في المنزل، نحو اكتساب هامش من الحرية والاستقلالية، دون أن يعني ذلك النجاح في بلوغ درجة متقدمة من التمكين الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي.

165. شجرة الأركان أو الأرجان أو الأرغان أو الأرقان اسمها العلمي Argania spinosa وهي شجرة نادرة تتواجد في المغرب ويستخرج من ثمارها زيت متعدد الاستخدامات.

166. Gillot, Gaëlle. (2016). Les coopératives, une bonne mauvaise solution à la vulnérabilité des femmes au Maroc ? Espace populations sociétés [En ligne]. URL : http ://journals.openedition.org/eps/6619 ; DOI : 10.4000/eps.6619

2.2. دراسة حالة في تونس (قرية الدويرات) : البعدان المكاني والثقافي[167]

الدويرات قرية أمازيغية في جنوب – شرق تونس تقع على مسافة 22 كلم من تطاوين عاصمة المحافظة الجنوبية التي تحمل الاسم عينه. مناخ المنطقة جاف وهي منطقة جبلية، وكانت القرية القديمة مكونة من بيوت متوزعة في مستويات متعددة على سفوح التلال في شكل «غيران» (جمع غار أو مغارة) محفورة في الصخر أو بيوت متواضعة مبنية، بما هي امتداد للصخور ومتداخلة مع فتحاتها. وعلى قمة الجبل، يتربع القصر – القلعة التي هي في الوقت نفسه مستودع القرية وملجؤها عند حصول أي غزوات. ويعد التكوين الاجتماعي في المنطقة تراتبيا قبليا منسجما مع التشكيل المكاني للقرية.

شكلت الزراعة النشاط الرئيسي في القرية وهي تعتمد على طريقة تقليدية (تقينة الجسور)[168] في تجميع مياه الأمطار القليلة يسمح ذلك بقدر من التنوع في الأنواع المزروعة حسب حاجتها إلى الماء. ويتطلب الحفاظ على «الجسور ونظام الري» في طبيعة جبلية ومنحدرة، صيانة كبيرة وتنظيما متقدما وتوزيعا للمهام والأدوار ينطبع في العلاقات الاجتماعية للقبيلة والجماعة بأسرها، يفرض مستوى متقدما من التضامن الاجتماعي باعتباره شرطا لاستدامة الحياة الفردية والجماعية على حد سواء. كما يساعد هذا التنظيم المجالي والاجتماعي في تشكل علاقات فيها قدر من المساواة والتكافؤ بين النساء والرجال، على الرغم من كونها علاقات تقليدية (إذ أن العلاقات التقليدية لا تعني دائما وبالضرورة التمييز الحاد ضد النساء).

في أواسط القرن التاسع عشر كان سكان القرية حوالي 3500 شخص، وقد عرفت الدويرات – كما سائر قرى الجنوب التونسي – حركة هجرة مبكرة، إلى أن اصبحت عام 1974 قرية شبه مهجورة، لاسيما مع تأخر وصول خدمات المرافق العامة إليها. بعد الاستقلال، وفي وهج التوجه الحداثي، تقرر بناء قرية حديثة (عصرية) وتشجيع سكان القصور والبيوت التقليدية في سفوح الجبال للانتقال إلى المساكن الجديدة، ولم يكن البعد الأمني غائبا عن هذا التوجه. ويبلغ إجمالي عدد السكان اليوم حوالي 580 فردا موزعين على 120 عائلة (ضمنا الدويريين الذي يسكنون بئر ثلاثين المجاورة).

المـــرأة والرجـــل فـــي الدويـــرات

شكلت العلاقات بين النساء والرجال في مجتمع الدويرات التقليدي موضوعا لدراسة أنثروبولوجي، عام 2003 توصلت إلى النتيجة التالية : «ليس هناك تعارض حاد مذكر/مؤنث لا على المستوى المجالي ولا على مستوى التمثلات. فمع وجود مجالات مخصصة لكل من النساء والرجال، إلا أنها ليست أماكن محرمة على الجنس الآخر، فهناك جسور وممرات بين المجالين، وهناك تبادل في الرموز والمساحات والحوار والأشياء بين المجالين»[169]. وضمن القرية وفي نسيج علاقاتها التقليدية، تحتل قيمة التضامن مكانا محوريا نظرا لخصوصية المكان وظروف العيش.

---

167. دراسة الحالة مأخوذة من ورقة عمل من إعداد درة حرار، أعدت خصيصا لهذا التقرير بعنوان : Développement durable : cas du village de Douiret, atouts handicaps et perspectives

168. تقوم تقنية على بناء سدود صغيرة على المنحدرات في مسيل المياه وتجميعها من أجل استخدامها في زراعة الأشجار المثمرة (مثل الزيتون والتين واللوز...) في جوار السدود المباشرة، وبعض الحبوب (الشعير والحمص والفول والعدس...) في المنحدرات التي تليها باستخدام ما يتسرب من مياه من خلف السد من فتحات معدة لهذه الغاية وتسمح بمرور المياه بفعل الجاذبية إلى الارتفاعات الأدنى. وهي تقنية شائعة في المناطق المنحدرة الجافة أو شبه الجافة.

169. Macquart Emile (1906). Les Troglodytes de l'Extrême-Sud Tunisien. In : Bulletins et Mémoires de la Société d'anthropologie de Paris, V° Série. Tome 7, 1906. pp. 174-187; doi : https ://doi.org/10.3406/bmsap.8152

وتتمثل إحدى تجليات هذه القيمة، في تقليد التويزة Twiza (وهي الصيغة الأمازيغية للعمل الجماعي الذي تشترك فيه الجماعة من أجل عمل مشترك أو لدعم أحد أفرادها في مناسبات مختلفة، وهو تقليد موجود في معظم المجتمعات). والتويزة نوعان : الأول يتعلق بالأعمال المشتركة للجماعة كلها، وفيها يتم التشاور بين الرجال حصرا دون تغييب رأي النساء بشكل كامل، لاسيما الأمهات والزوجات، والثاني يتعلق بالمناسبات الخاصة بالأفراد، والنساء معنيات فيها مباشرة وهي تشمل المناسبات الاجتماعية مثل الزواج والمناسبات الدينية وحالات الوفاة.

من جهة أخرى، فإن النساء تختزن معارف تقليدية تطال مجال نسج الصوف وتناقل هذه المعرفة من جيل إلى آخر من النساء. كما أن النساء يلعبن دورا هاما في الحفاظ على الروابط الاجتماعية وفي حل بعض النزاعات بين العائلات، بما في ذلك تجاوز تشدد العائلة من خلال تسهيل زواج الفتاة من الشاب الذي تحبه في حال معارضة الأهل لذلك، بما في ذلك احتمال التواطؤ مع الشاب من أجل تهريب الفتاة من بيتها، ثم التدخل لمعالجة النتائج.

في الفضاء العام في القرية، تقول معظم النساء إنهن لا يتعرض لأي تحرش مع شبان القرية، فهذه ليست من عاداتهم. ويسمح الأهل للفتيات بأن يذهبن لتلقي دورات التدريب في المدينة خارج الدويرات ولا يمانعون سفرهن إلى الخارج. والأمر نفسه بالنسبة إلى عمل النساء، فهو مقبول والتحفظات التي توضع تطال شروط العمل أكثر من مبدأ العمل نفسه، فالعمل كمساعدة منزلية عند الأفراد أمر غير مقبول مثلا، وعند النزوح إلى المدينة (تونس العاصمة مثلا)، يجري الترتيب للسكن عند أحد الأقارب الذين سبقوا إلى هناك، وهذه اعتبارات تطل على نظرة قيمية إلى نوع العمل وتعبر عن الحرص على الأمان الشخصي للفتاة أو المرأة من منظور حمائي.

هذه العادات التي تحمل قدرا من التعامل الذي يقدر قيمة المرأة، حمله الدويريون إلى أماكن هجرتهم. وتقول نساء الدويريات بكل فخر «إن الدويري لا يضرب زوجته أبدا، ولا توجد امرأة دويرية تعمل في مهن مشينة/منزل دعارة، مهما كانت الأسرة فقيرة».

مشـــاريع بلا روح

كان للتوجهات التنموية العالمية في التسعينات أثر على السياسات الوطنية التي التفتت للتنمية المجالية وخصصت مشاريع تنموية عدة لتطاوين والدويرات، بما فيها توفير الخدمات العامة من طرق، وكهرباء، وشبكة مياه، ومدارس، ومراكز صحية، في المحافظة. واعتبر واضعو الاستراتيجيات أنها شملت الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية). ولئن كانوا شديدي التفاؤل بالنتائج المتوقعة لجهة تطوير التنمية في المنطقة، إلا ان وجهة نظر سكان الدويرات كان سلبية إزاء تدخل الدولة. ففي نهاية المطاف، اقتصرت إنجازات القرية الجديدة على مدرسة ابتدائية ومستوصف ومسجد ومركز بريد ومقهى ودكان سمانة. مقابل ذلك، تفكك كل النظام المكاني – الاجتماعي الذي كان قائما في القرية القديمة، بدءا من نظام الري إلى الأنشطة الاجتماعية والثقافية التقليدية ومنتجاتها.

دروس الدويـــرات

عانت المشاريع التي تنفذها الجمعيات مما عانت منه المشاريع المشابهة، فهي كانت قليلة الأثر، بل يمكن القول إنها كانت مفتعلة وتمت بناء على تمويل أجنبي ونفذت من خلال جمعيات غريبة[170] عن المنطقة وكان فيها فساد وزبائنية حسب رأي السكان المحليين. وهي لم تعبر عن حاجة حقيقية لدى السكان.

في المقابل، تكمن النقطة الأكثر أهمية في أن هذه المقاربة مخالفة لمقاربة التنمية المحلية في جوهرها، إذ أنها مشاريع لا روح فيها. فشرط نجاحها كان وفق منطق فعالية المشاريع وتطلب قتل روح القرية، لا إحيائها من خلال تدخلات «ومشاريع» اقتصادية لا تشكل كلا تحويليا للقرية متسقا مع طبيعة المنطقة وتصورات سكانها لحاضرهم ومستقبلهم. من ناحية أخرى، ثمة استنتاج آخر يفرض نفسه بقوة، وهو أن نطاق القرية ضيق ومحدود، بحيث أن أي خطة للتنمية المحلية محصورة فيه بمعزل عن محيطه، محكوم عليها بالفشل، ذلك أنها لا تتوفر على الكتلة الحرجة اللازمة للنجاح.

وفي ما يتعلق بالمرأة ودورها، فإن مطابقة ثنائية تمييزي/مساواتي على ثنائية تقليدي/حديث خاطئة، بل هي مناقضة لمقاربة الجندر نفسها التي توجه الباحثين إلى التحري عن الأدوار الاجتماعية للنساء والرجال بما هي أدوار اجتماعية - ثقافية مطبوعة بالخصائص التاريخية لمجتمع معين في الزمان والمكان (مع لحظ وجود مشتركات ومبادئ عامة عابرة للمجتمعات الفردية والحقبات التاريخية القصيرة). وتقدم حالة الدويرات (كما المجتمعات التقليدية الأخرى) مثالا على تنوع هذه العلاقات، وتدلنا على ضرورة تقييم وضع النساء في السياق التاريخي المتكامل، لا أن نلصق صفات معينة إيجابية أو سلبية على أساس الجنس، ولا أن نلصق صفات معينة ايجابية أو سلبية بشكل مطلق، بالنسق الاجتماعي التقليدي أو العصري.

خلاصـــــة

ليست التنمية المحلية تبسيطا للتنمية، ولا الالتزام بأجندة 2030 يعني أن نقوم بفرض نموذجها النظري على عمل الفاعلين المحليين والناس، ولا فرض مفرداتها ومؤشراتها... الخ. التنمية المحلية هي أيضا مسار طويل وعميق من العمل المستمر والممنهج من أجل تحسين مستوى معيشة الناس بقيادة المؤسسات المحلية التي تعبر عنهم دون مسافات فاصلة، وبمشاركتهم المباشرة. وهي مشاركة لا يمكن أن تتحقق بشكل فعال، إلا مع اعتبار الإعلام المحلي شريكا أساسيا في التنمية المحلية وفي كسر الصورة النمطية للمرأة وبناء ثقافة جديدة غير تمييزية.

وهي تعني أيضا أن المبالغة في التخصص وتجزئة التدخلات، يمكن أن تؤدي إلى الفشل أو أنها تحد من النتائج، كما تعني أن النجاح والتحويل المجتمعي على المستوى القاعدي، يجب أن يتكامل مع رؤى محلية ووطنية تنموية متسقة، ومع وجود استراتيجيات تنموية وطنية تلتزم فعليا بمبادئ التنمية وحقوق الإنسان، كي تحدث مفعولها بشكل مستدام. كما أن التقدم على طريق المساواة وتمكين المرأة هو مسألة متكاملة أيضا، تتحقق بالجمع بين التدخل على المستوى المحلي و/أو القطاعي أو في قضية محددة. ولا يمكن الاكتفاء بتسجيل النجاحات الجزئية أو القيام بتقييم جزئي لمبادرة دون أخرى، بل أن نلحظ الآثار على الجوانب الأخرى لحياة النساء والمجتمع، في المدى المباشر والبعيد على حد سواء.

170. قامت بهذه المشاريع جمعيات اسبانية (Projet financé par AECI(Espagne) et mené en collaboration avec l'institut des régions arides (IRA) de Médenine et le CERAI(Espagne

المساواة بين الجنسين

في أجندة 2030

دور المجتمع المدني والإعلام

الفصل السادس

الإعلام والمرأة وأجندة 2030

الفصـــل الســـادس

الإعـــلام والمـــرأة وأجنـــدة 2030

تمهيـــــد

لأن كل منتج معرفي يقاس بنتائجه، ننطلق في هذا الفصل بمقدمة هي أقرب إلى الخلاصة، لا بالتركيز على النتائج، وإنما بإبراز صعوبة الجمع بين ثلاثة حقول، كل حقل فيها يتميز بقدر كبير من الصعوبة في مقاربته معرفيا. ونعني بذلك أجندة 2030 بطابعها التقني والإجرائي وفلسفتها التحويلية والتضمينية والشاملة، من ناحية وأوضاع المرأة العربية وقضية المساواة بين الجنسين بما شهدته من تطورات وانتكاسات (سبق التعرض إليها) من ناحية ثانية، والإعلام الذي عرف هو الآخر/ولا يزال تطورات تكنولوجية واقتصادية وسياسية وايديولوجية، يجعل منه حقلا للبحث المتعمق والمتسارع من ناحية ثالثة. أضف إلى ذلك، اعتبار وسائل الإعلام مكونا أساسيا من مكونات المجال الثقافي وحاملا لفلسفة الأجندة بما هي أجندة وضعت وفق مقاربة حقوقية «لا تستثني أحدا» وبوصفها صالحة لعمل كل الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة ومن ضمنهم وسائل الإعلام.

وقد تبين لمركز «كوثر» في دراسة سابقة شملت ستة دول عربية أن تناول أهداف التنمية المستدامة في عدد من وسائل الإعلام المحلية العربية كان ضعيفا وانتقائيا، سواء أخذنا بعين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة بصفة عامة أم الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين. كما برزت في ذات الوقت، الفرص المهدورة التي كان من الممكن توفيرها للمرأة باعتبارها فاعلا تنمويا محليا، للبروز بتلك الصفة في وسائل الإعلام المدروسة.

وفي اهتمامنا بالإعلام في هذا التقرير، محاولة للابتعاد عن الدور التسويقي الذي يمكن أن تضطلع به وسائل الإعلام للأجندة وأهدافها ومقاصدها، خاصة وفق الصيغة التسويقية المختزلة التي أوردها القائمون على الأجندة أنفسهم، في محاولة لتبسيط محتواها وجعله متناسقا ومختلف مستويات الفهم والتداول[171]، رغم الحاجة الأكيدة لتعريف الفاعلين والناس بمضامينها.

1. نقاط التلاقي بين الإعلام وأجندة 2030

لم يعد الاستقطاب الذي يقع الإعلام في صلبه اليوم خفيا على متابعيه دوليا وإقليميا ووطنيا. لذلك، حاولت المنظمات المهنية والحقوقية وحتى بعض وسائل الإعلام نفسها، النأي بالمنتج الإعلامي في بعض تمظهراته، وبالإعلاميين خاصة، عن هذه الاستقطابات، وإن بتفاوت، وبقطع النظر عن مدى نجاحها في ذلك من عدمه[172]. وتتمثل الأوجه الأكثر وضوحا لهذه الاستقطابات في التداخل بين السياسة والدين والمال والحقل الإعلامي، إلى درجة أننا أصبحنا منذ بروز الفضائيات في العالم العربي وانتشارها غير المسبوق في التسعينات، نرى تعايشا ملفتا بين مضامين السياسة والدين والمال (إضافة إلى مضامين أخرى تصل حد الشعوذة والدجل...).

171. انظر/ي تقرير مركز «كوثر» لتنمية المرأة العربية السادس : المرأة العربية وخطة التنمية 2030 في الإعلام المحلي، كوثر والأجفند، 2017

172. انظر/ي في هذا الإطار، تقرير تنمية المرأة العربية الثالث المرأة العربية والإعلام : دراسة تحليلية للبحوث الصادرة بين 1995 و2005 كوثر والأجفند، 2006

وقد وردت هذه الأوجه من الاستقطابات في التقرير السنوي لاتحاد إذاعات الدول العربية[173]، حيث وصف التقرير المشهد بتضخم الكم وانحدار الكيف، معتبرا ضرورة إيلاء الأهمية الكافية للهوة بين العام والخاص ضمنه واعتبر تعايش المال والمضمون خللا جوهريا لتوازناته. كما لفت التقرير النظر إلى استقطاب على مستوى المحتوى بين «الدعاية الساسية أو المذهبية وانتشار البرامج الإعلانية الباحثة فقط عن الربحية التجارية، فيما توظف القنوات الإخبارية خدمة لأجندات بعينها. وذهب التقرير إلى أكثر من ذلك في اعتبار «الاستقطاب العقائدي والمذهبي والعشائري آفة المشهد الفضائي العربي».

جدول 4 : توزيع القنوات الفضائية العربية حسب الاختصاص [174]

أصناف القنوات	القطاع العمومي	القطاع الخاص
جامعة	55	197
منوعات وترفيه	1	23
موسيقى		45
وثائقية	1	24
محلية	1	
إخبارية	7	136
إعلانات مختلفة	1	60
أفلام/مسلسلات	1	109
أطفال	2	40
اجتماعية		4
اقتصادية وترويجية	1	13
برلمانية	2	
مسابقات وألعاب فيديو		2
تراثية		20
تعليمية/توعوية	24	9
تعارف		1
تفاعلية		1
ثقافية	5	2
دينية إسلامية	9	96
دينية مسيحية		17
كوميديا/دراما	5	47
دردشة/شات		6
Lifestyle		14
رياضة	35	61
صناعة السينما		1
شبابية		2
سياسية		2
صحة	1	4
فلاحة		1
طبخ		6
المجموع	1122، 963 منها قنوات خاصة	

173. إصدارات اتحاد إذاعات الدول العربية، اللجنة العليا للتنسيق بين القنوات الفضائية العربية، البث الفضائي العربي، التقرير السنوي 2016 /http ://www.asbu.net/6C3BA48C-55FF-48A6-90C8-37F6EEAF13D7/FinalDownload/DownloadId-C0DE54AADCFC3AB86A75DF09E46FF0D7/6C3BA48C-55FF-48A6-90C8-37F6EEAF13D7/medias/NewMedia_2017/text/asbusatreport_2016.pdf

174. إصدارات اتحاد إذاعات الدول العربية، التقرير السنوي 2016، مصدر مذكور

وفي قلب هذا التعايش «الملفت والفوضوي»، تبقى قضايا فئات عديدة ومن ضمنها المرأة، ومجالات متعددة ومن ضمنها التنمية، حاضرة في طرح متفاوت من حيث العمق والاهتمام والمناصرة-يصل حتى التغييب في بعض الأحيان-، وخدمة حق الناس في الوصول إلى المعلومة والمعرفة في شأنها، يمكن أن تساعدهم في تحديد قراراتهم ومواقفهم.

لذلك، برزت، بالتوازي مع الانفجار الإعلامي والتكنولوجي مؤسسات تعديلية في أكثر من بلد عربي[175]، كما عمد عدد من وسائل الإعلام ومؤسساته التمثيلية (جمعيات ونقابات)، إلى وضع مواثيق شرف ومدونات سلوك-أو أنها عدلت مواثيقها ومدوناتها وفق مقاربة حقوقية- تموقعها على الأقل، من خلالها خارج تلك الاستقطابات، أو أنها تحاول من خلالها الحفاظ على الحد الأدنى من القيم والمبادئ تجاه جماهيرها. وهنا، تكمن نقطة من نقاط الالتقاء بين هذه المجهودات وأجندة 2030 القائمة على خدمة على الناس والكوكب من خلال تحقيق الازدهار والأمن والسلام والحكم الرشيد للجميع التي وضعتها الأجندة في مواجهة مشكلات العالم الراهنة.

وحيث تم اعتبار أجندة 2030 بالأجندة التحويلية، تهدف إلى «تحويل عالمنا»[176] بحيث نصل إلى تنمية لا تستثني أحدا وتحقق الازدهار والسلام للجميع دون استنزاف الطبيعة وتهديد الكوكب، وهذا ما يشكل معيار النجاح، وحيث أن أهداف الإعلام هي تحويلية أيضا، بحيث تعكس هذه المشكلات وتبرز تداعياتها على الناس، يمكن أن نتحدث هنا عن نقطة أخرى من نقاط الالتقاء.

وتزداد مهام الإعلاميين التحويلية أهمية، بما يعرفه المشهد الإعلامي من تغيرات سريعة، جعلت الفصل بين وسائله التقليدية والحديثة (الاجتماعية)، مسألة غاية في التعقيد، بل إن الترابط أصبح واقعا مفروضا ويساهم اليوم « في تعزيز بيئة تواصلية جديدة وفي ظهور ممارسات تواصلية مستحدثة ومن ثمة إعادة تشكيل أدوار الميديا التقليدية»[177]. وهو ما حدا بوسائل الإعلام التقليدية إلى الاستماتة في التموقع ضمن الفضاء الافتراضي مدركة أهميته في الوصول إلى أكبر عدد من الجماهير، لكنها غالبا ما تغيب اهتمامات هذه الأخيرة واستخداماتها التنموية لها (انظر/ي جدول 5 ص 169)

ولا يمكن لما سبق، إلا أن يكرس محورية المقاربة الحقوقية في الممارسة والإنتاج الإعلاميين واعتمادها «سلاحا» في مجابهة «الحط من الكرامة الإنسانية» و«رفض الحقوق الإنسانية لأي كان» و«تبرير رفض المساواة أو تجزئتها» و«التعدي عن الحياة الخصوصية للناس» و«التشويش على قضايا جوهرية» و«إرجاء قضايا بزعم عدم الأولوية»... وتحت هذه المسميات، يقع إما رفض أو الالتفاف أو المراوغة في تكريس المساواة عموما، والمساواة بين الجنسين على وجه الخصوص.

«ويندرج ذلك في صراع أشمل على منظومة القيم التي تطغى/ أو تحجب، بما في ذلك قيم حقوق الإنسان الكونية التي تعرف تراجعا أمام سلطة المال ونسب المشاهدة والسلاح والحروب وكل أشكال العنف (...) الذي يجد في المنطقة العربية، المجال الأكثر قابلية للتمركز»[178]. وفي هذا أيضا، نقطة من نقاط الالتقاء بين قيم أجندة 2030 والمسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام والإعلاميين بما هي «إعطاء المعنى-أي معالجة لهدف ما ومناصرة قيمة ما (...) ويستوجب ذلك الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الاجتماعية للفعل الإعلامي- بمعنى تمحص كل ما ينتج عن الفعل الإعلامي من تكريس أو مناهضة

175. ومن ضمن هذه الهياكل هيئة الاتصال السمعي البصري في المغرب (2002) وهيئة الإعلام والاتصالات في العراق 2004 وهيئة الإعلام في الأردن 2012 والهيئة العامة للإعلام السمعي البصري في المملكة العربية السعودية 2012 وآخرها الهيئة المستقلة للإعلام السمعي البصري في تونس 2013، كما أدرجت نقابات صحفية بنود حول احترام كرامة المرأة والمساواة بين الجنسين وكذلك فعلت بعض وسائل الإعلام في مدونات سلوكها

176. وهو عنوانها الرسمي : تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة 2030

177. المرأة العربية في النقاش الافتراضي : دراسة تمثلات المرأة في صفحات الميديا التقليدية في الفايسبوك، مركز «كوثر» والأجفند. 2015

178. تقرير تنمية المرأة العربية السادس : المرأة العربية وخطة التنمية، مصدر مذكور

لأفكار سائدة (...) وهو ما يجعل من الإعلامي فاعلا اجتماعيا قائما بذاته، وليس مجرد شاهد أو وسيلة خارج اللعبة الاجتماعية (...) ويقتضي منه هذا الدور اعتماد مبادئ المواطنة التي تفرض طرقا محددة للنظر إلى الأشياء والتفكير فيها والحديث عنها (...). وحيث أن الصراعات تخاض اليوم وبصفة واسعة على المسرح الإعلامي (...)، فإن الإعلامي يجد نفسه في قلب التحديات الاجتماعية وفي المنافسة على فرض المعنى، لذلك، فإن المنظومة المفاهمية البناءة تمسي ضرورية للتفكير في العمل الصحفي وطرح الإشكالات بالمصطلحات الدقيقة لطبيعة العمل الصحفي الحقيقي»[179].

> تبقى قضايا فئات عديدة ومن ضمنها المرأة، ومجالات متعددة ومن ضمنها التنمية، حاضرة في طرح متفاوت من حيث العمق والاهتمام والمناصرة-يصل حتى التغييب في بعض الأحيان

بهذا المعنى، يمكن للأفكار أن تكون قوة تغيير وتحويل اجتماعي نحو التنمية والعدالة والمساواة بين الجنسين، كما يمكن أن تكون عامل إعاقة وشد إلى الخلف. وفي الحالتين، فإن الأفكار لا يمكن أن تؤثر في الواقع وتغيره، إلا إذا سكنت عقول الناس ومشاعرهم، وتحولت إلى قناعات ومواقف وسلوكيات تدفع في هذا الاتجاه أو ذاك.

وتتم صناعة الأفكار في مؤسسات وفضاءات متنوعة بدءا من الأسرة إلى المدرسة والمؤسسات الأخرى، وصولا إلى وسائل الإعلام بمختلف محاملها التقليدية والجديدة، التي باتت تلعب دورا حاسما في تكوين الرأي العام والدفع باتجاه الترويج لسلوكيات ومواقف معينة، سواء كانت وسائل تقليدية (الصحف، والإذاعات، والتلفزيونات، والأنشطة الدعوية أو التعبوية التي تقوم على التواصل الشخصي المباشر) أو جديدة ونقصد وسائل التواصل الاجتماعي التي تتوسع بشكل هائل، والتي يختلط دورها مع أدوار وسائل الإعلام التقليدية. وبالنسبة إلى موضوعنا، فإن الأمر لا يتعلق بالمؤسسات الإعلامية بما هي مؤسسات صحفية مهنية فحسب، بل بكل وسائل التواصل التي تساهم في نشر ثقافة محددة، أو تسهم في بناء الوعي والترويج للمواقف والسلوكيات التي لها تأثير على التنمية وعلى مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نحو خاص، لاسيما في ما يتصل بكسر الصور النمطية السلبية، ومجمل النسق الثقافي التمييزي ضد المرأة الذي يعيق التحول المجتمعي المرغوب فيه نحو المساواة والتنمية البشرية المستدامة.

وقد أفرز التداخل بين أساليب العمل الصحفي بما تتيحه الرقمنة بفضل تكنولوجيات الإعلام والاتصال من جهة، والانتظارات الجديدة للجمهور بما في ذلك ضرورة تطوير صحافة القرب (وهي الصحافة المحلية) من جهة أخرى، تقاطعات اتصالية ما بين وسائل الإعلام التقليدية والإعلام الجديد. كما كان من تبعات العولمة بروز جدلية التداخل ما بين البعد المحلي والوطني والإقليمي، وحتى الدولي، فأصبحت المعالجة الإعلامية للأحداث تأخذ بعين الاعتبار كل هذه الأبعاد. وأتاحت الأساليب الجديدة في كتابة الأخبار المتمثلة في الاستعمال المتزامن لمختلف محامل صياغة الخبر crossmedia (نص وصورة وصوت ورسوم بيانية)، ظهور علاقة تفاعلية وأبعاد جديدة في مجال الممارسة المهنية من حيث طرق تناول المضامين الإعلامية ورصد واستقاء الأخبار والمعلومات وصياغة القصص والمعالجة الإعلامية للأحداث الآنية، ما يوفر للإعلاميين إمكانية تبني أهداف خطة 2030 ومقاصدها وتحويلها إلى مواضيع في صلب اهتمامات الناس.

179. La responsabilité sociale du journaliste : Donner du sens, Bernard Delforce in les cahiers du journalisme n°2 (Le journaliste, acteur de Société) ; pp 16-30 http ://www.cahiersdujournalisme.net/pdf/02/02_DELFORCE.PDF

في هذا السياق، فإن وسائل الإعلام والتواصل الجماهيرية على نحو خاص، تلعب دور الوسيط الهام في تحويل مضمون أجندة 2030 والخطط التنموية الوطنية إلى قوة تغييرية من خلال تبنيها من قبل الناس، الذين هم الفاعلون الأساسيون في تحويل عالمنا الذي تدعو إليها الأجندة. لذلك، فإن أي خطة تنموية، لا تتضمن خطة ملائمة وفعالة للتواصل مع الناس وتطوير وعيهم وسلوكياتهم باتجاه قيم حقوق الإنسان، لن تكون خطة يكتب لها النجاح فعليا، من منظور تنموي على الأقل. وينطبق ذلك بشكل خاص على التحويل الثقافي المتناسب مع الأهداف التنموية والذي يكون الصراع على الرأي العام الشعبي في مختلف مساحات الإعلام والتواصل هو مجاله الرئيسي، لاسيما في ما يخص مكانة المرأة في المجتمع، والتصدي للمرتكزات الثقافية للتمييز ضدها في الثقافة المؤسسية والشعبية على حد سواء.

ودور الوسيط هذا يزداد أهمية مع بدايات تشكل أو إعادة تشكل الإعلام المحلي في العالم عموما، وفي البلدان العربية على وجه الخصوص، وهو ما يجعل إمكانية التفاعل وفلسفة الأجندة وأهدافها، بما هي أجندة تحويلية أمرا قائما وبقوة.

وسائل الإعلام والتواصل الجماهيرية على نحو خاص، تلعب دور الوسيط الهام في تحويل مضمون **أجندة 2030** والخطط التنموية الوطنية إلى قوة تغييرية من خلال تبنيها من قبل الناس

وفي ما برز في السنوات الأخيرة من «انتعاشة/ عودة» للإعلام المحلي، نقطة التقاء أخرى وأجندة 2030، حيث تتجلى في النطاق المحلي، تمظهرات أهدافها ومقاصدها بشكل أوضح للإعلام. فلئن تتوفر على أدوات ووسائل تحتاج إلى معالجة نظرية وعملية، وإلى تكييف وطني ومحلي، كي تترجم إلى تنمية شاملة لمختلف المستويات، دونما استثناء، وتشمل الناس دونما استثناء أيضا، فإنها تحتاج إلى كافة المتدخلين، بما في ذلك الإعلام المحلي، حتى لا يتخلف أحد عن ركب التنمية.

وقد جاء في دراسة أنجزتها الجمعية الفرنسية لإعلام القرب المحلي والمستقل، نشرت في ماي 2016، أن علاقة الفرنسيين بإعلام القرب قد فاق ارتباطه بوسائل إعلام أخرى، تليها شبكات التواصل الاجتماعي[180]. ولم تتغير النتائج كثيرا في دراسة 2018 حيث «لا زال الفرنسيون يعتبرون هذه السنة أيضا الإعلام المحلي الموفر رقم واحد للمعلومة الكاملة».

الشكل البياني 17 : **ما هي وسائل الإعلام التي كانت لكم معها ارتباطا قويا**

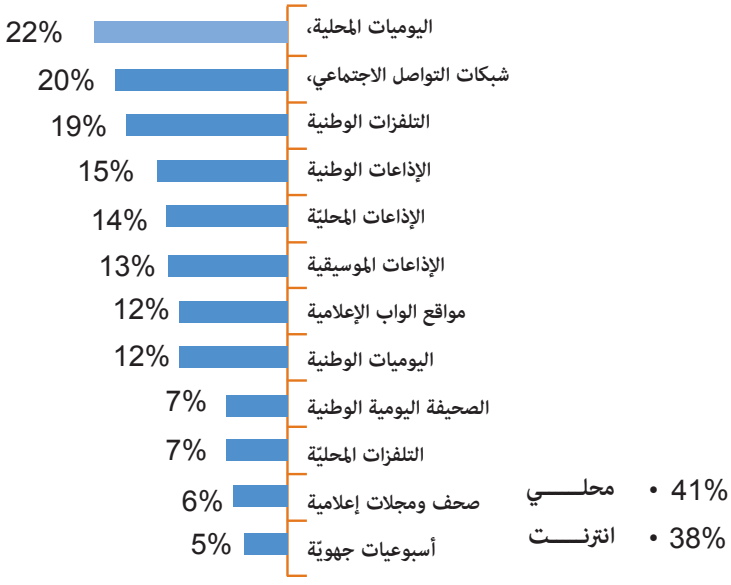

المصدر : https ://www.366.fr

180. شملت الدراستان (2016 و2018) 50000 شخصا https ://www.mediaspecs.fr/wp-content/uploads/2018/03/MEDIA-RATING-EDITION-2018.pdf

وفي المنطقة العربية، يرجح خبراء وباحثون عرب من المختصين في المجال، أن الإعلام المحلي سيعرف تطورا في المشهد الإعلامي العربي في السنوات المقبلة ذلك أنه بعد انقضاء «فترة الانبهار والشغف» التي طبعت موقف أو رد فعل المشاهد العربي نتيجة الانفجار التلفزيوني، فإنه سيكون هناك، دون شك، ميل نحو البحث عن التلفزيون الذي يعكس حياة هذا المشاهد والمحيط الذي يعيش فيه، بنفس نسق النجاح الذي طبع القنوات الإذاعية المحلية، بداية ستينات القرن الماضي، في استقطاب جمهور المستمعين. ويشجعنا هذا على القول بأن المستقبل سيكون، لامحالة، في ظل «هذه المجرة الوهاجة من القنوات التلفزيونية» التي ميزت، بداية الألفية الثانية، المشهد الإعلامي العربي، متميزا بظهور «وسيلة إعلامية مستحدثة» تعرف كيف تزاوج بين مختلف الوسائط التي باتت تؤثث المشهد الإعلامي بما يجعلها قادرة على الاستجابة إلى متطلبات العصر، من ذلك سرعة الحصول على المعلومات وخلق تناسق بين الحاجيات اليومية للفرد في مجال أنشطة التثقيف والترفيه، من ناحية، ومتطلبات المجتمع أو المجتمع المحلي من حيث التشاركية في الإنتاج والمساهمة في إدارة الشأن العام، من ناحية أخرى[181].

تفيد دراسات[182] حديثة أن المصادر الإخبارية على الانترنت تتصدر المرتبة الأولى بنسبة35 %، تليها مصادر الإعلام التقليدي (تلفزيونات وصحف وإذاعات) بنسبة 30 %، فيما تحتل وسائل الإعلام الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، مدونات) المرتبة الثالثة بنسبة 28 %. وإذا ما جمعنا مصادر المعلومات المستقاة من الانترنت عموما، فإننا نجدها تتجاوز 58 %. ويعود ذلك إلى الانتشار الواسع للهواتف الذكية التي تمكن المستخدمين، لاسيما الشباب، من الاتصال بشبكة الانترنت في أي مكان يتواجدون فيه، في حين أن مشاهدة التلفزة مثلا تتطلب التواجد في المنزل أو أماكن أخرى محددة حيث يمكن مشاهدتها. وحسب تقرير نظرة على الإعلام العربي[183] 2016-2018، وصل متوسط الوقت الذي يمضيه الفرد الواحد في المنطقة العربية في استهلاك المحتوى الإعلامي خلال العام 2015 إلى 10.9 ساعة يومياً، بزيادة طفيفة عن معدل العام2013 الذي بلغ 10.6 ساعة يومياً. وبلغ عدد مستخدمي الانترنت في العالم العربي من بين الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة ما يعادل نسبة 64 بالمائة وفق احصائيات مارس 2017[184]. وكما جاء في الدراسة أن 1 من أصل 3 مستخدمين لشبكات التواصل الاجتماعي هن من السيدات مع العلم أن 36 بالمائة من المستخدمين نساء، في بلدان المغرب العربي[185].

وفي هذا الإطار يمكن أن نفترض أن فئات مخصوصة من النساء يحجمن على المشاركة في فضاءات تتسم، كما أكدت دراسة لكوثر، بالاتصال العدائي والعنف اللفظي وبالانفعال العاطفي. ويمكن أن نطوّر هذا الافتراض أيضا بالقول إن النساء يحجمن عن التعبير عن آرائهن المناصرة لقضاياهن في فضاءات تهيمن عليها اتجاهات فكرية معادية للمرأة تستعمل أساليب عنيفة للتعبير عن نفسها وتستند إلى حجج ثقافية ودينية تقليدية وذكورية. ومن النتائج الممكنة للتفاعل في السياق الافتراضي أن تحجم المستخدمات عن التعبير عن مواقف وأراء غير نمطية لا تحظى بالإجماع» (...) «وعلى هذا النحو يجوز لنا نظريا أن نطوّر فرضية جريئة وطريفة تتمثل في مقاربة أشكال الإقصاء والتهميش الجديدة التي تتشكل في فضاءات النقاش في مواقع الشبكات الاجتماعية. وهي أشكال لا تفرزها الميديا التقليدية المهنية، بل تفرزها ممارسات المستخدمين أنفسهم بسبب اتصال الميديا الاجتماعية بالسياقات الثقافية والاجتماعية»[186].

181. انظر/ي بوخنوفة عبد الوهاب (2011). هل للتلفزيون المحلي مكان على مجرة التلفزيونات العربية، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر.

182. نظرة على الإعلام الاجتماعي في العالم العربي 2014، برنامج الحوكمة والابتكار، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، نادي دبي للصحافة، الإمارات العربية المتحدة، 2015

183. نظرة على الإعلام العربي 2016 - 2018: شباب، محتوى، إعلام رقمي، الإصدار الخامس. مدينة دبي للإعلام، ندي دبي للصحافة. http ://www.dpc.org.ae/Portal/ar/amo/editions.aspx

184. Kemp Simon (2017). Digital in 2017 ; global overview. A collection of Internet, social media and mobile data from around the world. https ://wearesocial.com/uk/blog/2017/01/digital-in-2017-global-overview

185. ITU (2016) : ICT facts and figures 2016.

186. المرأة العربية في النقاش الافتراضي : دراسة في تمثلات المرأة في صفحات الميديا التقليدية في الفايسبوك، مصدر مذكور

كما بات لمنصات الإعلام الاجتماعي دور هام في حياة المواطن العربي، إذ أعرب 58 % من المستطلعين عن استخدام منصات الإعلام الاجتماعي للتعبير عن الشعور والآراء حيال السياسات الحكومية أو الخدمات. واعتبر المشاركون في استبيان تقرير 2014 حول الإعلام الاجتماعي العربي، (4754 إجابة) «أن الميديا الاجتماعية لعبت دورا في تمكينهم للمشاركة في التغيير الاجتماعي وفي مساعدتهم على التواصل مع أبناء بلدهم ومجتمعاتهم وأنها زادت من تفهمهم لها. وذهب التقرير إلى الإقرار بأن الميديا الاجتماعية في العالم العربي تعزز التمكين السياسي أو ساعدت عليه، كما أنها ساهمت في التأثير على الهوية الثقافية وعلى التغيير الاجتماعي»[187].

الشكل البياني 18 : **نسبة مستخدمي الهاتف الجوال و الناشطين على مواقع التواصل الإجتماعي في البلدان العربية 2018**

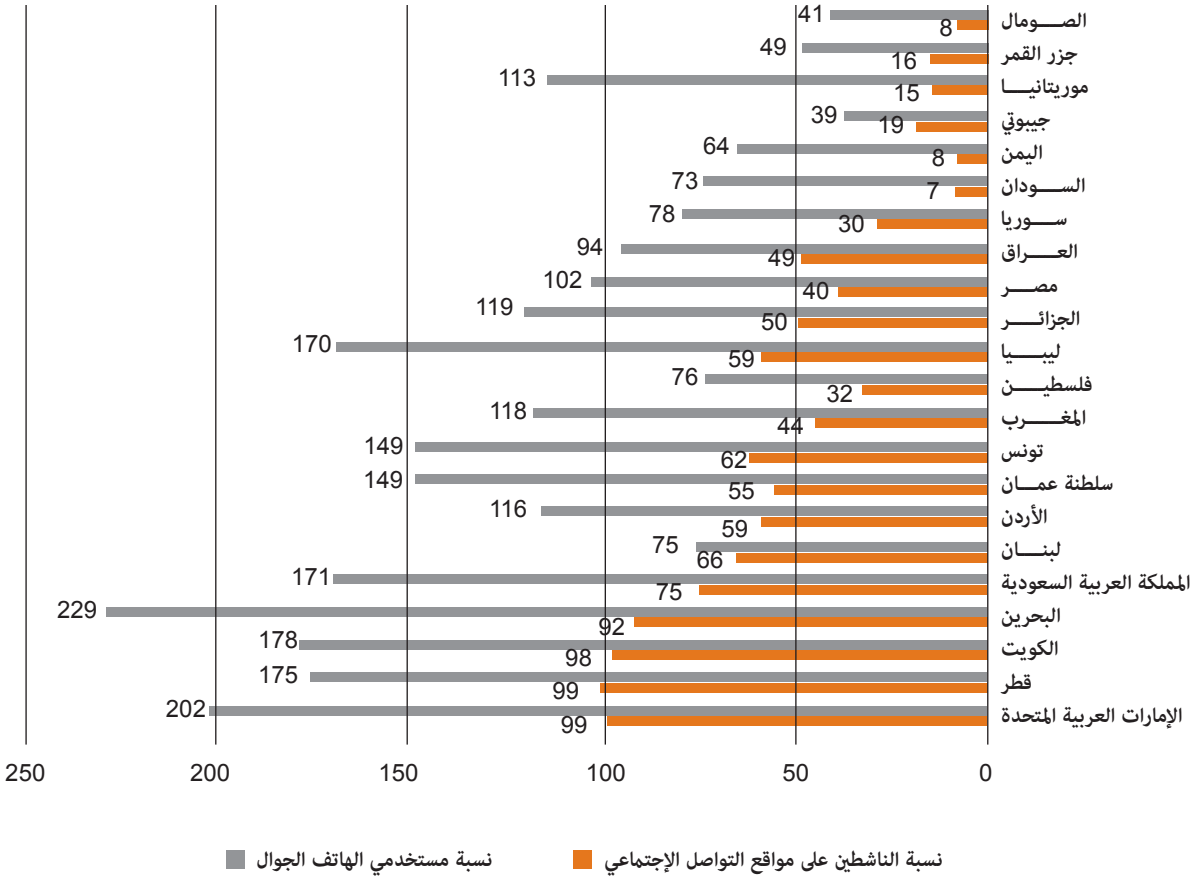

المصدر : Digital in 2018

187. تقرير الإعلام الاجتماعي العربي (2014)، كلية دبي للإدارة الحكومية، (الإصدار الرابع) Vol 2. No. 1، الإمارات العربية المتحدة

2. الإعـــلام وأجنـــدة 2018

خصت خطة العمل 2030 لأهداف التنمية المستدامة، وسائل الإعلام والاتصال، عموما، بمكانة هامة في الاستراتيجية العالمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولئن لم يخصص البعد المعرفي/الثقافي في التنمية بحيز قائم بذاته في الإطار المفهومي وفي الأجندة نفسها، فهذا لا يعني أنه لم يكن حاضرا فيها. فثمة هدف خاص بالتعليم (وهو موضوع معرفي وثقافي)، وكذلك ثمة إشارات متكررة في الأجندة وفي قائمة الأهداف والمقاصد إلى المهارات، والابتكار والإبداع، وإلى منظومة القيم، والسلم والتسامح والعدالة، إضافة إلى الإشارة إلى دور الإعلام والإعلاميين والمؤسسات الإعلامية كطرف شريك في العملية التنموية.

تبعا لذلك، اعتمدت لجنة المرأة التابعة للأمم المتحدة «ميثاقا إعلاميا» تحت عنوان «لنتخط الحواجز من أجل المساواة بين الجنسين»[188] يهدف إلى إقرار شراكة فاعلة مع عدد من أهم وسائل الإعلام في العالم لجذب اهتمامها وتفعيل مساهمتها في تحقيق خطة العمل لسنة 2030. وجاء في التوصيات المنبثقة عن «إعلان بيجينغ20+» الذي تم إقراره على هامش الاحتفال بالذكرى العشرين لمؤتمر المرأة العالمي الرابع، (مارس/آذار 2015)، دعوة لوسائل الإعلام كي تؤدي الدور المنوط بعهدتها من أجل تفعيل أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك معاضدة الجهود المناصرة للمساواة بين الجنسين ودعم حقوق المرأة من خلال نشر المعلومات والأخبار حول مشاغلها والتصدي للصور النمطية والسعي إلى دعم حضورها في وسائل الإعلام، وكذلك في مواقع أخذ القرار.

وتطرح أجندة التنمية 2030 تحديات متجددة على وسائل الإعلام عامة، والمحلية منها على وجه الخصوص. فبالنظر إلى ما ترمي إليه الخطة في أهدافها ومقاصدها من تكريس لحقوق جميع الناس، يقتضي ذلك اهتماما أكبر من وسائل الإعلام بالقضايا الحقوقية وقدرة على تضمين حقوق الإنسان كمرجعية أساسية في مختلف مضامينها. وهو تحد يستوجب بدوره أن يتسلح الإعلاميات والإعلاميون بقدرات علمية ومهارات مهنية تخول لهم التعاطي مع مختلف المسائل التنموية وكذلك قضايا الشأن العام من منظور حقوقي. فواقع الحال الذي أكدته عديد الدراسات والأبحاث في المجال، يشير إلى أن وسائل الإعلام العربية ما تزال بعيدة عن تبني مفاهيم حقوق الإنسان لأسباب قد تعود إلى ثقافة العاملين فيها وقدراتهم، كما إلى أسباب من خارج المؤسسات الإعلامية ذاتها[189]. يطرح هذا الواقع عديد الإشكاليات المتصلة بمدى تناول الإعلام لقضايا وحقوق النساء من بينها : هل يقوم الإعلام بدور إيجابي فيدفع قضية المرأة إلى الأمام من خلال نشر الوعي بحقوقها ومسؤولياتها والتركيز على المنهج الحقوقي الشامل في معالجته لقضاياها؟[190].

يتجلى القصور أيضا على مستوى مضامين مواثيق الشرف الإعلامية التي لم تنص كلها تقريبا على صورة المرأة في وسائل الإعلام، ولم تطالب الإعلاميين بالحرص على جعلها متوازنة تبرز الجوانب السلبية والإيجابية معا، واكتفت بدعوة الإعلاميين إلى التمسك بأخلاقيات المهنة السامية. ونستثني من ذلك ميثاق الشرف الصحفي للصحفيين الأردنيين بتخصيصه المادة 13[191] للتنصيص على عدم التمييز على أساس الجنس، بل ويتجاوز ذلك إلى حد مطالبة

188. ONU-FEMME (2015). Déclaration «Planète 50-50 d'ici 2030 : Franchissons le pas pour l'égalité des sexes». http ://www.unwomen.org/fr/get-involved/step-it-up/about

189. انظر/ي الحقيبة التدريبية حول الإعلام العربي والنوع الاجتماعي : وحدة الإعلام الحقوقي وقضايا المرأة، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، 2012

190. في دراسة غير منشورة لمركز كوثر، بعنوان : دور الإعلام العربي في تحديد الأجندات الوطنية لحقوق المرأة : دراسة تحليلية للدراسات الصادرة 2014-2005، تمحورت حول تحليل 94 دراسة رصدت وتناولت التعاطي الإعلامي لحقوق المرأة، بينت نتائج الدراسة أن الحقوق في الدراسات التي اهتمت برصد وسائل الإعلام العربية، وردت عرضا ولم يتم تناولها بالتحليل أو التعمق فيها. وغالبا ما تمت الإشارة إلى حقوق المرأة دون ربطها بحالات بعينها أو بمعيش المرأة وواقعها المتسم بالتمييز واللامساواة. واقتصرت الإشارة إلى حقوق المرأة على الجانب المطلبي أو التوعوي دون تدقيق أو تحليل لهذه الحقوق، أو الإشارة إلى محتوى هذه الحقوق.

191. المصدر نفسه

الصحافيين بسلوك معين في هذا الاتجاه، وكذلك فعلت النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين بإدراج بند رابع عشر ينص على «يلتزم الصحفي بالدفاع عن قيم المساواة بين الجنسين وبعدم التمييز وبالدفاع عن الحريات الفردية»[192]. وعلى الرغم أيضا من إقرار بعض الهيئات التعديلية وبعض وسائل الإعلام، خاصة ذات الانتشار الواسع منها، نصوصا تدعو إلى احترام المرأة وتجنب الصور النمطية حولها، كما ورد في كراسات شروط الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري في تونس وفي المغرب، فإن المسألة تبدو أعمق من بلورة نصوص زجرية أو إلزامية، أو بنود أخلاقية. وتبقى مسألة احترام المرأة وتبني مقاربتي النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان رهين وعي الإعلاميين والإعلاميات والتزامهم بمناصرة هذه المسائل باعتبارها تكريس لمبادئ المواطنة وليس من باب الدعاية أو الترف أو المسايرة لتوجهات عالمية في المجال.

بناء على ذلك، يعتبر مدى استبطان الإعلاميين والإعلاميات لمفهوم المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس من العوامل التي تساهم في الرقي بالصورة المجتمعية التي ينتجها الإعلام حول المرأة والرجل وأدوارهما الاجتماعية. ويمكن استقراء هذه الصورة من خلال ملاحظة الخيارات الإعلامية وتحليلها حول مواضيع محددة وكذلك من خلال التحليل القيمي والتوجهات العامة للخطاب الإعلامي حول المرأة في مختلف جوانبه، والذي يظل كغيرة من المضامين التي تروجها وسائل الإعلام يحتكم إلى معايير مهنية صارمة وإلى اختيارات وأولويات رئاسة التحرير في المؤسسات الإعلامية.

3. التنمية في الإعلام المحلي

على المستوى المحلي، ووفقا لتقرير مركز «كوثر» حول «المرأة العربية وخطة التنمية 2030 في الإعلام المحلي»، تبين أن تناول أهداف التنمية المستدامة في عدد من وسائل الإعلام المحلية العربية كان ضعيفا وانتقائيا، سواء أخذنا بعين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة بصفة عامة أم الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وعلى الرغم مما يتوفر على المستوى المحلي من إمكانيات أكبر وفرص أوفر لتناول خطة التنمية المستدامة في أهدافها وأبعادها ومقاصدها، وتشريك المرأة فيها، فإن المسائل المتعلقة بالمرأة كموضوع لم تستأثر بحيز هام في المضامين الإعلامية المحلية.

إن غموض المفاهيم الخاصة بأهداف التنمية المستدامة لدى الإعلاميات والإعلاميين، يجعل تناولهم لها انتقائيا، حيث تركز المواضيع ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة على عدد محدود من الموضوعات دون الإشارة إلى ترابط هذه الموضوعات بأهداف التنمية المستدامة. فقد يرى البعض أهمية المشاغل ذات البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي فيضعها في صدارة الأولويات ولا يتم التطرق بالمرة إلى المشاغل التي تهم الأمن والسلام، في حين قد يرى البعض الآخر أن المسائل والمشاغل والأهداف بالنسبة إلى التنمية المستدامة التي تتناول الموضوعات الاجتماعية هي ذات أولوية قصوى وتأتي حتى قبل التنمية الثقافية أو غيرها.

من ناحية أخرى، فإن الطابع المعقد نسبيا لأجندة 2030 يجعل من طرح القضايا والمسائل المرتبطة بالأجندة ومناقشتها وتحويلها إلى مادة إعلامية موجهة للجمهور العريض مسألة صعبة، أو أنها تتطلب بذل جهد أصيل من أجل تبسيط مضمونها دون إفراغها من محتواها التغييري، وهو أمر لا يزال محدودا.

192. http ://snjt.org/%D9%85%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%81-2/

فلوسائل الإعلام وظيفة اجتماعية هدفها أن تخدم المصلحة العامة ولا يكون ذلك إلاّ بتقديم «مضمون إعلامي جيد» يضمن للناس حقهم في الاطلاع على الشؤون العامة لممارسة مواطنتهم على أحسن وجه[193]. ولوسائل الإعلام أيضا مسؤولية اجتماعية يتحملها الصحافيون من خلال مدونة أخلاقية تدعمها لأن الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية أسمى من الانصياع لضوابط القانون وأسمى من الالتزام بالأخلاقيات يتقيد بها الصحافيون لخدمة قضايا المجتمع ومنها قضية المساواة. فهي ضمير الصحفي أمام إكراهات السوق والسياسة. ويكون ذلك ممكنا متى كان المشهد الإعلامي يخضع للتنظيم بإشراف المهنة من صحافيين ومن ناشرين[194].

ويبين الجدول أدناه إمكانية تشريك المرأة (الذي جاء محتشما جدا كما بين ذلك تقرير كوثر المشار إليه سابقا) في مواضيع المشاغل العامة للناس كالري والحروب والنزاعات وغياب التنمية. مع ذلك، فإن الاهتمامات التي تضمنتها وسائل الإعلام، يمكن أن تشكل نقطة بداية يمكن البناء عليها لتطوير استبطان الصحافيين/ات لأجندة التنمية المستدامة بأهدافها ومقاصدها وفلسفتها.

جدول 5 : **الموضوعات ذات الأولوية**
لدى الصحفيين/ات بالعلاقة بالتنمية المحلية

البلد	الأولويات	المشاغل الخاصة بالمرأة
مصر	الموضوعات الاجتماعية، التوعية السياسية، المشاغل اليومية للمواطن	قضايا الري، البنك الزراعي، ترشيد الاستهلاك، التعليم، تربية الأطفال، المواصلات، ارتفاع الأسعار، محو الأمية،
السودان	الأزمة الاقتصادية، الأسرة، الصحة، توفير مشاريع ارتكاز، التعليم، مياه الشرب	العنف ضد المرأة بسبب الحروب والنزاعات، العنف ضد المرأة والحد من ممارسة حقوقها، الزواج المبكر، الأمية
لبنان	البنية التحتية الصحة التعليم الثقافة، غلاء المعيشة البيئة الأمن الصيادين	المرأة والعمل السياسي الشأن العم التحرش، العنف الأسري، تزويج القاصرات، حضانة الأطفال، الجنسية نفاذ المرأة إلى مراكز القرار، الأحوال الشخصية، الكوتا الانتخابية
فلسطين	المسائل السياسية الاقتصادية الاجتماعية الرياضة البطالة الصرف الصحي	القتل بخلفية الشرف، العنف ضد المرأة حضانة الأطفال، العدالة في الرواتب
تونس	تهيئة المستشفيات البنية التحتية إحداث المشاريع الكبرى الاقتصاد القضاء على آفة الجرذان الطرقات تحسين خدمات الإدارة	المرأة الفلاحة، صاحبات المشاريع المرأة الريفية الصعوبات الاقتصادية، غياب التنمية، العمل للحساب الخاص

193. Autorégulation et liberté des médias en Europe : Impact, perspectives et limites Adeline Hulin , Editeur : Panthéon-Assas Paris II, Collection : Thèses, 480 pages - Parution : Septembre /2015

194. Claude-Jean BERTRAND : La déontologie des médias - Paris, Presses universitaires de France, Coll. « Que sais-je ? », 1997

لقد أبرز تقرير تنمية المرأة العربية، لكوثر حول المرأة العربية وخطة التنمية 2030 في الإعلام المحلي[195] جملة من النتائج يتمثل أهمها في «عدم وضوح المفاهيم الخاصة بأهداف التنمية المستدامة لدى الصحفيين/ات وتواصل اعتماد نظرة تقليدية في التعاطي مع موضوعات التنمية المحلية واختصار الصحافيين/ات والقائمين على قاعات التحرير وظيفة الإعلام في التفسير والإبلاغ حول منجزات الدولة في المجال التنموي، دون التعمق في ماهية أهداف التنمية المستدامة أو المشاغل المطروحة على المستوى المحلي»، وهو ما أقر به الصحافيون أنفسهم في ستة دول عربية. في المقابل، كشف التقرير عن الإمكانات الجديدة التي تتوفر للمرأة لتقديم الإضافة في إدارة الشأن المحلي وتفعيل الاستراتيجيات التنموية بها من خلال طرق معالجتها لمشاغل محيطها وطرقها لمسائل مختلفة عن المواضيع التقليدية، علاوة على تميزها على المستوى المحلي بمبادرتها إثارة مواضيع مجددة، من ذلك إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة. وهي من الأوليات المستحدثة والمسائل الجديدة التي أصبحت تشغل بال الرأي العام العالمي.

وتطرح أجندة التنمية 2030 تحديات متجددة على وسائل الإعلام عامة، والمحلية منها على وجه الخصوص. يقتضي ذلك اهتماما أكبر من وسائل الإعلام بالقضايا الحقوقية وقدرة على تضمين حقوق الإنسان كمرجعية أساسية في مختلف مضامينها.

4. الإعلام المحلي في سياق التنمية المحلية

على الرغم من أن البعد الثقافي ودور الإعلام تحديدا، لا يلقى الاهتمام الذي يستحق في الأدبيات التنموية، فإن الإعلام المحلي (والوطني) يمكن أن يلعب دورا استثنائيا في نجاح التنمية المحلية، لاسيما في مسألة كسر الصور النمطية وتمكين النساء، وكل ما يتصل بالبعد السلوكي للأسر والأفراد، وكل ما يتعلق بتحفيز المشاركة المحلية وتعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية. وثمة شروط لا تتوفر غالبا للقيام بهذا الدور.

ولا يتعلق الأمر هنا بضرورة أن يكون هناك خطة تواصل شاملة تخاطب كل الفئات الاجتماعية فحسب، بل أبعد من ذلك يتعلق الأمر أيضا بأن تكون وسائل الإعلام المحلية أو منصات التواصل الاجتماعي واحدة من المؤسسات/الآليات الشريكة بشكل عضوي في التخطيط التنموي وفي التدخل. ووسيلة الإعلام/التواصل المحلي هي بأهمية المجلس البلدي أو اللجنة المحلية أو الجمعية المحلية في العملية التنموية المحلية، ودونها يصعب بلوغ الفاعلين المحليين – بما في ذلك منظمات المجتمع المدني – مرحلة التحويل المجتمعي الذي هو جوهر مسار التنمية. فعملية التحول ونجاحها، تتطلب مشاركة شعبية واسعة من الناس لا تتم باقتصار استراتيجيات العمل على الأطر المؤسسية واستثناء التواصل الجماهيري مع المواطنين ضمن النطاق المعني. ولذلك متطلبات على مستوى الشراكة المؤسسية محليا (ووطنيا)، كما على مستوى أداء مؤسسات الإعلام والمضامين التي تعممها.

195. مصدر مذكور

الشكل البياني 19 : **مخطط مبسط لدور الإعلام والتواصل المحلي في تمكين المرأة** [196]

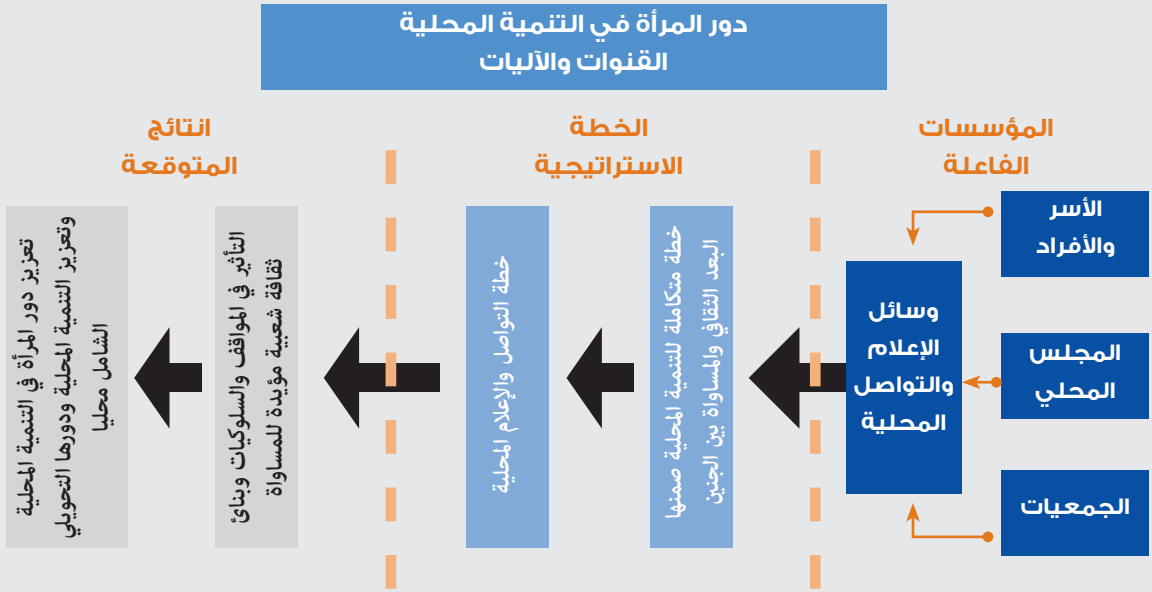

إن أول شروط نجاح الفعل التحويلي، هو أن تنجح وسائل الإعلام المحلية (والوطنية) في أن تستوعب المبادئ الموجهة للأجندات التنموية بشكل نقدي، وأن تساهم في تحويلها إلى ما يعبر عن مشاغل الناس والسكان المحليين بما يجعلهم مساهمين في عملية التحويل[197]. ونذهب أبعد من ذلك في حث الإعلاميين/ ات على الخروج من نظريات الاكتفاء والإشباع التي كانت تقوم على تلبية حاجيات وانتظارات الناس النفسية والاجتماعية إلى نظرية وضع الأجندة الإعلامية القائمة على بلورة مشاكل الناس ومشاغلهم وجعلها محل اهتماماتهم وصانعي القرار دونما توجيه[198].

إن للمضامين التي تتداولها وسائل الإعلام تأثير في تشكيل الرأي العام. وحتى إن قبلنا بأن تلك المضامين لا تؤثر في الناس تأثيرا قويا ومباشرا فإنها تحدد المواضيع التي يجب أن ينظر إليها الناس وأن ينظروا فيها وهو ما يسمى بنظرية وضع الأجندة. ويكون ذلك التأثير على ثلاثة مستويات، يتمثل الأول في لفت انتباه الناس بالتركيز على عدد محدود من القضايا أو الموضوعات، أما المستوى الثاني فهو التأكيد على سمات محددة لتلك القضايا أو الموضوعات. وبينما يهتم المستوى الأول والثاني بظهور العناصر المنفصلة للموضوع المعني، فإن المستوى الثالث يقدم منظوراً أكثر شمولاً ودقة لشرح الموضوع وهنا تبرز قدرة وسائل الإعلام، بتوظيف الشبكات الرقمية، على ربط العناصر المختلفة والمنفصلة لإنشاء صورة متكاملة للشؤون العامة[199].

196. هذا الشكل هو تطوير للشكل الوارد في «المساواة وتمكين المرأة في العالم العربي : من أهداف الألفية إلى أجندة ما بعد 2105. دليل مرجعي وتدريبي – الجزء الأول. كوثر، الاسكوا، منظمة الأمم المتحدة للمرأة، 2013. وقد أضيف في الشكل الحالي الجانب المتمثل بالإعلام وهو لم يكن ملحوظا في المصدر.

197. المصدر السابق نفسه.

198. Uses and gratifications and Agenda Setting theories. See Media Effects : Advances in Theory and Research; Jennings Bryant, Mary Beth Oliver; routledge, third edition, 2009

199. The Power of Information Networks : New Directions for Agenda Setting - Lei Guo et Maxwell McCombs | Routledge, déc. 2015 - 236 pages

ولتتمكن وسائل الإعلام من تسجيل قضية أو موضوع في الأجندة الإعلامية، ينبغي أن تكون قادرة على تحديد ذلك في صيغة واضحة المعالم حتى تصبح مشكلة عامة أي مجتمعية ينتبه إليها الرأي العام والفاعلون السياسيون. ويخضع إبراز مشكلة مجتمعية ما إلى مسار ثلاثي المحطات يمكّن وسائل الإعلام من تسجيله في خانة الأجندة الإعلامية. ويكون ذلك بتحديد مكونات المشكل وتسمى تلك المرحلة «التسمية» name ثم إقناع الناس والحاكم بأنه مشكل يقتضي حلا وهي مرحلة «مناصرة» المعنيين بالمشكل claim ثم مرحلة «اللوم» blame لتقريع من أخل بواجبه في معالجة المشكلة[200].

في هذا الصدد، ثمة مسافة طويلة لا بد من أن تقطعها وسائل الإعلام المحلية على أكثر من مستوى، منها :

- التوصل إلى صيغة سليمة للعلاقة بين الاهتمامات الوطنية والاهتمامات المحلية، واقتراب وسائل الإعلام المحلية من قضايا السكان المحليين،
- التوسع في تغطية المسائل التنموية المتنوعة، وعدم الاقتصار على ما يعتبر عادة أولويات سياسية في وسائل الإعلام الوطنية،
- جعل تعميم المعرفة بقضايا المجتمع المحلي الحقيقية، والتأثير الإيجابي في مواقف وسلوكيات الأفراد والأسر في جوهر مهام الإعلام المحلي، لا استنساخ الوظائف والأدوار الوطنية دون تكييفها،
- الاهتمام أكثر بمشاغل النساء والفئات الاجتماعية المهمشة في وسائل الإعلام الوطنية، وتبني المقاربة الحقوقية وقضية تمكين المرأة، بما هي قضية يومية ملموسة في حياة الأسر والأفراد والمجتمع المحلي،
- تطوير المهارات المهنية والفنية للعاملين في وسائل الإعلام/التواصل وتطوير قدراتهم ومعارفهم في مجال التنمية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتصدي للتمييز بينهما من أجل تمكينهم من القيام بدورهم عن اقتناع بصفتهم فاعلين تنمويين،
- بناء شراكة مؤسسية بين وسائل الإعلام المحلية التقليدية ومنصات/مجموعات التواصل الاجتماعي المختلفة ضمن النطاق المحلي، والتشبيك معها، كما مع منظمات المجتمع المدني الأخرى من جمعيات ونقابات ومراكز بحث وحملات، والعمل معا من أجل صياغة فضاءات واستراتيجيات تواصل محلية بصفتها مكونا رئيسيا في خطة التنمية، لا إضافة خارجية إليها.

200. Introduction à la communication politique - Philippe Aldrin, Nicolas Hubé| De Boeck, septembre 2017 | 288 pages

5. دارسة حالة من المغرب : هل نجرؤ على التصدي للقضايا الحساسة؟[221]

تتناول دراسة الحالة هذه قضية استأثرت باهتمام الرأي العام المغربي، إذ ترتبط ارتباطا جوهريا بأحد المواضيع التي ظلت ومازالت تعد من المحرمات (taboo)، ومن القضايا المسكوت عنها، داخل المجتمعات العربية، وضمنها المجتمع المغربي، وهي العنف الجنسي ضد النساء. وتحيلنا هذه الحالة، من حيث طبيعتها ومجرياتها وأحداثها وعناصرها، إلى قضايا حقوق النساء والمساواة وحقوق الإنسان عموما، في العلاقة مع الموروثات الثقافية والاجتماعية داخل المجتمع ولدى الفرد المغربي، وهو ما بينته أشكال التجاوب وطبيعة ردود الأفعال من قبل التنظيمات السياسية والحقوقية والنسائية وكذا الإعلام المغربي مع هذه القضية. كما تطرح مساءلة الترسانة القانونية المتوفرة، أو التي توفرت أخيرا، ومدى نجاعتها وقدرتها على التصدي لما وضعت من أجله، وأيضا مساءلة الدور الذي يفترض أن يضطلع به الإعلام ومؤسساته. وهي أول قضية اتجار بالبشر تعرض على أنظار المحاكم المغربية بعد اعتماد هذا القانون في 25 أوت/أغسطس 2016.

وإذا كانت ظاهرة الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي للنساء بما في ذلك في أماكن العمل ظاهرة عالمية – كما كل الظواهر الاجتماعية الأخرى عموما – ولا تنفرد بها المجتمعات العربية، فإن ردود الفعل عليها والتعامل معها، ينطبع بخصائص المجتمع السياسية والثقافية، ومستوى انتشار الفكر الحقوقي والالتزام به في مختلف الأوساط والمؤسسات، بما يظهر نقاط القوة أحيانا، ونقاط الخلل الخطيرة أحيانا أخرى، عندما يواجه المجتمع والرأي العام حالة خاصة حساسة ومتطرفة من الانتهاك.

عرض الحالة

يوم 23فيفري/ فبراير 2018 وقع اعتقال صحافي مغربي (صاحب ورئيس مجموعة إعلامية معروفة) في ما اعتبر للوهلة الأولى أنها قضية رأي. تبين خلال وقت قصير أنها قضية اتجار بالبشر واستغلال جنسي من الصحفي المعتقل وقعت ضحيتها 18 امرأة يعملن معه. تقدمت ثلاث نساء بشكوى ضده أمام القضاء، وبناء على ذلك داهمت الشرطة مكتبه في الجريدة، حيث وجدت معدات تصوير وأشرطة جنسية ظهر فيها المتهم مع 12 أمرأة مختلفة.

أجمعت معظم شهادات النساء اللواتي تم التوصل إليهن، والاستماع إليهن في الموضوع، حسب محاضر الشرطة القضائية وتصريحاتهن أمام المحكمة، أنهن وقعن ضحية المتهم الذي أرغمهن على الرضوخ لنزواته الجنسية، مستغلا سطوته كصاحب عمل للضغط عليهن والانفراد بهن في مكتبه بعد مغادرة جميع العاملين في الجريدة، والتمكن من اغتصابهن وتصويرهن في فيديوهات جنسية دون علمهن، وابتزاز بعضهن بواسطة هذه الفيديوهات، من أجل إخضاعهن.

201. دراسة الحالة من المغرب أعدتها مينا حوجيب خصيصا لهذا التقرير بعنوان : الجنس مقابل العمل من خلال ملف صحافي مغربي يتابع بتهمة الاتجار بالبشر.

ردود الفعـــل والمواقـــف

بشكل عام، تفاوتت ردود الفعل حسب الجهة، إلا أنها كانت في معظمها دون مستوى الالتزام الكامل بمنظومة حقوق الإنسان وبقانون مكافحة الاتجار بالبشر الذي أقرته المملكة المغربية، ما عدا بعض الاستثناءات.

أ. السيـــاسيـــون والنـــاشطون الحقـــوقيـــون

على الرغم من أن الصورة أخذت تتضح بعد رفع السرية عن التحقيق وتسرب محاضر الضابطة العدلية، التي كشفت عن تصريحات الضحايا والاعتداءات الجنسية التي تعرضن لها، وطبيعة التهم الموجهة لهذا الصحافي، استمرت شخصيات سياسية وناشطون حقوقيون في استحضار احتمال اعتقال هذا الصحافي بسبب مواقفه المعارضة، بل ذهب البعض إلى اعتبار أن الأجهزة الأمنية هي التي نصبت له كاميرات داخل مكتبه، أو أن الفيديوهات مفبركة.

وما يستشف من هذه المواقف أنها تنطلق من موقع المعارضة لمؤسسات السلطة كيفما اتفق، حيث تتأسس المواقف على قاعدة «خصوم الدولة/ المخزن/ النظام/ نحن نساندهم وناصرهم، دون قيد أو شرط». من جهة ثانية، تعكس هذه المواقف أن أصحابها يستصغرون ويستهينون بمسألة الاعتداءات الجنسية التي مورست على 18 امرأة، باحثين للمتهم عن التهم السياسية، في محاولة لإبعاده عن التهم «الأخلاقية» وجعله معتقل رأي. وحده حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية من بين الاحزاب السياسية، ومنظمته النسائية، أعلن تضامنه بشكل رسمي مع المشتكيات وعبر عن استنكاره الشديد للحملة الشرسة التي تتعرض لها النساء اللواتي قدمن شكايات وشهادات ضد المتهم[202].

ب. الجمعيـــات النســـائيـــة

على الرغم من وجود المئات من الجمعيات النسائية في المغرب، فقد تحركت أربع جمعيات نسائية فقط لمساندة المشتكيات والضحايا المفترضات، إذ أصدرت فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، وجسور ملتقى النساء المغربيات، واتحاد العمل النسائي، والجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، بلاغا مشتركا أدانت فيه الحملات الشرسة والسب والقذف الذي تتعرض له المشتكيات والمصرحات، واعتبرت ذلك مسا بكرامتهن. وأوكلت بعض هذه الجمعيات محاميات ومحامين لمؤازرة الضحايا، في حين لم تتحرك باقي الجمعيات التي تنبني قناعاتها وبرامجها على حماية الحقوق الإنسانية للنساء، وتنشط في خندق المدافعين عن المساواة ومحاربة الاعتداءات الجنسية، ويمكن القول، إنها تقدر بالمئات، وإنها في مواضيع أخرى تحركت بشكل مكثف[203].

تحرك مكونات الحركة النسائية المحتشم، أو السلبي، أملته، في الواقع عوامل سياسية وثقافية. فبالنسبة إلى العوامل السياسية، يمكن الوقوف عند مسألة عدم تجانس الحركة، ولأن الموضوع يتعلق بالجنس والمرأة، فإن المواقف تصبح متباينة ومتنافرة، لاسيما أن للمتهم مواقف سياسية مؤيدة لأحزاب ذات مرجعية دينية إسلامية.

---

202. بلاغ المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية خلال اجتماعه يوم 15 مارس 2018 : https ://www.elaiounsidimellouk.com

203. أنظر (ي) حجم الحركة النسائية في النسيج الجمعوي المغربي، ضمن هذا الرابط : المئات من الجمعيات النسائية والحقوقية تحتج على بن كيران + لائحة الجمعيات على موقع watan24.net.

في الجانب المتعلق بالعوامل الثقافية، ولأن الحركة النسائية، وإن كانت في عمومها تستمد قوتها من تبنيها للحقوق الكونية للإنسان، واعتمادها على مبادئ المساواة في الحقوق بين النساء والرجال، إلا أن الموروثات الثقافية مازالت تجثم على طرق التفاعل مع عدد من القضايا في جزئيات هذه الحقوق والمبادئ. وليست النساء ضحايا الاعتداءات الجنسية وحدهن اللواتي تلتزمن الصمت إزاء ما تتعرضن له مخافة الوصم، بل هناك جمعيات تحاول في العديد من المواقف المشابهة، تجنب إعلان موقف واضح خشية نعتها بتشجيع النساء على التمرد على الأزواج والأسر والعادات الراسخة داخل المجتمع، وبذلك تلتزم هذه الجمعيات موقف اللاموقف، الذي يعد موقفا في حد ذاته.

ج. موقـــف الإعـــــلام

تروج وسائل الإعلام المغربية بمختلف تلويناتها، صور الدونية والإثارة ومضامين مشبعة بإيحاءات جنسية، وتختزل هذه المضامين المرأة في الجسد كسلعة وككيان يقبل ويتفاعل إيجابيا مع العنف الممارس عليه، ما يساهم في تعلم السلوك العدواني تجاه المرأة. ولا تختلف الصورة النمطية للمرأة في الإعلام المغربي عن صورتها في وسائل الإعلام العربية الأخرى.

وفي ما يتعلق بالقضية موضوع الدرس، وبمجرد رفع السرية عن محاضر الشرطة القضائية، وقبل انطلاق المحاكمة، التي صادفت أولى جلساتها يوم 8 مارس/آذار اليوم العالمي للمرأة، انشغلت العديد من وسائل الإعلام، لاسيما المواقع الإلكترونية بملف هذا الصحافي، لكن أغلبها ركز على تصريحات المشتكيات والضحايا المفترضات. ولأن الموضوع يرتبط بملف الجنس ويطال عددا من النساء، فقد أصبحت محاضر الشرطة القضائية مادة دسمة لتأثيث المقالات والفيديوهات التي تنشر، وكل ذلك لأهداف تجارية وبهاجس الإثارة بما يتنافى مع أخلاقيات المهنة والقانون. كما بادرت العديد من المنابر إلى نشر صورة المتهم واسمه الكامل والتهم الموجهة إليه، علما أن أولى المقالات التي كتبت عن المتهم، كانت تروج لفكرة أن اعتقاله له صلة بموضوع الصحافة وآرائه المعارضة للسلطة في العديد من القضايا.

نشرت هذه المنابر صور المشتكيات والضحايا وتصريحاتهن بكل تفاصيلها حول ما يفترض أنه مورس عليهن، مع الإشارة إلى الفيديوهات التي توثق الممارسة الجنسية ومدتها الزمنية وتواريخها حسب كل مشتكية أو مصرحة. وشكل ما نشرته وسائل الإعلام انتهاكا للكرامة وتحقيرا للمرأة وتشكيكا في أنها ضحية، بل قدمت في منابر عديدة على أنها راضية عن علاقتها بالمتهم[204]. وذهبت بعض المقالات إلى حد تبرير تلك الاعتداءات الجنسية، باعتبار أن المشتكيات لم تبادرن منذ البداية إلى تقديم الاستقالة أو اللجوء للشرطة، أو باعتبار أن لباس بعض الضحايا مثير، أو أن إحداهن تؤمن بالعلاقات «العابرة» أو باعتبار المشتكيات والمصرحات جميلات ومثيرات.

أبعد من ذلك، عمدت بعض المواقع الالكترونية إلى عرض تصريحات الضحايا من أجل التشكيك في صحة شكاياتهن، وصولا إلى استخدام وسائل التحليل النفسي والتعبير الجسدي للنساء المشتكيات أثناء المقابلات الصحفية والتعليق عليها، من أجل إطلاق الاحكام واتهام المشتكية بالكذب بسبب ما اعتبره تناقضا وارتباكا، وإطلاق الأحكام إذ حسب رأي الصحفي «إن أي واحدة عفيفة وشريفة لن تصبر على هذه الأشياء ولا تتصرف إلا بعد مرور سنة»[205].

---

204. انظر/ي الرابط التالي مثلا : https ://www.youtube.com/watch?v=eZIfL8EfBUw

205. انظر/ي الرابط التالي : https ://www.youtube.com/watch?v=tjcsEmBGqvc

د. تلخيص الممارسة الإعلامية في هذه القضية

يمكن أن نلخص أهم ما ميز المعالجة الإعلامية لموضوع الاعتداءات الجنسية التي يفترض أن الصحافي المتهم مارسها ضد عدد من النساء معظمهن صحافيات، في ما يلي :

- تشهير بالضحايا.
- نشر ثقافة الوصم.
- اعتبار جمال الضحايا فتنة.
- استغلال الملف من أجل الربح وترويج الجرائد والمواقع.
- ضعف المعالجة الإعلامية للملف من الزاوية القانونية.
- غياب المرجعية الحقوقية في المعالجة الإعلامية.
- نشر صور الضحايا بوضوح، بعد الحصول عليها من على صفحاتهن على الفايسبوك، دون احترام للقانون وللأخلاقيات.
- إقرار الحق في المحاكمة العادلة، واستحضار قرينة البراءة في حق المتهم، وفي المقابل عدم إعلان حق النساء في الحماية، وعدم الاعتراف بشجاعة المشتكيات في مواجهة قضية تعتبر من المحرمات.
- إغفال حق النساء في المؤازرة وحقهن في الحماية، باعتبار التبليغ عن الاغتصاب والتحرش والاستغلال الجنسي، كفعل مشين مسكوت عنه في المجتمع المغربي، يعد شجاعة وجرأة.

نستخلص من ذلك ضرورة أن ترتفع وسائل الإعلام عن اعتماد خط تحريري يتأسس على هاجس الربح، الذي من أدواته الإثارة والاعتماد على ما صار يعرف بـ (Les trois S : Sou, Sexe, Sang/Money, Sex, Blood) أي المال والدم والجنس. فما سبق يجعل الإعلامي محدودا ومحاصرا بهذا التوجه، ما يبعده عن الدور المنوط به كمساهم في إنماء المجتمع ونشر الثقافة الحقوقية وترسيخ قيم المساواة. كما يتوجب على الجهات المسؤولة عن السياسات العمومية تحفيز المؤسسات الإعلامية على وضع ميثاق شرف يؤسس لخطوط تحريرية تتبنى المقاربات الحقوقية في شموليتها، وترتكز على تقديم المرأة في الإنتاج الإعلامي بصورة بعيدة عن التنميط والتمييز المبني على الجنس، وتقديم المرأة وفق صورة تعكس مستوى تواجدها، حاليا، على كافة الواجهات، وإسهامها بكفاءة ونجاعة، في تنمية المجتمع من خلال عدد من المواقع.

خلاصـــــة

كشف هذا الملف – كما الممارسة الإعلامية السائدة - عن أمراض ومشكلات هيكلية في المجتمعات والمؤسسات العربية، بدءا من سوء فهم للقوانين، وعدم استيعاب عميق للقيم الحقوقية والإنسانية، وصولا إلى تشبع المضامين الإعلامية بتمجيد القوة بما هي قيمة مرغب بها، وتبرير استخدام العنف والتعصب والتطرف، إن لم يكن الترويج المباشر لها أحيانا. وهو ما يتطلب من الدولة وجميع الفاعلين التنمويين الانكباب على إرساء ثقافة بديلة متشبعة بقيم المساواة والحقوق والسلم، وتساهم في تجذرها داخل المجتمع. وهو الأمر الذي لا يتسنى إلا عبر مراجعة المنظومة القيمية والتربوية، والتزام القائمين بتفعيل التربية الحقوقية في المدارس ووسائل الإعلام وكل فضاءات إنتاج المعرفة القيم ونشرها. والدول كلها مطالبة بوضع سياسة ترسي ثقافة المساواة وحقوق الإنسان وتساعد على استيعاب

مضامين القوانين، بما هي ثقافة أصيلة في المجتمع العربي، لا مجرد استجابة سطيحة وجزئية لمطالب خارجية بهدف تحسين صورة البلد شكليا، أو بصفتها استجابة لمطالب فئات اجتماعية محددة أكثر مما هي ضرورة للتقدم والتنمية.

وفي هذا الصدد، فإن التعامل مع الإعلام بصفته وسيلة ترويج وتغطية للأحداث والمناسبات التي يحتل فيها المسؤولون السياسيون والأحداث المثيرة التي تشكل سبقا إعلاميا، أو الانزلاق نحو الممارسة الدعائية سعيا نحو الربح، يذهب في اتجاه معاكس لما هو مطلوب من منظور تنموي. فوفق هذا المنظور الأخير، يفترض أن تكون وسائل الإعلام،- والإعلاميين- شريكا تنمويا، والصحافة المهنية والموضوعية والحرة هي من معايير الشفافية والديمقراطية وحقوق الإنسان وتعبير عن الالتزام الفعلي بالشفافية وحق الوصول إلى المعلومات. كمان أن الإعلام – من منظور تحويلي – هو وسيلة شديدة الفعالية من أجل تعميم قيم حقوق الإنسان والتنمية البشرية، ومساهم رئيسي في تكوين رأي عام داعم لمسار التحول، سواء في ما يتعلق باطلاع الناس على السياسات ونتائجها ونقل رأيهم إلى المسؤولين ومواطني الدولة، أو في دعم التحول السلوكي من خلال إظهار النماذج الحقيقية والمتوازنة البديلة للصور النمطية السلبية، لاسيما في ما يخص المرأة، وكذلك الفئات الاجتماعية والمهملة والمستثناة من المشاركة أو من فوائد التنمية.

المصـــــدر : Stand up

المساواة بين الجنسين

في أجندة 2030

دور المجتمع المدنـي والإعلام

الفصل الختـامي

المساواة بين الجنسين والثقافة وأجندة 2030

الفصـــل الختـــامي

المســـاواة بيـــن الجنسيـــن والثقـــافـــة وأجنـــدة 2030[206]

تمهيـــــد

إن كل ما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين، لا يمكن أن يتم دون تقويض المرتكزات الثقافية والاجتماعية للتمييز ضد المرأة. وحيث أن التحول الثقافي المطلوب هو في جوهره تحويل في ثقافة المؤسسات وفي ثقافة الأفراد على حد سواء- مع ما يعنيه ذلك من شمول التحول الثقافي لفئات واسعة من النساء والرجال، بأعداد كافية لإحداث التحول، فإن ذلك يعيدنا مرة أخرى إلى الترابط بين التحول الثقافي بما هو مدخل ومكون للتنمية وبين الإعلام وأدواره على المستوى الوطني والمحلي.

وقد تزامن إعداد فصول هذا التقرير مع سجال حاد يدور في تونس بصدد تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة، وهو سجال هام جدا سيلعب بالتأكيد دورا في رسم التحالفات الاجتماعية والسياسية في تونس، ويترك بصماته على عملية التحول السياسي والمؤسسي. وتشارك أطراف من دول عربية أخرى في هذا السجال لاعتبارات تتعلق ظاهرا بالمشترك الثقافي والديني بين البلدان وحكوماتها وشعوبها، فيما تعتبره تيارات أخرى تدخلا في شؤون سياسية وتشريعية في دولة ذات سيادة. وإذ يلاحظ أي مراقب انحصار الجدل في نقاط محددة من التقرير، لاسيما ما يتصل بالمساواة الجنسين في مسائل الميراث والحياة الأسرية والحريات الفردية، فإن ذلك يكشف مجددا عن أولوية الشأن الثقافي في مسارات التحول السياسي والمؤسسي وبناء الدولة المدنية الحديثة، والتحول الحداثي في المجتمعات العربية. (انظر/ي الجزء المخصص للتقرير صفحة 18)

من جهة أخرى، يكفي أن نرصد السجال الذي يدور في البلدان العربية عموما، لاسيما تلك التي شهدت تغييرا سياسيا ومؤسسيا بفعل الحراك السياسي والمجتمعي منذ نهاية عام 2010، لنكتشف أن جانبا هاما من السجال والصراع في الشارع وفي المؤسسات السياسية والمجتمع المدني وفي الإعلام، يدور حول قضايا لها طابع ثقافي قوي جدا، يستحوذ على الحيز الأكبر من السجال، حتى أن دولا عظمى تنضم إلى هذه المقاربة الثقافية في سعيها لبناء تحالفاتها وتعظيم تأثيرها في دول المنطقة[207]. هذا دون إغفال تعاظم دور البعد الثقافي في الإيديولوجيات والسياسة والسياسات في دول الشمال الصناعية نفسها، المتمثل في صعود التيارات الشعبوية واليمين المتطرف في أكثر من بلد.

نذكر في هذا الصدد، على سبيل المثال : الانقسام السياسي السائد على السطح (على الأقل) في معظم الدول العربية بين إسلاميين (أو متطرفين دينيا أيا كانت الديانة) وعلمانيين (أو ليبراليين)، مشكلة مصادر التشريع، حقوق المرأة بين

206. استفاد هذا الفصل من ورقة للباحث يسري مصطفى بعنوان. الثقافة وأهداف التنمية المستدامة، ورقة عمل خلفية أعدت خصيصا لهذا التقرير

207. وهو ما حدا بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإدماج شعار «اصنع مستقبلك بنفسك قبل أن يصنعه لك الآخرون» في واحد من آخر إصداراتها (2016) ويحمل عنوان الدراسات المستقبلية في الوطن العربي : الحال والمآل مناديا «بضرورة استنهاض الهمم من أجل معالجة مشاكل الحاضر التي هي نتاج سوء التخطيط في الماضي : فشل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفشل ذريع في التربية والتعليم».

تطور النظرة إلى الثقافة في الأدبيات التنموية

... جاء العقد العالمي الأول للأمم المتحدة (1960 - 1970) المخصص للتنمية خاليا من أي ذكر للبعد الثقافي، على الرغم من أن منظمة اليونسكو كانت قد بدأت قبل ذلك في حث المجتمع الدولي على الاهتمام بالثقافة، ولكن، على ما يبدو، أن مسار التنمية لم يتقاطع مع مسار الثقافة إلا في عقد السبعينيات. وهذا يبينه تتبع مسار تطور مصطلح الثقافة، كما حددته اليونسكو، خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وفق المراحل الأربعة التالية :

1. في الخمسينيات والستينيات، تم توسيع نطاق مفهوم الثقافة من تعريف مرتبط أكثر بالإنتاج الفني إلى مفهوم الهوية الثقافية. وخلال هذه الفترة، دافعت اليونسكو عن الثقافة استجابة لأوضاع معينة مثل التحرر من الاستعمار، والاعتراف بأن كل الثقافات متساوية.
2. في السبعينيات والثمانينات، بدأ تشكل وعي بشأن الترابط الحيوي بين الثقافة والتنمية، الذي سيشكل أساس التعاون والتضامن الدولي لليونسكو مع البلدان النامية.
3. في الثمانينات والتسعينات، بدأ يتشكل وعي بشأن تطلعات وأسس بناء الديمقراطية، ومواجهة استبعاد الأقليات والسكان الأصليين والمهاجرين والتمييز ضدهم.
4. في التسعينات وصولا إلى العام 2000، كان ثمة تحرك باتجاه إلهام حوار الثقافات بثرائه، وتحديد الثقافة كإرث إنساني مشترك من خلال إعلان الأمم المتحدة بشأن التنوع الثقافي. وقد أقر الإعلان كذلك بعدين للتنوع، ارتكز البعد الأول على تأكيد التفاعل المتناغم بين الهويات الثقافية المختلفة والمتنوعة والدينامية، بينما دافع البعد الثاني عن التنوع الخلاق وتنوع أنماط الثقافة، وأشكال التعبير المتوارثة من الثقافات.

وتم إقرار العقد العالمي للتنمية الثقافية (1988-1997)، بناء على توصية المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية الذي نظمته اليونيسكو في مكسيكو عام 1982. ولم تتوقف الجهود عند هذا الحد، فقد توالت المقاربات الثقافية إما بشكل ضمني، كما هو في وثيقة مؤتمر التنمية المستدامة ريو+ 20 (2012) المعنونة بـ «المستقبل الذي نصبو إليه» حيث تم الربط بين الثقافة والبيئة المستدامة، أو بشكل صريح في كما هو في إعلان هانجو «جعل الثقافة في صميم التنمية المستدامة» الذي اعتمده المؤتمر العالمي الذي نظمته اليونسكو في الصين عام 2013. وبالمثل، تطرقت خطة العمل الخاصة بالعقد الدولي للتقارب بين الثقافات (2013-2022) إلى ذكر العلاقة بين الثقافة وأهداف التنمية المستدامة تحت عنوان «رعاية الحوار من أجل التنمية المستدامة وأبعاده الأخلاقية، والاجتماعية، والثقافية»، حيث نصت الوثيقة على أن «... التقارب بين الثقافات يستند إلى متطلبات التنمية المستدامة ذاتها، ولا سيما احترام الأبعاد الأخلاقية، والاجتماعية، والثقافية لهذه التنمية التي غالبا ما تلقى الإهمال. ورغم أن هذا البعد من أبعاد التنمية غير مادي، فإنه يعتبر لا غنى عنه لتحقيق الطموحات المتمثلة في تحويل أنماط الاستهلاك والإنتاج على نحو ديمقراطي وتدريجي، بحيث ينعم الجنس البشري بالرخاء المشترك، ولا سيما ضمن خطة 2015». مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذ الجهود انطلقت وتواصلت في الوقت الذي ظل فيه مصطلح الثقافة غائما وموضع جدل. وصحيح أن الأمر لم يحل باتخاذ مبادرات ثقافية في مجال حماية التراث، ودعم الصناعات الإبداعية وغير ذلك من الجوانب الإصلاحية والفنية، إلا أن صياغة رؤية متكاملة للمقاربة الثقافية في مجال التنمية ظل أمرا بعيد المنال لاعتبارات سياسية وأيديولوجية، وهو ما يفسر فشل جهود أنصار الثقافة في إدماج قوي للثقافة في أهداف الألفية ومن بعدها أهداف التنمية المستدامة.

من ورقة يسري مصطفى، مصدر مذكور

الخصوصية والكونية التي توصف أنها غربية، الجدل بشأن المبادئ التي تدرج في الدساتير، إشكالية الانتماء الوطني مقابل الانتماء القبلي أو القومي – العرقي أو الطائفي، مشاركة الشباب المحدودة وتقييد الحق في الترشيح إلى المراكز العامة بشروط العمر أو الجنس، المواقف المتباعدة إلى حد التعارض من مسألة المساواة بين النساء والرجال... الخ. كل هذه قضايا لا نقول إن الخلاف فيها ثقافي بالضرورة في جوهره (بل إننا نميل إلى تفسيره بصفته تعبيرا عن صراع سياسي مركب بالدرجة الأولى)، إلا أنه يتخذ تمظهرات وأشكال ثقافية قوية. ويشير ذلك إلى أهمية المكون الثقافي (بما في ذلك أهمية الإيديولوجيا السياسية) في عملية التحول التي تعيشها بلدان المنطقة العربية راهنا (وسابقا أيضا)، وبما تحمله الكلمة من شحنة قيمية (بمعنى القيم) وإحالات للمسؤولية الأخلاقية، التي تميز فلسفة أجندة 2030 إلى جانب مبدأ الشراكة وما يتضمنه هو الآخر من مسؤولية.

ولا بد من الإشارة منذ البداية، أن البعد الثقافي لم يتم لحظه بشكل كاف أو جلي في أجندة 2030 للتنمية المستدامة، ما عدا بعض الإشارات الواردة فيها حول الإبداع والابتكار والبحث العلمي والتكنولوجيا والتعليم، بما هو مكون ثقافي وحماية التراث الثقافي... ويبرز المؤطر السابق الثقافة في الأدبيات التنموية وتطور/تراجع النظرة إليها.

بعد ثقافي ضعيف في أجندة 2030 وقوي على المستوى الوطني

على الرغم مما سبق عرضه، لم يحظ البعد الثقافي بالاهتمام الكافي في تكوين مفهوم التنمية نفسه، ولا في الأجندات التنموية العالمية، في حين أن التركيز على هذا البعد في الأجندات الوطنية في البلدان العربية أعطى الأولوية لمقاربة الهوية والخصوصية. ولا يعني ذلك أنه لم يجر تناول هذا البعد في أجندة 2030، إلا أنه أتى غالبا بشكل مجتزأ، أو بصفته عنصرا مكملا لمكونات أخرى. من ناحية أخرى، جرى التركيز بشكل خاص على التعليم (الهدف 4 وهو مكون أساسي من البعد الثقافي) وتطوير المهارات والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، غالبا من منظور بناء القدرات في خدمة أهداف أخرى (التأهيل لسوق العمل وتحسين الإنتاجية على سبيل المثال).

ولا يمكن اختزال قضايا المعرفة والثقافة في أجندة 2030 بالهدف 4 وحده دون غيره، وإن كان هذا الهدف يشكل العمود الفقري لهذا البعد. وحيث أن خطة التنمية المستدامة هي خطة تحويلية كما يدل عليها اسمها (تحويل عالمنا)، فذلك يعني أن تحقيق التنمية المستدامة يفترض أن يتم من خلال عملية تطوير معرفي وتحول ثقافي مواكب ومساند للتحويل في المجالات الأخرى، بما في ذلك ما يتعلق بتحقيق الأهداف والمقاصد كلها أو بعضها.

فإلى جانب الهدف الرابع (التعليم)، نجد أن أهداف أخرى احتوت على مقاصد وتوجيهات مباشرة تتعلق بالثقافة والبحث العلمي والابتكار وتطوير المهارات. فالهدف الثامن – المقصد الثاني ينص على أهمية «الارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار»، ويدعو المقصد الثالث إلى تعزيز «القدرة على الإبداع والابتكار». وينص الهدف التاسع في متنه على «تشجيع الابتكار» كشرط للتصنيع وتطوير البنى التحتية المستدامة. كما خصص المقصد الخامس كاملا لـ «تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية...، وتشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير... وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير».

ويدعو المقصد 9 – ب إلى «دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية...». ونجد في الهدف 11، مقصدا رابعا ينص على «تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي». وتتضمن كل الأهداف التي تتعلق بالحفاظ على البيئة والتصدي للتغير المناخي مقاصد تتعلق برفع الوعي، وتعزيز الثقافة والمنتجات المحلية، وتحسين التعليم وإذكاء الوعي لمعالجة آثار التكيف المناخي... الخ. يجعل كل ما سبق، من العمل على رفع الوعي وتغيير السلوكيات مكوناً أساسياً في السياسات الهادفة إلى تحقيق الاستدامة.

من جهة أخرى، ثمة أهداف لا يمكن تصور إمكانية تحقيقها دون إيلاء الأهمية الكافية للبعد الثقافي والقيمي والمعرفي. فبالإضافة، إلى كل ما يتعلق بالاستدامة وتغيير أنماط الانتاج والاستهلاك، يتطلب الانتقال إلى أنماط حياة صحية (كما جاء في الهدف الثالث)، تحولا في أنماط الغذاء ونمط الحياة كله. ويستوجب هدف الحفاظ على السلم والأمن والتماسك الاجتماعي، بدوره بناء ثقافة المواطنة والتسامح ونبذ ثقافة العنف والتطرف والكراهية وتعزيز ثقافة الإنتاج وقيم العمل مقابل ثقافة الاتكال والاستهلاك، وكذا تعزيز ثقافة المواطنة. وفي كل ذلك، يلعب الإعلام بصفته شريكا رئيسيا وفاعلا تنمويا دورا هاما، تفوق أهميته الفعلية الإشارات المحدودة إلى هذا الدور في أجندة 2030 وفي الأدبيات التنموية عموما، التي تركز على وظيفة الإعلام الترويجية ووظيفة التغطية أكثر مما تركز على وظيفته التحويلية.

المنطقة العربية : توظيف الثقافة للتحفظ على مبادئ حقوق الإنسان والحريات الفردية

تحتل الثقافة موقعا هاما في واقع وتطور التنمية في المنطقة العربية، ولا يمكن تصور إمكانية التزام حقيقي بالتحول الديمقراطي في المجتمعات العربية وبأجندة 2030، وتنفيذا فعالا لأهداف التنمية المستدامة في هذه المنطقة من العالم، دون أخذ الأبعاد الثقافية مأخذ الجد. ففي السابق، كانت الثقافة غائبة عن الفكر التنموي لأن «معظم البنى المفاهيمية ظلت بالأساس حول النمو الاقتصادي، مستويات نصيب الفرد من الدخل، أو الحد من الفقر المدقع تماشيا مع معاملات تم إنشاؤها لعقود في أعقاب الحرب العالمية الثانية. في الوقت الحاضر، وعلى الرغم من أهميتها القصوى، فإن التنمية والتغلب على الفقر في العالم لا يمكن تحليله بالاعتماد فقط على هذه المبادئ»[208]. علاوة على ذلك، جميع الإشكالات التي تواجهها المنطقة لها جانبها الثقافي، سواء تعلق الأمر بالقضايا الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية، فضلا عن قضية المساواة بين الجنسين التي تشغل حيزا كبيرا من اهتمامات الاتجاهات النسوية والحقوقية والتنموية بوصفها مسألة سوسيو- ثقافية وسياسية بامتياز. أضف إلى ذلك، أنه في سياق الوضع الدولي ينظر إلى «المجتمعات العربية والإسلامية» بوصفها مناطق ثقافية. ولأسباب عديدة، استشرافية وسياسية، كان قدر هذه المجتمعات أن تكون في قلب الجدل الكوني المسمى بحوار/ صراع الحضارات[209]، وهو الأمر الذي زادت حدته تزامنا، وربما توافقا، مع ما يسمى بـ «الحرب على الإرهاب» ومواجهة التطرف. وبالتالي فإن الثقافة، شئنا أم أبينا، تفرض وجودها على أجندة التنمية والتطور المجتمعي في بلدان المنطقة.

208. Sempere, Alfons Martinell : The Reaction between Culture and Development in the present context, EuroAmericano. http ://www.campuseuroamericano.org/pdf/en/ENG_Relations_Culture_Development_A_Martinell.pdf

209. يمكن تحميل كتاب كتاب «صدام الحضارات.. إعادة صنع النظام العالمي»، من تأليف أستاذ العلوم السياسية صامويل هنتجتون، وقام بترجمته طلعت الشايب على الرابط https ://www. kutub-pdf.net/book/%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B6%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA.html

ولا تعني أهمية الثقافة في السياق العربي، أنها تنفرد بصفة الفاعل الرئيسي على الساحة، بل على العكس من ذلك، فإن المشكلات الثقافية الكبرى التي تواجهها المجتمعات العربية هي نتيجة لإخفاقات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، سواء تعلق الأمر بالفقر وغياب العدالة الاجتماعية وتفشي الفساد، وإخفاق معظم الأنظمة العربية في إعمال مبادئ المواطنة والالتزام بتفعيل مبادئ حقوق الإنسان التي صادقت عليها والتزمت بها. والأمر الأهم هو التوظيف السياسي للثقافة والتركيز على خطابات «الهوية» و«الخصوصية الثقافية».

> تحتل الثقافة موقعا هاما في واقع وتطور التنمية في المنطقة العربية، ولا يمكن تصور إمكانية التزام حقيقي بالتحول الديمقراطي في المجتمعات العربية وبأجندة 2030، وتنفيذا فعالا لأهداف التنمية المستدامة في هذه المنطقة من العالم، دون أخذ الأبعاد الثقافية مأخذ الجد

وبالتالي، فإن البعد الثقافي هو، في نهاية الأمر، سبب ونتيجة لمعظم الظواهر والمشكلات التي تواجهها بلدان المنطقة. كما أن الخطابات المتعلقة بالثقافة والتنمية في المنطقة العربية، تظهر أن المناخ السياسي والثقافي يؤثر سلبا على الجهود التنموية، وهو ما يتطلب إدخال إصلاحات ثقافية غير منفصلة عن مجالات الإصلاح الأخرى.

وأدى تضخم دور الثقافة إلى انتعاش خطابات الهوية الثقافية والعرقية والهويات الفرعية على اختلافها. وكما هو معروف، فإن مزاعم الخصوصية الثقافية هي واحدة من أدوات مقاومة إدماج حقوق الإنسان في السياسات والممارسات على المستوى الوطني. وفي حين حاول المجتمع الدولي تجاوز هذا العائق الثقافي بإعادة التأكيد على كونية حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة، إلا أن التوجه إلى تضخيم الثقافة لاحقا، غذى خطابات الخصوصية الثقافية. بهذا المعنى كانت الخصوصية الثقافية، من خلال خطاب الهوية، أحد أهم أدوات السلطات السياسية والاجتماعية لرفض القيم الحداثية وفي مقدمتها مبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة والفردية. ويصل الأمر إلى بروز خطاب مزدوج يصل حد التناقض في اعتماد الحقوق الكونية من ناحية، والتشبث بالخصوصية الثقافية من ناحية أخرى.

المرأة في صلب خطاب الخصوصية المتحفظ/الرافض للمساواة

واقعيا، يعيش كل من الرجال والنساء في شبكات من العلاقات الثقافية والاجتماعية تحدد وترسم وتعين أدوارهم. في المقابل، قد نلحظ من الناحية الفكرية، أن العناوين التي تربط بين النساء والثقافة أكثر من تلك التي تربط بين الرجال والثقافة حيث أن الجدل الثقافي أكثر تركيزا على النساء : فهن في الغالب موضوع القيم والأخلاق، والحلال والحرام، والطاهر والدنس. وبمعنى آخر فإن الثقافة، كسلطة، يجرى تسليطها أكثر على حياة النساء. وهذه ظاهرة وُجدت وتوجد عبر الزمان والمكان، ولكنها تتفاوت من مجتمع لآخر وداخل كل مجتمع، فثمة ثقافات أكثر قسوة على النساء من غيرها. والثقافة في علاقتها بحقوق النساء تتضمن الشيء ونقيضه في ذات الوقت. وبهذا المعنى، فإن

الثقافة هي مادة العمل التحويلي التنموي والنسوي وساحته التي تدار فيها معارك من أجل مناهضة القيم المعادية للنساء والانتصار لقيم المساواة والاحترام والعدالة. وبالتالي، فإن جهود الاتجاهات المناصرة لحقوق النساء لم ولن تكف عن مواجهة التحديات الثقافية.

ولأن الأمر كذلك، فغالبا ما تحتل مسألة حقوق المرأة موقع الصدارة في خطاب الخصوصية المعارض لكونية حقوق الإنسان، التي ينظر إليها بوصفها أحد نواتج عملية العولمة الثقافية والثقافة الغربية. إن حقوق النساء مسألة سياسية بهذا المعنى، فارتباط هذه الحقوق بالهوية، لا يعنى السيطرة على النساء في المجالات الخاصة والعامة فحسب، بل السيطرة على المجال العام برمته. وقد وعت الكثير من الاتجاهات المناصرة لحقوق النساء هذا الترابط بين الديمقراطية والتنمية وحقوق النساء، فاتسعت المطالب وأصبحت الاتجاهات النسوية والنسائية فاعلة في المطالبة بالديمقراطية وحقوق الإنسان بشكل عام.

الثقافة هي مادة العمل التحويلي التنموي والنسوي وساحته التي تدار فيها معارك من أجل مناهضة القيم المعادية للنساء والانتصار لقيم المساواة والاحترام والعدالة

وهو ما حصل مؤخرا في السودان، (وكذلك الجزائر)، حيث استجابت النساء في الوقت المناسب إلى متطلبات عملية التغيير من خلال إنشاء تجمع للهيئات النسائية السياسية والمدنية، وضعت نفسها في صلب المسار المجتمعي بحيث تجمع بين الإصرار على المساواة والمشاركة دون تمييزها كأهداف فئوية منفصلة عن أهداف الحراك.

رفض حقوق النساء لا تنفرد به البلدان العربية-الإسلامية

في 23 أفريل/أبريل 2019، كان مجلس الأمن يناقش بعض الجوانب المتعلقة بتشديد الإجراءات بشأن الاعتداءات الجنسية على النساء أثناء الحروب والنزاعات (وهي قضية تمس بالأساس المنطقة العربية. انظر/ي الفصل 3). وقد وصل الأمر بالولايات المتحدة الأميركية إلى التهديد باستخدام حق الفيتو ضد أي إشارة إلى الحقوق الجنسية والإنجابية، الأمر الذي أدى إلى حذف الإشارة في الصيغة النهائية للقرار، في ما اعتبر تراجعا خطيرا عن حماية النساء ومعالجة نتائج الاعتداءات على النساء أثناء الحروب[210].

وهو موقف يكاد يكون مشابها لما جاء في بيان الجمعيات الإسلامية الصادر عشية اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة لتبني أجندة 2030 عام 2015،[211] وقد عد مثلا واضحا على استخدام خطاب الخصوصية الثقافية، لاسيما في ما يتعلق بحقوق النساء، وقعته 213 جمعية إسلامية من القارات الخمس. ويكرر البيان المواقف الرافضة نفسها التي عبرت عنها هذه التيارات وغيرها من مضمون القضايا التي ناقشها المؤتمر العالمي للتنمية والسكان في القاهرة (وكانت مواقف الولايات المتحدة والفاتيكان في الموقع نفسه مع بعض البلدان العربية والإسلامية). ويكشف هذا

210. https ://www.hrw.org/news/2019/04/25/us-stance-un-backward-step-womens-rights

211. http ://www.wafa.com.sa/arabic/Subjects.aspx?ID=8802

البيان أنه، على الرغم من كل النقاشات والبيانات والتطورات التي وقعت بين 1994 و2015، لم يحصل تغير جوهري في الأساس الثقافي – الايديولوجي لهذا الموقف الرافض في جوهره لمجمل أجندة 2030، من مدخل اعتراضه على ما يتصل بحقوق النساء والقضايا ذات العلاقة بالحقوق الجنسية والإنجابية، ويستخدم الدين سلاحا مباشرا في هذا الرفض.

في هذا المثل، فإن البيان لا يخاطب الجهات الدولية التي أعدت خطة 2030، أو قبلها وثيقة مؤتمر السكان والتنمية عام 1994، بل يخاطب جمهورا واسعا من الناس الذين لم يطلعوا على الأرجح على هذه الوثائق، ويسعون إلى دفعه إلى موقف رافض للأهداف التنموية استنادا إلى المخزون الديني والثقافي والشعبي المتحفظ على حقوق النساء وحقوق الإنسان، سواء كان موقفا موروثا أو مستحدثا. ولا يخلو هذا المثال من تشويه مقصود للوقائع، ففي حين أن مقاربة النوع الاجتماعي هي مقاربة حقوقية تقوم على اعتبار حقوق المرأة مكونا من حقوق الإنسان، وهي تدعو إلى شمولها بمبدأ المساواة في الحقوق وعدم التمييز ضدها بسبب كونها امرأة – وهو المبدأ الذي ينطبق على جميع الناس دونما استثناء، فإن معدي البيان يحولون الأمر إلى مسألة أسوياء وشاذين، وتفكك الأسرة، وتحويل تعميم المعرفة بالصحة الجنسية ووضع حد لتزويج الأطفال إلى دعوة للممارسة الزنا. وغني عن القول إن هذه الذرائع باتت مستهلكة، وإن كانت لا تزال فعالة في بعض الأوساط. ومرة أخرى، فإن تصوير هذا الموقف أنه موقف تنفرد فيه بعض الجهات باسم الدين الإسلامي ليس صحيحا.

مجتمع مدني في دور التصدي للمرتكزات الثقافية للتمييز

رفعت منظمات المجتمع المدني إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة قائمة بـ 13 عشرة رسالة رئيسية نصت الرسالة السادسة منها على «العمل على معالجة المرتكزات الثقافية للتمييز ضد النساء في مجتمعاتنا وفي السياسات العامة، وحمايتهن لاسيما في أوضاع الحروب والنزاعات، ومكافحة ثقافة العنف والإقصاء»[212]. شكلت هذه الرسالة خلاصة مناقشات مجموعة العمل المتعلقة بالعدالة بين المرأة والرجل، التي توصلت إلى القناعة بأن كبح الإقصاء المنهج للنساء في مختلف المجالات، وإزالة التمييز التشريعي والواقعي الذي لا يزال يحول دون تحقيق المساواة الكاملة للنساء، لا يمكن أن يتحقق دون التصدي للجذور الثقافية للتمييز والعنف ضد النساء ولانتشار العقلية البطريركية – الذكورية الإقصائية التي يتعدى تأثيرها النساء حصرا، ويجعلها شأناً شاملا لكل مجالات الحياة المجتمعية، بما في ذلك السياسية منها. فالثقافة البطريركية – الذكورية تقوم على إعلاء شأن مفاهيم القوة والسلطة والطاعة والهرمية، في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وهي تقصي كل من تعتبره فئات وأفرادا لا ينتمون إلى نواة السلطة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو لا يكونون في خدمتها، بما لا ينحصر في النساء وحدهن (وإن كن من بين الأكثر تعرضا للتمييز). وهذه الثقافة والممارسة، تستمر بفعل القمع والعنف والهيمنة الإيديولوجية وتعميم هذه الثقافة وقيمها، الذي تمارسه على هذه الفئات وعلى الناس عموما.

212. عقد الاجتماع الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية يومي 22و23 أبريل/نيسان 2018 في بيروت تحضيرا للمنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي تلاه مباشرة، بمبادرة من المنظمات التالية : شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث كوثر، الاتحاد العربي للنقابات، المنتدى العربي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، الشبكة العربية للتنمية والبيئة، والفرع العربي للتحالف الدولي للموئل، والفرع العربي لمنظمة الشفافية الدولية. وتم تنظيم هذا الاجتماع بدعم من الاسكوا، وحضره ما يفوق الخمسين منظمة من منظمات المجتمع المدني، وحوالي خمسة وستين مشارك/ة، وخبير/ة، وعدد من منظمات الأمم المتحدة (منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الاسكوا).

إن ما تقترحه منظمات المجتمع المدني هنا، هو تطوير في الأولويات السياسية وفي مداخل العمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وإنجاح الجهود المبذولة بهدف إزالة التمييز ضد النساء في المجتمعات العربية. وهي تشدد تحديدا على المقاربة الشاملة للمرتكزات الثقافية للتمييز ضد النساء في الثقافة البطريركية – الذكورية نفسها. وهو أمر غالبا ما تتجنبه الاستراتيجيات وخطط العمل و«البرامج – المشاريع»، أو أنها تتعاطى معه بشكل جزئي في صيغة حملات تختص بنقطة معينة دون أخرى. فتتجنب بالتالي تناوله من منظور نقد الثقافة السائدة بشكل مباشر، لاسيما عندما يكون هناك ما يوحي بارتباط ما بالتأويل الديني السائد والتقاليد أو العادات السائدة أو المفروضة على الناس.

خلاصة الموقف هنا، هو أنه دون التصدي للمرتكزات الثقافية للتمييز ضد النساء، فإن مصير كل الخطط والاستراتيجيات هو إما الفشل، أو تحقيق نجاح قطاعي أو فئوي محدود. كما أن تجنب معالجة المرتكزات الثقافية للتمييز بين المرأة والرجل، يعني أيضا أن خطر الارتداد على ما تحقق من تقدم جزئي هنا أو هناك لا يزال قائما، إذ أن كل تقدم معرض إما للانتكاس والتراجع عنه أو للإفراغ من محتواه وتعطيل ممارسته. وثمة أمثلة كثيرة على ذلك، بدءا من محدودية أثر اعتماد نظام الكوتا النسائية في الأنظمة الانتخابية بشكل معزول عن إجراءات وتحولات أخرى، أو إنشاء آليات مؤسسية لمتابعة قضايا المرأة «والجندر»، أو تعديل القوانين مع استمرار معيقات قضائية أو اجتماعية تحول دون تطبيقها كاملة، أو محدودية أثر الموازنات الجندرية... الخ. وقد تضمن تقريرنا هذا أمثلة عدة في هذا الشأن تؤكد أهمية العمل المتوازي والمتكامل على مختلف أبعاد التمييز كضرورة للنجاح في تحقيق هدف المساواة.

وتجمع منظمات المجتمع المدني هنا على اعتبار عملية التحول – التحويل الثقافي باتجاه قيمة المساواة بين النساء والرجال خلافا للثقافة البطريركية – الذكورية السائدة، مدخلا رئيسيا للنجاح في بلوغ أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وتحقيق، لا الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة فحسب، بل مجمل الأهداف التنمية الواردة في أجندة 2030 وفي أي خطط وطنية جدية للتنمية.

وثمة ثلاث علامات مميزة لما توصل إليه المجتمع المدني في اجتماعه التحضيري لا بد من التوقف عندها وهي التالية :

أ- أن هذه الرسالة – التوصية لم تصدر عن منظمات نسوية أو نسائية حصرا، بل هي صدرت عن شبكات إقليمية لمنظمات مجتمع مدني ناشطة في مختلف مجالات التنمية دونما استثناء. وهذا اختراق لمبدأ التخصص المفرط الخاطئ في العمل التنموي، كما هو اختراق لمبدأ اعتبار قضايا المساواة بين الجنسين قضية تخص النساء ومنظماتهن فقط، مع إمكانية مجاملة أو تضامن من المنظمات العاملة في مجالات أخرى، والعكس صحيح أيضا.

ب- أن هذه الرسالة تجاوزت اعتبار مسألة المساواة بين الجنسين وإزالة التمييز ضد النساء، مسألة قطاعية أو فئوية لجهة مضمونها. وينسف ذلك، الوهم السائد بأنه بالإمكان تحقيق تقدم مستدام في مجال المساواة بين الجنسين من خلال إجراءات مجزأة متتالية تتم بمعزل عن مسار تحويلي للمجتمع وتنظيماته على كل المستويات، تشمل أيضا المستوى السياسي ومستوى مؤسسات السلطة (وهو ما كان الخطاب السابق يتجنبه أو يتناوله بشكل خجول دون أن يتحول إلى خطة عمل). فالمقاربة التي اعتمدتها المنظمات المشاركة في اجتماع بيروت (وهي استمرار لتقاليد عمل منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية والحقوقية المستقلة منذ سنوات طويلة)، تشدد على اعتبار تحقيق المساواة بين الجنسين، مكونا أساسيا ومعيارا لنجاح التحول المجتمعي والسياسي نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والدولة المدنية الديمقراطية

الحديثة، لاسيما في صيغة الديمقراطيات الدستورية الحديثة. كما أنه مكون رئيسي من التحول إلى الحداثة وقيمها (وهي عملية لم تكتمل في المراحل التاريخية السابقة : مرحلة النهضة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومرحلة بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال). وفي هذا الصدد، فإن هذه المقاربة، تمثل شكلا من صدى واستجابة للدور الكبير والنوعي الذي لعبته النساء وقضية المساواة بين الجنسين في مراحل تاريخية معينة : في فترة النهضة العربية، والكفاح من أجل الاستقلال الوطني، والتحرر من الاحتلال والاستعمار (من الجزائر إلى فلسطين)، وفي محطات مفصلية مثل الانتفاضة الأولى في فلسطين وفي لحظات ازدهار الحراك الشعبي المجتمعي في الربيع العربي عامي 2010 و2011 (ثم الارتداد على هذا الدور في مراحل التدهور والانجراف نحو العنف والعودة إلى التسابق على السلطة وإعادة بنائها – غالبا – على أساس المبادئ البطريركية – الذكورية السابقة نفسها أو معدلة شكليا، ولا يزال ذلك موضع صراع راهن).

ج - نقطة الأهمية الثالثة تتمثل في أن منظمات المجتمع المدني لم تقتصر على الرسالة – التوصية النظرية فحسب، بل إنها خطت خطوة عملية لترجمة هذه المقاربة إلى خطة عمل أو استراتيجية عمل قامت بصياغة خطوطها العامة في ضرورة العمل وفق ثلاثة محاور أو أبعاد رئيسية مترابطة ومتكاملة هي :

- بعد السياسات العمومية : التمكين المعرفي والاقتصادي والاجتماعي، الحد من التمييز في مواقع صنع القرار، والأمن والموارد الطبيعية... الخ.
- بعد التشريعات والقوانين : قوانين الانتخابات والأحزاب والإعلام، العنف والتحرش، العمل الزراعي والمنزلي، المواءمة مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية... الخ.
- بعد العقليات والثقافات : التنميط في التربية والتعليم، علاقة السياسي بالديني، الثقافة البطريركية -الذكورية، الإعلام والتواصل... الخ.

إن وضع خطة/استراتيجية عمل وفق هذه المحاور يفترض أن يستكمل بتحديد المدى الزمني ووضع خطط فرعية وبرامج خاصة ببعض الفئات من النساء (أو الفئات الاجتماعية بشكل عام). كما أنها تتطلب تدخلات خاصة كالنازحات واللاجئات والفتيات والنساء في مناطق الجفاف والحروب والنساء ربات الأسر والنساء ذوات الإعاقة... الخ، وعلى المستوى الجغرافي، سواء الإقليمي أو الوطني أو المحلي. ويتضمن الشكل التالي محاولة لتلخيص (تبسيطي) لهذه المقاربة ومحاور العمل وصولا إلى أمثلة عن فئات المؤشرات التي يمكن اعتمادها لقياس التقدم.

> تعد عملية التحول – التحويل الثقافي باتجاه قيمة المساواة بين النساء والرجال، مدخلا رئيسيا للنجاح في بلوغ أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وتحقيق، مجمل الأهداف التنمية الواردة في أجندة 2030

الشكل البياني 20 : **عرض بصري لمحاور استراتيجية التصدي للمرتكزات الثقافية للتمييز ضد النساء**

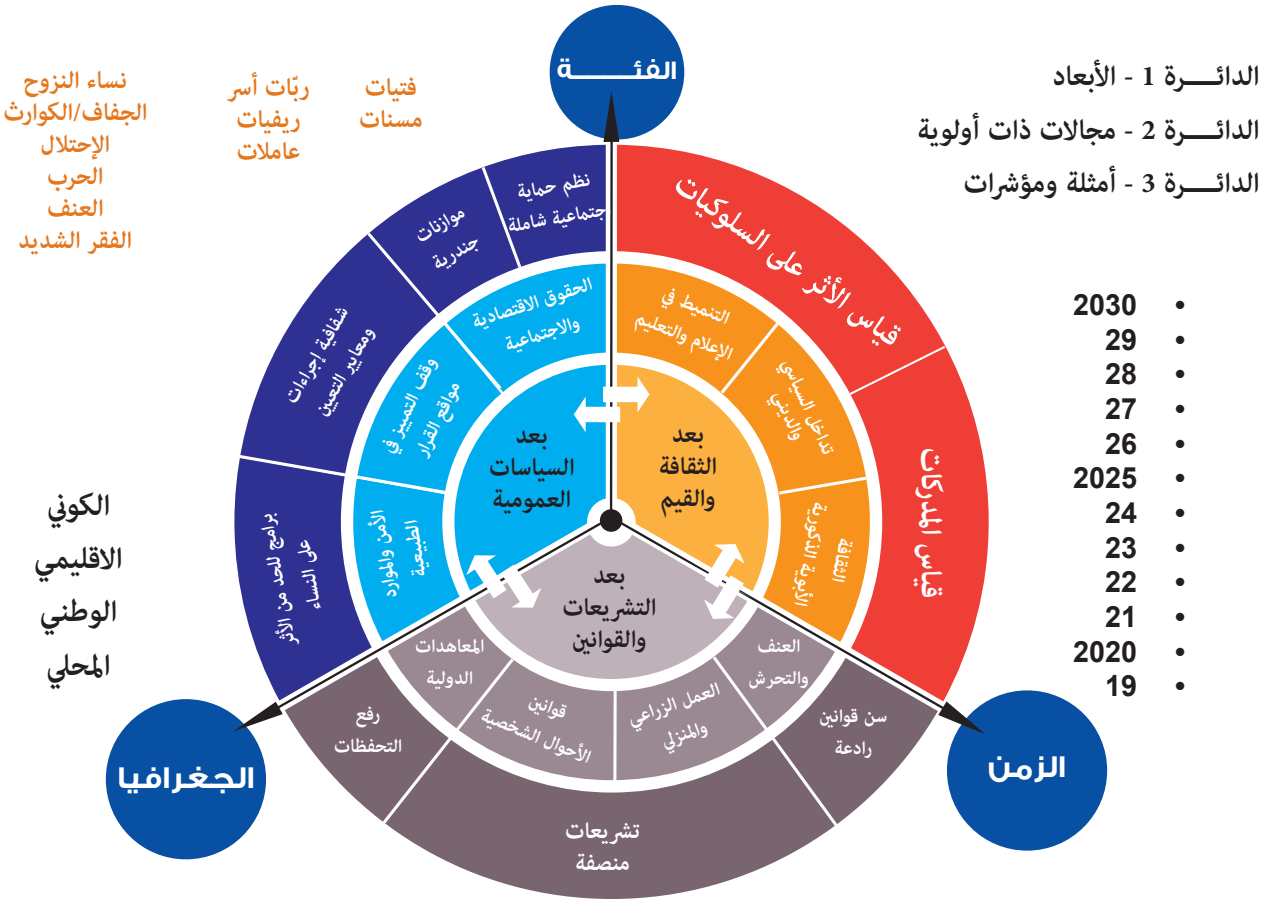

المصـــدر : مجموعة العمل عن العدالة الجندرية في اجتماع بيروت التحضري - 2018

في الأخير، يمكن القول إن المكون الثقافي لم يحظ بالأهمية التي يستحق في الصياغة النهائية لمفهوم التنمية البشرية (المستدامة) وتحديد مكوناته، مع العلم أن الانتقال من مفهوم النمو (الاقتصادي) إلى مفهوم التنمية الشامل الذي يضع الإنسان في محور الاهتمام، هو أولا تحول ثقافي وقيمي يعيد الأمور إلى نصابها المنطقي، حيث الاقتصاد والنمو والإنتاج المادي هي وسائل لتحقيق رفاه الإنسان اليوم وغدا، وليست غايات قائمة بذاتها. وهي أيضا تجاوز لمفهوم المنفعة وما يتفرع عنه من سياسات وممارسات وسلوكيات وقيم مرافقة، إلى إعادة اعتبار للأخلاق والقيم وخيارات الناس وحريتهم التي يفترض أن ترسم في نهاية المطاف أفق تطور الحضارة البشرية والعملية التنموية وسلوك الأفراد، وتحدد معالم العلاقات الإنسانية والمجتمعية.

وفي ما يخص محور تركيزنا في هذا التقرير، فإن كل ما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين، لا يمكن أن يتم دون تقويض المرتكزات الثقافية والاجتماعية للتمييز ضد المرأة. وحيث أن التحول الثقافي المطلوب هو في جوهره تحويل في ثقافة المؤسسات وفي ثقافة الأفراد على حد سواء- مع ما يعنيه ذلك من شمول التحول الثقافي لفئات واسعة من النساء والرجال، بأعداد كافية لإحداث التحول، فإن ذلك يعيدنا مرة أخرى إلى الترابط بين التحول الثقافي، بما هو مدخل ومكون للتنمية وبين الإعلام وأدواره على المستوى الوطني والمحلي[213].

213. انظر/ي الفصل الخاص بالإعلام في التقرير ص 160

وفي نهاية هذا التقرير نلخص أبرز توصلنا إليه من خلاصات وترجمتها إلى توصيات نظرية وعملية تحمل وجهة واضحة بالقدر الكافي لتلافي أي سوء تفسير أو استخدام مخالف.

الخلاصـــات العـامـــة

1. إن أجندة 2030 تشكل إطارا كونيا للسياسات التنموية صالحا لجميع الدول إن أرادت استخدامه. ويتوقف هذا الاستخدام الفعال والناجح، إلى حد كبير على فهم الأجندة بشكل نقدي، والالتزام بمبادئ عدم التجزئة والترابط والتكامل والتوجه المتسق نحو تحقيق تنمية لا تستثني أحدا وتلتزم بمقاربة حقوق الإنسان من جهة أولى، كما تتطلب إعادة انتاج الأجندة في صيغة خطط وطنية عامة، وقطاعية ومحلية عند الاقتضاء، متلائمة مع الواقع التنموي لكل بلد بشكل ذكي وخلاق. شكل يتم وفقه تلافي التقليد والاستنساخ والترويج الشكلي للأجندة بدل التركيز على المضمون أيا كانت التسمية، وردم الهوة بين النصوص والواقع الفعلي الذي يتجلى في السياسات وفي الحياة اليومية للناس.
2. إن مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تشكل ركيزة أساسية لأجندة 2030 ومعيارا وشرطا لنجاح العملية التنموية برمتها، لاسيما في البلدان والمجتمعات العربية، نظرا لانطباع النظام السياسي وبنيان السلطة بالطابع البطريركي - الذكوري. وينطبق ذلك على أجندة 2030، حيث أن التقييم الإجمالي العام لمدى النجاح أو الفشل في تحقيق هذه الأجندة العالمية وصيغها الوطنية، يتوقف بدرجة كبيرة على مدى التقدم في سد الفجوة بين الجنسين وكبح الديناميات التي تعيد إنتاجها واستمرارها وتوسعها.
3. إن الترابط العضوي بين المفاهيم التنموية ومنظومة حقوق الإنسان أمر ضروري وأساسي، وهو في صلب ترسيخ مقاربة النوع الاجتماعي في فهم واستخدام أجندة 2030، بما فيها إدماج لبعد المساواة الجنسين في مجمل أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها بشكل نقدي ومستند إلى واقع البلدان والمجتمعات وأولوياتها. يلي ذلك، اختيار المؤشرات الحساسة للأدوار الاجتماعية الملائمة التي ترصد الفجوة بين الجنسين وآليات إنتاجها. والمؤشرات الحساسة للأدوار الاجتماعية تتجاوز مسألة تفصيل البيانات حسب الجنس – وهذا أمر ضروري – إلا أنه يتطلب جهدا خاصة من الجهات الإحصائية وصانعي السياسات والهيئات والخبراء المعنيون بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تحديد الصيغ المناسبة للمقاصد والمؤشرات الملائمة لقياس التقدم حيث يجب.
4. إن استراتيجيات عمل المجتمع المدني، لاسيما المنظمات التنموية والنقابية والحقوقية والنسوية، يجب أن تنبثق ما سبق، حيث أن أي تقدم حقيقي ومستدام لا يمكن أن يتحقق تسللا، بل يتطلب وضع استراتيجية عمل متعددة المستويات (من العالمي إلى المحلي) وشاملة لكل الأبعاد (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والثقافية)، وتغطي الآجال المباشرة والمتوسطة والبعيدة في آن.

خلاصـات المجتمـــع المدنـــي

1. إن مشاركة المجتمع المدني الفعالة والمستمرة والمأسسة، وفي قلبها المنظمات النسائية والنسوية- في الهياكل الرسمية الإقليمية والوطنية هو واحد من متطلبات الإصلاح الديمقراطي والمؤسسي وتطوير رئيسي في منظومة

الحوكمة في بلدان المنطقة العربية. وعلى الحكومات أن تتجاوب مع هذه الضرورة المفيدة للبلاد على قاعدة احترام استقلالية المجتمع المدني التي لا تعني التبعية ولا تعني العداء للحكومات في آن. ولا قيمة مضافة لمشاركة المجتمع المدني، إذا لم يعبر عن وجهة نظر مختلفة عن وجهتي نظر الحكومة والقطاع الخاص. لذلك، فإن في مصلحة الحكومات الوطنية ضمن أطرها الوطنية والإقليمية وشبه الإقليمية- أن تطور من مساحات وهياكل التفاعل المأسس مع منظمات المجتمع المدني على كافة المستويات، بما يعزز التزامها بتنفيذ خطة التنمية المستدامة ولا يضعفه.

2. تطورات 2011 وما بعده، وضعت المجتمع المدني ومنظماته والمنظمات النسائية والنسوية، أمام أدوار جديدة لم تكن متوقعة، لاسيما في ضوء الحراك الشعبي المباشر الواسع في الشارع، وكذلك في ضوء الانزلاق إلى العنف والمواجهات المسلحة في أكثر من بلد، وتنامي التطرف والإرهاب الذي هو نقيض المجتمع المدني ومفاهيمه وأساليب عمله. ويتخذ هذا الدور الجديد مضمونا سياسيا وطنيا أحيانا (كما في حالة الرباعي التونس)، مما يطرح إشكالية علاقة المدني بالسياسي في هذه الظروف، والتكامل بين مهام التحويل في مختلف المجالات وعدم إهمال مطلب المساواة بين الجنسين أو تأجيله، وكذلك بالنسبة إلى مطالب لها طابع محدد وتطال فئة بعينها، بما هي جزء من الكل المجتمعي. هذه اشكاليات على منظمات المجتمع المدني بذل الجهد لتقديم أجوبة عليها، والحرص على عدم انزلاقها إلى العمل الحزبي أو التخلي عن مهام وطنية يطرحها الوضع بشكل موضوعي. ويفترض أن تكون هذه النقطة على جدول أعمال منظمات المجتمع المدني في الفترة القادمة.

3. في أساليب عمل منظمات المجتمع المدني بكل فئاتها، ومن ضمن التحضر من أجل لعب دور أفضل وأكثر فعالية في الحوار مع الحكومات وعلى المستوى الإقليمي، وفي ضوء ما تؤكد عليه أجندة 2030 لجهة ترابط كل أبعاد العملية التنموية، فإن منظمات المجتمع المدني تجد نفسها أمام ضرورات عملية أربعة :

- بناء علاقة صحية وتفاعلية مع الحركات الجديدة، بما يحقق توازنا بين الطابع العفوي والطابع المأسس للحركة المدنية،
- تطوير العلاقة مع الحركات النقابية وترسيخها والتفاعل بين مضامين ومبادئ العمل في المجالي،
- بناء علاقة ندية مع المانحين والمنظمات الدولية تؤكد على الأجندات الوطنية والاستقلالية والمساءلة المتبادلة،
- الخروج من نسق العمل المغلق ضمن فئات المنظمات الرئيسية الخمسة : المنظمات التنموية، المنظمات الحقوقية، المنظمات البيئية، المنظمات النسائية، المنظمات النقابية، من علاقة الانفتاح الشكلي، إلى تشبيك حقيقي وعميق يوحد ما يلزم من توجهات واستراتيجيات من أجل تحقيق الأهداف التنموية، التي هي مترابطة كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

شدد التقرير أيضا على أهمية التوازن بين العمل من أجل تغيير السياسات الوطنية التي لها الدور الحاسم في تحقيق الأهداف التنموية، وبين العمل والتدخل على المستوى المحلي حيث فعالية وتأثير منظمات المجتمع المدني أكثر أهمية. ويعني ذلك فتح نافذة وفرصة أمام منظمات المجتمع المدني للتأثير الإيجابي وإحداث التغيير ضمن نطاق واقعي ممكن، بالتوازي مع عملها في المناصرة والضغط من أجل تغيير أو تعديل السياسات الوطنية، مع التشديد على أهمية المبادرات المحلية لتمكين المرأة بما هي مجال لتوسيع قاعدة التحول الثقافي والاجتماعي وترسيخه.

خلاصـــات البعـــد الثقـــافي

4. إن تركيز التقرير على البعد الثقافي وعلى الإعلام، بما هو أداة تحويلية ووسيلة تحويل الثقافة الحقوقية والتنموية إلى قناعات وسلوكيات واسعة الانتشار بين الناس، يتطلب بدوره تطوير برامج العمل والتدخلات والخطط لكي تلحظ هذا البعد الثقافي على النحو المطلوب، وتطوير الشراكة الفعالة مع الإعلام والإعلاميين وبلورة خطط التواصل التي تستخدم كل الوسائل والتكنولوجيات المتاحة من أجل بلورة خطاب بمضمون مساواتي وحقوقي وتعميمه، بما في ذلك التصدي للمرتكزات الثقافية للتمييز ضد النساء بما هو أولوية تحويلية في المجتمع.

ويرى التقرير أن المنطقة العربية اليوم، تواجه تحديات، عليها معالجتها لتتمكن من المضي قدما في تحقيق أجندة 2030 :

التحديـــــات

1. التحديات الثلاثة الأكثر أهمية التي تعيق التنمية في البلدان العربية هي مثلث الحروب – ضعف أو غياب الديمقراطية – الثقافة البطريركية والذكورية. لذلك على المجتمع المدني أن يأخذ بعين الاعتبار في استراتيجياته هذه التحديات، التي تشكل مثلثا مترابط الاضلاع بشكل عضوي. فالحروب والنزاعات والتطرف والإرهاب تشكل ذريعة للتراجع عن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والديمقراطية ومتطلبات الحوكمة الرشيدة، لاسيما المشاركة وضمنها مشاركة فعلية للنساء وللمجتمع المدني، كما أن هذا الثنائي يساهم بدوره في إنتاج ثقافة متشددة وإقصائية وتعيد إحياء الأفكار الماضوية التمييزية ضد المرأة (وفئات اجتماعية أخرى) ويساهم في تقليص دورها – لاسيما القيادي – فيحرم المجتمع والدولة والمسار التنموي من مساهمتها الحاسمة في تقدم المجتمع والدولة.
2. تحليل مسارات تطور البلدان العربية والصراعات التي اخترقتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وجود ترابط قوي جدا بين تنامي خطر الانزلاق إلى الحروب والعنف والتطرف وبين الموقف من المرأة وحقوقها. فالتمييز ضد المرأة وانتهاك حقوقها وتوسع ممارسة العنف ضدها والتنظير لقبوله اجتماعيا وثقافيا، هو من الإشارات المبكرة للذهاب نحو النزاع المجتمعي والحروب والتطرف، ومعالجة التمييز والعنف ضد المرأة ومقاومة مرتكزاته الثقافية والاجتماعية هو بمثابة تحصين للمجتمع من خطر الحرب والتطرف. كما أنه معيار لنجاعة وسلامة الحلول السياسية المطروحة وخطط إعادة الإعمار.
3. التقدم البطيء والمرتبك وغير المستقر في تحقيق المساواة بين الجنسين مع تأثير لديناميات التراجع والتمييز، والتنظير للتمييز باستخدام كل الأدوات السياسية والمؤسسية والثقافية المتاحة، مع استثناءات قليلة،
4. حالة استقطاب حادة في الخطاب ومنظومة المفاهيم وفي المواقف بين الفئات الاجتماعية والتيارات المختلفة : ففي حين كان الميل العام هو تقدم كتلة اجتماعية وسطية وكبيرة في المجتمع بشكل متدرج نحو منظومة قيم ومفاهيم وممارسات تحد من التمييز ضد المرأة والنظرة الدونية إليها، يواكبها انتشار التعليم وتوسع المشاركة في قوة العمل والتحضر وانتشار قيم المساواة والانفتاح على الثقافات... إلخ، فإن الوضع الحالي يتميز بدرجة كبيرة من الاستقطاب حيث تتراجع فعالية الكتلة الوسطية هذه. وتتوسع في

المقابل حالة التنافر بين فئات تتبنى مواقف تمييزية واضحة مدعمة بمنظومة قيم ومفاهيم ومؤسسات ذات طابع محافظ بشدة ومستندة غالبا إلى تأويل ديني، وبين فئات تذهب في موقفها إلى حدود أكثر تباعدا وجذرية في طرح قضية المساواة والحقوق بشكل مناقض تماما للتوجهات المحافظة.

5. اتخاذ قضية المساواة وتمكين المرأة ومكانتها، بعد الربيع العربي، أبعادا شاملة ومرتبطة عضويا بالتحول السياسي والمجتمعي سواء بالاتجاه السلبي أو الإيجابي. فمن جهة أولى، جرى استخدام إقصاء المرأة عن المجال العام من خلال العنف الجسدي في الشارع أو من خلال الإيديولوجيات وتسخير وسائل الإعلام ووسائل إنتاج وتعميم القيم من أجل إعاقة التحول الديمقراطي، ومن جهة ثانية أصبحت قضية المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة قضية أولى في الإصلاح الدستوري والقانوني والثقافي، وقضية أولى في نشاط المجتمع المدني بشكل عام، بما في ذلك المنظمات الحقوقية والنسائية والنسوية.

ونورد أيضا توصيات خاصة بالمساواة بين الجنسين في أجندة 2030 للتنمية المستدامة وأخرى عملية وإجرائية :

التوصيات الخاصة بالمساواة بين الجنسين

1. **عدم الالتفاف على المقاربة التكاملية :** أي محاولة عزل قضية المرأة عن مجمل مسار التحول المجتمعي بما فيه البعدين السياسي والثقافي. يمكن أن يتخذ ذلك شكل عزل الهدف الخامس للتنمية المستدامة عن غيره من الأهداف (لاسيما الهدف العاشر[214] ومبادئ عمل الأجندة المستندة إلى منظومة الحقوق). ويمكن اعتبار التشديد على الترابط والتعامل مع الهدفين الخامس والعاشر كأنهما ثنائي متكامل بالترابط مع باقي الأهداف، والتشديد على الالتزام بالمبادئ الواردة في الديباجة والإعلان، بالإضافة إلى إدماج القضايا الرئيسية التي تعبر عنها الأهداف في صلب خطط العمل الوطنية لتحقيق المساواة وعدم حصرها بالهدف الخامس فقط، يمكن اعتباره بمثابة الاستراتيجية المضادة لتحقيق المساواة بين الجنسين.
2. **الابتعاد عن تجزئة الهدف نفسه والفصل بين مقاصده :** وقد يتخذ الاجتزاء استراتيجية مشابهة لما حصل مع الهدف الثالث من أهداف الألفية الذي نص مقصده الوحيد على المساواة في التعليم، فوقع اعتبار أن تحقيق المساواة في التعليم هي إنجاز الهدف الثالث بأكمله. وبالنسبة إلى الهدف الخامس للتنمية المستدامة، يجب مواجهة أي سياسة انتقائية تختار بعضا من المقاصد (والمؤشرات) والاكتفاء بها في الخطط الوطنية أو استراتيجيات الهيئات الوطنية المعنية بقضايا المرأة أو منظمات المجتمع المدني المعنية. فلا يكفي أن تحقق تقدما في مقصد واحد وأن يتحسن مؤشر محدد من أجل تحقيق الهدف الخامس لذلك يجب التشديد على ضرورة التقدم في مجمل المجالات الرئيسية التي تشكل مسار المساواة وتمكين المرأة والتي عبر عنها الهدف الخامس بكليته (ومجمل الأجندة).
3. **اعتماد التركيز على السياسات بدل المشاريع :** فغالبا ما تقوم الاستراتيجية المعتمدة على إغراق عملية تقييم الإنجاز والتقدم المحقق بإعداد المشاريع والتمويل وتنوع الجهات المانحة وعدد المستفيدين والمستفيدات من المشاريع، أو التركيز على نجاح الحملات المحددة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، وعلى إجراءات مؤسسية أو تعديلات قانونية في بند واحد أو بنود قليلة من التشريع، على حساب تقييم مجمل المسار. والرد على ذلك يكون في التشديد على تقييم المسار الإجمالي لوضع المرأة وعلى تقييم السياسات العامة التي لها الدور الحاسم في التقدم، مع التركيز على أثرها التحويلي.

214. - «الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها».

4. **تنويع الاستراتيجيات وعدم السماح باختزال النضال من أجل المساواة بالإجراءات الجزئية :** فالأسلوب المعتمد هنا في غالب الأحيان يتثمل في اضطرار الحكومات والتيارات المحافظة للقبول بتعديل قانوني ما نتيجة حملة وطنية أو إقليمية أو تحت ضغط شعبي أو ضغط المجتمع المدني. ويمكن أن يترافق ذلك أحيانا، مع ضغوط دولية ومع سعي المسؤولين إلى تحسين صورة الحكومة إزاء الرأي العام، إلا أن ذلك لا يجري دائما في سياق منهجي يعبر عن التزام الحكومة بالمساواة والتمكين على كل المستويات (مع استثناءات في بعض الحالات في بعض البلدان). وعلى الرغم من أن هذه التعديلات تكون مفروضة بسبب نضالات المرأة والمجتمع المدني عموما، إلا أنها تستخدم من أجل تنفيس الاحتقان وتحسين الصورة، ودفع الحركة النسوية والحقوقية للبقاء ضمن استراتيجية المطالبة بإصلاحات معزولة، الأمر الذي يستغرق وقتا طويلا، ويعطل اللجوء إلى استراتيجيات أخرى تتصدى لمتطلبات الإصلاح المؤسسي والتشريعي الشامل. والرد على ذلك، يكون بتنويع الاستراتيجيات وعدم السماح باختزال النضال من أجل المساواة بالإجراءات الجزئية واستنزاف جهود المجتمع المدني.
5. **عدم عزل قضية المرأة عن اعتماد سياسات تنموية متسقة :** ويمكن أن يتخذ ذلك شكل التفاعل مع مطالب الحركة النسوية ومطالب الجمعيات النسائية التي تختص بالنساء كفئة من منظور ضيق، وإدخال الأطراف المعنية في مسارات من النقاش طويلة ومتعرجة، يكون من بين أهدافها توجيه الانتباه عن متطلبات رئيسية للنهج التنموي في مجالات عامة تشمل الجميع. على سبيل المثل، يمكن إطلاق حوارات حول نظم المساعدة للنساء ربات الأسر، في حين يغفل بالكامل البحث في نظام شامل للحماية الاجتماعية على أساس منظور الحق (من ضمنها مبادرة أرضية الحماية الاجتماعية). والرد يكون بالالتزام بالترابط الموضوعي بين ما هو خاص وفئوي وبين ما هو عام ويشمل الجميع، بما في ذلك الاجراءات التكميلية الخاصة بهذه الفئة المحرومة أو المهمشة أو تلك.
6. **إيلاء الجانب المجتمعي والثقافي لقضية المساواة أهمية قصوى :** فقد جاء البعد الثقافي ضعيفا أصلا في الأجندة التنموية العالمية، مقارنة بالأبعاد الأخرى. وقد ورد جزئيا في المقصد الرابع من الهدف الخامس للتنمية المستدامة الذي يتعلق بتقييم العمل الرعائي، وتوفير متطلبات ذلك، ومن ضمنها تقاسم الأدوار داخل الأسرة. تطال هذه النقطة الأخيرة التقاليد والعادات بما لها من طابع ثقافي. ولا يحظى هذا المقصد الرابع بالاهتمام الذي يستحق، ويمكن أن يجري تجاهله/تغييبه من قبل المتحفظين على مبدأ المساواة بين الجنسين، نظرا لطابعه التحويلي الذي له أثر على النظريات الاقتصادية غير التضمينية السائدة ويتطلب مراجعتها ومراجعة أدواتها، ولأنه يفرض سياسات عامة وخطوات عملية محددة في ما يتعلق بتوفير الخدمات التي تتيح تمكين المرأة اقتصاديا ومشاركتها في سوق العمل (دور الحضانة، مرونة دوام العمل)، ولأنه يطال الأسرة بما هي مجال خاص، وأدوار الرجال والنساء داخلها. وهو ما يتطلب تطوير منظومة القيم والعلاقات الأسرية بعيدا عن الأنماط البطريركية والذكورية السائدة المقيدة للمرأة والشباب والأطفال. والتركيز على التحول المجتمعي والثقافي ومن ضمنه المقصد الرابع، يفترض أن يشكل محورا ذا أولوية في استراتيجية المساواة والتمكين في المجتمعات العربية.

توصيـــات إجرائيـــة

التوصية الأولى : المبادرة إلى ترجمة توصية منظمات المجتمع المدني الخاصة بمحور المساواة بين الجنسين في اجتماع بيروت التحضيري إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة عام 2018، والخاص بالتصدي للمرتكزات الثقافية للتمييز ضد المرأة، إلى استراتيجية مشتركة وخطط عمل للمنظمات النسائية والنسوية، ومنصة شبكات المجتمع المدني الإقليمية والوطنية بمختلف فئاتها.

التوصية الثانية : تشكيل فريق عمل من شبكات المجتمع المدني المتنوعة من أجل دراسة المقاصد والأهداف في خطة التنمية المستدامة بشكل نقدي من منظور المساواة بين الجنسين، ومن منظور التنوع والدمج، والتنسيق مع الجهات الإحصائية ومراكز الأبحاث من أجل اقتراح تكييف المقاصد والمؤشرات الإقليمية والوطنية، بما يلحظ البعد الجندري والبعد الخاص بدمج ذوي الإعاقة وكل الفئات الاجتماعية.

التوصية الثالثة : إنشاء منصة حوارية إقليمية من الشبكات العربية لحوار معرفي داخلي حول كيفية استجابة منظمات المجتمع المدني لمتطلبات المرحلة وتحدياتها الاستراتيجية على مختلف المستويات، بما في ذلك اختراق الحواجز بين فئات المنظمات والكامل بين عمل المنظمات النسوية والبيئية والحقوقية والتنموية والنقابات، وكذلك العلاقة مع الحكومات، والعلاقة مع جامعة الدول العربية، ومع المانحين، ومع المنظمات الدولية. ويتضمن ذلك البحث في الإشكاليات الجديدة، لاسيما العلاقة مع البعد السياسي، وإشكالية العفوية والمأسسة/التنظيم، والعمل في ظروف الحرب وهيمنة الفكر المتطرف، والترابط بين المطالب العامة والمتخصصة، والانتقال من الحملات إلى الحركات الاجتماعية والتحركات الشعبية... الخ، وما إلى ذلك من إشكاليات.

التوصية الرابعة : في العلاقة من جامعة الدول العربية : تنسيق الجهود وإطلاق مبادرة مشتركة إزاء جامعة الدول العربية، انطلاقا من مقررات قمة تونس 2004 التي دعت إلى دور أكبر للقطاع الخاص والمجتمع المدني في عمل الجامعة، وانطلاقا من تفعيل العقد العربي للمجتمع المدني الذي أعلنته الجامعة، والبناء على مسار التنسيق في سياق أجندة 2030 خلال السنوات الأخيرة. وأيضا تعزيز دور المرأة ومنظماتها والأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات وآليات عمل جامعة الدول العربية.

التوصية الخامسة : في ما يخص دور المجتمع المدني في أجندة 2030، البحث العملي في تطوير عمل المنصة الإقليمية لأجندة 2030، وأيضا تطوير استراتيجية عمل متعددة المستويات لمواكبة آليات المتابعة الخاصة بأجندة 2030، لاسيما تحضير التقارير الوطنية، وآلية المنتدى العربي للتنمية المستدامة، والمنتدى السياسي العالمي رفيع المستوى، وأن تتضمن هذه الاستراتيجية مسارا خاصا بالمجتمع المدني بما في ذلك آليات مستقلة لإعداد التقارير الموازية لطرح القضايا من منظور المجتمع المدني، لتكملة الصورة التي تقدمها التقارير الرسمية.

المساواة بين الجنسين
في أجندة 2030
للتنمية المستدامة

البيبليوغرافيا

قـائمة المراجـع باللغـة العربيـة

كتـــب ودراســـات

1. جاد الله، حنين.(2007). التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين (1996 - 2006)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين. 242ص.
https ://scholar.najah.edu/sites/default/files/all-thesis/the_governmental_planning_for_developing_and_activating_the_womans_political_participation.pdf
2. جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البرنامج العربي لصحة الأسرة. (2009). الفقر البشري في البلدان العربية : دراسة مقارنة لمستوى المعيشة في سبعة دول عربية (الجزائر، جيبوتي، لبنان، المغرب، سوريا، تونس واليمن).
3. حرب، منى وعطا الله، سامي. (2015). السلطات المحلية والخدمات العامة : تقييم اللامركزية في العالم العربي. لبنان. المركز اللبناني للدراسات 242ص https ://www.lcps-lebanon.org/publication.php?id=275&category=500&title=8
4. عدلي، هويدا وآخرون. (2017). المشاركة السياسية للمرأة. مؤسسة فريديريش ايبيرت. 220ص.
https ://www.fes-egypt.org/fileadmin/user_upload/images/Political_women__final_for_Web_25-3-2018.pdf
5. العظمة، عزيز.(أبريل 2008). العلمانية من منظور مختلف (الطبعة الثالثة). بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. 29ص.
6. القطب عبد الرحيم حمدي، رولا.(2012). دور المرأة في صنع القرار في المؤسسات الحكومية الفلسطينية (1995ـــ 2010)، نابلس فلسطين. جامعة النجاح الوطنية. 207ص. https ://scholar.najah.edu
7. مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث. (2015). المرأة والعنف من البلوغ إلى انقطاع الحيض : البحرين ومصر واليمن. مركز «كوثر» وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
8. المعموري، نبراس. (2013) المرأة والربيع العربي (الحالة المصرية نموذجا). مصر. العربي للنشر والتوزيع. 194ص.
https ://books.google.tn/books
9. هنتجتون، صامويل.(1999) صدام الحضارات : إعادة صنع النظام العالمي.554ص
.https ://www.kutub-pdf.net/book/

تقـــاريـــر

10. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2015). الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. المغرب. 131ص.
11. الأمم المتحدة حقوق الإنسان مكتب المفوض السامي. البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. https ://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/OPCESCR.aspx
12. الأمم المتحدة مكتب المفوض السامي. حقوق الإنسان والمخاوف المرتبطة بالجنسانية الخاصة بالمرأة في حالات النزاع وعدم الاستقرار. https ://www.ohchr.org/AR/Issues/Women/WRGS/Pages/PeaceAndSecurity.aspx
13. الأمم المتحدة. الأهداف الإنمائية للألفية. تقرير عام 2015 https ://www.un.org/ar/millenniumgoals/reports.shtml
14. الأمم المتحدة. تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول.(2002).
https ://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr02/AHDR_2002_Complete.pdf
15. الأمم المتحدة. تقرير فرنسا بشأن قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي اللجنة الإحصائية الدورة الثانية والأربعون.(2011). تقرير (ستيغلتز) المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
https ://unstats.un.org/unsd/statcom/doc11/2011-35-France-A.pdf

16. الأمم المتحدة. مجلس الأمن. نص القرار 2242 أكتوبر 2015. http ://wps.unwomen.org/pdf/2242/UNSCR-2242-AR.pdf

17. أنا يقظ (2015). نظرة الشباب التونسي للديمقراطية التشاركية.28ص. https ://www.slideshare.net/jamaity_tn/ss-82076492

18. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المكتب الإقليمي للدول العربية. (2016). تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016 : الشباب في المنطقة العربية – آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير. http ://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_development/arab-human-development-report-2016--youth-and-the-prospects-for-.html

19. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها : التحديث الإحصائي 2018. 121ص.
http ://hdr.undp.org/sites/default/files/2018_human_development_statistical_update_ar.pdf

20. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الفريق القطري الإنساني.(2018). نظرة على الاحتياجات الإنسانية. اليمن. 63 ص. https ://www.undp.org/content/dam/unct/yemen/docs/unct-ye-humanitarian-needs-overview-doc-2018-Ar.pdf

21. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية الإنسانية العربية. (2003). نحو إقامة مجتمع المعرفة. 211 ص.
http ://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_development/arab-human-development-report-2003-building-a-knowledge-society0.html

22. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية الإنسانية العربية. (2005). نحو نهوض المرأة في العالم العربي. 321ص.
http ://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_development/arab-human-development-report-2005-towards-the-rise-of-women-in-.html

23. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية.(2015). التنمية في كل عمل.50ص.
http ://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_2015_report_arabic.pdf

24. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير تحديات التنمية في الدول العربية. (2011).
http ://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_development/arab-development-challenges-report-2011.html

25. برنامج الحكومة والابتكار، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، نادي دبي للصحافة، الإمارات العربية المتحدة. (2015). نظرة على الإعلام الاجتماعي في العالم العربي 2014. 32ص
https ://www.mbrsg.ae/home/publications/research-report-research-paper-white-paper/arab-social-media-outlook aspx?lang=ar-ae.-2014

26. برنامج الخليج العربي للتنمية، وحدة التمويل الأصغر. الشمول المالي والتنمية المستدامة، موضوعات في تجربة بنوك التمويل الأصغر لبرنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند» 2016. 78ص.
http ://www.arabou.edu.kw/bh/images/Research/Director/2016E.pdf

27. تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة حول المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة 2018. http ://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2018.pdf

28. الجمهورية التونسية، رئاسة الجمهورية. تونس (1 جوان 2018). تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة. 235ص.
https ://colibe.org/

29. رشماوي، مرفت. خطة التنمية المستدامة لعام 2030.(أيار/مايو2018).دليل الموارد للممارسين. 121ص.
http ://2030monitor.annd.org

30. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (سبتمبر/ أيلول 2012). أفكار في ظل ثورات الشعوب. نصوص حول حقوق المرأة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية.(الطبعة الأولى).101ص.
http ://www.annd.org/data/item/pdf/188.pdf

31. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. (2018). رسائل من المجتمع المدني إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2018 وإلى المنتدى السياسي رفيع المستوى 2018. 9ص. http ://www.annd.org/data/file/files/Messages%20from%20Civil%20Society%20arabic.pdf

32. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. (2017). بيروت. التقرير الإقليمي العام، العمل غير المهيكل : الواقع والحقوق. 58 ص. http ://www.annd.org/cd/arabwatch2016/pdf/arabic/2.pdf

33. صندوق النقد العربي. محددات مشاركة المرأة في القوى العاملة في الدول العربية عدد 48 ـ (2018). 56ص.
https ://www.amf.org.ae/ar

34. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. قرار مجلس الأمن 1325 : المرأة كعنصر فاعل في السلام والأمن.
http://www.unesco.org/new/ar/social-and-human-sciences/themes/gender-equality/gender-peace-and-conflict/un-security-council-resolution-1325/

35. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الإسكوا (2018) الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الفصل العنصري «الأبارتايد».98ص. https ://euromedmonitor.org/uploads/reports/Escwa_ar.pdf

36. اللجنة الإحصائية، الدورة السابعة والأربعون 2016. التقرير الإحصائي عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.53ص. https ://undocs.org/ar/E/CN.3/2016/2/Rev.1

37. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «اسكوا» والمنظمة الدولية للهجرة (2018). تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017 : الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. 163ص.
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/uploads/2017-situation-report-international-migration-summary-arabic.pdf

38. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «اسكوا». تقرير الاسكوا لعام 2011. 77ص.
https ://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/e_escwa_oes_2012_1_a.pdf

39. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «اسكوا». تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية، تحديات التنفيذ على المستوى الوطني.9ص. https ://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/ministerial_sessions/docs/e_escwa_29_11_wp-1_a.pdf

40. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا «اسكوا». جامعة الدول العربية، يونيسف، مبادرة اوكسفورد للفقر والتنمية البشرية.(2017). التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد. 73ص.
https ://www.unescwa.org/ar/publications

41. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا. مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2015 ــ 2016. 127ص.
https ://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/survey-economic-social-development-arab-region-2015-2016-arabic_1.pdf

42. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا. مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2016_2017. 130ص. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/survey-economic-social-development-arab-region-2016-2017-arabic.pdf

43. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة. المؤشر العربي 2018/2017. 369ص.
https ://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/Arab-Index2017-2018-FullReport.aspx

44. مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (2015). المرأة العربية في النقاش الافتراضي : دراسة في تمثلات المرأة في صفحات الميديا التقليدية في الفيسبوك، كوثر. 176ص.

45. مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث. (2003). تقرير تنمية المرأة العربية الثاني «الفتاة العربية المراهقة : الواقع والآفاق». مركز كوثر» وشركاء آخرون. 439ص.

46. مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث. (2015) تقرير تنمية المرأة العربية الخامس «المرأة العربية والتشريعات». مركز كوثر، الأجفند، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمساواة وتمكين المرأة. 366ص.

47. مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (2001). تقرير تنمية المرأة العربية الأول «العولمة والنوع الاجتماعي : المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية. مركز كوثر، الأجفند. 276ص.

48. منظمة الأمم المتحدة للطفولة يونيسيف الشرق الأوسط و شمال افريقيا (2015). التعليم في خط النار، النزاع وحرمان الأطفال من التعليم في الشرق الأوسط. 9ص. https ://www.unicef.org/mena/media/2276/file

49. منظمة الصحة العالمية. (2015). الاتجاهات المسجلة في معدل وفيات الأمهات في الفترة 1990 – 2015. تقديرات منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومجموعة البنك الدولي، وشعبة السكان في الأمم المتحدة – موجز. 16ص./https ://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/193994/WHO_RHR_15.23_ara.pdf;jsessionid=3A3C58BCDFD360CAFE9A36863F801FDD?sequence=8

50. وزارة شؤون المرأة بفلسطين. (سبتمبر، 2016). زيادة مشاركة وتمثيل المرأة في مواقع صنع القرار والسياسة في التعليم العام، قطاع غزة – فلسطين. 11ص. http ://www.mowa.gov.ps/img/20181204_10_3552_3.pdf

51. وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بالمملكة المغربية (مارس، 2017). تقرير تمكين المرأة اقتصاديا في عالم العمل الأخذ في التغيير. الدورة 61 للجنة وضع المرأة، نيويورك. 65ص. http ://www.social.gov.ma/sites

52. وزارة الدولة لشؤون المرأة جمهورية العراق. الخطة الوطنية لـقرار مجلس الأمن 5231 المرأة والأمن والسلام. (2014) 18ص. http ://iraqnap1325.org/images/PDFfiles/masterplans/nationalActionplan/National-Action-Plan-Arabic-Updated-and-approved-by-Fedral-Gov..pdf

53. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا. (2015) . التقرير العربي للتنمية المستدامة – العدد الأول 2015. اسكوا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبيئة. 212ص.
https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-sustainable-development-report-1st-arabic_1.pdf

54. المنتدى الاقتصادي العالمي. 2018. تقرير الفجوة بين الجنسين (2018) 367ص. http ://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2018.pdf

55. الأمم المتحدة، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن، 26 يناير 2018. 229ص.
https ://www.undocs.org/ar/S/2019/83

56. منظمة المرأة العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز القاهرة لسياسات التنمية. (2017) المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية : دراسة استرشادية. 92ص. http ://www.arabwomenorg.org/uploads/study.pdf

57. مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» (2017) المرأة العربية وخطة التنمية 2030 في الإعلام المحلي. تقرير تنمية المرأة العربية 2017. كوثر وأجفند. 208ص.

مقالات وورقات عمل ووثائق أخرى

58. الإرشاد الزراعي المائي : الأهمية، النتائج، والمشاكل. https ://www.geopratique.com/2014/12/blog-post_74.html

59. الأمم المتحدة. 1995. إعلان ومنهاج عمل مؤتمر بيجين الخاص بالمرأة. https ://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/pdf/BDPfA%20A.pdf

60. بدارنة، فايد. (2018) جرائم قتل النساء في الدخل الفلسطيني : ضحايا العنف الذكوري والكولونيالي. رصيف 22، ديسمبر 2018. http ://site.wac.ps/ar/wp-content/uploads/2018/

61. بوخنوفة، عبد الوهاب (2001). هل للتلفزيون المحلي مكان على مجرة التلفزيونات العربية. مجلة اتحاد إذاعات الدول العربية (الإذاعات العربية عدد 2، 2001) http ://www.asbu.net/asbutext/pdf/2001_02_013.pdf

62. الجامعة العربية تدين جريمة قتل الشهيدة رزان النجار. 2018، 3 يونيو. المدينة نيوز
http ://www.almadenahnews.com/article/674266

63. الجمهورية اليمنية. وثيقة الحوار الوطني الشامل، صنعاء 2013 ــ 2014. 352ص
http ://www.ndc.ye/ndc_document.pdf

64. سعيد، لطفي. مقاربة النوع الاجتماعي في علاقته بالتنمية، السوسيولوجيا القروية.
http ://socio-rural.blogspot.com/2011/12/blog-post_07.html

65. شبكة جيرون الإعلامية. تحديات المنطقة العربية أمام تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.
https ://geiroon.net/archives/119395

66. صوافطة، علي. روتون، ليزلي (2018)، 31 أغسطس. أمريكا توقف تمويل الأونروا.
https ://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN1LG2JL

67. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا. واقع المرأة في فلسطين (2019).
http ://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3195

68. مركز شؤون المرأة غزة. حقائق حول جرائم قتل وانتحار النساء في فلسطين 2015 - 2018. 7ص.
http ://site.wac.ps/ar/wp-content

69. ناصر القحطاني : يجب نقل مجتمعاتنا من الاستهلاك إلى الانتاج، صحيفة العربي الجديد، 04 مايو 2015
https ://www.alaraby.co.uk/fullimage/7f3d71b2-ef22-4b56-a125-cfc654ecaaa1/cf202d65-a927-459f-a4e0-6ab560863c65

70. نزال، ريما. تجربة المرأة الفلسطينية في تطبيق قرار مجلس الأمن 1325، موقع الحوار المتمدن.
http ://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=515894&r=0

71. نعمه، أديب (2016). أجندة التنمية البشرية المستدامة لعام 2030 : عن المؤشرات والبعد الإحصائي، ورقة عمل قدمت في مؤتمر الجمعية العراقية للعلوم الإحصائية - بغداد 22 ديسمبر 2016.

قائمة المراجع باللغتين الإنجليزية والفرنسية

Studies/Reports

72. Adeline Hulin.(Septembre /2015). Autorégulation et liberté des médias en Europe Impact perspectives et limites. Panthéon-Assas Paris II, Collection : Thèses, 480 pages.

73. Aldrin Philippe et Hubé Nicolas (2017). Introduction à la communication politique. De Boeck, septembre 2017. 288 pages.

74. Alexandre Hallington, William Shipley, SDG 5 (2016) on Gender Equality : Contributions of international law, Policy and governance UNEP, CISDL.

75. Arab Monetary Fund (2017). Annual Report 2017. 109.p. https ://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/annual%20reports/%5Blanguage%5D/AMF%20Annual%20Report%202017%20English.pdf

76. Belarbi Aicha.Femmes rurales (1995). Casablanca : Editions Le Fennec.

77. Bertrand Jean-Claude. (1997). La déontologie des médias. Paris, Presses universitaires de France, Coll. « Que sais-je ? ».

78. Chamber. Robert (1983). Rural Development : putting the Last First. Longman House. 248p. https ://opendocs.ids.ac.uk/opendocs/handle/123456789/178

79. Civil Society Forum, Neighbourhood south, Summary and key Recommendations, From the CSO preparatory meetings 26-27 May 2016, Jordan. 35p. file :///C :/Users/lobnan/Downloads/en_cs_forum_nsouth_2016_report.pdf

80. Conseil Economique Social et Environnemental. (2014). Promotion de l'égalité entre les femmes et les hommes dans la vie économique, sociale, culturelle et politique : Les discriminations à l'égard des femmes dans la vie économique: réalités et recommandations. 97p. http ://www.cese.ma/Documents/PDF/Auto-saisines/AS-18-2014-discriminations-a-l_egard-des-femmes-dans-la-vie-economique/Rapport-AS-18-2014-VF.pdf

81. Danish Institute for Human. (June 2017). Data collection and baseline development practionner supplement, human impact assessment guidance and toolbox. 15p. https ://www.humanrights.dk/sites/humanrights.dk/files/media/dokumenter/business/hria_toolbox/phase_2/phase_2_baseline_prac_sup_final_jan2016.pdf

82. Delforce Bernard. La responsabilité sociale du journaliste : Donner du sens, in les cahiers du journalisme n°2 (Le journaliste, acteur de Société) ; pp 16-30 http ://www.cahiersdujournalisme.net/pdf/02/02_DELFORCE.PDF

83. ESCWA.(7 October 2015) The 2030 Agenda for Sustainable Development : A new roadmap to achieve gender equality and the empowerment of women and girls, document for the preparation of the 7th Session of the ESCWA Women Committee.17p. https ://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/9783ESCWA_2030%20Agenda%20for%20Sustainable%20Development-Gender%20Equality.pdf

84. EuroMed Rights.(2017). Report on Advancing economic and social rights in the EuroMed region. Assessing civil society initiatives in the field of economic and social rights.31p. https ://www.euromedrights.org/wp-content/uploads/2017/01/Ecosoc-3-Assessing-civil-society-initiatives-in-the-field-of-economic-and-social-rights-EN.pdf

85. FAO, Gender and law, women's rights in agriculture, Legislative Study 76, rev1. 193p. http ://www.fao.org/tempref/docrep/fao/005/y4311e/y4311e00_.pdf

86. Global Wealth Report 2018. 60p. https ://www.credit-suisse.com/about-us/en/reports-research/global-wealth-report.html

87. Guo Lei et McCombs Maxwell (2015). The Power of Information Networks : New Directions for Agenda Setting. Routledge 2015 - 236 pages

88. Heba El-Laithy. (2016) Gender inequality in Arab countries : Opportunities and challenges, interim report for household expenditure Patterns in Egypt during the 2000s, IDE-JETRO.29p. https ://www.ide.go.jp/library/Japanese/Publish/Download/Report/2015/pdf/C11_ch2.pdf

89. Heinrish Boll Stiftang.(August 2016) Pespectives, political analysis and commentary, Middle East & North Africa, A Region Heating Up : Climate Change Activism in the Middle East and North Africa, issue 9. 31p. https ://lb.boell.org/sites/default/files/perspectives_9_-_final.pdf

90. Human Rights, Every Day, for All Iraqis.(22 August 2017) Promotion and Protection of Rights of Victims of Sexual Violence Captured by ISIL/or in Areas Controlled by ISIL in Iraq. 19p. https ://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/UNAMIReport22Aug2017_EN.pdf

91. IEAG. (November 2014).A world that counts :Mobilizing the data revolution for sustainable development.32p. http ://www.undatarevolution.org/wp-content/uploads/2014/11/A-World-That-Counts.pdf

92. IEP. (2010). Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress. Professor Joseph E. STIGLITZ, Chair, Columbia University, and others. 292p. https ://ec.europa.eu/eurostat/documents/118025/118123/Fitoussi+Commission+report

93. International Council for Science (2015). Review of the sustainable development goals – The science perspective. Paris : ICSU,ISSC (2015). https ://council.science/publications/review-of-targets-for-the-sustainable-development-goals-the-science-perspective-2015

94. International Crisis Group (ICG). (22.Dec. 2017) Tackling the MENA Region's Intersecting Conflicts. 50p. https ://www.alnap.org/system/files/content/resource/files/main/tackling-the-mena-region_0.pdf

95. Jennings Bryant, Mary Beth Oliver; Routledge.(2009). Media Effects : Advances in Theory and Research.(third edition).

96. Keeley Brian.(2007). Human Capital How what you know shapes your life. OECD Insights

97. Kemp Simon (2017). Digital in 2017 ; global overview. A collection of Internet, social media and mobile data from around the world. https ://wearesocial.com/uk/blog/2017/01/digital-in-2017-global-overview

98. League of Arab States, Arab Strategy for Disaster Risk Reduction (2010- 2020). adopted by the Council of Arab Ministers Responsible for the Environment (CAMRE), resolution345, 22nd session of the council, 19-20 December 2010.20p. https ://www.unisdr.org/files/18903_17934asdrrfinalenglishjanuary20111.pdf

99. Measuring Top Incomes in the Middle East : 1990-2016 The Worlds' Most Unequal Region. 2017. 40p. https ://wid.world/document/alvaredoassouadpiketty-appendix-widworldwp201716/

100. Mohammed Bin Rashid School of Government. Arab Social Media Report (2017) : Social Media and the Internet of Things; Towards Data-Driven Policymaking in the Arab Worlds : Potential, Limits and Concerns. 88p. https ://www.mbrsg.ae/getattachment/1383b88a-6eb9-476a-bae4-61903688099b/Arab-Social-Media-Report-2017

101. Observatoire National de Développement Humain. (2018). Rapport sur le développement humain 2017. Inégalités et développement humain : contribution pour le débat sur le modèle de développement au Maroc. Royaume du Maroc – Chef du gouvernement. http ://www.ondh.ma/fr/publications/rapport-inegalites-et-developpement-humain-2017

102. ONU-FEMME (2015). Déclaration « Planète 50-50 d'ici 2030 : Franchissons le pas pour l'égalité des sexes ». http ://www.unwomen.org/fr/get-involved/step-it-up/about

103. Philippe Aldrin, Nicolas Hubé.(septembre 2017). Introduction à la communication politique. Ouvertures politiques.288p.

104. Sempere, Alfons Martinell. (2012) The Relations between Culture and Development in the present context EuroAmericano. http://www.campuseuroamericano.org/pdf/en/ENG_Relations_Culture_Development_A_Martinell.pdf

105. Stockholm International Peace Research Institute.2018. Trends International Arms Transfers.(2017). 12p. https ://www.sipri.org/sites/default/files/2018-03/fssipri_at2017_0.pdf

106. The Economic Commission For Africa (2016). African Social Development Index (Asdi) : Measuring Human Exclusion For Structural Transformation. 78p. https ://www.uneca.org/sites/default/files/uploaded-documents/CoM/com2016/eca-annual_report_2016-en.pdf

107. The World Bank Social Development Family Environmentally and Socially Sustainable Development Network (April 2001). Understanding and measuring social capital : A synthesis of findings and recommandations from the social capital initiative. 45p. https ://siteresources.worldbank.org/INTSOCIALCAPITAL/Resources/Social-Capital-Initiative-Working-Paper-Series/SCI-WPS-24.pdf

108. The World Bank, Washington, D.C. (2000). Violent Conflict and the Transformation of Social Capital Lessons from Cambodia, Rwanda, Guatemala, and Somalia.154p. http ://documents.worldbank.org/6C3BA48C-55FF-48A6-90C8-37F6EEAF13D7/Final-Download/DownloadId-A52DCDD02911D8A9A618095CB9AEB262/6C3BA48C-55FF-48A6-90C8-37F6EEAF13D7/curated/en/799651468760532921/pdf/multi-page.pdf

109. The World Bank, Washington, D.C.(2006).Where is the Wealth of Nations? Measuring Capital of 21st Century.20p. http ://siteresources.worldbank.org/INTEEI/214578-1110886258964/20744844/Introduction.pdf

110. UN ESCWA (2015). Population and Development Report, Issue No. 7 Overcoming Population Vulnerability to Water Scarcity in the Arab Region, Beirut.96p. https ://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-population-vulnerability-water-scarcity-2015-english.pdf

111. UN ESCWA (2015). Arab Development Outlook Vision 2030. 223p. https ://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-development-outlook-vision-2030-english_0.pdf

112. UN ESCWA (2017). Arab Forum on Sustainable Development. Preparatory Meeting on the Regional Environmental Issues and Priorities for AFSD. https ://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/info_note-en-prep_meeting-afsd-2017.pdf

113. UN ESCWA, Doha Declaration on the implementation of the 2030 Agenda.5p. https ://www.unescwa.org/about-escwa/governing-and-advisory-bodies/ministerial-sessions/resolution/doha-declaration-0

114. UN ESCWA (2017) The State of Gender Justice in the Arab Region 2017. 81p. https ://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/state-gender-justice-arab-region-english.pdf

115. UN ESCWA (2018). Social development report 2 : Inequality, autonomy and change in the Arab region. 126p. https ://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/social-development-report-2-english_1.pdf

116. UN ESCWA (2015). Urbanization and sustainable development in the Arab region, Social Development Bulletin, Vol 5 n 4.8p. https ://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/social-development-bulletin-urbanization-sustainable-development-arab-region-english.pdf

117. UN ESCWA (2017). Population and development report- Issue 8 : Prospect of ageing with dignity in the Arab region 2018. 158p. https ://www.unescwa.org/publications/population-development-report-8

118. UN WOMEN WATCH (2009). Gender Equality and Climate Change, fact sheet. https ://www.un.org/womenwatch/feature/climate_change/downloads/Women_and_Climate_Change_Factsheet.pdf

119. UN Women, Annual Report (2015). http ://www.unwomen.org/-/media/annual%20report/attachments/sections/library/un-women-annual-report-2015-2016-en.pdf?la=en&vs=3016

120. UN WOMEN, EU, EUROMONITOR (October 2016). Country gender and economic profiles. 240p. http ://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/2016/country%20gender%20economic%20profiles%20report%20en%202016.pdf?la=en&vs=2839

121. UN WOMEN, UNHR/OHC.(2013). Realizing women rights to land and other productive resources. New York and Geneva. 68p.http ://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2013/11/ohchr-unwomen-land-rights-handbook-web%20pdf.pdf?la=en&vs=1455

122. UN Women. General recommendations made by the Committee on the Elimination of Discrimination against women. https ://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/recommendations/recomm.htm#recom19

123. UNCTAD. (12, September, 2017). Assistance to the Palestinian People : Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory. 30p. https ://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tdb64d4_embargoed_en.pdf

124. UNDP Results.(Feb. 2013) – Civil Society and Civic Engagement in the Arab States region. https ://www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/results/english/Results-CSO-ArabStates_E-7Feb2013.pdf

125. UNDP, SIDA.(2013). "Water Governance in the Arab Region Managing Scarcity and Securing the Future", New York. 182p. https ://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/Energy%20and%20Environment/Arab_Water_Gov_Report/Arab_Water_Gov_Report_Full_Final_Nov_27.pdf

126. UNDP, SIDA (2013). Water Governance in the Arab Region Managing Scarcity and Securing the Future. New York. https ://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/Energy%20and%20Environment/Arab_Water_Gov_Report/Arab_Water_Gov_Report_Full_Final_Nov_27.pdf

127. UNENVIRONMENT (2016). Global Gender and Environment Outlook. 242p. http ://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/14764/GLOBAL%20GENDER%20AND%20ENVIRONMENT%20OUTLOOK.pdf?sequence=1&isAllowed=y

128. UNEP, UN WOMEN, PBSP, UNDEP.(2013). Women and Natural Resources Unlocking the Peacebuilding Potential. https ://www.unenvironment.org/resources/report/women-and-natural-resources-unlocking-peace-building-potential

129. UNEP (february 7, 2014). Conserving the natural resource base for sustained economic and social development. A reflection from the International Resource Panel on the establishment of Sustainable Development Goals aimed at decoupling economic growth from escalating resource use and environmental degradation. 14p. https ://www.resourcepanel.org/sites/default/files/documents/document/media/irp_think_piece_contributing_to_the_sdgs_process_0.pdf

130. UNEP (2009). Arab Regional Strategy for Sustainable Consumption and Production. 21p. http ://www.unep.fr/scp/marrakech/publications/pdf/Final%20Draft%20Arab%20Strategy%20on%20SCP%20-%2006-10-09.pdf

131. UNEP (2011). Towards a Green Economy : Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication. https ://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/22025/green_economyreport_final_dec2011.pdf?sequence=1&amp%3BisAllowed=

132. UNESCO (2014). Priority Gender Equality Action Plan.(2014). 2014-2021, Paris. 67p. https ://en.unesco.org/sites/default/files/geap_2014-2021_en.pdf

133. UNFPA. State of world population in 2016. 116p. https ://www.unfpa.org/sites/default/files/sowp/downloads/The_State_of_World_Population_2016_-_English.pdf

134. UNIFEM. (2008/2009). Progress of the World's women. Who Answers to Women? Gender and Accountability, 2008. 193p. http ://www.unwomen.org/-/media/headquarters/media/publications/unifem/poww08reportfulltext.pdf?la=en&vs=1016

135. United Nations Development Group (2016). The Sustainable Development Goals Are Coming to Life – Stories of Country Implementation and UN Support. https ://undg.org/wp-content/uploads/2016/12/SDGs-are-Coming-to-Life-UNDG-1.pdf

136. United Nations Development Programme (UNDP). Green Climate Fund.(2 November 2017). Enhancing Climate Change Adaptation in the North Coast and Nile Delta Regions in Egypt. https ://www.adaptation-undp.org/projects/enhancing-climate-change-adaptation-north-coast-egypt

137. United Nations Economic Commission for Africa (2014). Improving Access to Finance for the Empowerment of Rural Women in North Africa : good practices and lessons learned. Publication based on case studies of Tunisia, Morocco, Algeria and Egypt. https ://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/rural_women_en.pdf

138. United Nations ESCWA. Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2014-2015. file :///C :/Users/user/Downloads/survey-economic-and-social-development-arab-region-2014-2015.pdf

139. United Nations Research Institute for Social Development (2010). Combating Poverty and Inequality : Structural Change, Social Policy and Politics. UNRISD Geneva 2010. 380p. http ://www.unrisd.org/80256B3C005BCCF9/(httpAuxPages)/92B1D5057F43149CC125779600434441/$file/PovRep%20(small).pdf

140. United Nations. Resolution 66/288 adopted by the General Assembly on 27 July 2012, http ://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/66/288&Lang=E

141. United Nations. The 2030 Agenda for Sustainable Development. Resolution 70/1 adopted by the General Assembly on 25 September2015 Transforming our world : the 2030 Agenda for Sustainable Development. http ://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E

142. United Nations (2015). The World's Women 2015 : Trends and Statistics. New York : United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division. https ://unstats.un.org/unsd/gender/downloads/worldswomen2015_report.pdf

143. University of Oxford. The global multidimensional poverty index 2018. OPHI, Oxford. 108p. http ://hdr.undp.org/en/2018-MPI

144. UNRISD (2010). Combating Poverty and Inequality : Structural Change, Social Policy and Politics. Geneva. http ://www.unrisd.org/80256B3C005BCCF9/(httpAuxPages)/92B1D5057F43149CC125779600434441/$file/PovRep%20(small).pdf

145. UNSTAT. Inter-Agency and Expert Group on SDG Indicators (IAEG-SDGs). https ://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/

146. UNSTAT (2014). System of Environmental-Economic Accounting 2012, Central Framework, New York. https ://unstats.un.org/unsd/envaccounting/seeaRev/SEEA_CF_Final_en.pdf

147. UNSTAT (2014). System of Environmental-Economic Accounting 2012, Central Framework, New York. 378p. https ://unstats.un.org/unsd/envaccounting/seeaRev/SEEA_CF_Final_en.pdf

148. Wold Bank Group (2016). International Bank For Reconstruction And Development, International Finance Corporation, Multilateral Investment Guarantee Agency, Country Partnership Framework for the Republic Of Tunisia, for The Period FY 2016-2020. 102p. http ://documents.worldbank.org/curated/en/253011468180259354/pdf/104123-CAS-P151690-Box394874B-OUO-9-R2016-0074.pdf

149. Women's Centre for Legal Aid and Counselling (WCLAC), (2009) Palestinian Women and Inheritance Report. http ://www.wclac.org/english/userfiles/WCLAC%202008%20Annual%20Report.pdf

150. World Bank Group (2018). Piecing together the poverty puzzle.201p. http ://www.worldbank.org/en/publication/poverty-and-shared-prosperity

151. World Bank (2013) Economics of Climate Change in the Arab World : Case Studies from the Syrian Arab Republic, Tunisia, and the Republic of Yemen. Washington, DC. http ://documents.worldbank.org/6C3BA48C-55FF-48A6-90C8-37F6EEAF13D7/FinalDownload/DownloadId-DA55BBE3413E8FE29F595987FB6C04C6/6C3BA48C-55FF-48A6-90C8-37F6EEAF13D7/curated/en/709141468304773864/pdf/Economics-of-climate-change-in-the-Arab-World.pdf

152. World Bank-Netherlands Partnership Program (BNPP), «Evaluating and Disseminating Experiences in Local Economic Development (2006). Investigation of Pro-Poor Local Economic Development in South Africa. 137p. http ://siteresources.worldbank.org/INTLED/Resources/339650-1144099718914/ProPoorFullReport.pdf

153. Zaki Manar.(September 2017).''Middle Class Imaginaries of Cairo's Waste, The Zabaleen's Story Retold"; A Thesis Submitted to the Cynthia Nelson Institute for Gender and Women's Studies; The American University in Cairo; School of Global Affairs and Public Policy. http ://dar.aucegypt.edu/handle/10526/5181

Papers

154. Addis Elisabetta and Joxhe Majlinda (2016). Gender Gaps in Social Capital : A theoretical interpretation of the Italian evidence. Working papers (Dipartimento di scienze sociali ed economiche), Sapienza, Universita di Roma.

155. Atallah Kuttab, Natasha Matic and Noha El-Mikawy (2016).Arab philanthropy : from social giving to social change, Alliance Magazine. https://www.alliancemagazine.org/feature/arab-philanthropy-from-social-giving-to-social-change/

156. Barrow, Amy, UN Security Council Resolutions 1325 and 1820 (March 2010). Constructing gender in armed conflict and international humanitarian law, International Review of the Red Cross, Volume 92, Number 877. file :///C :/Users/user/Downloads/irrc-877-barrow.pdf

157. Bouman-Dentener Alice, Devos Bart, (15-17 January 2015). ''Civil Society : key contributors to water and sustainable development", UN Water Annual International Zaragoza Conference. https ://www.un.org/waterforlifedecade/waterandsustainabledevelopment2015/pdf/OP_CivilSociety_4themes_FORMAT.pdf

158. Connecting people for change, working paper series, Towards a workable approach to mainstream gender in natural resources, Netherland 2012. https ://www.bothends.org/en/

159. Danish Institute for Human Rights (June 2017) Guidance paper on Rights human rights and 2030 Agenda for sustainable development.

160. El-Laithy Heba (2016). Gender inequality in Arab countries : Opportunities and challenges, interim report for household expenditure Patterns in Egypt during the 2000s, IDE-JETRO. 29p. https ://www.ide.go.jp/library/Japanese/Publish/Download/Report/2015/pdf/C11_ch2.pdf

161. El-Sherif Doaa, Sait M. Siraj, Tempra Omberta, Naguib Dina (2016). Improving women's access to land and property in the Arab states : the role of inheritance, dower and marital. Paper prepared for presentation at the "2016 World Bank Conference on Land and Property" The World Bank - Washington DC, March 14-18, 2016.

162. European Union (26-27 May 2016). Civil Society Forum, Neighbouring South : Summary and Key Recommendations. Brussels. https ://europa.eu/capacity4dev/public-governance-civilsociety/minisite/civil-society-forum-neighbourhood-south-brussels-26-27-may-2016/civil-society-forum-neighbo

163. Fakhoury Imad, Minister of Planning & International Cooperation, at the UN Sustainable Development Summit, New York, (25-27 Sep. 2015). https ://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/16289Jordan.pdf

164. Gillot, Gaëlle (2016). Les coopératives, une bonne mauvaise solution à la vulnérabilité des femmes au Maroc. https ://journals.openedition.org/eps/6619

165. Heinrish Boll Stiftang (August 2016). Pespectives, political analysis and commentary. Middle East & North Africa, A Region Heating Up : Climate Change Activism in the Middle East and North Africa, issue 6.

166. https ://www.hrw.org/news/2019/04/25/us-stance-un-backward-step-womens-rights

167. Human Rights Watch (2019). US Stance at UN a Backward Step on Women's Rights. https://www.hrw.org/news/2019/04/25/us-stance-un-backward-step-womens-rights

168. Looking towards the adoption of the SDGs : What do international development goals mean for women in the Arab region? ANND Monthly Newsletter (August 2015). http ://enewsletter.annd.org/item.php?itemId=10&newsletterId=1

169. Macquart Emile (1906). Les Troglodytes de l'Extrême-Sud Tunisien. In : Bulletins et Mémoires de la Société d'anthropologie de Paris, V° Série. Tome 7. link: persee.fr/doc/bmsap_0037-8984_1906_num_7_1_8152

170. Morten Jerven, The problem with the data revolution in four Venn diagrams, The Guardian. https ://www.theguardian.com/global-development-professionals-network/2014/dec/17/data-revolution-limitations-in-images

171. Rabbani, Hanan. (2014, 10 March), Arab Women Confront a Tide of Injustice, Open Society Foundations Website. https ://www.opensocietyfoundations.org/voices/arab-women-confront-tide-injustice

172. Secretary-General's message to the Arab Regional Conference on the Role of Civil Society in Implementing Agenda 2030.(April 2016). delivered by Ms. Sima Bahous, Assistant Administrator and Regional Director for Arab States of the United Nations Development Programme; Doha, Qatar. https ://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2016-04-20/secretary-generals-message-arab-regional-conference-role-civil

173. The Stockholm Resilience Center, Stockholm University. Uno Svedin. Urban Development and the Environmental Challenges – "green" systems considerations. Issue paper commissioned by the European Commission (Directorate General for Regional Policy). http ://ec.europa.eu/regional_policy/sources/docgener/studies/pdf/citiesoftomorrow/citiesoftomorrow_environmental.pdf.

174. UNEP, UN WOMEN, PBSP, UNDEP.(2013). Women and Natural Resources Unlocking the Peacebuilding Potential. http ://www.europe.undp.org/content/geneva/en/home/partnerships/women-and-natural-resources--unlocking-the-peacebuilding-potenti.html

175. UNEP.(February 7, 2014). Conserving the natural resource base for sustained economic and social development. A reflection from the International Resource Panel on the establishment of Sustainable Development Goals aimed at decoupling economic growth from escalating resource use and environmental degradation. 14p.

176. UNEP.(2011). Towards a Green Economy : Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication. 52p. https ://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/126GER_synthesis_en.pdf

177. UNEP.(2012). Uncovering Pathways Towards an Inclusive Green Economy : A Summary for Leaders». 40p. https ://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/9838/-_Uncovering_Pathways_towards_an_Inclusive_Green_Economy_a_Summary_for_Leaders-2015IGE_NARRATIVE_SUMMARY_Web.pdf.pdf?sequence=3&isAllowed=y

178. United Nations. General recommendations made by the Committee on the Elimination of Discrimination against Women. https ://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/recommendations/recomm.htm#recom19

179. United Nations. UN System Task Team on the post-2015 UN Development Agenda Review of the contributions of the MDG Agenda to foster development : lessons for the post-2015 UN Development Agenda 16 March 2012. 16p. https ://www.un.org/en/development/desa/policy/untaskteam_undf/group_a_mdg_assessment.pdf

180. UNSTAT, The World's Women (2015) : Trends and Statistics, chapter 7 : Environment. unstats.un.org/unsd/gender/downloads/WorldsWomen2015_chapter7_t.pdf

Guides

181. United Nations. Glossary of Environment Statistics.(1997)., Studies in Methods, Series F, No. 67, United Nations, New York.

182. Womankind Worldwide Equal Respected Proud. Implementing the Sustainable Development Goals to advance women's rights and gender equality.(2016). An advocacy guide.32p. https ://www.womankind.org.uk/docs/default-source/resources/sdg-implementation-advocacy-toolkit.pdf?sfvrsn=4

183. Danish Institute for Human Rights, The Human Rights Guide to the Sustainable Development Goals. http ://sdg.humanrights.dk/en

184. ESCWA, Report of the Committee on Women on its seventh session, Muscat, (20-21 January 2016), published 8 February 2016. E/ESCWA/ECW/2015/IG.1/7. 21p. https ://digitallibrary.un.org/record/1309379

185. Jordan's Way to Sustainable Development : First National Voluntary review on the implementation of the 2030 Agenda (2015). 70p. https ://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/16289Jordan.pdf

186. Open Society Foundations and Cairo Institute for Human Rights Studies. (2015). The League Of Arab States; Human Rights Standards And Mechanisms : Towards Further Civil Society Engagement : A Manual for Practitioners. 110p. https ://www.cihrs.org/wp-content/uploads/2015/12/league-arab-states-manual-en-20151125.pdf

187. United Nations Development Group.(2016). Mainstreaming the 2030 Agenda for Sustainable Development, Reference Guide to UN Country Teams. 137p. https ://undg.org/wp-content/uploads/2017/03/UNDG-Mainstreaming-the-2030-Agenda-Reference-Guide-2017.pdf

Webography

188. Anna Lindh Foundation https ://www.annalindhfoundation.org/mediterranean-civil-society-forum
189. Arab development Portal http ://www.arabdevelopmentportal.com/publication/arab-women-sustainable-development-agenda-2015-2030
190. Arab Human Development Reports. http ://www.arab-hdr.org/about/intro.aspx
191. Arab Media Forum https ://arabmediaforum.ae/en/
192. CAWTAR Gender Clearing House http ://www.cawtarclearinghouse.org/Site%20Pages/English/Home.aspx
193. Central Statistical Organization Iraq (CSO) http ://cosit.gov.iq/en/
194. Dubai Press Club http ://www.dpc.org.ae/Portal/en/home.aspx
195. Economic Commission for Africa https ://www.uneca.org/
196. FAO Gender and Land Database www.fao.org/gender-landrights-database/data-map/statistics/en/
197. I Watch https ://www.iwatch.tn/ar/about
198. International Science Council https ://council.science/
199. Missing Migrants https ://missingmigrants.iom.int/
200. PCBS Palestinian Central Bureau of Statistics https ://www.pcbs.gov.ps/default.aspx
201. Sustainable Development Knowledge Platform https ://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld
202. Switchmed https ://www.switchmed.eu/en/corners/civil-society/searchUsersGlobal
203. The Arab NGO Network for Development (ANND) http ://www.annd.org
204. The World Bank http ://www.worldbank.org/
205. UAE hails landmark sustainable development goals https ://www.thenational.ae/world/uae-hails-landmark-sustainable-development-goals-1.132565
206. UN Team of Experts on Rule of Law and Sexual Violence in Conflict https ://www.un.org/sexualviolenceinconflict/our-work/team-of-experts/
207. UNDG the 2030 Agenda for Sustainable Development https ://undg.org/wp-content/uploads/2017/03/UNDG-Mainstreaming-the-2030-Agenda-Reference-Guide-2017.pdf
208. UNDP Arab States http ://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home.html
209. UNHCR https ://www.unhcr.org/syria-emergency.html
210. United Nations Human Security Unit http ://www.justgovernance.net/humansecurityx
211. United Nations, Economic and Social Commission For Western Asia https ://www.unescwa.org
212. World We Want http ://www.worldwewant2030.org/

213. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية http ://www.indh.ma/ar/INDH
214. مشروع تمكين الشباب العربي «صحوة» www.sahwa.eu
215. مكتب تنمية التعاون http ://www.odco.gov.ma/ODC
216. النهضة العربية للديمقراطية والتنمية https ://ardd-jo.org/ar

الملاحـــق

الملحق 1

الأهداف والمقـــاصد*

الهدف 1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

1 القضاء على الفقر

على الرغم من خفض معدلات الفقر المدقع إلى أكثر من النصف منذ عام 2000، إلا أن عُشر سكان المناطق النامية لم يزلوا يعيشون وأسرهم على أقل من 1.90 دولار يوميا، ويوجد ملايين أخرى ممن يكسبون يوميا أكثر من ذلك قليلا. وأُحرز تقدم كبير في عديد الدول في شرق آسيا وجنوب شرقها، مع ذلك لم يزل 42% من سكان أفريقيا جنوب الصحراء يعيشون تحت خط الفقر.

إن الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل والموارد ضمانا لمصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، وضآلة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، والتمييز الاجتماعي، والاستبعاد من المجتمع، علاوة على عدم المشاركة في اتخاذ القرارات.

لذا، يتعين أن يكون النمو الاقتصادي جامعا بحيث يوفر الوظائف المستدامة ويشجع على وجود التكافؤ. ولا بد من تنفيذ نظم الحماية الاجتماعية للمساعدة في تخفيف معاناة البلدان المعرضة لمخاطر الكوارث، ولتقديم الدعم في مواجهة المخاطر الاقتصادية الكبيرة. وستساعد تلك النظم في تعزيز استجابة المتضررين للخسائر الاقتصادية في اثناء الكوارث، فضلا عن أنها ستساعد في نهاية المطاف في القضاء على الفقر المدقع في أشد البقع فقرا.

المقاصد

1. القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم
2. تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030
3. استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030
4. ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030
5. بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030
6. كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده
7. وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر

* http ://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals.html

الهدف 2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

2 القضاء التام على الجوع

آن الآوان لإعادة التفكير في كيفية تنمية غذائنا ومشاطرته واستهلاكه.

وإذا فعلنا ذلك بطريقة صحيحة، فيمكن للمزارع والغابات ومصائد الأسماك أن توفر طعاما مغذ للجميع، وأن تولد مصادر دخل لائقة، وأن تدعم – في الوقت نفسه – تنمية ريفية ترتكز على الناس، وأن تحمي البيئة.

ولكن، في الوقت الراهن، تتعرض التربة والمياه العذبة والمحيطات والغابات والتنوع البيولوجي للتدهور السريع. ويشكل تغير المناخ ضغطا إضافيا على الموارد التي نعتمد عليها، مما يزيد من المخاطر المرتبطة بالكوارث مثل الجفاف والفيضانات. ولم يعد كثير من الريفيين – رجالا ونساءً – قادرين على تغطية نفقاتهم على أراضيهم، مما يجبرهم على الهجرة إلى المدن بحثا عن الفرص.

وثمة حاجة إلى تغيير عميق في نظام الأغذية والزراعة العالمي إذا ما أردنا تغذية 805 مليون جائع اليوم، بالإضافة إلى ملياري شخص آخرين متوقعين بحلول عام 2050.

يقدم قطاع الأغذية والزراعة حلولا رئيسية للتنمية، ويعد قطاعا مركزيا في القضاء على الجوع والفقر.

المقاصد

1. القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030
2. وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دوليا بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025
3. مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030
4. ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030
5. الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا، بحلول عام 2020
6. زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزّز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا
7. منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية
8. اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها

الهدف 3. ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

3 الصحة الجيدة والرفاه

إن ضمان الحياة الصحية وتشجيع الرفاه للجميع من كل الأعمار عنصر لا بد منه في التنمية المستدامة. وقد اتخذت خطوات واسعة النطاق صوب زيادة العمر المتوقع وخفض حالات الإصابة ببعض الأمراض العامة القاتلة المرتبطة بوفيات الأطفال والأمهات. وتحقق تقدم جوهري في زيادة إمكانية الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، وخفض حالات الإصابة بالملاريا، والسل وشلل الأطفال، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومع ذلك فثمة حاجة إلى بذل المزيد كثيرا من الجهود للقضاء كلية على مجموعة واسعة من الأمراض ومعالجة الكثير من شتى المسائل الصحية الدائبة والناشئة.

المقاصد

1. خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي بحلول عام 2030
2. وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 1 000 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 حالة وفاة في كل 1 000 مولود حي
3. وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030
4. تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام 2030
5. تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك
6. خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام 2020
7. ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030
8. تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيّدة والفعالة والميسورة التكلفة
9. الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة بحلول عام 2030
10. تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء
11. دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقا لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية
12. زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، زيادة كبيرة
13. تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية

الهدف 4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

4 التعليم الجيد

يشكل الحصول على تعليم جيد الأساس الذي يرتكز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة. وبتيسير الحصول على التعليم الشامل، يمكن تزويد المجتمعات المحلية بالأدوات اللازمة لتطوير حلول مبتكرة تساعد في حل مشاكل العالم الكبرى.

ويوجد حاليا أكثر من 265 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس، 22% منهم في سن الالتحاق بالدارسة الابتدائية. وفضلا عن ذلك، يفتقر الأطفال الملتحقين أصلا بالمدارس إلى المهارات الأساسية في القراءة والحساب. وفي العقد الماضي، أُحرز تقدم كبير في العمل نحو زيادة فرص الحصول على التعليم في كل المستويات وزيادة معدلات الالتحاق بالمدراس وبخاصة للمرأة والفتاة. وتحسن مهارات القراءة والكتابة الأساسية كثيرا، إلا أن الحاجة لم تزل قائمة لجهود أكثر جرأة في ما يتصل بتحقيق أهداف التعليم الشامل. فعلى سبيل المثال، حقق العالم المساواة في التعليم الابتدائي بين الفتيات والفتيان، إلا أن عدد قليل من البلدان حققت هذا الهدف على جميع مستويات التعليم.

وتُعزى أسباب نقص التعليم الجيد إلى الافتقار إلى المدرسين المدربين تدريبا كافيا، فضلا عن سوء أوضاع المدارس وقضايا العدالة المرتبطة بالفرص المتاحة للأطفال في المناطق الريفية. ولإتاحة التعليم الجيد لأطفال الأسر الفقيرة، لم تزل هناك حاجة إلى الاستثمار في المنح التعليمية، وورش عمل تدريب المعلمين، وبناء المدارس وتحسين إيصال خدمات الماء والكهرباء بالمدارس.

المقاصد

1. ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030
2. ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030
3. ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030
4. الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030
5. القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030
6. ضمان أن تلمّ نسبة كبيرة جميع الشباب من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030
7. ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030
8. بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع
9. الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي للبلدان النامية، وبخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020
10. الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030

الهدف 5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

رغم أن العالم قد أحرز تقدما في المساواة بين الجنسين بموجب الأهداف الإنمائية للألفية (بما يشمل التكافؤ في الحصول على التعليم الابتدائي بين البنات والبنين)، لا تزال النساء والفتيات يعانين من التمييز والعنف في كل بقعة من بقاع العالم.

إن المساواة بين الجنسين تشكل ليس فحسب حقا أساسيا من حقوق الإنسان، ولكن أيضا أساسا من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم.

كما أن توفير التكافؤ أمام النساء والفتيات في الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والعمل اللائق، والتمثيل في العمليات السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات سيكون بمثابة وقود للاقتصادات المستدامة وسيفيد المجتمعات والإنسانية جمعاء.

المقاصد

1. القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان
2. القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال
3. القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث)
4. الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني
5. كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة
6. ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما
7. القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية
8. تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة
9. اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات

الهدف 6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع

6 المياه النظيفة والنظافة الصحية

إن توافر مياه نقية ويسهل الحصول عليها بالنسبة للجميع هو جزء أساسي من العالم الذي نريد أن نحيا فيه. وتوجد مياه عذبة كافية على كوكب الأرض لتحقيق هذا الحلم. ولكن نتيجة لسوء البرامج الاقتصادية أو لضعف البنية التحتية يموت كل سنة ملايين من البشر، معظمهم أطفال، من جراء أمراض مرتبطة بقصور إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة.

وشحة المياه وسوء نوعيتها وقصور الصرف الصحي هي عوامل تؤثر سلباً على الأمن الغذائي واختيارات سبل المعيشة وفرص التعليم بالنسبة للأسر الفقيرة في مختلف أنحاء العالم. ويعاني بعض أشد بلدان العالم فقراً من الجفاف، مما يؤدي إلى زيادة الجوع وسوء التغذية سوءًا.

وبحلول سنة 2050 من المرجح أن يعيش شخص واحد على الأقل من كل أربعة أشخاص في بلد يعاني من نقص مزمن أو متكرر في المياه العذبة.

المقاصد

1. تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030
2. تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030
3. تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030
4. زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030
5. تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030
6. حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام 2020
7. تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030
8. دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي

الهدف 7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

إن الطاقة محورية بالنسبة لكل تحد رئيسي يواجهه العالم وبالنسبة لكل فرصة متاحة أمام العالم الآن. فإمكانية حصول الجميع على الطاقة جوهرية، سواء من أجل فرص العمل أو الأمن أو تغير المناخ أو إنتاج الأغذية أو زيادة الدخل. وتلزم طاقة مستدامة من أجل تعزيز الاقتصادات، وحماية النظم الإيكولوجية، وتحقيق الإنصاف. ويتولى بان كي ـ مون الأمين العام للأمم المتحدة قيادة مبادرة طاقة مستدامة للجميع لكفالة إمكانية حصول الجميع على خدمات طاقة حديثة، وتحسين كفاءة الطاقة، وزيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

المقاصد

1. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030
2. تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030
3. مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030
4. تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام 2030
5. توسيع نطاق البُنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة، بحلول عام 2030

الهدف 8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد

لا يزال نحو نصف سكان العالمي يعشيون على ما يعادل قرابة دولارين يوميا. وفي كثير من الأماكن، لا يضمن الالتحاق بوظيفة القدرة على الفرار من براثن الفقر. لذا يقتضي منا ذلك التقدم البطئ وغير المتكافئ معاودة التفكير فيما ننتهجه من سياسات اقتصادية واجتماعية إزاء القضاء على الفقر، مع الاستعانة بأدوات جديدة في هذا المضمار.

إن استمرار انعدام فرص العمل اللائق، وعدم كفاية الاستثمارات، وقلة الاستهلاك يفضي إلى تضاؤل العقد الاجتماعي الأساسي الذي ترتكز عليه المجتمعات الديمقراطية وهو : اقتضاء مشاركة الجميع في التقدم. وستظل تهيئة فرص العمل الجيد تحديا من التحديات الرئيسية التي ستواجهها الاقتصادات جميعها تقريبا فيما بعد عام 2015.

وسوف يقتضي النمو الاقتصادي المستدام أن تعمل المجتمعات على تهيئة الظروف التي تتيح للناس الحصول على فرص عمل جيد تحفِّز الاقتصاد دون الإضرار بالبيئة. وسيقتضي أيضا إتاحة فرص العمل أمام جميع من هم في سن العمل من السكان، وكل ما يمكنهن من العمل في ظل ظروف لائقة.

المقاصد

1. الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنويا في أقل البلدان نموا
2. تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة
3. تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية
4. تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجيا، حتى عام 2030، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقا للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة
5. تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030
6. الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020
7. اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025
8. حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة
9. وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030
10. تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها
11. زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا
12. وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام 2020

الهدف 9. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

إن الاستثمار في البنية الأساسية –النقل، والري، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – عنصر حيوي من عناصر تحقيق التنمية المستدامة والتمكين للمجتمعات في كثير من البلدان. وهناك إقرار منذ زمن بعيد بأن النمو في الإنتاجية والدخل وتحسين النتائج الصحية والتعليمية يقتضيان الاستثمار في البنية الأساسية.

وينشأ أيضا عن وتيرة النمو والتحضر حاجة إلى استثمارات جديدة في البنية الأساسية المستدامة التي ستساعد المدن على التكيف بقدر أكبر مع تغير المناخ، وسيكون بوسعها أيضا إعطاء زخم للنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي. وإضافة إلى التمويل الحكومي والمساعدة الإنمائية الرسمية، يجري تشجيع التمويل من القطاع الخاص دعما للبلدان التي في حاجة إلى دعم مالي وتكنولوجي وتقني.

المقاصد

1. إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة
2. تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموا
3. زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق
4. تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقا لقدراتها
5. تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير
6. تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية
7. دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى
8. تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام 2020

الهدف 10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

10 الحدّ من أوجه عدم المساواة

خطى المجتمع الدولي خطوات واسعة صوب رفع الناس من هوة الفقر. ولا تزال أشد الدول ضعفا – أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية – تشق طريقها صوب خفض حدة الفقر. بيد أن التباين لا يزال متواصلا، حيث هناك تباينات واسعة في إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وغير ذلك من الأصول الإنتاجية.

وعلاوة على ذلك، فرغم احتمال حدوث خفض في التباين في الدخل بين البلدان، فإن التباين داخل البلدان آخذ في الارتفاع. وهناك توافق متزايد في الآراء على أن النمو الاقتصادي ليس كافيا لخفض حدة الفقر إذا كان ذلك النمو غير شامل للجميع، ولا يتضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وسعيا إلى خفض التباين، تم التوصية باتباع سياسات شاملة من حيث المبدأ، على أن تولي الاهتمام في الوقت ذاته باحتياجات الفئات السكانية المستضعفة والمهمشة.

المقاصد

1. التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030
2. تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030
3. ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد
4. اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا
5. تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات
6. ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات
7. تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة
8. تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية
9. تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لخططها وبرامجها الوطنية
10. خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030

الهدف 11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

إن المدن هي مراكز الأفكار والتجارة والثقافة والعلم والإنتاجية والتنمية الاجتماعية وما هو أكثر من ذلك بكثير. فالمدن مكّنت الناس، في أفضل حالاتها، من التقدم اجتماعياً واقتصادياً.

بيد أن ثمة تحديات كثيرة تقف في طريق صيانة المدن على نحو يستمر معه إيجاد فرص عمل وتحقيق الرخاء مع عدم إجهاد الأرض والموارد. وتشمل التحديات المشتركة المتعلقة بالمدن الاكتظاظ، وعدم توافر أموال لتقديم الخدمات الأساسية، ونقص الإسكان اللائق، وتدهور البنية التحتية.

ومن الممكن التغلب على التحديات التي تواجهها المدن بطرائق تتيح لتلك المدن مواصلة الانتعاش والنمو، مع تحسينها في الوقت ذاته استخدام الموارد ومع تخفيضها للتلوث والفقر. وينطوي المستقبل الذي نبتغيه على مدن تتوافر فيها الفرص، ويتاح فيها للجميع الحصول على الخدمات الأساسية والطاقة والإسكان والنقل وما هو أكثر من ذلك.

المقاصد

1. ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030
2. توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030
3. تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030
4. تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي
5. التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030
6. الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030
7. توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030
8. دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية
9. العمل بحلول عام 2020، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030
10. دعم أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية

الهدف 12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

تتعلق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بتشجيع الكفاءة في الموارد والطاقة، واستدامة البنية الأساسية، وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة، وتحسين جودة الحياة لصالح الجميع. ويساعد تطبيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على إنجاز خطط التنمية الشاملة، وخفض التكاليف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مستقبلا، وتوطيد القدرة التنافسية الاقتصادية، وخفض حدة الفقر.

وتستهدف أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة "إنتاج المزيد بشكل أفضل وبتكلفة أقل"، وزيادة المكاسب الصافية في الرفاه الناشئة عن الأنشطة الاقتصادية بخفض استعمال الموارد وتقليل تدهورها وما ينشأ عنها من تلوث، على مدار كامل دورة الحياة، مع العمل على زيادة جودة الحياة. ويدخل فيها شتى أصحاب المصلحة، ومنهم أصحاب الأعمال، والمستهلكون، والمسؤولون عن رسم السياسيات، والباحثون، والعلماء، وتجار التجزئة، ووسائط الإعلام، ووكالات التعاون الإنمائي.

وهي تقتضي أيضا اتباع المنهجية في النهوج والتعاون فيما بين الجهات الفاعلة العاملة في سلسلة الإمداد، بدءا من المنتج وحتى المستهلك الأخير. وتشمل، من بين ما تشمل، إشراك المستهلكين من خلال التوعية والتثقيف بأنماط الاستهلاك والحياة المستدامة، وتزويد المستهلكين بما يكفي من معلومات من خلال المعايير والملصقات التعريفية، والانخراط في المشتريات العامة المستدامة.

المقاصد

1. تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها
2. تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام 2030
3. تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام 2030
4. تحقيق الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام 2020
5. 12-5 الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030
6. تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها
7. تعزيز ممارسات الشراء العام المستدامة، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية
8. ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2030
9. دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة
10. وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية
11. ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقا للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة.

الهدف 13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

13 العمل المناخي

بلغت انبعاثات غاز الدفيئة الناشئة عن الأنشطة البشرية أعلى مستوى لها في التاريخ. وينشأ عن تغير المناخ، الناتج عن النمو الاقتصادي والسكاني، تأثيرات واسعة النطاق في النظم البشرية والطبيعية بكل بلد من البلدان، وبكل قارة من القارات.

وبعد تعرض الغلاف الجوي والمحيطات للاحترار، ما برحت مساحات الثلوج والجليد في تناقص، ومستويات البحر في ارتفاع. ومن المتوقع أن ترتفع درجة حرارة المسطح العالمي على مدار القرن الحادي والعشرين، وما لم تُتخذ الإجراءات اللازمة من المحتمل أن ترتفع بما يتجاوز ثلاث درجات مئوية خلال هذا القرن.

وفي ضوء ما يحدثه تغير المناخ من تأثيرات في التنمية الاقتصادية، والموارد الطبيعية، وحالة الفقر، أصبحت معالجته تشكل عنصرا معقدا في إطار إنجاز التنمية المستدامة. وسوف يضمن التوصل إلى حلول لتغير المناخ بصورة غير مكلفة ومتصاعدة عدم تعثر التقدم المحرز على مدار العقود السابقة بسبب تلك الظاهرة، وتمتع اقتصادات البلدان بالصحة والقدرة على التكيف.

المقاصد

1. تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار
2. إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني
3. تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به
4. تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنويا بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن
5. تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة.

الهدف 14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

إن محيطات العالم ــ درجة حرارتها والكيمياء الخاصة بها وتياراتها والحياة فيها ــ هي التي تقف وراء النظم العالمية التي تجعل كوكب الأرض صالحاً للسكنى بالنسبة للبشرية.

فمياه أمطارنا ومياه شربنا وطقسنا ومناخنا وسواحلنا وقدر كبير من غذائنا، بل وحتى الأكسجين الموجود في الهواء الذي نتنفسه، توفرها البحار وتنظمها جميعاً في نهاية المطاف. وقد كانت المحيطات والبحار على مر التاريخ قنوات حيوية للتجارة والنقل.

وتمثل إدارة هذا المورد العالمي الجوهري بعناية سمة أساسية من سمات مستقبل مستدام.

المقاصد

1. منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2025
2. إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام 2020
3. تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات
4. تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020
5. حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020
6. حظر أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك، بحلول عام 2020
7. زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030
8. زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا
9. توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق
10. تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداما مستداما عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة 158 من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"

الهدف 15. حماية النظم الإيكولوجية البرية ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع

تغطي الغابات مساحة 30 في المائة من مسطح الأرض، وعلاوة على أنها توفر الأمن الغذائي والمأوى، فإنها عنصر مهم من عناصر مكافحة تغير المناخ، وحماية التنوع الإيكولوجي وأوطان سكان الشعوب الأصلية. ويُفقد سنويا 13 مليون هكتار من الغابات، في الوقت الذي أفضى فيه التدهور الدائب في الأراضي الجافة إلى تصحر 3.6 بليون هكتار.

إن إزالة الغابات والتصحر -الناشئين عن الأنشطة البشرية وتغير المناخ - يشكلان تحديين رئيسيين أمام التنمية المستدامة، وما برحا يؤثران في حياة ومصادر رزق ملايين الناس في سياق الحرب ضد الفقر. وتُبذل الجهود سعيا إلى إدارة الغابات ومكافحة التصحر.

المقاصد

1. ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام 2020
2. تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام 2020
3. مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030
4. ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام 2030
5. اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام 2020، بحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها
6. تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إلى تلك الموارد، على النحو المتفق عليه دوليا
7. اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء
8. اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام 2020
9. إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، بحلول عام 2020
10. حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً
11. حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات
12. تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة

الهدف 16. السلام والعدل والمؤسسات

أكدت من جديد البلدان، خلال مؤتمر ريو20+ عام 2012، أهمية إدراج الحرية والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان في إطار التنمية الجديد الذي سينبني على الأهداف الإنمائية للألفية، مؤكدين أن ثمة حاجة إلى المجتمعات التي يسود فيها العدل والديمقراطية بغية إنجاز التنمية المستدامة.

والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة الجديدة مخصص لتشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقا للتنمية المستدامة، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع، والقيام على جميع المستويات ببناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة.

المقاصد

1. الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان
2. إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم
3. تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة
4. الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030
5. الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما
6. إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات
7. ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات
8. توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية
9. توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030
10. كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية
11. تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة
12. تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة

الهدف 17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

يتطلب جدول تنمية مستدامة ناجح شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وهذه الشراكات الشاملة تُبنى على قواعد وقيم ورؤية مشتركة وأهداف مشتركة تضع الناس والكوكب في القلب من هذه الجهود. وجميعها متطلبات على العصد العالمية والإقليمية والقُطرية والمحلية.

وأشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المعنون الطريق إلى الكرامة بحلول عام 2030 إلى أن نجاح جدول أعمال التنمية المستدامة يتوقف على مدى قدرته على حشد الفاعلون والشراكات الجديدة والجهات المؤيدة ومواطني العالم ككل.

ويشير التقرير بأن يجب إقامة شراكة عالمية متجددة الحيوية لتحقيق التنمية المستدامة بناء على الأسس المتفق عليها في إعلان الألفية والعملية الدولية لتمويل التنمية التي بدأت في مونتيري عام 2002 وعملية التنمية المستدامة التي استُهلت في جوهانسبرغ في نفس العام.

ومن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة لتعبئة الطاقة المحدِثة للتحول الكامنة في تريليونات الدولارات من موارد القطاع الخاص، وإعادة توجيه تلك الطاقة وإطلاق العنان لها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى توجيه استثمارات طويلة أجل، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى قطاعات ذات أهمية حاسمة، وخاصة في البلدان النامية. وتشمل هذه القطاعات الطاقة المستدامة والهياكل الأساسية والنقل، علاوة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسيتعين على القطاع العام أن يحدد وجهته بوضوح. فأُطر الاستعراض والرصد وهياكل التنظيم والحفز التي توضع للتمكين من إجراء هذه الاستثمارات يجب تنقيحها إذا أريد لها أن تجتذب الاستثمارات وأن تعزز التنمية المستدامة. وينبغي تقوية آليات الرقابة الوطنية، مثل الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمهام الرقابية للسلطة التشريعية.

المقاصد

الشؤون المالية

1. تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات
2. قيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين 0.15 و 0.20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً؛ ويشجَّع مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية رسم هدف يتمثل في تخصيص 0.20 في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا
3. حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية
4. مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة
5. اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتنفيذها

المقاصد

التكنولوجيا

1. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا
2. تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها وتعميمها ونشرها إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه
3. التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

بناء القدرات

1. تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

التجارة

1. تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة
1. زيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرةً، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020
1. تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات أقل البلدان نمواً شفافةً وبسيطةً، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق

المسائل العامة

اتساق السياسات والمؤسسات

1. تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها
2. تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة
3. احترام الحيز السياساتي والقيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة

شراكات أصحاب المصلحة المتعددين

اتساق السياسات والمؤسسات

1. تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية
2. تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد

البيانات والرصد والمساءلة

تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والعرق، والانتماء العرقي، والوضع كمهاجر، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام 2020

الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمِّل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام

الملحق 2

دور المجتمع المدني والإعلام
في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030

نداء مساهمة بورقات خلفية

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2015 خطة التنمية المستدامة 2030 والعالم ككل والعالم العربي على وجه الخصوص في قلب التحديات التنموية الوطنية والمحلية. لذلك شدد الإعلان على ضرورة « التزام الدول بحشد الوسائل اللازمة لتنفيذ الخطة من خلال تنشيط الشراكة العالمية (...) وبمشاركة من جميع أصحاب المصلحة وجميع الشعوب».

وبذلك عكس فلسفة الشراكة الحقيقية الداعية إلى تشريك أصحاب المصلحة وجميع الشعوب، وهو يستدعي تشجيع مختلف الشراكات إن قطاعيا أو جغرافيا أو غيرها بشكل فعال، بما يضمن تفعيل الأجندة على المستويين الوطني والمحلي أيضا، إلى جانب ما جاء بخصوص الشراكة العالمية.

وقد أولت أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة أهميّة محوريّة لقضايا الفقر والصحة وقضايا النوع الاجتماعي ولضرورة مقاومة التمييز والتهميش والإقصاء والعنف بكل أشكاله، وتكريس العدالة الاجتماعية وضمان الأمن والسلام وإحقاق الحقوق. كما تضمّنت الخطة وأهدافها التزاما بحماية البيئة والموارد الطبيعيّة وحسن استغلال الموارد المائيّة وتطوير أنماط الإنتاج والاستهلاك اعتبارا لعلاقة كل ذلك بالتنمية الشاملة.

وحيث أن أجندة التنمية المستدامة تضمنت 5 نقلات تحويلية كبرى تعلقت ب :

1. عدم استثناء أو إغفال أحد (الناس)
2. وضع التنمية المستدامة في قلب الاهتمامات (الكوكب)
3. تحويل الاقتصادات نحو خلق الوظائف (التنمية الاقتصادية التضمينية) (الازدهار)
4. بناء السلام ومؤسسات عامة فاعلة وتضمينية وخاضعة للمساءلة (السلم)
5. صياغة شراكة عالمية جديدة (الشراكة)؛

وقامت الاسكوا من جهتها بتطوير الإطار المفهومي للتنمية البشرية المستدامة وربطته بأجندة 2030، وشددت على أن أبعاد التنمية البشرية المستدامة هي خمسة : البعد الاجتماعي (الناس) والبيئي (الكوكب) والاقتصادي (الازدهار) والسياسي (السلم و الحوكمة الرشيدة) والمعرفي – الثقافي؛ كما شددت على وجود خمسة مبادئ متضمنة في هذا المفهوم وهي بمثابة موجهات للسياسات وهي المساواة والاستدامة والفعالية/الإنتاجية والتمكين وحقوق الإنسان.

وحيث أن الناس باتوا يواجهون اليوم، تحديات وطنية وإقليمية وعالمية تتطلب مستويات جديدة من العمل المتعدد الأطراف المرتكز على القيم والمبادئ المشتركة، فإن التفكير في فاعلين رئيسيين مثل منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام يكون مجديا بهدف الوقوف على دورهم (من عدمه) في تنفيذ خطة التنمية 2030 ومدى فعالية هذا الدور.

وقد تأكد، بما لا يدع مجالا للشك، دور منظمات المجتمع المدني باعتبارها فاعلا «تتوسط العلاقة بين المواطن والدولة، وتقوم بتنظيم هذه العلاقة وإدارتها بطريقة سلمية ومنظمة. وهي تقدم بدائل عن الولاءات والانتماءات التقليدية، ينخرط فيها الأفراد بشكل طوعي لتعزيز المشاركة في الحياة العامة[1]، وشكلت مراحل الانتقال الديمقراطي التي يعرفها عدد من البلدان العربية فرصة حاسمة في الاهتمام بها ومواكبة تطورها. وقد تعززت المراهنة على بناء مجتمع مدني قوي يعد بمثابة سلطة ضغط واقتراح وتفاوض من جهة، وقوة لتدعيم الديمقراطية المحلية وتمكين المواطنين من مختلف أشكال المشاركة وتكريس أبعاد المواطنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى.

وتبرز المعطيات على ندرتها تطور منظمات المجتمع المدني لاسيما في بلدان الانتقال الديمقراطي، فعلى سبيل المثال، وفي سنة 2012، بلغ عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة في مصر 37 ألف منظمة، وفي اليمن 9 آلاف، وفي المغرب 90 ألفا. كما فاقت في تونس حسب إحصاءات الوزارة المكلفة بالعلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني، 18 ألف منظمة وذلك حتى موفى سنة 2015.

في المقابل، تواجه هياكل ومنظمات المجتمع المدني تحديا رئيسيا يتمثل في ضمان استدامتها[2]، كما تعاني من تحديات أخرى مرتبطة بالقدرة التنظيمية والبيئة القانونية والاستقلالية المالية والكفاءة المهارية لكوادرها. لذلك، توفر فرصة العمل على أجندة 2030 مقاربة هذا الفاعل مقاربة تحليلية نقدية للنظر في دورها في تنفيذها، و/أو مراقبة تنفيذها.

من ناحية أخرى، شهدت المجتمعات العربية خلال السنوات الأخيرة ظهور ديناميكية جديدة رافقت التطور المتواصل لمنظومات المجتمع المدني وللمؤسسات الإعلامية المحلية/ المناطقية، وخاصة منها المحطات الإذاعية، سواء من حيث نمطها الاقتصادي أو بخصوص وظائفها الاجتماعية والسياسية. في المقابل، بينت الدراسات، ومن ضمنها دراسة المواقي وpanos أن تناول الشأن المحلي من قبل الإذاعات المحلية تركز في مجمله على الجوانب الفلكلورية بهدف التعريف بالتراث (الملابس، الأكل، الفنون رقص، موسيقى، شعر،....) وبخصوصيات المناطق التي تنتمي إليها الإذاعات المحلية، دون أن يرافق ذلك طرحا لمشاغل واهتمامات الرأي العام المحلي حول المسائل التي يعايشها بشكل يومي من ذلك المسائل المتعلقة بالصحة والاقتصاد والتربية والتعليم.

وبعودة إلى خطة التنمية 2030، نجد أنها خصت المساواة بهدف خامس وهو «المساواة بين الجنسين تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات»، إلا أن هذا الهدف لا يمكن ألا يدمج في بقية الأهداف وهي التالية :

الهدف 1 – القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
الهدف 2 – القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة
الهدف 3 – ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
الهدف 4 – ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع
الهدف 5 – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
الهدف 6 – ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع
الهدف 7 – ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
الهدف 8 – تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الهدف 9 – إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار
الهدف 10 – الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
الهدف 11 – جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
الهدف 12 – ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
الهدف 13 – اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره
الهدف 14 – حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
الهدف 15 – حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
الهدف 16 – السلام والعدل والمؤسسات
الهدف 17 – تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

كما لم يعد مجديا، استنادا إلى النتائج المحققة في أهداف الألفية، العمل على كل هدف على حدة دون ربطه بالأهداف الأخرى. وحيث أعطيت نقطة الانطلاق لتنفيذ الأهداف وخطة 2030 رسميا في جانفي/يناير 2016، فإن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» قد اتخذها مظلة لإطاره المرجعي في خطته الخماسية 2017-2021 وأفردها ببرنامج مندمج يتضمن البحث والتدريب والمناصرة تحت عنوان «دور المجتمع المدني والإعلام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030». وفي هذا الإطار، يعتزم المركز إعداد تقرير تنمية المرأة العربية السابع حول تساؤلين بحثيين مفادهما :

- هل أن منظمات المجتمع المدني وخاصة منها المهتمة بتمكين المرأة وبحقوقها الإنسانية تشكل عنصرا فاعلا في الدفع لإنجاز خطة التنمية المستدامة 2030، والاستفادة من عائدات تحقيقها
- هل أن منظمات المجتمع المدني، التي تستقطب النساء أكثر من غيرها من هياكل الفضاء العام الأخرى قادرة على متابعة تنفيذ الأجندة باعتبارها آلية من آليات تمكين النساء المتوفرة؟

لذلك يطلق «كوثر» هذا النداء للمساهمة بأوراق خلفية حول المواضيع التالية :

الورقة الخلفية الأولى

أجندة 2030 والنوع الاجتماعي : تحديات المنطقة العربية : تشمل كل التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية... الخ، مع تتضمن تركيز خاص على مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وموقعها في المجتمع باعتبارها قضية محورية في التحول الديمقراطي والحداثي والتنمية في البلدان العربية

الورقة الخلفية الثاني

أجندة 2030 والنوع الاجتماعي : دور المجتمع المدني (خاصة الجمعيات) : عن مفهوم الشراكة، والشراكات، وأدوار الشركاء في مفهوم التنمية البشرية المستدامة، عن أدوار المجتمع المدني العربي، ومعيقات قيام المجتمع

المدني بأدواره، والتحديات التي يواجهها، عموما ومن منظور النوع الاجتماعي خصوصا، مع أمثلة ملموسة (دراسات حالة بعلاقة بأجندة التنمية المستدامة 2030)

الورقة الخلفية الثالثة

أجندة 2030 والنوع الاجتماعي : البعد الثقافي : البعد الثقافي في التنمية، والتحول الثقافي المطلوب وفق أجندة 2030، والاشكاليات والتحديات الثقافية في المنطقة العربية من منظور النوع الاجتماعي (بعد المساواة بين الجنسين وموقع المرأة ومكانتها في المجتمع. يجب أن تحتل موقعها مميزا هنا)... (بعلاقة بأجندة التنمية المستدامة 2030)

الورقة الخلفية الرابعة

أجندة 2030 والنوع الاجتماعي : البعد الإعلامي : عن الإعلام ودوره في التحول المجتمعي/ ويتضمن عرضا (معلومات) عن المشهد الإعلامي (مؤسسات ووسائل ومضامين خاصة بمساهمة المرأة في التنمية) ودور الإعلام في تكوين الوعي، وإشكاليات وتحديات قيام الإعلام بدوره في نشر ثقافة الحقوق والتنمية والمساهمة في التحويل الثقافي والمجتمعي، من منظور النوع الاجتماعي، مع تجسيد بأمثلة ملموسة ودراسات حالة

الورقة الخلفية الخامسة

أجندة 2030 والنوع الاجتماعي : التدخل المحلي المتكامل : مفهوم المحلي، دور المستوى المحلي في تنفيذ الأجندة التنموية العالمية والوطنية، وموقع المستوى المحلي في إطار المقاربة الأشمل، وطرح إشكالية هل التدخل التنموي المتكامل على المستوى المحلي ممكن ومفيد؟ وأي دور للمجتمع المدني وكيف؟ (دائما وفق منظور النوع الاجتماعي) نماذج من تجارب تدخل متكامل على المستوى المحلي : ما هي الدروس المستفادة؟ هل حققت فائدة للنساء؟ وكيف؟ (بعلاقة بأجندة التنمية المستدامة 2030)

إرسال الورقة النهائية : 15 ديسمبر/كانون الأول 2017
ملخص الورقة والإشكاليات التي سيتم طرحها ومراجع بيبليوغرافية : موفى سبتمبر/أيلول 2017 :
3 صفحات
تشرف لجنة علمية على انتقاء الأوراق
حجم الورقة النهائية : 30 صفحة Traditional Arabic 14
المضمون : الإشكاليات الكبرى الخاصة بكل موضوع، الموضوع ضمن أحدث الدراسات السابقة، موقع المجتمع المدني والنساء ضمن الإشكاليات المطروحة، المفاهيم، أحدث المعطيات والأرقام والإحصاءات، نماذج من تجارب في علاقة بأجندة التنمية المستدامة 2030... الاستخلاصات والتوصيات
بيبليوغرافيا : وفقا للنموذج في الملحق
بدل الأتعاب : 2000 دولارا أمريكيا تسلم مباشرة بعد إرسال الورقة النهائية إلى media@cawtar.org - info@cawtar.org

الملحق 3

دور المجتمع المدني والمرأة والإعلام
في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030

النداء الثاني للمساهمة بورقات خلفية تستند إلى :

دراسات حالة وتجارب واقعية عن التنمية المستدامة

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2015 خطة التنمية المستدامة 2030 والعالم ككل والعالم العربي على وجه الخصوص في قلب التحديات التنموية الوطنية والمحلية. لذلك شدد الإعلان على ضرورة « التزام الدول بحشد الوسائل اللازمة لتنفيذ الخطة من خلال تنشيط الشراكة العالمية (...) وبمشاركة من جميع أصحاب المصلحة وجميع الشعوب».

وبذلك عكس فلسفة الشراكة الحقيقية الداعية إلى تشريك أصحاب المصلحة وجميع الشعوب، وهو يستدعي تشجيع مختلف الشراكات إن قطاعيا أو جغرافيا أو غيرها بشكل فعال، بما يضمن تفعيل الأجندة على المستويين الوطني والمحلي أيضا، إلى جانب ما جاء بخصوص الشراكة العالمية.

وقد أولت أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة أهميّة محوريّة لقضايا الفقر والصحة وقضايا النوع الاجتماعي ولضرورة مقاومة التمييز والتهميش والإقصاء والعنف بكل أشكاله، وتكريس العدالة الاجتماعية وضمان الأمن والسلام وإحقاق الحقوق. كما تضمّنت الخطة وأهدافها التزاما بحماية البيئة والموارد الطبيعيّة وحسن استغلال الموارد المائيّة وتطوير أنماط الإنتاج والاستهلاك اعتبارا لعلاقة كل ذلك بالتنمية الشاملة.

وتم التشديد في أهداف التنمية 2030 على البعد الاجتماعي (الناس) والبيئي (الكوكب) والاقتصادي (الازدهار) والسياسي (السلم و الحوكمة الرشيدة) والمعرفي – الثقافي؛ كما شددت على وجود خمسة مبادئ متضمنة في هذا المفهوم وهي بمثابة موجهات للسياسات وهي المساواة والاستدامة والفعالية/الإنتاجية والتمكين وحقوق الإنسان.

وقد تأكد، بما لا يدع مجالا للشك، دور منظمات المجتمع المدني باعتبارها فاعلا «تتوسط العلاقة بين المواطن والدولة، وتقوم بتنظيم هذه العلاقة وإدارتها بطريقة سلمية ومنظمة. وهي تقدم بدائل عن الولاءات والانتماءات التقليدية، ينخرط فيها الأفراد بشكل طوعي لتعزيز المشاركة في الحياة العامة[1]، وشكلت مراحل الانتقال الديمقراطي التي يعرفها عدد من البلدان العربية فرصة حاسمة في الاهتمام بها ومواكبة تطورها. وقد تعززت المراهنة على بناء مجتمع مدني قوي يعد بمثابة سلطة ضغط واقتراح وتفاوض من جهة، وقوة لتدعيم

الديمقراطية المحلية وتمكين المواطنين من مختلف أشكال المشاركة وتكريس أبعاد المواطنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى.

وتبرز المعطيات على ندرتها تطور منظمات المجتمع المدني لاسيما في بلدان الانتقال الديمقراطي، فعلى سبيل المثال، وفي سنة 2012، بلغ عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة في مصر 37 ألف منظمة، وفي اليمن 9 آلاف، وفي المغرب 90 ألفا. كما فاقت في تونس حسب إحصاءات الوزارة المكلفة بالعلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني، 18 ألف منظمة وذلك حتى موفى سنة 2015.

في المقابل، تواجه هياكل ومنظمات المجتمع المدني تحديا رئيسيا يتمثل في ضمان استدامتها[2]، كما تعاني من تحديات أخرى مرتبطة بالقدرة التنظيمية والبيئة القانونية والاستقلالية المالية والكفاءة المهارية لكوادرها. لذلك، توفر فرصة العمل على أجندة 2030 مقاربة هذا الفاعل مقاربة تحليلية نقدية للنظر في دورها في تنفيذها، و/أو مراقبة تنفيذها.

من ناحية أخرى، شهدت المجتمعات العربية خلال السنوات الأخيرة ظهور ديناميكية جديدة رافقت التطور المتواصل لمنظومات المجتمع المدني وللمؤسسات الإعلامية المحلية/ المناطقية، وخاصة منها المحطات الإذاعية، سواء من حيث نمطها الاقتصادي أو بخصوص وظائفها الاجتماعية والسياسية. في المقابل، بينت الدراسات، ومن ضمنها تقرير مركز «كوثر» السادس لتنمية المرأة العربية حول المرأة العربية وخطة التنمية 2030 في الإعلام المحلي أن المضامين الإعلامية في وسائل الإعلام المحلية تناولت أساسا الموضوعات المتصلة بالشأن السياسي المرتبط بسياسات الحكم المركزي، دون ان تكون لها علاقة بالتنمية المستدامة والشأن المحلي، فكانت بذلك بعيدة عن أجندة التنمية المستدامة 2030.

وبعودة إلى خطة التنمية 2030، نجد أنها خصت المساواة بهدف خامس وهو «المساواة بين الجنسين تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات»، إلا أن هذا الهدف لا يمكن ألا يدمج في بقية الأهداف : كما لم يعد مجديا، استنادا إلى النتائج المحققة في أهداف الألفية، العمل على كل هدف على حدة دون ربطه بالأهداف الأخرى.

وحيث أعطيت نقطة الانطلاق لتنفيذ الأهداف وخطة 2030 رسميا في جانفي/يناير 2016، فإن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» قد اتخذها مظلة لإطاره المرجعي في خطته الخماسية 2017-2021 وأفردها ببرنامج مندمج يتضمن البحث والتدريب والمناصرة تحت عنوان «دور المجتمع المدني والإعلام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030». وفي هذا الإطار، يعتزم المركز إعداد تقرير تنمية المرأة العربية السابع حول تساؤلين بحثيين مفادهما :

- هل أن منظمات المجتمع المدني وخاصة منها المهتمة بتمكين المرأة وبحقوقها الإنسانية تشكل عنصرا فاعلا في الدفع لإنجاز خطة التنمية المستدامة 2030، والاستفادة من عائدات تحقيقها
- هل أن منظمات المجتمع المدني، التي تستقطب النساء أكثر من غيرها من هياكل الفضاء العام الأخرى قادرة على متابعة تنفيذ الأجندة باعتبارها آلية من آليات تمكين النساء المتوفرة؟

لذلك يطلق «كوثر» الدورة الثانية من هذا النداء للمساهمة بأوراق خلفية تقدم دراسات حالة وتجارب واقعية للتنمية المحلية، وذلك حول المواضيع التالية :

الورقة الخلفية الأولى

أجندة 2030 والنوع الاجتماعي : تحديات المنطقة العربية : تشمل كل التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية... الخ، في علاقتها بمسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وموقعها في المجتمع (باعتبارها قضية محورية في التحول الديمقراطي والحداثي والتنمية في البلدان العربية) مع تركيز خاص على محور أو المحاور ذات الأولوية في المنطقة العربية على غرار قضايا الشباب والسكان والصحة، النساء في مناطق الحروب والنزاعات والنساء اللاجئات، أبرز التحديات البيئية ودور المرأة في مجابهتها....

تأكيد : يجب تقديم الموضوع بالاستناد إلى دراسة حالة في إحدى البلدان العربية او تجربة من تجارب التنمية المستدامة.

الورقة الخلفية الثانية

أجندة 2030 والنوع الاجتماعي : دور المجتمع المدني (خاصة الجمعيات التي تشتغل على الصعيد المحلي والعاملة في مجال المرأة/النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان) : عن مفهوم الشراكة، والشراكات، وأدوار الشركاء في مفهوم التنمية البشرية المستدامة، عن أدوار المجتمع المدني العربي على الصعيد المحلي، ومستقبل الجمعيات التي انخرطت في أجندة التنمية 2030، ومعيقات قيام المجتمع المدني بأدواره، والتحديات التي يواجهها، عموما ومن منظور النوع الاجتماعي خصوصا، مع أمثلة ملموسة (دراسات حالة بعلاقة بأجندة التنمية المستدامة 2030)

تأكيد : يجب تقديم الموضوع بالاستناد إلى دراسة حالة في إحدى البلدان العربية او تجربة من تجارب التنمية المستدامة.

الورقة الخلفية الثالثة

أجندة 2030 والنوع الاجتماعي : البعد الثقافي : البعد الثقافي في التنمية، والتحول الثقافي المطلوب وفق أجندة 2030، والاشكاليات والتحديات الثقافية في المنطقة العربية من منظور النوع الاجتماعي (بعد المساواة بين الجنسين وموقع المرأة ومكانتها في المجتمع. يجب أن تحتل موقعها مميزا هنا)... (بعلاقة بأجندة التنمية المستدامة 2030) : يمكن التركيز على مسألة التعليم باعتبارها مسألة محورية متصلة بالتحديات الثقافية في المنطقة العربية.

تأكيد : يجب تقديم الموضوع بالاستناد إلى دراسة حالة في إحدى البلدان العربية او تجربة من تجارب التنمية المستدامة.

الورقة الخلفية الرابعة

أجندة 2030 والنوع الاجتماعي : البعد الإعلامي

عن الإعلام ودوره في التحول المجتمعي/ ويتضمن عرضا (معلومات) عن المشهد الإعلامي (مؤسسات ووسائل ومضامين خاصة بمساهمة المرأة في التنمية) ودور الإعلام باعتباره شريكا فاعلا في التحول المجتمعي، وإشكاليات وتحديات قيام الإعلام بدوره في نشر ثقافة الحقوق والتنمية والمساهمة في التحويل الثقافي والمجتمعي، من منظور النوع الاجتماعي، مع تجسيد بأمثلة ملموسة ودراسات حالة.

أمثلة لمواضيع : ما هو خطابه مثلا في مجال تعليم المرأة؟ المرأة والسلام ؟ قضايا الشباب والسكان والصحة من منظور النوع الاجتماعي؟ هل هو شريك فعلي في قضايا التنمية المستدامة (المضمنة في خطة 2030؟) أم لا؟ ولماذا يجب أن يكون شريكا؟ متى؟ وكيف؟

تأكيد : يجب تقديم الموضوع بالاستناد إلى دراسة حالة في إحدى البلدان العربية او تجربة من تجارب التنمية المستدامة.

الورقة الخلفية الخامسة

أجندة 2030 والنوع الاجتماعي : التدخل المحلي المتكامل : مفهوم المحلي، دور المستوى المحلي في تنفيذ الأجندة التنموية العالمية والوطنية، وموقع المستوى المحلي في إطار المقاربة الأشمل، وطرح إشكالية هل التدخل التنموي المتكامل على المستوى المحلي ممكن ومفيد؟ وأي دور للمجتمع المدني وكيف؟ (دائما وفق منظور النوع الاجتماعي) نماذج من تجارب تدخل متكامل على المستوى المحلي : ما هي الدروس المستفادة؟ هل حققت فائدة للنساء؟ وكيف؟ (بعلاقة بأجندة التنمية المستدامة 2030)

تأكيد : يجب تقديم الموضوع بالاستناد إلى دراسة حالة في إحدى البلدان العربية او تجربة من تجارب التنمية المستدامة.

1 - تلتزم كل الأوراق على النحو التالي : تحت المظلة العامة لأجندة 2030 بثلاثة مداخل أفقية وثلاثة مداخل عمودية على النحو التالي :

- افقيا : كل الأوراق تلتزم بإدماج البعد الجندري، والبعد الثقافي، والبعد المتصل بالتمييز بين الريف والحضر وحسب الأوضاع الاجتماعية.
- عموديا : كل الأوراق تلتزم بمقاربة الحقوق، وبالمقاربة التنمية وفق مفهوم التنمية المحسن، وبإشكالية السلم والإصلاح السياسي بما هي سمة رئيسة حاسمة وحاكمة لكل الأوضاع التنموية في بلداننا.

- **ملخص الورقة والإشكاليات التي سيتم طرحها ومراجع بيبليوغرافية 15ماي - أيار 2018**
- **3 صفحات. يتوصل إثرها المشارك/ة بالرد سلبا أو إيجابا. في حال تم قبول الملخص، إرسال الورقة النهائية : 30 جوان/يونيو 2018**
- **تشرف لجنة علمية على انتقاء الأوراق**
- **حجم الورقة النهائية : 30 صفحة Traditional Arabic 14**

- **المضمون :** الإشكاليات الكبرى الخاصة بكل موضوع، الموضوع ضمن أحدث الدراسات السابقة، موقع النساء والمجتمع المدني ضمن الإشكاليات المطروحة، المفاهيم، أحدث المعطيات والأرقام والإحصاءات، نماذج من تجارب في علاقة بأجندة التنمية المستدامة 2030... الاستخلاصات والتوصيات.
- **بيبليوغرافيا :** وفقا للنموذج في الملحق
- **بدل الأتعاب :** 1000 دولار أمريكي تسلم مباشرة بعد إرسال الورقة النهائية إلى

media@cawtar.org info@cawtar.org

مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث ـ كوثر

العنوان : ص.ب 105 حي الخضراء ـ تونس
الجمهورية التونسية

الهاتف : 511 790 71 216 +
الفاكس : 002 780 71 216 +

www.cawtar.org
http://www.cawtarclearinghouse.org
cawtar@cawtar.org - info@cawtar.org
https ://www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch
https ://www.youtube.com/channel/UCiivSHG0eUfeb7yamv5pD3yw
https ://twitter.com/CAWTAR_NGO